# مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض



مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثالث - العدد الثاني

ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ
(يوليو - سبتمبر ٢٠٠١م)





# مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية



عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

*Journal of lingustic studies*
*P.O. Box 51049 Riyadh 11543*
*Saudi Arabia*
*Fax: 4659993*

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

## المحتويات



المجلد الثالث - العدد الثاني - ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٢هـ / يوليو - سبتمبر ٢٠٠١م

## ضوابط النشر

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢- ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧- أن يكون البحث باللغة العربية.

٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

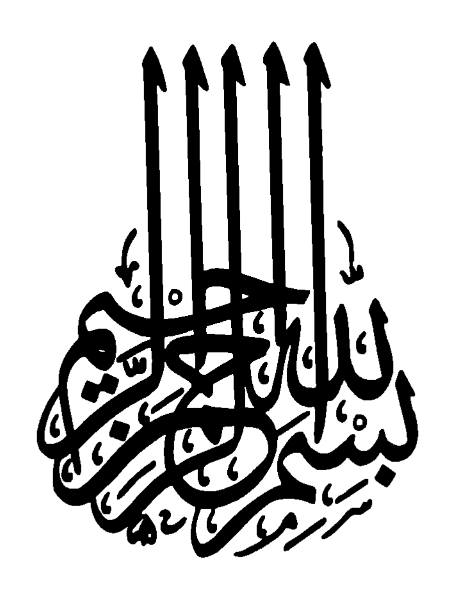
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

**كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه**





# المقدمة

الحمدُ للهِ وكفَى والصلاةُ والسَّلامُ على المصطفى، أمَّا بعدُ :

فمن المعلومِ ممَّا أوردتْه كتبُ التراجمِ والطبقاتِ أنَّ التصنيفَ في الدرس النحوي بدأَ مبكِّراً، لكنَّ أقدمَ نصٍّ نحويٍّ وصلَ إلينا هو كتابُ سيبويهِ من مصنفاتِ النصفِ الثاني من القرنِ الثاني الهجري؛ لأنَّه ليسَ هناك تحديدٌ دقيقٌ للعَامِ الذي صُنِّفَ فيه.

وقد تعدَّدتْ أنواعُ التصنيفِ في الدَّرسِ النحويِّ على وجهِ الخصوصِ منذ زمنٍ متقدِّم، بحسب الغايات المتوخَّاةِ من هذا التصنيفِ المبكِّر؛ فكتابُ سيبويه -كمَاً هو معروفٌ- تضمَّنَ الجانبين النحويَّ والصرفيَّ بمفهومِهما الاصطلاحيِّ، وواكبَ هذا النوعَ من التأليفِ نوعٌ آخرَ من الأهميةِ بمكان أدركَ أهميتَه المتقدِّمون وهو إعرابُ القرآنِ وإعرابُ القراءاتِ والاحتجاجُ لها، وكذلكَ أُلِّفَتْ شروح الأشعارِ ، وأكثرُ النحويِّين الذين صنَّفُوا فيها كانت لهم عنايةٌ ظاهرةٌ بإعراب الأشعارِ وبيانِ معانيها؛ لإدراكِهم الغايةَ من هذا التصنيفِ والهدفَ الذي عُنُوا به وسعَوا من أجلِه، وهو تقريرُ القواعدِ في الأذهانِ معياراً للحكمِ من حيثُ الصِّحةُ والخطأُ، وتثبيتاً لهذه القواعدِ بالتمرينِ والتطبيق ، ويدركُ المرءُ من هذا أموراً أهمُّها:

- أنَّ الغايةَ منَ التأليفِ كانت معلومةً عندَ المتقدِّمين، فلم يكن هناك إشكالٌ في الأهدافِ ، ولذا لم يختلط التصنيفُ عندَهم، بل كانَ كلُّ مؤلَّفٍ يخدمُ الهدفَ الذي أُلِّفَ من أجلِه فمن هنا كانت الفائدةُ التي حصَّلوها أكبر.

- أنَّ هذه المصنَّفات متفقة في الأهداف، ومختلفةٌ في مستوى المادة وعرضِها، فلن تَجدَ كتاب إعراب مصنَّفاً على أبواب النحو، فهذا إخراج له





عن أصله، كمَا أنَّك لن تجدَ كتابَ نحو مصنَّفاً على ترتيب السّور مثلاً.

- أنَّ النوعَين من التأليفِ متلازمَان، والحاجةَ لهما قائمةٌ، ولا ينفردُ أحدُهما عن الآخرِ، فكمَا وصلَ كتابُ سيبويهِ وهو من مصنَّفات النصفِ الثاني من القرنِ الثاني، فكذلكَ ألَّفَ الكسائيُّ في النحو وفي إعرابِ القرآنِ، وكذلك الأخفشُ الأوسطُ والفراءُ وهشامٌ والمبردُ والزَّجاجُ وابنُ السراجِ وغيرُهم كثيرٌ ممن ألفَ في النحو وفي إعرابِ القرآنِ أو معانيه، هؤلاء هم الروَّادُ الأوائلُ الذين عاشُوا المَشكلةَ في أولِ ظهورِها وبذلُوا الجهود في حلِّها والتغلبِ عليها، وهم بلا شكٍّ أدرى بالحلِّ، ولعصرِ الفصاحةِ واللغةِ أقرب.

إنَّ تنميةَ اللغةِ والنحو والفصاحةِ واللسانِ لن تتأتَّى إلا بتحديدِ الأهدافِ الرئيسةِ التي نريدُها من هذا التعلُّم، واستكناه الماضي بكلِّ مافيه، والعود إلى درسِ النحو وتطبيقاته على الصورةِ التي كانت أنْضَرَ وأجملَ وأقوى، فهناك كانت اللغةُ، وهناك كانَ القرآنُ وما زالَ وسوفَ يبقى بإذنِ الله تعالى.

أعودُ وأقولُ: إنَّ درس النحو لن يكونَ بإضافةِ ساعاتٍ تطبيقيةٍ على مقرراتِه، بل لا بدَّ من وجودِ مقرراتٍ كاملةٍ يأخذُ بعضُها برقابِ بعضٍ إن أردنا منهجاً لغوياً متكاملاً رصيناً، كما صنعَ الأوائلُ وحقَّقُوا مرادَهم، فبالإمكانَ أن نحققَ المرادَ إذا عقدنا العزمَ.

وقبل أن أضعَ القلمَ أشيرُ إلى أمرين مهمين: أحدُهما أن هذا العددَ من هذه المجلةِ تضمَّنَ بحثاً عن تحقيقِ نسبةِ كتابٍ، ولئن وافقتُ الباحثَ على أدلَّةِ النفي، إلا أنَّني أرى أن أدلةَ الإثباتِ ما زالت بحاجةٍ إلى دعمٍ ولم تصل إلى درجةِ القطعِ، ونشرناه في العددِ لسببين: أنَّه مبحثٌ من رسالةٍ في النحوِ والتصريفِ، وأنَّ له علاقةً بعلمين من أعلامِ النحو العربيِّ.





أمَّا الأمرُ الآخرُ: فهو نشرُ ردٍّ من مؤلِّفِ كتابِ الكفافِ على النقدِ الذي وجِّه للكتابِ، مع اعتذارنا عن بعض العبارات التي وردت في المقالة الأولى أو التي استبعدناها من المقالة التالية لكون الغرض هو نقد القضية العلمية نقداً يجب أن يكون مجرَّداً من أي أمر آخر .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

رئيس التحرير

# أولاً: البحوث والدراسات



# شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم

## بـرواية حفص عن عاصم

**فريد بن عبدالعزيز الزامل السُّليم**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

**فرع القصيم**



## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد :

فإن ظاهرة الشذوذ في اللغة والنحو والتصريف، قد لفتت أنظار كثير من العلماء، فنبهوا على الشواذ، ووجَّهوا كثيراً منها، وقد شاركت في هذا المجال بهذا البحث المتواضع، فقصدت شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، خدمة لكتاب الله تعالى، والدراسات المتعلقة به، فجمعت ما تيسر، وتناولته بالدراسة، محاولاً أن أجد تخريجًا وجيهًا، أو علة قوية، معتمدًا في ذلك - بعد الله تعالى- على ما توافر لدي من مصادر، متكئًا - في المقام الأول - على كتب المتقدمين، ومقارنًا بين أقوالهم وأقوال من جاء بعدهم.

وقد قسمت البحث تمهيداً وفصلين، احتوى التمهيد على تعريف الشذوذ، وأسباب وجوده، وحكم القياس عليه، واحتوى الفصل الأول على الشواذ التي خالفت قاعدة من قواعد الإعلال والإبدال في القرآن الكريم، أما الفصل الثاني فقد ذكرت فيه نماذج من الإعلال والإبدال على غير قياس.

وكان اعتمادي - بعد الله تعالى - في جمع الشواذ على كتاب (معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم) للدكتور أحمد الخراط، بالإضافة إلى ما نص عليه العلماء منها، وما عثرت عليه في كتاب الله.

أسأل الله تعالى أن أكون قد قدمت في هذا البحث شيئاً نافعًا، وأسأله سبحانه إخلاص النية، وقبول العمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





## تمهيد:

### الشذوذ - تعريفه وحكم القياس عليه وأسبابه:

### الشذوذ:

الشذوذ في اللغة: يقال: شذ يشذ شذوذًا انفرد عن الجمهور، فهو شاذ[1]، وشذ الرجل، انفرد عن أصحابه، وكذلك كل شيء منفرد فهو شاذ[2].

وفي الاصطلاح: "ما يكون مخالفًا القياس من غير نظرٍ إلى قلة وجوده وكثرته" [3]، قال ابن جني (ت٣٩٢): وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد، جعل أهل علم العرب ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا [4].

### حكم القياس على الشاذ:

قال ابن السراج (ت٣١٦): "واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه.. ولو اعتُرِض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم.."[5]، وقال: ".. وليس البيت الشاذ، والكلام المحفوظ بأدنى إسناد، حجة على الأصل المجتمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه.."[6]، قال

(١) الصحاح ٢/٥٦٥، واللسان ٣/٤٩٤ .

(٢) اللسان ٣/, ٤٩٥

(٣) التعريفات: ٩٠ .

(٤) الخصائص ١/٩٦،, ٩٧ بتصرف يسير.

(٥) الأصول ١/٥٦ .

(٦) الأصول ١/١٠٥، والاقتراح:٤٧ .





السيوطي (ت٩١١) معلقًا على كلامه: "فأشار بهذا الكلام إلى أن الشاذ ونحوه يطرح طرحًا ولا يهتم بتأويله"[١].

لقد كان هذا هو منهج البصريين في القياس على الشاذ، اشتهر عنهم وثبت بالتتبع لأقوالهم، قال ابن جني: إذا اطرد الشيء في الاستعمال، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره[٢].

أما الكوفيون فكانوا يقيسون على الشاذ[٣]، واشتهر أن ذلك منهجهم الذي لا يحيدون عنه، قال السيوطي: "الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[٤] ولكن هذا - بعد التتبع لأقوالهم - لم يكن على إطلاقه، فلقد سلم الكوفيون بكثير من الشواذ، ولم يجعلوها أصلاً ويقيسون عليه [٥]، والظاهر أن التعصب المذهبي، والمبالغة الناتجة عنه، هو السبب الذي جعل هذا يشاع عنهم، وخاصة إذا علمنا أن بعض المقولات في هذا الشأن قد أطلقها بعض أعلام المدرسة البصرية [٦].

**تفسير وجود الشواذ:**

لقد اجتهد العلماء في تفسير وجود الشواذ، فمن ذلك قول ابن

---

(١) الاقتراح: ٤٧ .

(٢) الخصائص ٩٩/١ .

(٣) في أصول النحو: ٢٠٦، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم: ٢٧٠،٢٥٨ . ودراسة في النحو الكوفي:٤٧ .

(٤) الاقتراح:١١٤ .

(٥) مناهج الصرفيين: ٢٥٥-٢٥٨. وينظر على سبيل المثال: إصلاح المنطق:٢٥٧،٢٢٢،٢١٧،٢١٥ ..

(٦) مناهج الصرفيين: ٢٥٨، ودراسة في النحو الكوفي: . ١٤٤





السراج: "فمتى وجدت حرفًا مخالفًا - لاشك في خلافه - لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلا بد من أن يكون حاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه "[1]، فقد جعل للشذوذ سببين:

الأول: أن العربي حين نطق الوجه الشاذ، إنما اتبع مذهبًا غير مذهبه، أو قصد وجهًا آخر غير الذي هو بصدده.

الثاني: أنه حين نطق ذلك إنما كان عن غلط، لم يقده إلى الشذوذ إلا الغلط.

وقد أشار ابن جني إلى ذلك، فذكر أن كثيرًا مما عده بعضهم شاذًا إنما هو لغات تداخلت فتركبت، كما ذكر أن بعض اللغات أضعف من بعض، وأن العربي قد ينطق بالأضعف إذا كان فيها ما يطلبه من الخفة [2].

ومن هذه الإشارات فسر المحدثون وجود الشواذ وجعلوا له أسبابًا ثلاثة[3]:

**الأول: التطور اللغوي:**

ويسمى: الركام اللغوي، وهو بقايا الظاهرة اللغوية المندثرة. فالمحدثون يرون أن اللغة كائن حي، تتطور باختلاف الظروف المحيطة بها، ومن صور تطور اللغة، ظهور الظواهر الجديدة فيها، وهذه الظواهر لا تقضي على الظواهر القديمة التي تطورت عنها مرة واحدة، ولكنها تسير معها مدة من

---

(١) الأصول ١/٥٦-٥٧ .

(٢) الخصائص ١/٣٧٢-٣٧٥ .

(٣) بحوث ومقالات في اللغة: ٥٨-٨٣ .





الزمن، ثم تسيطر شيئًا فشيئًا حتى تقضي عليها، وتحل محلها، ولكن يبقى أمثلة قليلة من الصورة الأولى تعلق في الألسنة، وهذه الأمثلة هي التي تسمى شاذة. مثال ذلك: الأفعال المعتلة، فالفعل (قال) أصله: قَوَلَ، ثم تطور إلى مرحلة جديدة، وهي التسكين، فصار قَوْل، ثم تطور بعد ذلك، فتحولت الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة ممالة، ثم تحولت بعد ذلك من الإمالة إلى الفتح الخالص، فصار: قال. لكن بقي من الصورة القديمة (التصحيح) أمثلة قليلة، مثل: استحوذ، واستنوق، وأطولت، وأخيلت..

الثاني: كون ذلك الشاذ مستعارًا من نظام لغوي آخر:

وهذا الذي عناه ابن السراج بقوله: "حاول به مذهبًا ونحا وجهًا من الوجوه" وسماه ابن جني: تركب اللغات، ولكنه أخرجه من باب الشذوذ، وجعله من حكمة العرب، لعلو مكانة اللهجات عنده.

ومن أمثلته: تحقيق الهمز، فإنه سمة لغة تميم، وصار بعد ذلك هو المعروف في اللغة الفصحى، ومع ذلك فقد وجدت أمثلة غير مهموزة، كمضارع (رأى) والأمر من: أكل، وسأل، وأخذ، وأمر، وهذا كله أصله الهمز، ويرجع هذا إلى التأثر باللغة القرشية التي لم تكن تهمز.

الثالث: أن يكون ذلك الشاذ بداية تطور جديد.

ومن أمثلة ذلك، صيغة (انفعل) فإنها وضعت للدلالة على مطاوعة الفعل الثلاثي، نحو: كسر الإناء فانكسر، ولما كان فاعل (انفعل) ضميرًا يعود على مفعول الفعل السابق عليه في جملته، أصبح الفعل المطاوع مشبهًا للفعل المبني للمجهول، نحو: كُسِر الإناء، فمن الممكن -والحالة هذه- أن ينوب الفعل المطاوع مناب المبني للمجهول. قال تعالى: ﴿إذا الشمس كُوِّرت﴾





بالبناء للمجهول ﴿وإذا النجوم انكدرت﴾[1] بهذه الصيغة.

هذا ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب في تفسير أسباب الشذوذ.

فأما السببان الأولان، فإن وجاهتهما ظاهرة، وقد أيدهما كلام المتقدمين والواقع اللغوي.

أما السبب الأخير، فإنني لم أستطع العثور على موضع الشذوذ فيما ذكر، ولا أدري أي الصيغتين يرمي إلى جعلها شاذة ؟ ثم إن التطور لا يخلو أن يكون في أحد زمانين، إما في عصر الاحتجاج أو قبله، وإما بعد ذلك، فإن كان قبل عصر الاحتجاج فإن ما يتركه التطور من أثر هو ما تحدثنا عنه سابقًا، وسماه المحدثون (الركام اللغوي)، وإن كان بعد ذلك العصر، فإن أثر التطور لا ينظر إليه في هذا الباب؛ لأن الشذوذ محصور فيما سمع عن العرب الفصحاء مخالفًا القاعدة، أما من جاء بعدهم فلا ينظر فيما استعملوه وما تركوه. فلعل للسبب الثالث الذي ذكره الدكتور فهماً آخر، فعسى أن أصل إليه. والله أعلم.

(١) سورة الشمس الآيتان: ٢،١ .





# الفصل الأول
## في الشواذ التي خالفت قاعدة من قواعد الإعلال والإبدال

**أئمة:**

وردت هذه الكلمة في خمسة مواضع من القرآن الكريم. أولها قوله تعالى: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾ (١).

وقد قرأ بهمزتين من السبعة ابن عامر (ت ١١٨) وعاصم (ت ١٢٧) وحمزة (ت ١٥٦) والكسائي (ت ١٨٩)(٢).

ووجه شذوذها: أنه التقى همزتان في الكلمة، الأولى متحركة والثانية ساكنة، ولم تبدل الهمزة الثانية حرفًا مجانسًا لحركة الأولى، وكان الأصل الإبدال، كما في: آدم وإيمان وأوتوا، فتقول: آمَّة، وذلك لأن أصلها: أأمِمَة، على وزن: أفعِلَة جمع إمام كـ (مثال ) وأمثلة، فلما التقى مثلان في الكلمة أدغم الأول في الثاني، وألقيت حركة الأول على الساكن قبله فصارت أإِمَّة(٣)، و إذا التقى همزتان الثانية محركة بالكسر وجب إبدال الثانية ياءً(٤). لكن الهمزتين حققتا في أئمة، واختلف في قبول ذلك، قال الزجاج (ت ٣١١): "فأما (أئمة) باجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا، إلا ما يحكى عن ابن إسحاق(٥) (ت ١١٧)، فإنه كان يحب اجتماعهما، وليس

(١) سورة التوبة. من الآية: ١٢ .

(٢) السبعة في القراءات: ٣١٢، والنشر ٢٧٨/١، وإتحاف فضلاء البشر ٨٧/٢ .

(٣) شرح المفصل ١١٧/٩، والبحر المحيط ١٧/٥.

(٤) الممتع الكبير: ٢٥١.

(٥) كذا في المطبوعة، والصواب: ابن أبي إسحاق كما في الكتاب ٤٤٣/٤، وغيره.





ذلك عندي جائزًا "[1]، وقال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨): "فأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز؛ لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة"[2]، وقال أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧): "..فالقول فيه أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه"[3]، وقال ابن جني: "ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أن تكونا عينين، نحو: سئَّار وجئَّار.."[4]، وضعف مكي ابن أبي طالب (ت ٤٣٧) علة قراءة التحقيق، حيث قال: إن حجة من حقق الهمزتين أنه شبه الهمزة الأولى من (أئمة) بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أخرى، مثل: (أإفكًا) و(أإذا)، فإن الهمزة الأولى من (أئمة) زائدة، فهي مشبهة لهمزة الاستفهام، "فحملت في التحقيق محمل (أإذا)، وليست مثلها؛ لأن كسرة الهمزة الثانية في (أإذا) أصلية، وكسرة الهمزة الثانية في (أئمة) عارضة، إذ أصلها السكون، ومن الأصول في كلام العرب.. أنه لا يجمع بين همزتين في التحقيق إذا كانت الثانية ساكنة، وقد فعل ذلك في (أئمة)؛ لأن الثانية وإن انكسرت فإن أصلها السكون.. فهو خارج عن الأصول، محمول على شبه لفظه بلفظ (أإذا).. فالقراءة بالتحقيق في (أئمة) فيه من الضعف ما

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٥/٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٥/٢ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ١٧٥/٤ .

(٤) الخصائص ١٤٣/٣، وسر صناعة الإعراب ١٧٢/١، وسئَّار من السؤر وهو البقية في الإناء، ورجل سئَّار يبقي في الإناء شيئًا، قال الأخطل:

وشاربٍ مربحٍ بالكأس نادمني لا بالحصور ولا فيها بسئَّارِ

شعر الأخطل: ١٢٧، بلفظ: سوار. واللسان ٣٣٩٠/٤. وجئار: فَعَّال من الجأر. وهو رفع الصوت مع تضرع واستغاثة.





ذكرته لك"[1]، وقال الزمخشري (ت ٥٣٨): "وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين"[2]، وقال القرطبي (ت ٦٧١): "وقرأ حمزة (أئمة)، وأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن؛ لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة"[3]، وقال السمين (ت ٧٥٦): "فأما قراءة التحقيق.. فقد ضعفها جماعة من النحويين، كأبي علي الفارسي وتابعيه، ومن القراء أيضًا من ضعف التحقيق مع روايته له"[4]، ويرى ابن مالك (ت ٦٧٢) أن تحقيق الهمزتين لغة[5]، وذلك في كتاب التسهيل[6]، وفي إيجاز التعريف يرى أنه شاذ[7]، ونقل ابن عقيل (ت٧٦٩) الشذوذ عن ابن مالك وابن جني، وقال: "وعليه كلام كثير من أهل العربية.. وقد قرئ به في السبعة، فالوجه أنه ليس كما قالوا "[8].

فسبب الشذوذ التقاء الهمزتين، وذلك أن المثلين إذا التقيا ثقل النطق بهما؛ "لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين، فيكثر العمل على العضو الواحد "[9]، ويحدث بعض هذا الثقل عند التقاء الحرفين المتقاربين، والهمزة أثقل الحروف، وذلك لبعد

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٩٨/١، ٤٩٩.

(٢) الكشاف ١٧٧/٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٥٥/٨ .

(٤) الدر المصون ٢٣/٦، ٢٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٦٧/١، والمساعد ١١٢/٤ .

(٦) تسهيل الفوائد: ٣٠٢ .

(٧) التذييل والتكميل ٦/ق ١٥٠ ب.

(٨) المساعد ١١٢/٤ .

(٩) الممتع الكبير: ٤٠٣ .





مخرجها، فهي تخرج من أقصى الحلق [1]، قال ابن جني: "..وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين، لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفًا، فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة، فهم باستكراه الثنتين ورفضهما - لاسيما إذا كانتا مصطحبتين.. أحرى.." [2]. ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: "..وأما مخرج الهمزة المحققة، فهو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًا، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة.. ولا شك أن هذه العملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاجه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعد الهمزة أشق الأصوات" [3].

لهذا شذ التقاء همزتين محققتين، فإن العرب إذا التقى همزتان أجروا على إحداهما شيئًا من ضروب التخفيف من تسهيل أو إبدال أو حذف، وأما تحقيقهما فلم يرضه أكثر النحويين، إلا ما يروى عن ابن أبي إسحاق الحضرمي، وأناس معه أنه كان يحب اجتماع الهمزتين (٤) قال سيبويه (ت١٨٠): "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء" [5].

(١) الكتاب ٤/٤٣٣، وسر الصناعة ١/٧١، وشرح المفصل ٩/١٠٧، وعلم الأصوات اللغوية: ٨٦، ينقل هذا عن كانتنيو أحد علماء اللغة المحدثين.

(٢) سر الصناعة ١/ ٧١.

(٣) الأصوات اللغوية: ٨٩، ٩٠ .

(٤) الكتاب ٤/٤٤٣، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٣٥ .

(٥) الكتاب ٤/٤٣٣ .





وقد ورد عدد من الكلمات حققت فيها الهمزتان ملتقيتين، نقل الأخفش (ت ٢١٥) عن بعض العرب: (اللهم اغفر لي خطائئي)، قال: "يهمزها جميعًا، وهو قليل، وهي لغة في قيس"[١]، وحكي عنهم: غفر الله له خطائئه، وقولهم: دريئة ودرائئ ولفيئة ولفائئ [٢]، وقال الشاعر:

فإنَّكَ لا تدري متى الموتُ جائئٌ     إليكَ، ولا ما يُحدِثُ اللهُ في غَدِ[٣]

يقول الدكتور حسن هنداوي معللاً لورود بعض الكلمات محققًا فيها همزتان: إن تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة دلالة على الأصل الذي كان هو السائد في الاستعمال، فإنه لما استثقل اجتماع همزتين محققتين، كان سببًا في تطور هذه الكلمات إلى الصيغة الجديدة التي لم تلتق فيها همزتان، ولم يبق من الأصل القديم إلا ألفاظ قليلة[٤].

يتبين لنا بعد هذا، أن التقاء الهمزتين محققتين في (أئمة) جاء على لغة قوم من العرب، وإن كان قليلاً فإن له تعليلين وجيهين:

الأول: أنه مشبَّهٌ بما كانت فيه الهمزة الأولى للاستفهام، بمعنى أنها كلمة مستقلة، والثانية فاء الكلمة، مثل (أإفكًا) و(أإذا)، فإن الهمزة الأولى من (أئمة) زائدة، والثانية فاء الكلمة، فكان بينهما من الشبه ما جعل لهما حكمًا مشتركًا هو التحقيق. أما قول من قال إن كسر الهمزة الثانية عارض، وأنه لا ينبغي تشبيه ما كسره عارض بما كسره أصلي، فالحقيقة أن العروض

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٧٢٨.

(٢) الخصائص ٢/٦، ٣/١٤٣، وسر الصناعة ١/٧١،٧٢، والدريئة هي الحلقة التي يتعلم الرمي الطعن والرمي عليها، واللفيئة هي القطعة من اللحم.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٢/٦، ٣/ ١٤٣.

(٤) مناهج الصرفيين ومذاهبهم: ١١٣.





لازم لا ينفك مطلقًا، لذا كان القياس قلب الهمزة الثانية ياءً؛ لأنها مكسورة، ولو كان الأصل معتبرًا لقلبت ألفًا؛ لمجانسة حركة الهمزة الأولى، كما في آدم وآخر ونحوهما، فالحاصل أن التشبيه بـ (أإذا) و(أإفكًا) له وجه ظاهر من الصحة.

الثاني: أنه جاء على الأصل السائد، قبل تطوره إلى الصورة الجديدة، التي ليس فيها التقاء همزتين محققتين.

**اتَّخَذ:**

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مئة وأربعًا وعشرين مرةً، أولها قوله تعالى: ﴿وقالوا اتَّخذ الله ولدًا سبحانه﴾[1].

وقد اختلف في أصل هذا الفعل على أقوال:

الأول: أنه (افتعل) من أخذ[2]، أصله: ائتخذ، التقى همزتان في أول الكلمة، فأبدلت الثانية حرفًا مجانسًا لحركة الأولى، وحركة الأولى (وهي همزة الوصل) كسرة، فصار: ايتخذ، ثم أبدلت الياء تاءً وأدغمت في تاء الافتعال، فصار: اتَّخذ، ذهب إلى هذا أبو إسحاق[3].

وإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء في الافتعال شاذ[4]، ومنه قراءة

(١) سورة البقرة. من الآية: ١١٦ .

(٢) إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١/٤٠٩، والصحاح ٢/٥٥٩، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٤٦، والدر المصون ١/٣٤٥ .

(٣) الخصائص ٢/٢٨٧، والأشباه والنظائر ١/٢٦١ .

(٤) الخصائص ٢/٢٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ق١٨٣أ، والتصريح ٥/٤٤٤، والأشباه والنظائر ١/٢٦١، قال ابن مالك:

ذو اللين فا تا في افتعال أبدلا ... وشذ في ذي الهمز نحو: ائتكلا

(الألفية: ٧٩)





﴿الذي اتُّمن﴾[1]، وحديث عائشة رضي الله عنها: "... وكان يأمرني فأتَّزر..."[2]، وقول الشنفرى:

وأغضى وأغضت واتَّسى واتَّست به     مراميلُ عَزَّاها وعَزَّتْهُ مُرمِلِ[3]

وقول الأخطل:

إذا اتَّزر الحادي الكَميشُ وَقَوَّمَتْ     سَوالفَها الرُّكبانُ والحَلَقُ الصُّفرُ[4]

وقول الشاعر:

في دارةٍ تُقْسَمُ الأزْوادُ بَينهم     كأنما أهلُها منه الذي اتَّهلا[5]

وهذا القول ذهب إليه الجوهري (٣٩٣)[6]، واعترض عليه ابن هشام (٧٦١)، وقال إنه وهم[7].

وقد عد ابن مالك في التسهل[8]، والسمين[9] هذا الإبدال قليلاً.

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٣، قال في الكشاف ٤٠٦/١: " وعن عاصم أنه قرأ (الذي اتمن) بإدغام الياء في التاء، قياسًا على اتَّسر في الافتعال من اليسر، وليس بصحيح: لأن الياء منقلبة عن الهمزة، فهي في حكم الهمزة، واتَّزر عامي..".

(٢) ورد بهذا اللفظ عند البخاري ٨٧/١. في الحيض باب(٥) وعند أحمد ٥٥/٦، وورد على اللغة المشهورة (فأتزر) عند مسلم ٢٤٢/١ في الحيض رقم (١) وأحمد ١٣٤/٦، وغيرهما.

(٣) بيت من الطويل في ديوانه: ٦٥، وروي البيت على اللغة المشهورة (وأتسى وأتست به) عند القالي في النوادر: ٢٠٥، اتسى: افتعل من الأسوة وهي الاقتداء. ومراميل: جمع مُرمل، وهو من لا قوت له.

(٤) بيت من الطويل في شعر الأخطل: ١٥٩، اتَّزر: شد الإزار، والحادي: السائق، والكميش: السريع الجاد، وقومت: عدلت، والسوالف: هي مقدمات الأعناق، والحلق الصفر: هي البرى جمع بُرية، وهي توضع في أنوف الإبل لتذليلها.

(٥) بيت من البسيط، بلا نسبة في الخصائص ٢٨٧/٢، واللسان ٢٩/١١، والأشباه والنظائر ٢٦١/١، والأزواد: جمع زاد، واتَّهلا: اتخذ أهلاً.

(٦) الصحاح ٥٥٩/٢ .

(٧) أوضح المسالك ٣٩٨/٤ .

(٨) التسهيل: ٣١٢، والتصريح ٤٤٤/٥ .

(٩) الدر المصون ٣٥٥/١ .





وسبب الشذوذ أن الياء أبدلت تاءً وهي ليست أصلاً، وإنما هي منقلبة عن همزة، وهي غير لازمة؛ لأنك إذا قلت: (قال ائتزر) ونحوه، أرجعت الهمزة إلى أصلها[١].

والبغداديون يجيزون هذا الإبدال[٢]، وعذرهم في ذلك أنهم إذا لم يدغموا فإن اللفظ يصير إلى صورة ما أصله حرف لين، فـ (ايتكل) يشبه (ايتعد) عند من لا يبدل الفاء تاءً[٣]، وهم بعض أهل الحجاز[٤]. قال أبو حيان (ت ٧٤٥) عن هذا الإبدال: إنه لغة رديئة منازع في صحة نقلها، ونقل عن الفارسي في ما حكاه البغداديون من قولهم: اتَّزر الرجل، وحديث عائشة: (يأمرني فأتزر)، أن هذا خطأ في الرواية، وإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء، لا ينبغي أن يؤخذ بلغتهم، وقال: "فإن سمع شيء مما قالوه فهو شاذ خارج عن القياس"[٥].

الثاني: أنه افتعل من (تَخِذ)[٦]، قاله الفارسي[٧]، ونقله أبو حيان عن البصريين، قال: التاء في (اتخذ) أصل عند البصريين، وليس من الأخذ[٨]. ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿لو شئت لَتَخِذت عليه أجرًا﴾[٩] في قراءة ابن

(١) شرح الشافية ٣/٨٣ .

(٢) التكملة:٥٨١، وشرح الشافية ٣/٨٣، والتذييل والتكميل ٦/ق١٨١ب.

(٣) الخصائص ٢/٢٨٧-٢٨٨ .

(٤) شرح الشافية ٣/٨٣ .

(٥) التذليل والتكميل ٦/ق١٨١ب، ١٨٢أ.

(٦) الخصائص ٢/٢٨٧، والدر المصون ١/٣٥٥، وأوضح المسالك ٤/٣٩٨، والأشباه والنظائر ١/٢٦٠ .

(٧) الدر المصون ١/٣٥٥، ولم يصرح بهذا في التكملة: ٥٨١ ينظر: الإغفال ٢/٩٩٢ .

(٨) البحر المحيط ٦/١٤٤ .

(٩) سورة الكهف، من الآية: ٧٧ .





كثير (ت١٢٠) وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤)[(١)]، وقول الممزق العبدي:

وقد تَخِذتْ رِجْلي إلى جَنْبِ غَرْزِها   نَسيفًا كَأُفحُوصِ القَطاةِ المطرِّقِ[(٢)]

وقول أبو جندب الهذلي:

تَخِذتُ غَراز إثرَهُمُ دليلاً   وَفَرُّوا في الحجازِ لِيُعْجِزوني[(٣)]

وقد خُرِّج هذا على أن أصله: اتَّخذ، ثم لما كثر استعماله توهموا أن التاء أصلية، فبنوا منه فَعِل يفعَل[(٤)]، ونظيره تَقَى، فإن أصله: اتَّقى[(٥)]، قال الفراء (ت٢٠٧): "قرأ مجاهد (ت ١٠٤): ﴿لو شئت لتَخِذت عليه أجرًا..﴾ وأصلها: اتخذ افتعل"[(٦)]. قال الدكتور حسام النعيمي: "وعندي.. أنه قد جاء به محذوفًا من (اتخذ)، ولم يذكروا لنا شاهدًا على (يتْخذ) بزنة يشرب، وإن وجد فإنه من القياس الخاطئ، إذ سمع (تَخِذ) وظاهره أنه بزنة فَعِل، فجيء بمضارعه مفتوح العين على الصورة الغالبة في مضارع فعِل"[(٧)].

الثالث: أن (اتخذ) على افتعل من وَخذ، فالياء ليست بأصل، وهو على

---

(١) السبعة: ٣٦٩، والنشر ٢/٣١٤ .

(٢) بيت من الطويل، منسوب له في ديوانه: ٢٨٠،والاشتقاق: ٣٢٠ ومجالس العلماء: ٣٢٣، والخصائص ٢/٢٧٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٠٢، وبلا نسبة في التكملة: ٢٥٧. الغرز: ركاب الرحل، وكل ما كان مساكًا للرجلين في المركب فهو غرز، والنسيف: الأثر في جنبي الناقة، وأفحوص القطاة: مبيضها، والمطرِّق: التي حان خروج بيضها.

(٣) البيت من الوافر، له في ديوان الهذليين ٣/٩٠، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/٥١ .

(٤) الصحاح ٢/٥٥٩ .

(٥) البحر ٦/١٤٤ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/١٥٦ .

(٧) الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني:١٨٩ (بتصرف يسير) وقد نسب القول بأن تخذ من اتخذ لابن جني، والظاهر خلاف ذلك، فإن ابن جني جعل التاء الأولى أصلية وليست بدلاً، واتخذ عنده بمنزلة اتبع من تبع. (الخصائص ٢/٢٨٧).





هذا كاتَّعد واتَّصل[١].

أحد:

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وهي دالة على أحد معنيين:

الأول: أنها اسم مستعمل للعموم، كقولك: ما جاءني من أحدٍ.

الثاني: أنها اسم للواحد في العدد، نحو: أحد وعشرون [٢]، قال عمر بن أبي ربيعة:

إنما أهلك جيرانٌ لنا إنما نحن وهم شيء أحد[٣]

أي شيء واحد. وتقول: الله أحد، فهو اسم من أسماء الله تعالى. قال تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[٤].

و(أحد) على المعنى الأول همزته أصلية[٥]، والمقصود هنا المعنى الثاني فقد اختلف في همزته على ثلاثة أقوال:

الأول: أن أصله: وَحَدٌ، من الوحدة، فأبدلت الواو المفتوحة همزة[٦]، قال النابغة:

(١) شرح الشافية ٧٩/٣، والتصريح ٤٤٥/٥ .

(٢) شرح المفصل ٣١/٦ .

(٣) ديوانه: ١٠٣ .

(٤) سورة الإخلاص. الآية: ١ .

(٥) الخصائص ٢٦٢/٣، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/٢، والدر المصون ١٤٩/١١، ١٥٠ وقال في المنصف ٢٣٢/١: "وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم: (ما قام أحد) بدلاً من الواو؛ لأنه معناه: ما قام واحد من ذوي العلم فما فوقه".

(٦) الكتاب ٣٣١/٤، والمقتضب ١٦٢/١، والأصول ٣٠٧/٣، والخصائص ٢٦٢/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٨٥٣، والممتع الكبير: ٢٢٣ وغيرها..





كأنَّ رحلي وَقد زالَ النَّهارُ بِنا بذي الجليلِ على مُستأنسٍ وَحَد[1]

الثاني: أن أصله: واحد، فأبدلت الواو همزة، فالتقى ألفان؛ لأن الألف تشبه الهمزة، فحذفت الهمزة [2].

الثالث: أن الهمزة أصلية، وأنه بمعنى أول، فتقول: اليوم الأحد، بمعنى اليوم الأول[3].

وموضع الشذوذ القول الأول والثاني، والقول الأول هو الأقرب للصواب، لقول الثقات به، ولوجود نظائر له في كلام العرب، ولأنه أقل تكلفاً من الثاني، وأقرب للوجاهة، فإن الثاني جعل سبب حذف الألف اجتماع الألفين؛ لأن الألف تشبه الهمزة،وقد اجتمعتا في الكلام الفصيح الذي لا يمتري فيه أحد، أما لو كان أصل (أحد) واحدًا، ثم قلبت الواو همزة لوجب أن يصير: آحد، كـ(آدم)، و(آخر) و(آرام) وغيرها، ولا يضر اجتماع الهمزة والألف.

فالحاصل أن (أحدًا) أصله: وَحَدٌ، قلبت الواو المفتوحة همزة، وهذا الإبدال شاذ، لأن الواو إنما يجوز أن تقلب همزة إذا كانت ثقيلة، وذلك إذا كانت مضمومة، مثل: وُجوه، ووُقِّتت، وأدوُر، فيجوز أن يقال فيها: أُجوه، وأُقتت، وأدؤر، ويحمل على الواو المضمومة، الواو المكسورة، وإن كانت أقل ثقلاً منها، فيجوز أن تقول في وِعاء، ووِسادة، إعاء وإسادة. أما الواو المفتوحة فلا تقلب همزة، وذلك لخفتها، ولكن سمع من هذا شيء شاذ،

(١) البيت من البسيط، له في ديوانه: ٢٣، والأزهية: ٢٨٥، والخصائص ٢٦٢/٣، وشرح المفصل ١٦/٦. ذو الجليل: موضع، والمستأنس: الذي ذهب توحشه واطمأن، والوحد: المنفرد.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٣١٠/٥. ومشكل إعراب القرآن: ٨٥٣، والدر المصون ١٥٠/١١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣١١،٣١٠/٥، ومشكل إعراب القرآن: ٨٥٣، والتبيان ٣٠٩/٢ .





كهذه الكلمة، وقولهم: امرأةٌ أناةٌ [(١)]، قال أبو حية النميري:

رَمَتْهُ أناةٌ مِن رَبِيعَةَ عامِرٍ رَقُودِ الضُّحى في مَأتمٍ أيِّ مأتمِ [(٢)]

وقالوا: (كُلُّ مالٍ زُكِّيَ عنه ذَهَبَتْ أَبَلَتُهُ) أي فساده وثقله [(٣)]، وقالوا: أبلةُ الطعام، أي رديئُهُ [(٤)]، وقالوا أيضًا: (أينَ أَخْيُهُم) يريدون: أين سفرهم [(٥)]، وقالوا: أَجَمَ، وأسماء، وأزير، وأج [(٦)]، وأصل ذلك: وَناة، من الوُني، وهو الفتور، ووَبلة، ووَخيهم، أي قصدهم، ووَجم من الوجوم، ووَسماء، فعلاء من الوسامة، ووزير، ووَج، اسم موضع.

قال سيبويه في هذا الإبدال: "..فأبدلوا الهمزة لضعف الواو، عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل، وليس ذلك مطردًا في المفتوحة" [(٧)]، وقال عنه المازني (ت ٢٤٩): ".. وهذا شاذ نادر، ليس مما يتخذ أصلاً، وإنما يحفظ نادرًا" [(٨)]، وقال ابن جني: "إذا كانت المكسورة مع ثقل الكسرة غير مطرد فيها الهمز، فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب أن لا تهمز، فمن هنا كان شاذًا" [(٩)].

**استحوذ، نستحوذ:**

(١) الكتاب ٣٣١/٤، والأصول ٣٠٧/٣، وسر الصناعة ٩٢/١، والممتع الكبير: ٢٢٣.

(٢) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٦٨/٣، والاقتضاب ١٩/٣، وأمالي ابن الشجري ١٨٥/١ .

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٥/١، وجمهرة اللغة ٣٢٩/١، ٣٣٠، وإعراب ثلاثين سورة: ٢٢٩ .

(٤) شرح التصريف: ٣٣ .

(٥) إعراب القراءات السبع ٥٤٨/٢ .

(٦) سر الصناعة ٥٧٤/٢، والممتع الكبير: ٢٢٣، واللسان ١٥/ ٤١٦.

(٧) الكتاب ٣٣١/٤ .

(٨) التصريف المطبوع منع المنصف ٢٣١/١ .

(٩) المنصف ٢٣١/١ .





ورد هذا الفعل في القرآن الكريم مرتين. قال تعالى: ﴿ألم نستحوذْ عليكم ونمنعكم من المؤمنين﴾[١]، وقال سبحانه: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾[٢].

وهو من حاذ يحُوذُ، على وزن استفعل، والقياس أن يكون: استحاذ، بنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وقلبها حرفًا مجانسًا لحركتها، مثل: استعاذ، واستقام، واستجار وبابها.

وقد صحح عدة أفعال كان حقها الإعلال، مثل: أغيلت المرأة، وأخيلت السحابة، واستصوب رأيه، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، وأطيب، وأجود، وأطول..

قرأ الأعرج والحسن وأبو العالية، ونصر بن عاصم وغيرهم ﴿حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأَزْيَنَت﴾[٣]، وقال زهير بن أبي سُلمى:

هنالك إن يُستَخْوَلوا المالَ يُخْوِلوا    وإن يُسألوا يُعطُوا وإن يَيْسِروا يُغلُوا[٤]

وقال لبيد بن ربيعة رضي الله عنه:

فَهُوَّ كَقِدْحِ المَنِيحِ أَحْوَذَه القا    نِصُ يَنْفي عَنْ مَتْنِه العَقَبا[٥]

وقال:

(١) سورة النساء. من الآية: ١٤١ .

(٢) سورة المجادلة. من الآية: ١٩ .

(٣) سورة يونس. من الآية: ٢٤. المحتسب ٣١١/١، والقرطبي ٢٠٩/٨، والبحر ١٤٥/٥، وإتحاف فضلاء البشر ١٠٨/٢ .

(٤) البيت من الطويل، له في شرح ديوانه لثعلب: ١١٢، والخصائص ١/ ٩٨، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين: ٢٩٥، وفيه إن يستخبلوا المال يخبلوا. والاستخوال: أن يسألوهم المال. يخولوا: يملكوهم إياه. ييسروا: يقامروا بالميسر، يغلو: يأخذون سمان الجزر، ولا ينحرون إلا غالية.

(٥) البيت من الخفيف. له في ديوانه: ٣٣، وتهذيب اللغة ٢٠٧/٥ وفيه: أحوذه الصانع ينفي عن متنه القوبا. المنيح: القدح الذي ليس له نصيب،، والعقب: العصب الذي تعمل منه الأوتار. وأحوذه: أخفه.





إذا اجْتَمَعَتْ وَأَحْوَذَ جانِبَيها وَأَوْرَدَها عَلى عُوجٍ طِوالِ[1]

وقال أبو النجم:

يُدِيرُ عَيْنَيْ مصعبٍ مُسْتَفْيِلِ[2]

وقال المرار الفقعسي:

صددت وأطْوَلْتِ الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم[3]

قال سيبويه: ".. وقد جاءت حروف على الأصل غير معتلة، مما أسكن ما قبله.. شبهوه بـ(فاعلْت)، إذْ كان ما قبله ساكنًا، كما يسكن ما قبل واو (فاعلت)، وليس هذا بمطرد.. وذلك نحو قولهم: أجودت وأطولت واستحوذ.. بينوا في هذه الأحرف كما بينوا في (فاعلت)، فجعلوها في منزلتها في أنها لا تتغير"[4].

فعلة تصحيح (استحوذ) وبابه تشبيهه وحمله على باب (فاعلت)[5]، كـ(قاول وبايع)، فإن التصحيح فيها واجب، لإن الإعلال يحول هذه الصيغة إلى صيغة أخرى، ووجه الشبه بينهما تسكين ما قبل حرف العلة.

والعلة التي قال بها جمهور العلماء من التصريفيين والقراء، هي أن التصحيح جاء تنبيهًا لأصل هذه الأفعال وبابها[6]، قال ابن جني: استدل

(١) البيت من الوافر. له ديوانه: ١٦٢، وتهذيب اللغة ٥/ ٢٠٧، أحوذ: جمع وضم.

(٢) الرجز له في الخصائص ١/ ٩٨، واللسان ١١/ ٥٢٤. والمصعب: هو الذي لم يذلل.

(٣) الأزهية: ٩١، ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه: ٢٧٦.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٦٤ .

(٥) الكتاب ٤/ ٣٤٦، والأصول ٣/ ٢٨٢، وشرح الشافية ٣/ ٩٧ .

(٦) المقتضب ٢/ ٩٨، ٣/ ١٣٤، ومعاني القرآن للزجاج ٥/ ١٤٠، وإعراب القرآن للنحاس ٤/ ٣٨١، والمنصف ١/ ٢٧٧، والخصائص ١/ ١٤٣، ١٦١، ٣٩٤، ومشكل إعراب القرآن: ٧٢٣، وشرح المفصل ١٠/ ٧٦، ٧٧، والممتع الكبير: ٣١١، واللباب ١/ ٣٢٢، ٢/ ٣٠٥ .





أهل التصريف بـ ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ [1]. على أن أصل: استقام استقْوَم، وأصل: استباع استبْيَع، ولولا ماظهر من هذا ونحوه لما أقدموا على القضاء بأصول هذه الأشياء، ولما جاز ادّعاؤهم إياها"[2]، وقال: ".. في إخراج بعض المعتل عن أصله: أن ذلك تنبيه على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وفي هذا ضرب من الحكمة في هذه اللغة العربية"[3].

وقد استمد بعض اللغويين المحدثين من هذه العلة أن هذه الكلمات وبابها قد مرت بمرحلة سابقة، كانت تستعمل فيها مصححة، ثم تطورت هذه الصيغ فحدث فيها ما حدث من الإعلال، وبقي شيء من تلك المراحل لم يتغير، وهو ما يسمونه (الركام اللغوي)[4]، وهذا التفسير لهذه الظاهرة يسلب العربية تلك الحكمة التي حلاها بها ابن جني !!

وقد جعل بعض العلماء في تصحيح هذه الأفعال فائدة معنوية، يلمح هذا في قول الزجاج: ".. ولو جاء استحاذ لكان صوابًا، ولكن استحوذ هنا أجود؛ لأن الفعل في ذا المعنى لم يستعمل إلا بزيادة"[5]، وصرح بهذا صدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧) فقال: التصحيح[6] في هذه الأفعال لأحد شيئين: إما لإيضاح معنى المشترك، نحو: استروح فإنه أوضح من استراح، وإما لأن اللفظ مع فقد الإعلال أدل على معناه، نحو: أخيلت السحابة، فإنه

(١) سورة المجادلة. من الآية: ١٩ .

(٢) سر الصناعة ١/١٨٧ .

(٣) المنصف ١/٢٧٧ .

(٤) بحوث ومقالات في اللغة: ٦٥-٦٧ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ٥/١٤٠، ١٤١ .

(٦) في الكتاب المطبوع: الصحيح. والظاهر من السياق أن الصواب ما أثبت. والله أعلم.





أدل على معنى المخيلة من أخالت.. وأجودت أدل على معنى الجود من أجدت.. واستصوب فعله واستصابه أدل على معنى الصواب من استصاب.."[1].

**الفرق بين أفعال هذا الباب:**

وقد فرق العلماء بين أفعال هذا الباب، فبعضها قد استعمل منه فعل ثلاثي، مثل: غال وراح.. وبعضها أهمل فعلها الثلاثي، مثل: استنوق، واستتيس، فلم يقولوا: ناق ولا تاس، وبناء على هذا التفريق اختلفوا في قياسية التصحيح في هذه الأفعال على ثلاثة أقوال:

الأول: أن التصحيح فيها شاذ، سواء كان لها فعل ثلاثي أم لم يكن، وهذا قول الجمهور[2]، ويرى ابن جني أن (استحوذ) ونظائره مما له فعل ثلاثي أشد شذوذًا، وذلك لأنه خارج من معتل، فوجب أن يلحق به في الإعلال، أما (استنوق) ونظائره فليس له فعل ثلاثي معتل فيلحق به، ومع ذلك فإنه شاذ؛ لأنه مشتق من المصدر، وقياس مصدره أن يكون معتلا، فيقال: استناقة، كاستشارة واستعانة؛ لأن الفعل إذا كانت عينه واواً أو ياء فإنه يجيء معتلاً، فوجب أن يجيء استنوق بالإعلال لاطراد ذلك في الفعل..[3].

الثاني: أن التصحيح مطرد في ما كان على (أفعل) و(استفعل)، سواء كان لها فعل ثلاثي أم لم يكن، نُقِل ذلك عن أبي زيد (ت ٢١٥)[4].

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٤/ ٣٩٠ .

(٢) الكتاب ٤/٣٤٦، والأصول ٣/٢٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٣٨١، والخصائص ١/٩٨، والمنصف ١/٢٧٦، وشرح التصريف: ٤٦١، ومشكل إعراب القرآن: ٧٢٣، والممتع الكبير: ٣١١، وشرح الشافية ٣/١١١،١١٢..

(٣) الخصائص ١/١١٧-١١٩ .

(٤) الصحاح ٢/٥٦٣، والتخمير ٤/ ٣٩٠، والتسهيل: ٣١٢.





الثالث: اطِّراد التصحيح فيما أهمل فعله الثلاثي، وشذوذه فيما له فعل ثلاثي، وهذا نقله الرضي (ت٦٨٦) عن أبي زيد[١]، واختاره ابن مالك[٢].

الخلاف في (استحوذ): واختلفوا في (استحوذ) من أي البابين هو؟ فابن جني يرى أن له فعلاً ثلاثيًا، قال: ".. وذلك أن (استحوذ) قد تقدمه الثلاثي معتلاً، نحو قوله:

يَحُوذُهُنَّ وَلَهُ حُوذِيُّ     كَما يحوذُ الفئةَ الكَمِيُّ

.. فلما كان (استحوذ) خارجًا عن معتل -أعني حاذ يحوذ- وجب إعلاله.."[٣]. ويرى غيره أن (استحوذ) وإن كان له فعل ثلاثي إلا أنه ليس في معناه، وأن (استحوذ) بمعنى غلب واستولى لم يستعمل إلا بزيادة، فلم يقولوا: حاذ عليه إذا استولى عليه، بل قالوا: حاذ الإبل إذا جمعها..[٤]، ولهذا هو من باب (استنوق).

والناظر في كلام المفسرين واللغويين يدرك دون طول تأمل اتحاد المعنيين في استحوذ وحاذ، وأن الصيغة هي التي أوجدت بينهما فرقًا، كما فرّقت بين: قام واستقام، وخرج واستخرج، وغيرهما.. قال المفسرون[٥]: ﴿ألم

(١) شرح الشافية ٣/١١٢ .

(٢) التسهيل: ٣١٢، والمساعد ٤/١٧٨ .

(٣) الخصائص ١/١١٨، والرجز للعجاج في ديوانه: ٧٠ يحوذهن: يجمعهن. والفئة: الطائفة والجماعة. والكمي: الشجاع المتغطي بسلاحه.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٥/١٤٠، ١٤١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢٨١، قال ابن عقيل: ولم يقولوا من استحوذ حاذ (المساعد ٤/١٧٨)، فلعله يريد ما أراد الزجاج والنحاس وغيرهما من اختلافهما في المعنى.

(٥) صحيح البخاري. كتاب تفسير القرآن . المجادلة ٦/٥٧، وتفسير الطبري ٥/٣٣٢، والواحدي ٢/١٠٧٨، والبغوي ١/٤٩١، ٤/٣١٢، وابن عطية ٢/١٢٦، والكشاف ١/٥٧٣، والقرطبي ٥/٢٦٨، ٢٦٩، والبحر ٣/٣٩٠، والآلوسي ٣/١٧٤ .





نستحوذ عليكم﴾ أي ألم نغلب عليكم، و﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ أي غلب واستولى عليهم. وبهذا المعنى فسر اللغويون الحَوْذَ، قال الأزهري (ت ٣٧٠): "... حاذ يحوذ حوذًا بمعنى حاط يحوط حوطًا.. واستحوذ عليه الشيطان إذا غلب عليه.. يقال أحوذ الشيء إذا جمعه وضمه، ومنه يقال: استحوذ على كذا إذا حواه، وقال لبيد:

إذا اجتمعت وأحوذ جانبيها .. (البيت)

وحاذ الحمارُ أُتنَه إذا استولى عليها وجمعها[١].

فالحاصل أن (استحوذ) له فعل ثلاثي، وأنه ونظائره مما اطرد استعمالاً، وشذ قياسًا[٢].

الجياد:

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرة واحدة. قال تعالى: ﴿إذ عرض عليه بالعشي الصافنات الجياد﴾[٣].

وهي جمع مفرده: جَوَاد. والقاعدة أن الواو إذا وقعت عينًا لجمع صحيح اللام وهي في المفرد غير معلة ولا شبيهة بالمعلة أن تصح في الجمع، مثل: طويل، فإنه يجمع على: طِوال، بخلاف ما إذا كانت معلة مثل: دار، أو شبيهة بالمعلة وهي الساكنة، مثل: ثوب وسوط، فإنها تقلب في الجمع ياءً، فتقول: دِيار، وثِيَاب وسِياط[٤]. وقد قلبت الواو في جمع طويل فقيل: طِيال، قال الشاعر:

(١) تهذيب اللغة ٢٠٦/٥، ٢٠٧.

(٢) المنصف ٢٧٦/١، والخصائص ٩٨/١، والبحر ٢٣٧/٨، والدر المصون ١٢٤/٤ .

(٣) سورة ص. الآية: ٣١ .

(٤) التصريح ٣٠٤/٥ .





تَبَيَّنَ لي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ     وَأنَّ أشِدّاءَ الرِّجالِ طِيالُها[1]

وهذا القلب شاذ لا يقاس عليه[2].

والواو في جوَاد محركة، ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة، فالواجب أن تصح في الجمع، فيقال: جِواد، إلا أنها قلبت في الجمع ياءً[3].

وقد اختلف في هذا القلب، فعده الفارسي[4] وابن الشجري(ت٥٤٢)[5] وابن مالك[6] وابن هشام[7] مما شذ عن القياس، لتحرك الواو في المفرد.

وقيل إن جِيادًا جمع جَيِّد[8]، وقيل جمع جائد[9]، وقيل: جمع جَوْد كثوب[10]، وقيل: إنه من الجِيد، وهو العنق، فمعنى جياد: طويلة الأجياد[11].

قال ابن مالك: كأنهم استغنوا في جمع جواد بجمع جيِّد، كما استغنوا عن جمع عُريان بجمع عارٍ، وكما استغنوا عن جمع عدو بجمع عاد[12].

---

(١) البيت من الطويل. لأنيف بن زبان النبهاني في الحماسة البصرية ٣٥/١، وشرح شواهد الشافية: ٢٨٥-٢٨٧، ولأثال بن عبدة بن الطبيب في الخزانة ٤٨٨/٩، ونسبه المبرد إلى أعرابي خُبِّر أنه من بني سعد في الكامل ١٢١/١، وبلا نسبة في المحتسب ١٨٤/١، وأمالي ابن الشجري ٨٦/١، وشرح المفصل ٨٨/١٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١، والتصريح ٤٠٦/٥، والقماءة: الصغر والذل.

(٢) شرح المفصل ٨٨/١٠، والممتع الكبير: ٢١٩-٢٢٠، والمساعد ١٢٤/٤-١٢٥ .

(٣) اللسان ١٣٧/٣ .

(٤) الحجة ١٣٢/٣ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٨٥/١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢١١٥/٤ .

(٧) أوضح المسالك ٣٨٧/٤ .

(٨) الدر المصون ٣٧٥/٩. والتصريح ٤٠٧/٥ .

(٩) مشكل إعراب القرآن ٦٢٥/٢ .

(١٠) الدر المصون ٣٧٦/٩ .

(١١) المصدر نفسه ٣٧٦/٩ .

(١٢) شرح الكافية الشافية ٢١١٥/٤





وفي اللسان: أجريت واو جواد لوقوعها قبل الألف مجرى الساكن الذي هو واو ثوب، فقالوا: جياد، كما قالوا: حياض..[1]. ويرى ابن الشجري أن شذوذ القلب في جياد كشذوذ التصحيح في القود والاستحواذ ونحوهما[2]، قلت: التصحيح في القود والاستحواذ قد وجد له علة، وهي التنبيه والإشارة إلى الأصل، لكن القلب هنا مخالف للأصل..

وقول ابن مالك أنهم استغنوا بجمع جَيِّد عن جمع جواد هو الأقرب للصواب، وذلك لوجود النظائر؛ ولأنهم لم يقولوا: هذا فرس جَوْدٌ، لنقول إنه المفرد. وأما من قال إن جيادًا من الجِيد، وهو العنق، فإن المفرد وهو جواد على هذا لا يؤدي نفس المعنى، فكيف يمكن أن يكون المفرد مخالفًا للجمع في المعنى، وقد تبين قبلُ من كلام اللغويين أن جيادًا جمعٌ مفرده: جواد.

حِوَل:

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرة واحدة. قال تعالى: ﴿خالدين فيها لا يبغون عنها حِوَلا﴾[3].

وهي مصدر من الفعل حال يحول[4]، أو اسم مصدر بمعنى التحول[5].

تقلب الواو ياءً إذا وقعت عينًا لمصدر فعل معتل العين، وقبلها كسرة وبعدها ألف، كصيام وقيام[6]. و(حِوَل) قد اختل فيها شرط من شروط

(١) اللسان ٣/١٣٧ .

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٨٥.

(٣) سورة الكهف. الآية: ١٠٨ .

(٤) معاني القرآن للزجاج ٣/٣١٥، والتبيان ٢/٨٦٤، والبحر ٦/١٦٨، والدر المصون ٧/٥٥٧ .

(٥) تهذيب اللغة ٥/٢٤٢ .

(٦) أوضح المسالك ٤/٣٨٥ .





القلب، وهو وجود الألف بعد عينها[1]، لذا صحت الواو ولم تقلب، فلا شذوذ فيها.

ويرى الزمخشري وابن الحاجب (ت ٦٤٦)[2] وابن مالك في التسهيل،وأبو حيان[3] والرضي[4]، وابن عقيل في المساعد، أن تصحيح (حِوَل) شاذ، فأما الزمخشري فقد ذكر أن الأسماء الثلاثية إنما يعل منها ما كان جاريًا على وزن الفعل، نحو: باب، ومال؛ لأنها على وزن (فَعَل) و(فَعِل)، وصحح القَوَد والحَوَكة شذوذًا، وما ليس على وزن الفعل فلا يعل، كالعِوض والعِوَدة[5]. ثم قال: "والمصدر يعل بإعلال الفعل، وقولهم: حال حِوَلاً كالقود"[6]. لكن النحاة نصوا على أن الحِوَل لم يجر على وزن الفعل، قال الزجاج: صحت عين حِوَل؛ لأنه جارٍ على غير فعل[7]. وقال ابن عصفور (ت ٦٦٩): ما لم يكن من الأسماء المعتلة العين على وزن فعل من الأفعال فإنه لا يعتل ولا يغير عن بنائه الأصلي، بل يجري مجرى الصحيح، نحو: حِوَل[8]. وقد اعترض على

(١) الكتاب ٣٦١/٤، والممتع الكبير: ٣١٩، وشرح الكافية الشافية ٢١١٣،٢١١١/٤، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٥١٣،٥١١/٢، والتصريح ٤٠٢/٥ .

(٢) الشافية:١٠١ .

(٣) التذييل والتكميل ٦/ ق١٥٤أ، والارتشاف ٢٧٧/١، وانظر: البحر ١٧٨/٣ فقد أشار إلى أن صحة (حِول) كانت لأنه على غير مثال الفعل.. فتأمل.

(٤) شرح الشافية ١٣٧/٣، وقال بعد ذكر الشذوذ: جُوِّز (حِوَل) وإن كان فعله معتلاً لعدم وجود الألف بعد الواو (١٣٨/٣).

(٥) المفصل: ٤٤٩ .

(٦) المصدر نفسه.

(٧) معاني القرآن للزجاج ٣١١/٢ .

(٨) الممتع الكبير: ٣٠٢، ٣١٥ .





الزمخشري ابن يعيش (ت ٦٤٣) في شرحه للمفصل، إذ قرر أن الحوَل صحح لأنه لم يجر على الفعل، ولو كان جاريًا على الفعل، لقيل: حِيَل[١]، ثم قال: "وقد جعل صاحب الكتاب (حِوَلاً) جاريًا على الفعل، وأخرج صحته على الشذوذ من نحو: القَوَد.. والوجه ما بدأنا به؛ لأنه على القياس"[٢].

أما ابن مالك فقد ذكر في الكافية الشافية والألفية أن تصحيح المصدر الذي على وزن فِعَل هو الغالب، قال:

في مَصْدَرِ المُعْتَلِّ عَينًا، والفِعَل    مِنْهُ صَحيحٌ غالبًا نحو (الحِوَل)[٣]

"نبه بتصحيح ما وزنه (فِعَل) كحِوَل.. على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فِعال"[٤]، كما قرر ذلك ابن عقيل في شرحه للألفية[٥]. لكنه في التسهيل لما ذكر قلب الواو التي هي عين في المصدر ياءً، لم يشترط كون الألف بعدها، قال: "تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين، أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقًا، أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام.."[٦] فقد جعل وجود الألف شرطًا في الجمع دون المصدر، ثم قال: "وقد يصحح ما حقه الإعلال من فِعَلٍ مصدرًا أو جمعًا"[٧]، وتابعه في ذلك ابن عقيل في

(١) شرح المفصل ٨٣/١٠ .

(٢) المصدر نفسه ٨٣/١٠ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢١١١/٤، والألفية ص:٧٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢١١٣/٤ .

(٥) شرح ابن عقيل ٥١٣/٢ .

(٦) تسهيل الفوائد: ٣٠٤ .

(٧) المصدر نفسه. وقد أشار الأزهري في التصريح إلى تضارب كلام ابن مالك في الكافية والتسهيل ٤٠٧/٥-٤٠٩ .





المساعد، ومثل لتصحيح ما حقه الإعلال من المصادر بـ(حِوَل)[1].

وقد أجمل السمين القول في هذه المسألة، فقال: " التصحيح في (فِعَل) هو الكثير إن كان مفردًا نحو: الحِوَل، وإن كان جمعًا فالعكس نحو: ثِيَرة"[2].

ظَلْتُ، ظَلْتُم:

وردت هذه الكلمة (محذوفة العين) في كتاب الله تعالى مرتين. قال تعالى: ﴿وانظر إلى إلهك الذي ظَلْتَ عليه عاكفًا﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿لو نشاء لجعلناه حطامًا فظَلْتُم تفكهون﴾[4].

والأصل: ظَلِلْتُ، حذفت عين الفعل الثلاثي المضاعف المكسور العين المسند إلى الضمير المتحرك[5].

وعلة هذا الحذف التخفيف، وذلك لأن الفعل المضاعف تدغم عينه في لامه، قبل إسناده للضمير، فتقول: ظَلَّ وحَسَّ ومَسَّ، والإدغام نوع من الاعتلال، فإذا أسندته للضمير المتحرك فإنك تحذف العين تشبيهًا له بالفعل المعتل، فكما تحذف العين من خاف وقال وباع ونحوها عند إسنادها إلى الضمير، فتقول: خِفْت وقُلت وبِعت، فإنك تحذف العين هنا أيضًا.

والدليل على أنهم شبهوا حذف العين في المضاعف بحذفها في المعتل، نقلهم حركة العين إلى الفاء كما نقلوها في المعتل، فقالوا: ظِلت ومِست، وأما ظَلت ومَست فإنهم شبهوهما بلَسْتُ؛ لأنه لا يستعمل لهما مضارع

(١) المساعد ١٢٤/٤ .

(٢) الدر المصون ٥٥٧/٥ .

(٣) سورة طه. من الآية: ٩٧ .

(٤) سورة الواقعة. الآية: ٦٥ .

(٥) أوضح المسالك ٤٠٨/٤ .





حالة حذف عينهما، كما لا يستعمل لليس مضارع[١].

وقد اختلف في قياسية هذا الحذف، فذهب سيبويه[٢]، وابن عصفور[٣]، وابن الضائع[٤] (ت٦٨٠) وتبعهم أبو حيان[٥] إلى أن الحذف شاذ، قال سيبويه: "ومن الشاذ قولهم: أَحَسْتُ ومَسْتُ وظَلْتُ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف"[٦]، وذهب أبو علي الشلوبين (ت٦٤٥)[٧] إلى اطِّراد الحذف، متمسكًا بقول سيبويه: "هذا باب ما شذ من المضاعف وليس بمتلئب.. وذلك قولهم أَحَسْتُ يريدون أحسست.. وكذلك تفعل به في كل بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة"[٨]، لكن سيبويه صرح بالشذوذ في هذا الموضع نفسه، وفيما نقلته عنه آنفًا، قال أبو حيان معترضًا على استدلال أبي علي بكلام سيبويه: ".. وإنما معنى قول سيبويه (وكذلك يفعل به) أي بأحس (في كل بناء) أي في كل صيغة من أحس (تبنى اللام منه فيه على السكون) فيقول: أحست وأحسن..؛ لأنه إنما مثل بأحست وأحسن.. فالضمير في (به) لا يعود على المضاعف، إنما يعود على أحست"[٩].

---

(١) الممتع الكبير: ٤١٩-٤٢٠ .

(٢) الكتاب ٤/٤٢١،٤٨٢ .

(٣) الممتع الكبير: ٤١٩ .

(٤) التذييل والتكميل ٦/ق١٩٠ب.

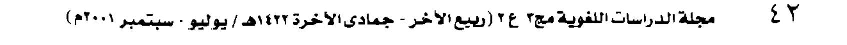
(٥) التذييل والتكميل ٦/ق١٩٠ب، ١٩١أ.

(٦) الكتاب ٤/٤٨٢ .

(٧) الارتشاف ١/٢٤٧، والتصريح ٥/٤٧١ .

(٨) الكتاب ٤/٤٢١، وينظر: التذييل والتكميل ٦/ق١٩٠ب.

(٩) التذييل والتكميل ٦/ق١٩٠ب.







أما ابن مالك فقد ذكر أن الحذف لغة لبني سُليم[1]، وأشار إلى اطراده في شرح الكافية الشافية[2]، قال:

ظَلْتُ وظِلت في ظَلِلْت اطَّردا    وقِرْنَ في اقْرَرْنَ وقِس مُعْتَضِدا

كل فعل مضاعف على وزن فَعِل فإنه في إسناده إلى تاء[3] الضمير أو نونه يستعمل على ثلاثة أوجه.." وذكر الحذف. كما ذهب السمين إلى ذلك[4].

القُصوَى:

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم مرة واحدة. قال تعالى: ﴿إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى﴾[5].

وهي على وزن (فُعْلى) من القصو، وهو البعد، وكان القياس قلب واوها ياءً، لكنها صححت، وقد أجمع أهل التصريف على شذوذها قياسًا، واطِّرادها استعمالاً، وهي لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فيقولون: القُصيا، على القياس، وقرأ زيد بن علي: ﴿وهم بالعدوة القصيا﴾[6]، قال الزمخشري: "..إلا أن استعمال القصوى أكثر"[7]، وبها وردت أشعار العرب، قال امرؤ القيس:

---

(١) التسهيل:٣١٤ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٧٠ .

(٣) في المطبوع: ياء الضمير، والصواب إن شاء الله ما أثبت.

(٤) الدر المصون ٨/ ٩٩ .

(٥) سورة الأنفال. من الآية: ٤٢ .

(٦) البحر ٤/ ٤٩٥ .

(٧) الكشاف ٢/ ١٥٩ .





كـأن السـبـاعَ فـيه غرقى عشية بأرجائهِ القُصوى أنابيشُ عُنصُلِ[١]

وقال أبو دؤاد الإيادي:

أعـددتُ للحاجة القصوى يمانيةً بين المهـارى وبـين الأرحـبياتِ[٢]

وقال الأخطل:

وبـيداءَ ممـحال كـأنَّ نعـامَها بأرجـائها القـصـوى أباعـرُ هُمَّلُ[٣]

وقال أيضًا:

لولا تناوُلُكم إياي ما عَـلِقَت كفِّي بأرجائها القُصوى ولا قدمي[٤]

وقد اختلف أهل التصريف أهي اسم أم صفة ؟

فعامة أهل التصريف يرون أن أصلها صفة؛ لأنها تأنيث الأقصى، اسم تفضيل، واسم التفضيل وصف، لكنها جرت مجرى الأسماء، فاعتبرت اسمًا، ومثلها العليا والدنيا، وعلى هذا فلام (فُعلى) عندهم إذا كانت واوًا، تقلب ياءً إذا كانت اسماً، مثل: العليا والدنيا، وشذ: القصوى، لتصحيح الواو فيها مع أنها اسم، وهذا التصحيح إنما هو تنبيه على الأصل وهو الصفة، وشذ أيضًا: حُزوى اسم موضع.

وهذا مذهب سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، والمازني وابن جني[٧]،

(١) البيت من الطويل. له في ديوانه: ٢٦، وشرح المعلقات للزوزني: ٤٠. أنابيش: أصول النبات، سميت بذلك لأنها ينبش عنها، والواحدة أنبوشة. والعنصل: البصل البري.

(٢) البيت من البسيط. له في اللسان ١١/١٥٠ .

(٣) البيت من الطويل. له في شعر الأخطل: ٢٥، واللسان ١١/٦١٧. ممحال: كثيرة المحل. وهمل: متروكة لا راعي لها.

(٤) البيت من البسيط له في شعر الأخطل: ١٦٧، تناولكم: اتخاذكم.

(٥) الكتاب ٤/٣٨٩ .

(٦) المقتضب ١/١٧١.

(٧) المنصف ٢/١٦١ .





وغيرهم[١].

وذهب الفراء وابن السكيت (ت ٢٤٤)[٢] والفارسي[٣]، والعكبري[٤]، واختاره ابن مالك[٥] وغيره[٦] إلى أن لام (فُعلى) من ذوات الواو تبدل ياءً إذا كانت صفة محضة كـ (قُصيا وعُليا)، أو صفة جارية مجرى الأسماء كـ (دُنيا)، فإن كانت اسماً صحت الواو كـ(حُزوى) اسم موضع.

وقد استدلوا بأقوال طائفة من اللغويين، قال الأزهري ناقلاً عن ابن السكيت: "وما كان من النعوت مثل العليا والدنيا، فإنه يأتي بضم أوله، وبالياء؛ لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله.. إلا أن أهل الحجاز قالوا: (القصوى) فأظهروا الواو، وهو نادر، وأخرجوه عن القياس.. وتميم وغيرهم يقولون: (القصيا)"[٧].

وظاهر كلام السمين ترجيح المذهب الأول، قال: "وللتصريفيين عبارتان، أغلبهما أن (فُعلى) من ذوات الواو إن كانت اسمًا أبدلت لامها ياءً، ثم يمثلون بنحو: الدنيا والعليا والقصيا، وهذه صفات؛ لأنها من باب أفعل التفضيل.. إلا أنها جرت مجرى الجوامد.. والعبارة الثانية - وهي المغلوبة القليلة - العكس، أي إذا كانت صفة أبدلت نحو: العليا والدنيا والقصيا، وإن كانت اسمًا أقرت نحو: حُزوى.."[٨].

(١) كالزمخشري (المفصل: ٤٦٢،٤٦١، وابن يعيش (شرح المفصل ١١٢/١٠)، وابن عصفور (الممتع الكبير: ٣٤٧)..

(٢) ينظر رأيهما في الارتشاف ٢٩٢/١ .

(٣) التكملة: ٦٠٩،٦٠٨ .

(٤) التبيان ٦٢٥،٦٢٤/٢ .

(٥) التسهيل:٣٠٩ .

(٦) كأبي حيان (الارتشاف ٢٩١/١-٢٩٢) وابن هشام (أوضح المسالك ٢٨٨/٤) وابن عقيل (المساعد ١٥٧/٤).

(٧) تهذيب اللغة ٢١٩/٩

(٨) الدر المصون ٦١١/٥





**قِيَم:**

**وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم ثلاث مرات:**

**في سورة النساء ﴿التي جعل الله لكم قيمًا﴾عند نافع (ت ١٩٩) وابن عامر(١)، وفي المائدة ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قيمًا للناس﴾، عند ابن عامر وحده(٢)، وفي الأنعام ﴿دينًا قيَمًا﴾ عند عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي)(٣).**

**القاعدة أن الواو إذا وقعت عينًا لمصدر فعل أعلت فيه، وقبلها كسرة وبعدها ألف فإنها تقلب ياء(٤). وقد تخلف أحد هذه الشروط في (قيم) وهو وجود الألف بعد عينها، مما جعلهم يختلفون فيه على ثلاثة أوجه:**

**الأول: أنه مصدر كالقيام"(٥) قاله الكسائي والأخفش والفراء(٦). وعلى هذا فيجب تصحيح الواو لعدم وجود الألف، فقيل: إن هذا الانقلاب شاذ، كما انقلبت الواو في (ثِيَرَة)(٧). وقيل: أعل هذا المصدر لإعلال فعله(٨)، كما أن الجمع على هذا الوزن جاء "متبعاً واحده في الإعلال، نحو: ديمة وديم...،**

(١) السبعة: ٢٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٣/١ .

(٢) السبعة: ٢٤٨، والإتحاف ٥٠٣/١ .

(٣) السبعة: ٢٧٤، والإتحاف ٣٩/٢ .

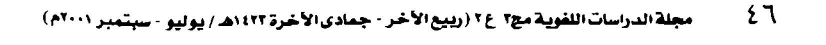
(٤) أوضح المسالك ٣٨٥/٤ .

(٥) الحجة ١٣٣/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٧/١، والمفصل: ٤٤٩، والتبيان ٣٢٠/١، والبحر ١٧٨/٣، والدر المصون ٥٨١/٣ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢٥٦/١ .

(٧) الحجة ١٣٢/٣،١٣٣ .

(٨) معاني القرآن للزجاج ٣١١/٢، والكشف ٣٦٧/١، والمفصل: ٤٤٩، والتبيان ٣٣٠/١، وشرح المفصل ٨٣/١٠، والدر المصون ٥٨١/٣ .







مع أن حكم الجمع أن لا يتبع الواحد في نحو: معيشة ومعايش، فإذا كانوا قد أتبعوه في الواحد الجمع، جاز أن يتبعوه أيضًا في هذا الفعل فيعل كما يعل الفعل؛ لأن المصادر أشد إتباعًا لأفعالها في الاعتلال من الجمع لواحد"[١]. وقيل: أعل لأنه بمعنى القيام فحمل عليه[٢].

الثاني: أنه مقصور من قيام[٣]، فحذفت الألف تخفيفًا، كما حذفت في خِيم والأصل: خيام، واعترض على هذا بأن القصر لا يأتي إلا في الشعر[٤].

الثالث: أن يكون جمع قيمة، كديمة وديم[٥]، وهو قول البصريين غير الأخفش[٦]. ورد هذا الفارسي، وقال إنه لا يجوز أن يوصف الدين بذلك، قال تعالى: ﴿دينًا قيمًا﴾، وقال:﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قيامًا للناس﴾ و﴿قيمًا للناس﴾ ، وهذا مما يدل على أنه ليس جمعًا لقيمة، وإنما هو مصدر[٧].

المِحال:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله مرة واحدة. قال تعالى: ﴿وهم يجادلون في الله وهو شديد المِحال﴾[٨].

(١) الحجة ٣/١٣٢ .

(٢) التبيان ١/٣٣٠، والدر المصون ٣/٥٨١ .

(٣) التبيان ١٣٣١، والممتع الكبير: ٥٣، والبحر ٣/١٧٨، والدر المصون ٣/٥٨١ .

(٤) الدر المصون ٤/٤٣٣ .

(٥) الحجة ٣/١٣٣، والكشف ١/٣٦٧، والتبيان ١/٣٣٠، والدر المصون ٣/٥٨١.

(٦) البحر ٣/١٧٨ .

(٧) الحجة ٣/١٣٢ .

(٨) سورة الرعد. من الآية: ١٣ .





وهي عند الجمهور مصدر على وزن فِعال، من محل، أو ماحلَ[1].

وقال ابن قتيبة (ت ٢٧٦): إن المحال من الحيلة، أي إن ميمه زائدة، ووزنه: مِفْعَل[2]، وعلى هذا يكون إعلاله مخالفًا للقياس؛ لأن مِفعلاً مباين للفعل في وزنه وزيادته، لكسر أوله وزيادة الميم[3]، وعند الخليل (ت ١٧٥) أنه مقصور من (مِفعال) والدليل على ذلك اشتراكهما كثيرًا، مثل: مِخْيَط ومِخياط، ومِنحَت ومِنحات..[4].

قال الأزهري -رادًا على ابن قتيبة -: وهذا غلط فاحش؛ لأن مِفْعَلاً إذا كان ثلاثيًا فإنه يجيء مصححًا، كالمِزْوَد والمِحْوَر.. وإذا رأيت الحرف على مثال (فِعال) أوله ميم مكسورة فهي أصلية، مثل ميم مِهاد، ومِلاك، ومِراس ومِحال.."[5].

مدائن:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى ثلاث مرات. أولها قوله تعالى: ﴿قالوا أرجه وأخاه وأرسل في المدائن حاشرين﴾[6].

وهي جمع تكسير، مفرده: مَدِينة، وقد اختلف في اشتقاق المفرد على قولين:

(١) تهذيب اللغة ٩٦/٥، وأساس البلاغة ٣٦٩/٢، والدر المصون ٣٢/٧، واللسان ٦١٩/١١ .

(٢) التهذيب ٩٥/٥، والدر المصون ٣٣/٧ .

(٣) التصريح ٤٥٧/٥.

(٤) الكتاب ٣٥٥/٤-٣٥٦، وشرح الشافية ١٠٤/٣ .

(٥) التهذيب ٩٥/٥-٩٦ .

(٦) سورة الأعراف. الآية: ١١١ .

(٧) الصحاح ٢٢٠١/٦، واللسان ٤٠٢/١٣، والدر المصون ٤١٢/٥.





الأول: أنه من مَدَن بالمكان، أي أقام به، ووزنه: فَعِيلة، كـ(صحيفة وصحائف)[1]، قال أبو حيان: ويقطع بهذا القول جمعهم مدينة على مُدُن كـ(صُحُف)[2].

الثاني: أنه من دِينَ، أي مُلِك، وهو على هذا إما على مَفْعِلة[3]، أو مفعولة وهو مذهب المبرد[3]. وعلى القول الثاني فالهمز شاذ؛ لأن ياء المفرد أصلية، والقاعدة أن الواو والياء لا يقلبان همزة بعد ألف موازن مفاعل إلا إذا كانتا مدتين زائدتين في المفرد[4]، فإن كانتا أصليتين وجب التصحيح مثل: معايش ومعاون. وخُرِّج الهمز في نحو: معائش ومدائن (على القول الآخر) على تشبيه الياء الأصلية بالياء الزائدة في نحو: صحيفة[5].

وسيأتي بحث أوسع في هذا في مبحث (ملائكة) إن شاء الله تعالى.

ملائكة:

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم أربعًا وسبعين مرةً. أولها قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾[6].

وهي جمع تكسير اختلف في مفرده ووزنه واشتقاقه[7]:

فقيل: مفرده مَلَك، على وزن: مَفَل، وأصله: مَلأك(مَفْعَل)، فحذفت

(١) البحر ٢٤٢/٤، والدر المصون ٤١٢/٥ .

(٢) الصحاح ٢٢٠١/٦، واللسان ٤٠٢/١٣، والدر المصون ٤١٣/٥ .

(٣) الدر المصون ٤١٣/٥ .

(٤) أوضح المسالك ٣٧٤/٤ .

(٥) الكتاب ٢٥٦/٤، والحجة ٨/٤، وشرح الشافية ١٣٤/٣ .

(٦) سورة البقرة. من الآية: ٣٠ .

(٧) معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم: ٢٤٨ .





الهمزة تخفيفًا، ونقلت حركتها إلى اللام،وهي فاء الكلمة، فصار: مَلَكًا، وجمع برد المحذوف منه على ملائكة (مَفاعِلة)، ويدل لذلك المحذوف قول الشاعر حين اضطر:

فَلَسْتَ لأنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ     تَنَزَّلَ من جوِّ السماءِ يَصُوبُ[(١)]

وقيل: مفرده: مَلَك، على وزن: فَعَل، فالميم أصلية، والهمزة زائدة، من الملك وهو القوة، ووزن أصله: فعْأل، وجمع على فَعائلة شذوذًا، كأنهم توهموا أن مفرده: مَلاك، على وزن: فَعال، وقد جمع فعال على فعائل قليلاً[(٢)].

وقيل: أصله: مألك، يدل لذلك قول لبيد:

وغلامٍ أرْسَلَتْهُ أُمُّهُ     بِألوكٍ فَبَذَلْناهُ ما سَأَلْ[(٣)]

وقول الأعشى:

أَبْلِغْ يَزيدَ بني شَيبانَ مَأْلُكَةً     أبا ثُبيتٍ أما تَنْفَكُّ تَأْتَكِلُ[(٤)]

ثم حصل فيه قلب مكاني، حيث قدم العين على الفاء، فصار: مَلأك، على وزن: معْفَل، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها، فصار: مَلَك، على وزن: مَعَل، وجاء الجمع على الأصل إذ رد المحذوف، ووزنه: معافلة[(٥)]. قال ابن سيده (ت ٤٥٨): ".. إنما قدَّمتُ باب

(١) البيت من الطويل. لعلقمة الفحل في ديوانه: ١٣٢، والكتاب ٣٧٩/٤-٣٨٠، والأصول ٣٣٩/٣، والاشتقاق: ٢٦، والمنصف ١٠٢/٢،١٠٣، وأمالي ابن الشجري ٢٠٣/٢، فلست لأنسي: أي لست تنسب لأنسي، ولكنك تنسب لملك.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ٨٦، والتبيان ٤٧/١، والبحر ٢٨٤/١، وشرح الشافية ٣٤٧/٢ .

(٣) البيت من الرمل. له في ديوانه: ١٢٣ .

(٤) البيت من البسيط. له في ديوانه (الصبح المنير في شعر أبي بصير): ٦٠ . مألكة: رسالة. تأتكل: تفسد.

(٥) جامع البيان ١٩٨/١، ومشكل إعراب القرآن: ٨٦، والتبيان ٤٦/١، والبحر ٢٨٤/١





مألكة على باب ملأكة؛ لأن مألكة أصل، وملأكة فرع مقلوب عنها، ألا ترى أن سيبويه قدم مألكة على ملأكة، فقال: وقالوا مألكة وملأكة[1]؟ فلم يكن سيبويه على ما هو به من التقدم والفضل ليبدأ بالفرع على الأصل.."[2].

وقيل: إن أصله: مَلك من لأك بمعنى أرسل، فالميم زائدة، حذفت العين ونقلت حركتها إلى اللام، وجاء الجمع برد الأصل على وزن: مفاعلة[3].

وقيل: "المَلَك لا تشتق العرب فعله، ولا تصرفه، وهو مما فات علمه!!"[4].

وقيل: أصل: مَلك: مَلْوَك، على وزن مَفْعَل، مشتق من لاك يلوك، أي أدار يدير، لأن الملك يدير الرسالة في فيه، ثم نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار: مَلَوْك، ثم قلبت الواو حرفًا مجانسًا لحركتها الأصلية، فصار: مَلاك، ثم حذفت العين (وهي الألف المنقلبة عن الواو ) تخفيفًا، فصار مَلَك، على وزن مَفَل.

وجمع على ملاوِكة، على وزن: مفاعِلة، وقعت الواو بعد ألف مفاعل، فقلبت همزة شذوذًا، لأنها أصلية، فهي مثل: مصائب، فصار: ملائكة[5].

ونظير (ملائكة) على هذا القول: معائش، ومنائر، ومصائب، ومدائن، وقد خرجت على أقوال، أذكر منها هنا ما يمكن أن يكون توجيهًا لـ (ملائكة):

فمن ذلك أن الياء والواو في مصيبة ونحوها شبهت بياء صحيفة، وواو

(١) الكتاب ٤/٣٨٠ .

(٢) اللسان ١٠/٤٨٢، نقلاً عن المحكم.

(٣) جامع البيان ١/١٩٨، ومشكل إعراب القرآن: ٨٦، والتبيان ١/٤٦، والبحر ١/٢٨٤، والدر المصون ١/٢٥٠ .

(٤) البحر ١/٢٨٤ .

(٥) التبيان ١/٤٦،٤٧، والبحر ١/٢٨٤، والدر المصون ١/٢٥٠





عجوز، وذلك لسكونهما، وهذا مذهب سيبويه[١] والفارسي[٢] والرضي[٣] وغيرهم.

ويرى الزجاج أن همزة (مصائب) بدل من الواو المكسورة (مصاوِب)، فقد أبدلت الواو المكسورة همزة في (إسادة) ونحوها.

فإن قيل: إن إبدال الواو المكسورة لم يقع إلا أولاً ؟

فالجواب: أن الواو المكسورة أشبهت الواو المضمومة، والمضمومة تهمز أولاً ووسطًا، كـ(أُقتت) و(أدؤر)، فحملت المكسورة على المضمومة[٤].

ورجح ابن عصفور هذا الرأي، وقال: إنه أقيس، وذلك لأنه ثبت له نظير، وهو أقائيم، جمع أقوام، فإن أصلها: أقاويم "فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أول تشبيهًا لها بالواو المكسورة إذا وقعت أولاً"[٥].

قال ابن سيده: يرى أبو عمرو أن قلب الواو المكسورة همزة إذا وقعت أولاً شاذ وليس مطردًا، وذلك لأنهم حملوه على قلب الواو المضمومة، والواو المضمومة قلبت لأنها أشبهت الواوين في نحو: وُولى ووَاصل حيث صارا: أُولى وأواصل، والمكسورة لا تشبه الواوين.. فلا ينبغي أن يجوز البدل في المكسورة غير أول من حيث جاز في الأول؛ لأن البدل أولاً أقوى لكثرته، والتغاير أشد اعتقابًا على الأول، يدل لذلك امتناع الواوين من الوقوع أولاً وجواز وقوعهما وسطًا[٦].

(١) الكتاب ٣٥٦/٤ .

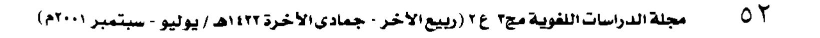
(٢) الحجة ٨/٤، وحمل هذا على الغلط.

(٣) شرح الشافية ١٣٤/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٢٠/٢ .

(٥) الممتع الكبير: ٢٢٥ .

(٦) المخصص ٢١،١٢/١٣ .







وهذا رد على قول الزجاج. والقول الأول سالم من التكلف والتأويلات.

والهاء في (ملائكة) لتأنيث الجمع، وقيل للمبالغة كـ (علاَّمة)، وقد ورد بغير تاء، قال الشاعر:

أبا خالد صلَّت عليك الملائكُ[1]

وِجْهَة:

وردت في القرآن الكريم مرة واحدة. قال تعالى: ﴿ولكلٍ وِجْهَةٌ هو موليها﴾[2].

ووزنها فِعْلَة، وقد اختلف فيها على قولين:

الأول: أنها مصدر كعِدة وزِنة، وأثبتت الواو شذوذًا[3]؛ لأنه اطرد حذف الفاء في المصدر المبني على (فِعْلَة) من الثلاثي الواوي الفاء المفتوح العين[4]، ونظيرها في الشذوذ القصوى والقود واستحوذ ونحوها، جاءت تنبيهًا على الأصل[5]، وهذا أحد قولي المازني[6]، وظاهر كلام سيبويه[7]، ورجحه الشلوبين[8].

(١) عجز بيت من الطويل. لم ينسب في المنصف ١٠٣/٢، والبحر ٢٨٤/١، والدر المصون ٢٥١/١ .

(٢) سورة البقرة. من الآية: ١٤٨ .

(٣) التكملة: ٥٧٦، وشرح الملوكي:٣٤١، واللباب ٢٥٧/٢، والارتشاف ٢٤٠/١، والدر المصون ١٧٢/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٤٠٦/٤ .

(٥) الخصائص ٢٨٥/٢، والتبيان ١٢٦/١ .

(٦) فقد جعله نظيرًا لحيوة وضيون وألبب. المنصف ٢٠٠/١ .

(٧) الكتاب ٢٣٦/٤-٢٣٧، قال: "... فأما فِعْلة إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها: لأن الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر وشبه بالفعل.. وقد أتموا فقالوا: وِجهة، في جهة، وإنما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة، فبذلك شبهت".

(٨) وتعليله أن وجهة وجهة بمعنى واحد. فلا يمكن أن يقال في جهة أنها اسم لمكان إذ لا يبقى للحذف وجه. ( التصريح ٤٦٩/٥ ).





والذي سوغ إثبات الواو في المصدر أن وجهة مصدر جاء على حذف الزوائد؛ لأن فِعْلَهُ: تَوَجَّه واتجه، ولم يسمع فيه: وَجَهَ يَجِهِ كوعد يعد، والذي أوجب حذف الواو من مصدر وعد حمله على المضارع؛ لأن الواو في المضارع تقع بين الياء[1] والكسرة، وهنا لم يسمع مضارع يحمل المصدر عليه[2].

قال الجرمي (ت٢٢٥): من العرب من يخرج باب عدة على الأصل، فيقول: وِعدة ووِثبة[3]. قلت: فيجمعون بين العوض والمعوض منه.

الثاني: أنها اسم بمعنى المكان المتوجه إليه، فلا شذوذ فيها؛ لأنك إذا أردت أن تبني اسمًا غير مصدر من وعد على فِعلة، فإنك تقول: وِعدة[4]. وهذا قول المبرد[5]، وابن السراج[6]، والفارسي[7]، ونسب إلى المازني[8].

وذهب الرضي إلى أن الجهة ليست مصدرًا، وأن حذف الواو فيها شاذ، وأن التاء ليست عوضًا من الواو[9].

(١) وذلك إذا كان الفعل مسندًا إلى ضمير الغائب، ويحمل غيره عليه.

(٢) الدر المصون ١٧٣/٢ .

(٣) الارتشاف ٢٤٠/١ .

(٤) الكتاب ٣٣٧/٤، والمقتضب ١٣٠/٢ .

(٥) المقتضب ٨٩/١، ١٣٠/٢ .

(٦) الأصول ٢٧٦/٣ .

(٧) التكملة: ٥٧٦ .

(٨) الارتشاف ٢٤٠/١، والدر المصون ١٧٢/٢، والتصريح ٤٦٨/٥ .

(٩) شرح الشافية ٩٠/٣ .





# الفصل الثاني
## نماذج من الإعلال والإبدال على غير قياس

**ابن:**

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى إحدى وأربعين مرةً. أولها: ﴿وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس﴾[(١)].

وأصل الابن: بَنَوٌ، حذفت لامه، وعوض عنها همزة الوصل في آخره[(٢)]، وجمعه: أبناء، ووزنه: فَعَل، بفتحتين، كجبل وأجبال، وجمل وأجمال [(٣)]، ولا يجوز أن يكون على فَعْل، كثوب وأثواب، ولا على فُعْل، كقُفْل وأقفال، ولا على فِعْل، كجِذْع وأجذاع، وذلك لقولهم في جمعه: بَنون، بفتح بائه، فدل على أنها مفتوحة في الواحد[(٤)].

ويدل على أن لامه واو أمور:

١- قولهم: بنتٌ، فإن التاء بدل من لامه، وإبدال التاء من الواو كثير جداً، بخلاف إبدالها من الياء، فإنه قليل[(٥)]، ويجب أن يكون القياس على الأكثر[(٦)].

٢- الحمل على نظيره، ونظيره: أخت، فالمحذوف من (أخت) الواو لقولهم: إخوة[(٧)].

(١) سورة البقرة. من الآية: ٨٧ .

(٢) الكتاب ٢٦٢/٣ .

(٣) المقتضب ٢٣٠/١، والأصول ٣٢٣/٣، وشرح الشافية ٢٥٥/٢ .

(٤) شرح الشافية ٢٥٥/٢-٢٥٧ .

(٥) المنصف ٥٨/١، وسر الصناعة ١٥٠/١، ١٥١، ٦٠٣/٢، والمخصص ١٩٥/١٥ .

(٦) سر الصناعة ١٥١/١ .

(٧) المخصص ١٩٥/١٥ .





٣- قولهم في مصدره: البنوة[١]. وهذا الدليل ليس قطعيًا، فالفتوة مصدر الفتى، وهو من الياء، لقولهم: فِتْيان، وفَتَيَان..[٢] لكن الرضي حكم بأن الفتوة جاءت على غير قياس [٣].

٤- ثقل الواو، ولذا كثر حذفها، وهو رأي الأخفش[٤].

وقد خالفه في هذا الزجاج، وقال إن الياء تحذف أيضًا للثقل، وقال إن المحذوف من ابن واو أو ياء، وهما عنده متساويان[٥].

وذهب بعضهم إلى أن لامه ياء، وأن أصله: بَنَيٌ، من الفعل (بنيت)؛ لأن الابن مبني على الأب، ولكن معظم النحويين على القول الأول[٦].

ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن بعض الكلمات العربية ذات أصول ثنائية، أظهر ذلك لهم مقارنة العربية بنظيراتها من اللغات السامية[٧]. يقول الدكتور: محمود فهمي حجازي: إن الألفاظ التي ترجع إلى أصل ثنائي تصنف إلى عدة مجموعات، من أهمها الأسماء الدالة على القرابة... كأب وأم وأخ و(ابن)، وقال: إن هذه الكلمات قد تطورت "باتجاه الثلاثي لإحداث ضرب من التوازن، ولكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية.. وكلمة (ابن) وسعت صيغتها بألف الوصل، وتظهر هذه الكلمة بالباء والنون في الآشورية والعبرية والعربية.."[٨].

(١) سر الصناعة ٦٠٣/٢، والممتع الكبير: ٣٩٦ .

(٢) معاني القرآن للزجاج ١٣٠/١، وسر الصناعة ١٥٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢٤٨/٢ .

(٣) شرح الشافية ٢٥٧/٢ .

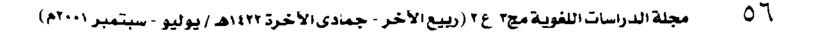
(٤) معاني القرآن للزجاج ١٣١/١، والمخصص ١٩٣/١٥ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ١٣١/١ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢٨٤/٢ .

(٧) علم اللغة العربية: ٢٠٥، دراسات في فقه اللغة: ١٥٩، وانظر: التطور النحوي: ٢٠٨.

(٨) علم اللغة العربية: ٢٠٦ .







والحقيقة أنه يصعب التسليم بأن هذه الكلمات ثنائية الأصل؛ لأنها وإن كانت كذلك في بعض اللغات السامية، فإن التطور الذي حدث لها في اللغة العربية حتى صارت ثلاثية، يكفي لأن يكون سببًا لتأصيل الحرف الثالث، فإن العربية كلها تعد تطورًا للغة السامية الأم، ومعلوم أن هذا التطور يجعل بين اللغتين الخارجتين من أصل واحد فرقًا بينًا، لكل لغة خصائصها وميزاتها وقوانينها، فليس سديدًا أن نهمل أثر التطور الذي حدث، ونرجع الكلمة إلى أصولها القديمة، متناسين الخصائص التي اتسمت بها اللغة بعد تطورها.

هذا وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين مذهبًا بعيدًا، متوغلاً في التكلف والبعد عن سمات العربية، فأرجعوا جميع كلمات العربية إلى أصلين اثنين من أصولها، وزعموا أن المعنى العام للمادة يرتبط بذينك الأصلين فقط، وممن تبنى ذلك الأب أنستاس ماري الكرملي، والأب مرمرجي الدومنكي[1].

أرى:

ورد هذا الفعل وتصريفاته في القرآن الكريم مرات كثيرة. قال تعالى: ﴿أتتخذ أصنامًا آلهةً إني أراك وقومك في ضلالٍ مبين﴾[2] وقال تعالى: ﴿فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم﴾[3].

وأصله: أرأى، على وزن (أفعل) لكن عينه حذفت، وسبب هذا الحذف هو التخفيف، وذلك لكثرة الاستعمال[4]، والذي سوغه وجود حرف المضارعة،

(١) فصول في فقه العربية: ٢٩٨-٣٠٠. ودراسات في فقه اللغة: ١٥٣-١٦٨ .

(٢) سورة الأنعام. من الآية: ٧٤ .

(٣) سورة المائدة. من الآية: ٥٢ .

(٤) الكتاب ٣/٥٤٦. وشرح المفصل ٩/١١٠ .





فإنهم جعلوه كالعوض من المحذوف، قال سيبويه: "‥ غير أن كل شيء كان في أوله زائدة سوى ألف الوصل من (رأيت) فقد اجتمعت العرب على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تعاقب"[١]. وبهذا علل ابن جني[٢]، والثمانيني[٣]، أما ابن يعيش فجعل في علة الحذف احتمالين ورجح الثاني منهما:

الأول: أن تكون الهمزة قد حذفت لكثرة الاستعمال تخفيفًا، وذلك أنه إذا قيل: أرأى، اجتمع همزتان بينهما حاجز غير حصين (وهو الحرف الساكن) فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حد حذفها في: أكرم، ثم اتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف‥ وغلب كثرة الاستعمال الأصل حتى هجر ورفض.

الثاني: أن يكون حذفها للتخفيف القياسي، بأن ألقيت حركتها إلى الراء قبلها، ثم حذفت على حد قوله تعالى: ﴿يخرج الخَبَ﴾[٤]، وقوله: ﴿قدَ افلح المؤمنون‥﴾[٥] ولزم هذا التخفيف والحذف لكثرة الاستعمال[٦].

اسم:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى سبعًا وعشرين مرة. أولها قوله تعالى: ﴿فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه﴾[٧].

(١) الكتاب ٣/٥٤٦ .

(٢) المحتسب ١/١٢٨ .

(٣) شرح التصريف: ٤٠٢ .

(٤) سورة النمل من الآية: ٢٥ . ينظر: والإقناع:٢٧١، والنشر ١/٤٧٦، والإتحاف ٢/٣٢٦.

(٥) سورة المؤمنون. الآية: ١. قرأ بها ورش. الإتحاف ٢/٢٨١ .

(٦) شرح المفصل ٩/١١٠ .

(٧) سورة المائدة. من الآية: ٤ .





وقد اختلف البصريون والكوفيون في اشتقاق الاسم، فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو، وهو الرفعة، وأن أصله: سموٌ، حذفت لامه، وسكنت فاؤه، واجتلبت له همزة الوصل تعويضًا عن المحذوف، ووزنه على قولهم: افعٌ.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السمة، وأن أصله: وَسْمٌ، حذفت فاؤه، وحركت عينه، واجتلبت له همزة الوصل تعويضًا، فوزنه: اعلٌ[1].

وقد رُجِّح قول البصريين من وجوه[2]، منها:

١- أن همزة الوصل إنما تكون عوضًا عن اللام لا عن الفاء، مثل: ابن واست..

٢- جمعه على أسماء، وتصغيره على: سُمَي، وقال الله تعالى:﴿لم نجعل له سميّا﴾[3]، وتقول: أسميت الولد، ولو كان من الوسم، لجمع على أوسام، وصغر على وُسيم، وقيل: لم نجعل له وسيمًا، ووسمت الولد..

٣- مجيئه في بعض اللغات على: سُمًى، وأصله: سُمَوٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون التنوين فصار: سُمًى، قال الشاعر:

فَدَعْ عَنكَ ذِكرَ اللهوِ واعمدْ لمدحَةٍ  لخـــيرِ مَـــعَدٍّ كلِّها حيثُما انتمى

(١) مشكل إعراب القرآن ٦٦/١، والمنصف ٦٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/٢، والإنصاف ٦/١-٨، وشرح الشافية ٢٥٨/٢-٢٥٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٤٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢٨١/٢، والإنصاف ٧/١-١٦، وأسرار العربية: ٣٢، والدر المصون ١٩/١، ٥٦٩/٧.. وغيرها.

(٣) سورة مريم، من الآية: ٧ .





لأعــظمِها قَــدرًا وأكـــرمِها أبًا وأحـسنِها وجـهًا وأعلنِها سُمى[١]

وقال:

والله أسماك سُمًى مباركا[٢]

وقد ذكر كثير من العلماء أن قول الكوفيين وجيه من جهة المعنى، فاسد من جهة التصريف[٣]، إلا أن السمين ذكر ما يترتب على هذا الخلاف من جهة المعنى، قال: إن من قال باشتقاق الاسم من العلو فإنه يقول إن الله "لم يزل موصوفًا قبل وجود الخلق وبعدهم وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته، وهو قول أهل السنة، ومن قال بأنه مشتق من الوسم، يقول: كان الله في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، وهو قول المعتزلة.."[٤].

وعلى كلا المذهبين، فإنه قد خالف القياس، إلا أن مذهب البصريين أقل مخالفة لوجود النظائر.. والله أعلم.

الله:

"هو علم على المعبود بحق، لا يطلق على غيره، ولم يجسر أحد من

(١) البيتان من الطويل. بلا نسبة في المقتضب ١/٢٣٠، والمنصف ١/٦٠، وفيه: جواز كون ألف سُمى -بالضم- لام الكلمة، وجواز كونها للإطلاق.

(٢) الرجز لأبي خالد القناني في إصلاح المنطق: ١٣٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١/١٥، وشرح المفصل ١/٢٤ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٦٦، والتبيان ١/٣، والإنصاف ١/٨، والدر المصون ١/١٩، وشرح الشافية ٢/٢٥٩ .

(٤) الدر المصون ١/١٩، ٢٠ . والظاهر -والله أعلم- أن الخلاف لا ينبني عليه شيء مما ذكر: لأن الله تعالى هو الذي وصف وسمى نفسه، وأهل السنة يثبتون له سبحانه ما وصف وسمى به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل.. (شرح العقيدة الواسطية ١/٧٣، ٨٣، ٨٦).





المخلوقين أن يتسمى به "[1]، وقد ورد في القرآن الكريم مرات كثيرة جدًا. قال تعالى: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾[2]، وقال عز اسمه: ﴿هو الله الذي لا إله إلا هو﴾[3].

وقد اختلف في أصله ووزنه واشتقاقه، وأنا هنا ألخص أهم الأقوال.

قيل: إنه اسم مرتجل، وليس مشتقًا، قال السمين: وهو الصواب[4]، وهذا اختيار السهيلي (ت٥٨١) متابعًا لشيخه ابن العربي (ت٥٤٣)، وقال إنه غير مشتق من شيء؛ لأنه سبق الأشياء التي هو مشتق منها.. فإنه متقدم على كل لفظ وعبارة، ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى: ﴿هل تعلم له سمياً﴾[5]، ففي هذا تنبيه على عدم المادة المأخوذ منها الاسم..

وقد اعترض على هذا ابن قيم الجوزية (ت٥٧١)، وقال إن القائلين بالاشتقاق أرادوا أنه دال على صفة له تعالى، وهي الإلهية، كسائر أسمائه الحسنى، كالعليم والقدير..[6].

والقائلون باشتقاقه اختلفوا على أقوال:

الأول: وهو أعلى قولي سيبويه[7]، أن أصله: إلاه، فلما دخلت الألف واللام حذفت الهمزة، وصارت الألف واللام خلفًا منها[8]، ولام التعريف

(١) الدر المصون ١/٢٣ .

(٢) سورة الفاتحة، الآية: ١ .

(٣) سورة الحشر، من الآيتين: ٢٢، ٢٣ .

(٤) الدر المصون ١/٢٤ .

(٥) سورة مريم، من الآية: ٦٥ .

(٦) بدائع الفوائد ١/٢٥، ٢٦ .

(٧) الخصائص ٣/١٥٠ .

(٨) الكتاب ٢/١٩٥ .





ساكنة، واللام الثانية -وهي عين الكلمة- متحركة، فأدغمت الأولى في الثانية، وفخمت، فصار: الله. وقال به أيضًا يونس ( ت ١٨٢) والأخفش، والكسائي والفراء وقطرب (ت ٢٠٦)(١).

و(إله) فِعال بمعنى مفعول، ومعنى مألوه أي مستحق للعبادة، قال رؤبة:

سبَّحن واسترجعن من تألُّهي(٢).

أي من تعبدي(٣).

ورد أبو عثمان المازني هذا القول، قال: لو كان (الله) أصله الإله، ثم خفف بحذف الهمزة، لكان معناه في حال التخفيف كمعناه حال تحقيقها، مثل: الناس والأناس، فهما بمعنى واحد، ولو كان لفظ الجلالة كذلك، لما كان لـ (الله) مزية على الإله. وقد استعمل الإله لغير الله، كقوله تعالى: ﴿وانظر إلى إلهك الذي ظلت عليه عاكفًا﴾(٤)، وقوله: ﴿أآلهتنا خير أم هو﴾(٥)، أما (الله) فلم يستعمل إلا لله تعالى، فدل ذلك على أنه ليس مأخوذًا من الإله(٦).

الثاني: وينسب لسيبويه(٧)، أن أصله: لاهٌ، من لاه يليه إذا ارتفع، ومنه سميت الشمس إلاهة(٨)، وقيل مشتق من لاه يلوه، أي

(١) أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢.

(٢) الرجز له في ديوانه: ١٦٥ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١٩٧/٢ .

(٤) سورة طه، من الآية: ٩٧ .

(٥) سورة الزخرف، من الآية: ٥٨ .

(٦) الأشباه والنظائر ٢٢٨/٦ .

(٧) معاني القرآن للزجاج ١٥٢/٥، وشرح التصريف: ٣٩٧، وأمالي ابن الشجري ١٩٦/١، والخزانة ٣٥٦/١٠-٣٦٠ .

(٨) الدر المصون ٢٤/١، واللسان ٤٦٨/١٣ .





احتجب[1]، قال ذو الإصبع العدواني:

لاهِ ابن عمك لا أفضلت في حسب     عني ولا أنت دياني فتخزوني[2]

وقال الأعشى:

كحَلْفَةٍ من أبي رِياحٍ     يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبَار[3]

ووزنه: فَعَل، ثم دخلت عليه الألف واللام، وفخمت اللام، فصار: الله[4].

الثالث: أن أصله: وِلاه، من الوله، فأبدلت الواو المكسورة همزة، كإبدالها في إشاح وإعاء، ثم أدخلت الألف واللام، فصار: الإلاه، ثم حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على لام التعريف، فصار: اللاه، فاجتمع مثلان، فأدغم الأول في الثاني، وفخمت اللام، ونسب هذا القول للخليل[5]. قال السمين: ورد قوله بوجهين:

الأول: أن الهمزة لو كانت بدلاً من الواو لجاز النطق بالأصل، فإنهم قالوا: إشاح ووشاح، وإعاء ووعاء، ولم يقل أحد وِلاه.

الثاني: أنه لو كان كذلك لجمع على أولهة، كأوعية، فترد الهمزة إلى أصلها، لكنه لم يجمع إلا على آلهة.

ويمكن أن يقال في رد هذين الاعتراضين، إن البدل في هذا الاسم صار لازمًا؛ لأنه اختص بأحكام لم يشركه فيها أحد[6]. والله أعلم.

(١) الدر المصون ٢٥/١ .

(٢) المفضليات: ١٦٢ .

(٣) البيت من مخلع البسيط له في ديوانه (الصبح المنير): ١٩٣ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٩٦/٢، والدر المصون ٢٥/١ .

(٥) أمالي ابن الشجري ١٩٧/٢، والدر المصون ٢٦/١ .

(٦) الدر المصون ٢٧/١، والخزانة ٣٥٨/١٠، ٣٥٩.





أناسيّ:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى مرة واحدة. قال تعالى: ﴿ونسقيه مما خلقنا أنعامًا وأناسيَّ كثيرًا﴾[1].

قيل في أصلها قولان:

الأول: أنها جمع إنسان، وأصلها: أناسين، فأبدلت النون ياء، عاملوا النون معاملة الهمزة في صحراء، إذ قالوا: صحاري، فصارت: أناسيي، فأدغمت الياء في الياء [2].

ونسب هذا القول لسيبويه[3]، وهو أحد قولي الفراء[4]، وجوزه الزجاج[5]، قال مكي بن أبي طالب (ت٤٣٧): ولا قياس يسعد في ذلك، "ولو جاز هذا لجاز في جمع سرحان سراحي، وذلك لا يقال"[6]، واختار هذا القول ابن مالك[7]، وغيره[8].

الثاني: أنها جمع إنسي، كـ(كرسي وكراسي)، وهو قول الأخفش[9] والمبرد[10] والزجاج (٤)، ومكي (٥) والقول الثاني للفراء[11]. واعترض على

(١) سورة الفرقان. من الآية: ٤٩ .

(٢) سر الصناعة ٤٣٦/٢، والممتع الكبير:٢٤٧، وشرح الشافية للرضي ٢١١/٣، والبحر ٦/. ٤٦٣

(٣) البحر المحيط ٤٦٣/٦، والدر المصون ٨/. ٤٨٨ قال محققه الدكتور أحمد الخراط: "ليس في الكتاب إشارة إلى ذلك" حاشية رقم: (٨).

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٦٩/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧١/٤ .

(٦) مشكل إعراب القرآن: ٥٢٣ .

(٧) شرح الكافية الشافية ١٨٦٩/٤ .

(٨) كابنه، في شرحه للألفية: ٧٨٢، وابن هشام (أوضح المسالك ٣٢٢/٤).

(٩) معاني القرآن للأخفش ٦٤٣/٢ .

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١٦٣/٣، والبحر المحيط ٤٦٣/٦.

(١١) معاني القرآن للفراء ٢٦٩/٢ .



هذا القول بأن وزن (فعاليّ) يكون جمعًا لما فيه ياء مشددة ليست للنسب، مثل: كرسيّ، فإن الياء فيه ليست للنسب، أما إنسيّ، فإن ياءه للنسب إلى (إنس)، فالقياس أن يجمع على (أناسية)، مثل مهلبي ومهالبة، ويبعد أن لا تكون الياء في إنسيّ للنسب[1]، ولم أقف على هذا الاعتراض عند المتقدمين، بل قال العكبري: إنه هو القياس[2]، ويمكن الرد على هذا الاعتراض، بأن يقال إن (إنسيًّا) ملحق بما ياؤه ليست للنسب، وهو في هذا مثل: (مهري ومهاري) فإنه منسوب إلى (مهرة) قبيلة من قبائل اليمن، ولكن هذا النسب غير مجدَّد، أي غير ملحوظ الآن، بأن كثر استعماله فصار منسيًا أو كالمنسي، فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية[3].

ونقل عن أبي حيان قوله: "... ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في أناسي ليست بدلاً، وأن أناسي جمع إنسي، وأناسين جمع إنسان، لذهب إلى قول حسن، واستراح من دعوى البدل، إذ العرب تقول إنسي في معنى إنسان، كما قالوا: بختي وقُمري وبخاتي وقماري" قال الصبان (ت١٢٠٦): "وكأنه يشير إلى تناسي النسب"[4].

فالقول الثاني - كما رأيت - أقل شذوذًا، وأكثر نظائر. والله أعلم.

آل:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى خمسًا وعشرين مرة. قال

(١) البحر المحيط ٤٦٣/٦، والدر المصون ٤٨٩/٨ .

(٢) التبيان ٩٨٨/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٨٧٠/٤، والمساعد ٤٥٥/٣، والتصريح ١٣١/٥، وحاشية الصبان ١٤٥/٤ .

(٤) حاشية الصبان ١٤٥/٤.





تعالى: ﴿وإذ نجيناكم من آل فرعون﴾[١].

وقد اختلف في أصلها على قولين:

الأول: أن أصلها: (أهل)، ثم أبدلت الهاء همزة، لقربها منها في المخرج[٢]، فصارت: أأْل، فالتقى همزتان، الأولى متحركة والثانية ساكنة، فأبدلت الثانية حرفًا مجانسًا لحركة الأولى، فصارت: آل، مثل: آدم وآخر..[٣] وهذا قول الجمهور[٤]، وعزاه السمين إلى سيبويه وأتباعه[٥] لكن قال أبو حيان: "..ولم يذكر سيبويه أن الهاء تبدل همزة"[٦]. ويدل لهذا القول تصغيره على (أُهيل)، وكذلك الإضافة إلى المضمر، فإنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا: أهلك وأهله، ولم يقولوا آلك وآله؛ وذلك لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، وما ورد من إضافة (آل) إلى المضمر فهو قليل جداً، وقال بعضهم: إنه لحن[٧].

أما أبو جعفر النحاس فيرى أن أصله (أهل)، ثم أبدلت الهاء ألفًا[٨]، ولم

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٤٩ .

(٢) التبيان ١/٦١ .

(٣) مشكل إعراب القرآن: ٩٣، والتبيان ١/٦١، وسر الصناعة ١/١٠٠،١٠١، والممتع الكبير: ٢٣٠ .

(٤) قاله في الارتشاف ١/٢٦٤، وانظر: معاني القرآن للأخفش ١/٢٦٥، ومشكل إعراب القرآن: ٩٣، وسر الصناعة ١/١٠٠-١٠٦، والبيان ١/٨١، واللباب ٢/٩٢٢، والممتع: ٢٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٤، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٠٨، والدر المصون ١/٣٤١، والمساعد٢/٣٧٤، واللسان ١١/٣٠ .

(٥) الدر المصون ١/٣٤١ .

(٦) الارتشاف ١/٢٦٤.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/٩٥٤ .

(٨) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٣٣





يذكر قلب الهاء همزة [١]، والصواب قلبها همزةً أولاً، وذلك لسببين:

الأول: عدم النظير، فإن الهاء لم تقلب ألفًا مطلقًا حتى نقيس عليه، ولكن الهاء قلبت همزة في (ماء)، فإن أصله: مَوَه، بدليل جمعه على مياه وأمواه. فقيس هذا عليه.

الثاني: أنها لو قلبت الهاء ألفًا من أول الأمر لاستعمل (آل) في كل موضع يستعمل فيه (أهل)، فإنهم لما أبدلوا الواو همزة في (وُجوه) ونحوه، استعملوا البدل في موضع الأصل، فقرئ ﴿ثم استخرجها من وعاء أخيه﴾[٢] و﴿إعاء أخيه﴾ ، أما (آل) فلم تستعمل في كل موضع تستعمل فيه (أهل)، والعرب يجعلون اللفظ الذي فيه بدل من بدل خاصًا بشيء بعينه، من ذلك (آل) فإنهم خصوها بالأشرف الأخص، فقالوا: آل محمد، وآل الله، ولم يقولوا آل الخياط، أو آل الإسكاف، وكذلك فإنهم أضافوا (آل) للظاهر

(١) عد السمين - فيما يظهر- رأي النحاس قولاً ثالثًا، والظاهر أنه هو القول الأول، وأن هذا من باب الاختصار، أما الأدلة التي نقلتُ عن ابن جني وغيره فلا تعدو أن تكون من قبيل الافتراضات التي يفترضها ابن جني عند تعليله للمسائل، ولا تدل على أن هناك من قال بهذا الافتراض، والذي يدل على أن رأي النحاس من القول الأول أنه لم يذكره غيره، ولم ينقله عنه أحد غير السمين فيما اطلعت عليه، إلا أن الدكتور: حسام النعيمي، يرى أن في إبدال الهاء همزة، ثم إبدالها ألفاً تعسفًا وتكلفاً، ويرد على ابن جني فيما قرره في هذه المسألة، ويرى أن حمل الشي ء على ما له نظير أولى من حمله على ما لا نظير له، إلا إذا أدى الحمل على النظير إلى التكلف والتعسف، كما اعترض على قوله إن (آل) لم تستعمل في كل موضع تستعمل فيه (أهل)، ورد على ذلك من وجوه.. ورأى أن لا مانع من استعمال (آل) في كل موضع تستعمل فيه (أهل). (الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١١٣-١١٦) قلت: ولا أرى في إبدال الهاء همزة ثم إبدالها ألفًا تعسفًا ولا تكلفًا. بل هو في غاية الوضوح والوجاهة. وكم هي الكلمات التي تعددت فيها مواضع الإبدال والقلب. والتقديم والتأخير. فهل حكم بأن فيها تعسفًا ؟ والله أعلم.

(٢) سورة يوسف. من الآية: ٧٦. قرأ بها سعيد بن جبير. (المحتسب ٣٤٨/١، والبحر ٣٢٨/٥).





دون المضمر، فلم يقولوا: آلك، وآله إلا قليلاً، فدل ذلك على أن الألف ليست بدلاً من الهاء إنما هي بدل من بدل الأصل، وهي في هذا مثل تاء القسم، فإنها بدل من واوه، والواو بدل من الباء، لذا خصت تاء القسم بدخولها على لفظ الجلالة دون غيره[1].

الثاني: أنه من (آلَ يؤول) أي رجع؛ لأن الإنسان يرجع إلى أهله [2]، وأن أصله: أَوَلٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: آل، وهذا قول الكسائي[3]، وتبعه ابن الباذش (ت٥٤٠)[4]، وصححه أبو حيان[5]، وحكى الكسائي في تصغيره: أُوَيل[6]، ووافقه يونس[7]، قال العكبري: "..وقال بعضهم: (أُوَيل) فأبدل الألف واوًا، ولم يرده إلى الأصل، كما لم يردوا (عيدًا) في التصغير إلى أصله"[8]، فإنهم قالوا: عُيَيد، مع أنه من (عاد يعود) فالأصل: عُوَيد، وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينه وبين عود الخشب[9]. وقال ابن مالك: ".. وقالوا أيضًا – في تصغير (آل) – أويل، فاعتبروا فيه اللفظ متناسين الأصل "[10]، قال السمين: "وفي هذا نظر؛ لأن النحويين

(١) سر الصناعة ١/١٠١-١٠٦، واللباب ٢/٢٩٩، والممتع الكبير: ٢٣٠،٢٣١ .

(٢) التبيان ١/٦١، والدر المصون ١/٣٤١ .

(٣) الدر المصون ١/٣٤٢، وشرح الشافية ٣/٢٠٨، والارتشاف /٢٦٤١.

(٤) الإقناع: ١٤٠، والارتشاف ١/٢٦٤.

(٥) الارتشاف ٤/١٨١٧ .

(٦) مشكل إعراب القرآن: ٩٣، والدر المصون ١/٣٤٢، والارتشاف ١/. ٢٦٤

(٧) الارتشاف ١/٢٤٦ .

(٨) التبيان ١/٦١ .

(٩) اللسان ٣/٣١٩ .

(١٠) شرح التسهيل ٣/٢٤٣ .





قالوا: من اعتقد كونه من (أهل) صغره على (أهيل)، ومن اعتقد كونه من (آل يؤول).. صغره على (أُوَيل)[١].

قلت: والقول الأول، وهو أنه من (أهل) -كما ترى- أقوى حجة وأوضح برهانًا، أما الثاني فلم يعتمد على شيء إلا على ما حكي في تصغيره على (أُوَيل)، وقد رد ذلك بأنه صغر على اللفظ وتنوسي الأصل، كما حصل في (عُيَيْد)، ثم إن جعل أصله (أهلاً) أقرب من حيث المعنى، ثم إنه لو كان من (آل يؤول) لما كان لتخصيصه سبباً، فما الفرق بين: آل محمد، وآل الخياط؟ أما إذا جعلنا أصله (أهلاً) فإنه سيكون هناك سبب لهذا التخصيص، وهو ما نقلته آنفًا. فأصحاب القول الثاني لم يذكروا علةً لتخصيصه بالأشرف الأخص، ولم يخرجوا تصغيره على (أهيل)، مما يدلنا على أن القول الأول هو الأقرب إلى الصواب. والله أعلم.

آية:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى سبعًا وثمانين مرةً. قال تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾[٢].

وقد اختلف في وزنها وأصلها، وهل عينها واو أم ياء ؟

قيل: إن أصلها: أَوْيَة، أو أَوَيَة [٣]، والصحيح أن عينها ياء[٤]، يدل لذلك قول الشاعر:

---

(١) الدر المصون ٣٤١/١ .

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٠٦ .

(٣) شرح الشافية ٥١/٢ .

(٤) سر الصناعة ٦٦٠/٢، والمنصف ١٤٣/٢، والممتع الكبير: ٣٦٩، والتبيان ٥٦/١ .





لم يُبْقِ هذا الدهر من آيائهِ غيرَ أثافيه وأرمدائهِ[1]

فـ (آياء) جمع آية، على وزن: أفعال، فلو كانت العين واوًا لقال: (آوائه)[2]، ويدل لذلك أيضًا قوله:

قف بالديار وقوفَ زائرْ وتأيَّ إنَّك غيرُ صاغرْ[3]

"فمعنى: تأيَّ: انظر آياتها، فلو كانت عينها واوًا لقال: تأوَّ"[4].

أما أصلها ففيه أقوال:

الأول: أن أصلها (أَيَيَة) كـ (قَصَبَة) على وزن: فَعَلَة، فالقياس أن تقلب الياء الثانية (اللام) ألفًا، لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما العين فإنها -وإن كانت تستحق هذا الإعلال - لا تعل؛ لأن اللام أولى بالإعلال، لكونها في الطرف، والطرف هو محل التغيير، فالقياس أن تكون: أياة، لكنهم عكسوا شذوذًا، فأعلوا الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، وهذا قول الخليل وسيبويه[5]، واختاره ابن يعيش[6]، والتمس ابن جني علةً لاعتلال العين وصحة اللام في هذه الكلمة وبابها، فرأى أن في ذلك "ضربًا من التعويض، لكثرة اعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت أحد الحرفين"[7]،

---

(١) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢/٢٥٦، والصحاح ٦/٢٢٧٥، والمخصص ١١/٤١، ١٦/٧٦ والاقتضاب ٢/٣٢٦. الأرمداء: الرماد العظيم.

(٢) سر الصناعة ٢/٦٦٠، والمنصف ٢/١٤٣.

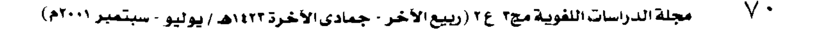
(٣) البيت من مجزوء الكامل، للكميت في ديوانه ١/١٨٨، والعقد الفريد ٢/١٨٣، بلفظ: وتأن.

(٤) الممتع الكبير: ٣٩٦، وما بعدها.

(٥) الكتاب ٤/٣٩٨ وما بعدها، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/٢٩٩، والممتع الكبير:٣٦٨، والدر المصون ١/٣٠٨، والمساعد ٤/١٦٨، والتصريح ٥/٤٣٥، والخزانة ٦/٥١٧ .

(٦) شرح المفصل ١٠/١٠٠ .

(٧) الخصائص ٢/٤٨٦ .







أما ابن عصفور فيرى أن الذي سهل اعتلال العين مع صحة اللام كون هذا حصل في أسماء، ومعلوم أن الأسماء لا تتصرف تصرف الأفعال "فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل"[1]، كما أن ابن مالك يرى أن عدم وقوع اللام طرفًا هو الذي سهل اعتلال العين وصحة اللام[2]، ويوافقهم ابن هشام فيرى أن هذا الوجه أسهل الوجوه[3].

الثاني: أن أصلها: أَيِّيَة، كـ (حيَّة)، على وزن فَعْلَة، فأعلت العين، وهي الياء الأولى بقلبها ألفًا، اكتفاءً بشطر علة القلب وهو انفتاح ما قبلها، دون تحركها، فشذ هذا الإعلال لسكونها، فاختل شرط من شروط قلب الياء ألفاً، وهذا قول الفراء [4]، وعزاه العكبري وغيره إلى سيبويه[5]، واختاره[6]، وقال ابن مالك: إنه أسهل الوجوه[7]، ووجه سهولته: "أنه ليس فيه إلا إبدال الألف من حرف علة ساكن، ولكن القياس التصحيح والإدغام، فأبدلوا تخفيفًا[8].

وقد احتج أصحاب هذا القول بأن في اجتماع الياءين ثقلاً، فأبدلوا من الساكنة ألفاً للتخفيف، وقد أبدلت الياء الساكنة ألفًا دون تضعيف، وذلك

---

(١) الممتع الكبير: ٣٨٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٠ .

(٣) أوضح المسالك ٤/٣٩٥ .

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها ١/٢٩٩، والممتع الكبير: ٣٦٨، والدر المصون ١/٣٠٨، والمساعد ٤/١٦٨، والتصريح ٥/٤٣٦ .

(٥) اللباب ٢/٤٢٢، وقد ذكره سيبويه بعد ذكره مذهب الخليل. الكتاب ٤/٣٩٨ .

(٦) التبيان ١/٥٦.

(٧) تسهيل الفوائد: ٣١٠ .

(٨) المساعد ٤/١٦٨ .





في: طائي، والأصل: طيِّئي، وكذا في نحو: عيب، وذيم، قيل فيهما: عاب وذام، فما اجتمع فيه ياءان أثقل وأحرى بالقلب..[1]، وحجة أخرى، وهي أن لا تلتبس بـ(أيَّة) التي يستفهم بها عن المؤنث[2]. قال ابن عصفور: "وهذا الذي ذهب إليه - يعني الفراء - فاسد؛ لإن فيه إعلال العين.. كما في مذهب الخليل، مع أن إبدال الياء الساكنة ألفًا ليس بمستمر، وأما العاب والعيب، والذام والذيم، فهما مما جاء على (فَعْل) تارة، وعلى (فَعَل) أخرى"[3].

الثالث: أن أصلها: آيِيَة، كـ(ضاربة) على وزن فاعلة، فكان القياس أن يقال: آيَّة، كـ(دابَّة)، فحذفت الياء الأولى (العين) تخفيفًا، لاجتماع ياءين وانكسار الأولى منهما، كما حذفت الياء في كينونة، فأصلها: كيِّنونة، بالتشديد، قال العكبري: "وهذا ضعيف؛ لأن التخفيف في ذلك البناء - أي كينونة- كان لطول الكلمة "[4]، وهذا قول الكسائي [5]. قال ابن عصفور: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأن فيه أيضًا ما في مذهب الخليل من إعلال العين؛ لأن الحذف إعلال، مع أن حذف الياء التي هي عين ليس بمطرد، مع أنه ادَّعى أصلاً لم يلفظ به.."[6]. وقال خالد الأزهري (ت٩٠٥): "..ورُدَّ (أي

(١) إعراب القراءات السبع ٢٩٩/١، وشرح المفصل ١٠٠/١٠، واللباب ٤٢٢/٢، والممتع الكبير: ٣٦٨، والخزنة ٥١٧/٦ .

(٢) اللباب ٤٢٢/٢ .

(٣) الممتع الكبير: ٣٦٨ .

(٤) التبيان ٥٦/١ .

(٥) إعراب القراءات السبع ٢٩٩/١، واللباب ٤٢٣/٢، والممتع الكبير: ٣٦٧، وشرح الشافية ١١٨/٣، والدر المصون ٣٠٨/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٦/٥ .

(٦) الممتع الكبير: ٣٦٨، ٣٦٩.





قول الكسائي) بأنه كان يلزم قلب الياء همزة، لوقوعها بعد ألف زائدة، في قولهم: آي"[1]، والظاهر أنه لم يطلع على قول ابن يعيش: "... ولم يعلوا الياء (أي في: آي) وإن وقعت طرفًا بعد ألف؛ لأن الألف عين الكلمة، وهي منقلبة عن ياء، فلو أعلوها لوالوا على الكلمة إعلالين، وذلك مكروه عندهم"[2].

الرابع: أن أصلها: أيِيَة، كـ (نَبِقَة)، فقلبت الياء الأولى ألفاً[3]، وهذا على القياس، لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما الياء الثانية فلا تستحق هذا الإعلال؛ لأن ما قبلها غير مفتوح، ورد بأنه قدم الإعلال على الإدغام، والواجب العكس، فإن موجب الإعلال وموجب الإدغام قد اجتمعا، فقدم موجب الإعلال، والمعروف تقديم موجب الإدغام[4].

الخامس: أن أصلها: أَيُيَة، كـ (سَمُرَة)[5]، ورُدَّ بأنه يجب قلب الضمة كسرة[6].

السادس: أن أصلها: أَيَيَة، كقول الخليل، ثم أعلت الياء الثانية (اللام) على القياس، فصار: أياة، ثم قدمت اللام على العين فصار: آية، فوزنها: فَلَعَة[7]، قال السمين: "وهو ضعيف، فهذه ستة مذاهب لا يسلم كل واحد منها من شذوذ"[8].

(١) التصريح ٤٣٧/٥ .

(٢) شرح المفصل ١٠٠/١٠ .

(٣) اللباب ٤٢٣/٢، والدر المصون ٣٠٩/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٧/٥، والخزانة ٥١٨/٦ .

(٤) التصريح ٤٣٨/٥ .

(٥) الدر المصون ٣٠٩/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٧/٥ .

(٦) التصريح ٤٣٧/٥ .

(٧) الدر المصون ٣٠٩/١، والمساعد ١٦٩/٤، والتصريح ٤٣٧/٥ .

(٨) الدر المصون ٣٠٩/١ .





ومثل آية: ثاية[١]، وراية، وغاية، وطاية[٢]. والله أعلم.

تَتْرى، تُراث، التوراة، تُقاة، تَقوى:

وردت الكلمة الأولى والثانية في القرآن الكريم مرة واحدة، والرابعة مرتين، والثالثة ثماني عشرة مرة، والخامسة سبع عشرة مرة. قال تعالى: ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترى﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وتأكلون التراث أكلاً لما﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تُقاه﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين اتقوا الله حق تُقاته﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿وأنزل التوراة والإنجيل﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿أفمن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوانٍ خير﴾[٨].

وقد أبدلت في هذه الكلمات الواو تاءً، فالأصل: وَتْرى، وُراث، وَوْراة، وُقاة، وَقْوى[٩]، وكان السبب في هذا الإبدال قرب مخرج الواو من التاء[١٠]، قال العكبري: "... وبين الواو والتاء مقاربة؛ لأن التاء من طرف اللسان وأصول

(١) الثاية: مأوى الغنم والبقر والإبل. اللسان ١٤/١٢٦ .

(٢) الطاية: هي السطح الذي ينام عليه. اللسان ١٥/٢٢ .

(٣) سورة المؤمنون. من الآية: ٤٤ .

(٤) سورة الفجر. الآية: ١٩ .

(٥) سورة آل عمران. من الآية: ٢٨ .

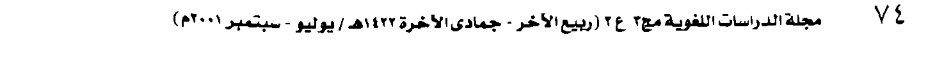
(٦) سورة آل عمران. من الآية: ١٠٢ .

(٧) سورة آل عمران. من الآية: ٣ .

(٨) سورة التوبة. من الآية: ١٠٩ .

(٩) الكتاب ٤/٢٣٩، والمقتضب ١/٩١، والأصول ٣/٢٦٩، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٦٦، وسر الصناعة ١/١٤٥، وشرح الشافية ٣/٨١ .

(١٠) سر الصناعة ١/١٤٨، والتبصرة ٢/٨٤٨، ٨٤٩، والممتع الكبير: ١٤١، وشرح المفصل ١٠/٣٧، وشرح الشافية ٣/٨٠ .







الثنايا، وفيها نفخ يكاد يخرج من بين الثنايا إلى باطن الشفة، والواو تخرج من بين الشفتين، بحيث تكاد تقرب من باطن الشفة.."[1]. وقال الصيمري (من نحاة القرن الرابع ): أبدلت التاء من الواو في (تُراث)؛ لأن الواو ثقيلة، والابتداء بها مستثقل، والضم يزيدها ثقلاً[2]، وقال: كانت التاء أولى الحروف أن تبدل من الواو؛ لأنه ليس من مخرج الواو ما يصلح أن يبدل منها في هذا الموضع، فأما الباء فلم تصلح لأنها ليست من حروف الزيادة ولا حروف البدل، وأما الميم فإنها تزاد في أول أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: مكرَم، "فكرهوا أن يبدلوها من الواو وهي أول الكلمة فيتوهم أنها علامة للفاعلين والمفعولين، وكانت التاء أقرب حروف الزوائد إليها فأبدلت منها"[3].

وقال ابن يعيش: "قلبت الواو تاء -في (افتعل) وبابه - لأنها حرف جلد قوي، لا يتغير بأحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو، وفيه همس مناسب لين الواو"[4].

وهذا التعليل الذي علل به الأقدمون قلب الواو تاءً، لم يرتضه بعض المحدثين، وذلك لأن الفاء أقرب مخرجًا للواو من التاء، وفيها من الجلادة والقوة ما في التاء، كما أنها أبدلت من الواو في بعض اللغات الأخرى، لذا فالدكتور حسام النعيمي يرى أن العرب إنما أبدلوا الواو تاء في الافتعال؛ لأنهم "أرادوا حرفًا جلدًا يكون أقرب الحروف إلى تاء (افتعل) طلبًا

(١) اللباب ٢/٣٣٤،٣٣٥ .

(٢) التبصرة ٢/٨٤٨.

(٣) التبصرة ٢/٨٤٨،٨٤٩ .

(٤) شرح المفصل ١٠/٣٧ .





للانسجام، فلم يجدوا أقرب من التاء نفسها.."[1]. وهذا التعليل وإن كان لصيغة (افتعل) وما تصرف منها، إلا أنه يمكننا أن نحمل علة القلب في هذه الكلمات التي قلبت فيها الواو تاء على علته هناك، وذلك من حمل القليل على الكثير، وهو شائع عند النحاة والتصريفيين، وأمثلته كثيرة[2].

الاختلاف في التوراة:

يرى الزمخشري وغيره أن التوراة والإنجيل لا يدخلهما الاشتقاق والتصريف، لكونهما أعجميين[3]، والقائلون بالاشتقاق اختلفوا -في التوراة- على أقوال:

الأول: وهو رأي البصريين، أن توراة على وزن: فَوْعَلَة، من وَرِيَ الزند، وأصلها: وَوْرَيَة، قلبت الواو تاءً والياء ألفًا فصارت توراة.

الثاني: وهو رأي الفراء أنها على وزن تَفْعِلة، أبدلت العين فتحةً، والياء ألفًا.

الثالث: وهو قول بعض الكوفيين، أنها على تَفْعَلة، من وَرَيت بك الزناد[4].

ورُجِّح قول البصريين بأن (فَوعل) أكثر من (تفْعل)، ولأن القول بأنها على (تفعلة) يلزم منه زيادة التاء، وزيادتها أولاً قليل جدًّا[5].

قَرْنَ:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى مرة واحدة. قال تعالى: ﴿وقَرْنَ

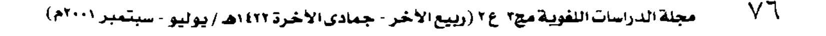
(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٥١ .

(٢) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين: ٤٤٥ .

(٣) الكشاف ١/٤١٠، والدر المصون ٣/١٦ .

(٤) سر الصناعة ١/١٤٦، والممتع الكبير: ٢٥٤، والدر المصون ٣/١٧-١٩، والارتشاف ١/٢٢٠ .

(٥) الدر المصون ٣/١٩، وشرح الشافية ٣/٨٢، والارتشاف ١/٢٢٠ .







في بيوتكن﴾[1].

قرأ بفتح القاف عاصم ونافع، وقرأ الباقون بكسرها[2].

وقراءة الفتح اختلف في توجيهها. فقيل إن (قَرْن) أمر من الاستقرار، وأن أصله: اقْرَرْن، من قَرِرْت في المكان (بالكسر) أقَرُّ (بالفتح) من باب (فرِح يفرَح)، ثم حذفت الراء الأولى بعد نقل حركتها إلى القاف، كما حذفت العين في باب ظَلْت ومَست، ولما تحركت القاف استغني عن همزة الوصل[3].

وقيل: أبدلت الراء الأولى ياءً، كما أبدلت في دينار وقيراط، ثم حذفت الياء وألقيت حركتها على القاف..[4]

وقد اعترض على هذا التوجيه من وجهين:

الأول: أنه لا يجوز: قرِرت في المكان أقَر، بالفتح، حكى ذلك المازني[5]، ورد عليه بما حكي عن الكسائي أن أهل الحجاز يقولون: قرِرت في المكان أقَر بالفتح[6]. وقد أثبت الفتح في المضارع من (قرِرت) الزجاج[7]، وابن خالويه[8]، ومكي[9]، والأزهري[10]، والجوهري[11] وغيرهم. قال أبو حيان:

(١) سورة الأحزاب. من الآية: ٣٣ .

(٢) السبعة: ٥٢١-٥٢٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢، وإعراب القراءات السبع ١٩٩/٢-٢٠٠، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٧/٢، والارتشاف ٢٤٧/١-٢٤٨، والدر المصون ١٢١/٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٥٧٧/٢، والكشف ١٩٨/٢ .

(٥) الحجة ٤٧٥/٥، والقرطبي ١١٦/١٤ .

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٣١٣/٣-٣١٤ .

(٧) معاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٤-٢٢٥ .

(٨) إعراب القراءات السبع ١٩٩/٢-٢٠٠ .

(٩) الكشف ١٩٨/٢ .

(١٠) تهذيب اللغة ٨/. ٢٧٨

(١١) الصحاح ٧٩٠/٢





إنها لغة حكاها البغداديون، فلا وجه لإنكارها[1]، وقال: هي لغة فصيحة، فلا يلتفت إلى قول من أنكرها[2]. وقال القرطبي: " وما أنكره-يعني المازني- من هذا، لا يقدح في القراءة إذا ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيستدل بما ثبت عنه من القراءة على صحة اللغة"[3].

الثاني: أن حذف الراء الأولى ونقل حركتها إلى القاف لا مسوغ له؛ لأن الفتحة خفيفة، ولا يمكن أن تكون من باب ظَلَتُ ومَستُ؛ لأنه قد اجتمع في ظَلت وبابه ثقيلان، التضعيف والكسر، فأصله: ظَلِلْت، أما هنا، فلا يوجد إلا التضعيف.

والجواب عن ذلك: أن المقتضي للحذف هو التضعيف[4]، وقد نص الفارسي ومكي وغيرهما على أن حذف الراء الأولى، أو إبدالها ياءً، إنما هو كراهة التضعيف[5]، كما نص الفراء، وابن خالويه، وأبو حيان وغيرهم على أن (قَرن) مثل ظَلت وبابه[6]، ويرى ابن مالك، وابن هشام أن الحذف في (قَرن) المفتوحة العين قليل لا يقاس عليه[7].

التوجيه الثاني:

أنه أمر من قرَرْت به عينًا أقَر، والأمر اقرَرن، أي اقررن عينًا في

(١) الارتشاف ١/٢٤٧-، ٢٤٨.

(٢) التذييل والتكميل ٦/ق١٩٠أ.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٤/١١٦ .

(٤) الدر المصون ٩/١٢٢ .

(٥) الحجة ٥/٤٧٥، والكشف ٢/١٩٨ .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٢، وإعراب القراءات السبع ٢/١٩٩-٢٠٠، والارتشاف ١/٢٤٧-٢٤٨ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/٢١٧٠، وأوضح المسالك ٤/٤٠٨ .





بيوتكن[1]، لكن المعنى لا يؤيد هذا، فإن المقصود هو الاستقرار، روي أن عمارًا قال لعائشة رضي الله عنهما: إن الله قد أمرك أن تقري في منزلك، فقالت: يا أبا اليقظان، ما زلت قوالاً بالحق.."[2].

التوجيه الثالث:

أنه من قار يقار، إذا اجتمع، وقَرن كـ(خَفْن) من خاف يخاف، إلا أن الأمر بالاستقرار لا بالاجتماع[3].

والتوجيه الأول هو المؤيد بالمعنى، وقد ثبتت وجاهته -ولله الحمد- من حيث اللغة والتصريف.

ماء:

ورد في القرآن الكريم ثلاثًا وستين مرة. قال تعالى: ﴿وأنزل من السماء ماءً فاخرج به من الثمرات رزقًا لكم﴾[4].

وهو اسم على وزن فَعَل، وأصله: مَوَهٌ، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: ماهٌ، ثم أبدلت الهاء همزة فصار: ماء.

والذي دل على أن عينه واو، قولهم في تصغيره: مُوَيه، وفي جمعه: أمواه ومياه[5]. وفي الحديث: ".. فاغتسل عند مُوَيهٍ.."[6]. وقال كثير:

(١) إعراب القرآن للنحاس ٣/٣١٣-٣١٤، والقرطبي ١٤/١١٦ .

(٢) المرجعان السابقان.

(٣) الدر المصون ٩/١٢٢ .

(٤) سورة البقرة. من الآية: ٢٢ .

(٥) المقتضب ١/١٥٤، والأصول ٢/٢٤٦، وشرح التصريف: ٣٣٣، والمسائل الحلبيات: ٣٩، وسر الصناعة ١/١٠٠، والممتع الكبير: ٢٣ ...

(٦) صحيح مسلم ٤/١٨٤٢، والنهاية في غريب الأثر ٣/٢٧٣ .





سقى الله أمْواهًا عَرَفْتُ مَكانها   جُرابًا ومَلْكُومًا وبَذَّرَ والغَمْرا[1]

وقال امرؤ القيس:

راشَهُ مِنْ رِيشِ ناهِضَةٍ   ثم أَمْهَاهُ عَلى حَجَرِهِ[2]

أراد: أماهه ولكنه قلب[3]. وحكى أبو زيد: ماهت الركية تموه موهًا، وأماهها صاحبها يميهها إماهةً [4].

قال ابن يعيش: ".. قالوا: ماء، فألفه منقلبة عن ياء.."[5]، قال ابن جني: "فأما ما حكاه أبو زيد: ماهت الركية تميه، بالياء فلا يدل على أنه من الياء؛ لأن سبيله أن يحمل على فَعِل يفعِل.."[6]، أي أن أصله: مَوِه يموِه، ثم نقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار: يَمِوْه، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسر، فصار: يميه. قال الزمخشري: "وسمعت بالبادية كوفيًا يقول لأعرابي: كيف ماوان ؟ قال: مَيِّهَةٌ، قال: أمْيَه مما كانت؟ قال: نعم، أمْوَه مما كانت "[7].

والذي دل على أن لامه منقلبة عن هاء قوله:

(١) البيت من الطويل. له في ديوانه: ٥٠٣، والحلبيات: ٣٩، والمنصف ١٥٠/٢، والمخصص ١٠٦/١٥، جراب وملكوم وبذر والغمر: أسماء مياه.

(٢) البيت من المديد. له في ديوانه: ١٠٤، والحلبيات: ٣٩، راشه: ركب الريش في السهم. ناهضة: صقر شابة. أمهاه: سقاه الماء، وقيل: ارقه واحده.

(٣) الحلبيات: ٣٩ .

(٤) الأصول: ٢٤٦/٣، والحلبيات: ٣٩ .

(٥) شرح المفصل ١٥٠/١٠ .

(٦) المنصف ١٥٠/٢ .

(٧) أساس البلاغة ٤٠٦/٢ .





إنَّكَ يا جَهْضَمُ ماهُ القلبِ ضَخْمٌ عريضٌ مُجْرَئِشُّ الجنْبِ[1]

فماهُ القلب: أي رقيق القلب كرقة الماء[2].

وأما إبدال الهاء همزة فلأمور:

الأول: لأنهما من مخرج واحد[3]، وقد اتفق المتقدمون والمحدثون على ذلك[4].

الثاني: لثقل الهاء بعد الحرف الساكن، وهو الألف[5].

الثالث: لخفاء الهاء [6]، إذ الهمزة أقوى صوتًا منها[7].

﴿النَّاس﴾: وردت هذه الكلمة في مواضع كثيرة من كتاب الله. قال تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾[8].

وهي اسم جمع لا واحد له من لفظه[9]، وقد اختلف في اشتقاقه على أقوال:

الأول: مذهب سيبويه[10]، وهو أن أصله: أناس، من الأنس، فحذفت فاؤه

---

(١) العضديات: ١٢٨، والمنصف ٢/١٥١، والرجز بلا نسبة فيهما وكذا في اللسان ٦/ ٢٧٣. مجرئش الجنب: أي منتفخه، يهجوه برقة قلبه وخوره، مع عظم جسمه.

(١) المنصف ٢/١٥١ .

(٢) التبصرة ٢/٥١٨، وشرح التصريف: ٣٣٣ .

(٣) الأصوات اللغوية: ١١٣ .

(٤) اللسان ١٣/٥٤٣ .

(٥) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٧٥ .

(٦) التبصرة ٢/٥١٨ .

(٧) سورة البقرة. الآية: ٨ .

(٨) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٥٢، والدر المصون ١/١١٨ .

(٩) الكتاب ٢/١٩٦، ٣/٤٥٧ .

(١٠) الكتاب ٢/١٩٥-١٩٦





تخفيفًا، والألف واللام عوض عنها[(١)]، لذا لا يجمع بينهما إلا في النادر، كقوله:

إنَّ المنايا يطَّلعـ ـن على الأُناس الآمنينا[(٢)]

وقال ابن جني: حذفت الهمزة من (أناس) لكثرة الاستعمال[(٣)]، وجعلت ألف (فُعال) بدلاً منها[(٤)].

والذي دل على أن الناس أصله: أناس، ظهور الهمزة كثيرًا عند سقوط الألف واللام، قال تعالى: ﴿قد علم كل أناس مشربهم﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿إنهم أناس يتطهرون﴾[(٦)] وقال تعالى: ﴿يوم ندعو كل أناس بإمامهم...﴾[(٧)].

وقال امرؤ القيس:

كأنَّ أبانًا في أفانينِ وَدْقِهِ كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ[(٨)]

وقال لبيد بن ربيعة:

وكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدْخُلُ بَينَهُم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأناملُ[(٩)]

(١) الخصائص ٣/١٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/١٩٣، واللباب ٢/٢٦٣، وشرح المفصل ٢/٩. وهو بلا نسبة فيها.

(٢) الخصائص ٢/١٢١ .

(٣) السابق ٢/٢٨٥ .

(٤) سورة البقرة من الآية: ٦٠ .

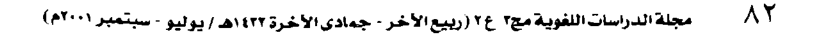
(٥) سورة الأعراف، من الآية: ٨٢ .

(٦) سورة الإسراء، من الآية: ٧١ .

(٧) البيت من الطويل. له في ديوانه: ٢٥، أبان: اسم جبل، أفانين: ضروب، بحاد: كساء مخطط، مزمل: ملتف.

(٨) البيت من الطويل، له في ديوانه: ١٤٥ .

(٩) البيت من الوافر. له في أمالي القالي ١/٢٦٠. وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/٤٠، وفيهما: فوارس لا يملون.. وبلا نسبة في الخصائص ٣/١٢١. الحرب الزبون: هي التي يدفع الناس فيها بعضهم بعضًا لكثرتهم.







وقال أبو الغول الطهوي:

أُناسٌ لا يملونَ المنايا إذا دارتْ رَحى الحرْبِ الزَّبونِ[1]

وقول سيبويه قال به جماعة البصريين"٤٤٧"، وتابعهم أبو علي الفارسي[2]، وابن جني[3]، وابن الشجري[4]، وابن يعيش[5]، وغيرهم.

الثاني: مذهب الكسائي، وقد اختلف النقل عنه، فالمشهور أنه يرى أن أصل الناس: نَوَس، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ولا حذف فيه، ووزنه: فَعَل، ويدل هذا تصغيره على: نُوَيس[6]، ونقل ابن خالويه هذا القول عن ابن الأنباري[7].

وقال ابن خالويه: "قرأ الكسائي: ﴿برب الناس﴾[8] بالإمالة، وإنما أمال ليدل على أن ألفه منقلبة من ياء، والأصل: قل أعوذ برب النَّيَس، فصارت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"[9].

ورد ابن الشجري استدلال الكسائي بتصغيره على (نُوَيس)، وقال: إنما يلزم رد المحذوف في التصغير إذا دعت الحاجة إليه، فقد رد المحذوف في تصغير: أب وأخ وعدة وسنة ونحوها؛ لأنه لو لم يرد لخرج باب التصغير عن

(١) أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢ .

(٢) المسائل الحلبيات: ١٦٨ .

(٣) الخصائص ٢٨٥/٢، وسر الصناعة ١١٣/١،١١٨ .

(٤) أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢ .

(٥) شرح المفصل ٩/٢ .

(٦) أمالي ابن الشجري ١٩٣/٢، والتبيان ٢٤/١، ولم ينسبه لأحد، والدر المصون ١١٩/١.

(٧) إعراب ثلاثين سورة: ٢٣٨ .

(٨) سورة الناس، من الآية: ١

(٩) المرجع السابق: ٢٣٨ .





قياسه، فلو لم ترد لام أب وأخ، لوقعت ياء التصغير طرفًا، ولزم تحريكها بحركات الإعراب، ثم تقلب ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتصير: أبًا وأخًا، فتخرج باب التصغير عن قياسه، ومثل ذلك: عدة وزنة.. أما (أناس) فليس في عدم رد المحذوف محظور يخرج باب التصغير عن قياسه؛ لأن قولك: ناس مماثل لقولك: باب، وإن كان الأول على عال، والثاني على: فَعَل، ولذا شابهه في تصغيره، وإن كان (نويس) على عُوَيل، و(بُوَيب) على فُعَيل[1].

الثالث: وقد نقل عن ابن الأنباري، وهو أنه من (نَسِيَ)، ثم حدث فيه قلب مكاني، فقدم اللام وهي الياء على العين وهي السين، فصار: نَيَس، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: ناس، ووزنه: فَلَع[2].

وقد اختلف النقل عن الفراء في هذه الكلمة، فقد نُسب إليه موافقته لقول سيبويه[3]، وقال مكي ناقلاً عن ابن الأنباري: ".. وقال بعض النحويين: الناس أصله: الأناس، فسهلت الهمزة، وأبدل نون من لام التعريف الساكنة، وأدغمت في النون.. والفراء يبطل هذا الجواب، ويقول: وجدنا العرب تقول في تصغيره: (نُوَيس) قال الفراء: ولو كان ما قالوه صحيحًا لقيل في التصغير: أُنيس، وأُنيِّس"[4]!!

تم، والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

(١) أمالي ابن الشجري ٢/١٩٣-١٩٤ .

(٢) إعراب ثلاثين سورة: ٢٢٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/٨٥٦، والدر المصون ١/١١٩-١٢٠ .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/١٩٣، والدر المصون ١/١١٩ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢/٨٥٦ .





# المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم.

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر. للشيخ أحمد بن محمد البنا. حققه: د.شعبان محمد إسماعيل. ط:١. بيروت - القاهرة: عالم الكتب - مكتبة الكليات الأزهرية: ١٤٠٧هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. حققه: د. رجب عثمان محمد. راجعه: د. رمضان عبد التواب. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٤- الأزهية في علم الحروف. لعلي بن محمد الهروي. تحقيق: عبد المعين الملوحي. ط: ٢. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤١٣هـ.

٥- أساس البلاغة. للزمخشري. ط:٢. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.

٦- الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي. حققه: عبد العال سالم مكرم. ط:١. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

٧- الاشتقاق. لابن دريد. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢. مصر: مكتبة الخانجي، د.ت.

٨- أشعار الشعراء الستة الجاهليين. للأعلم الشنتمري. ط:١. دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

٩- إصلاح المنطق. لابن السكيت. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط:٤، القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٩م.

١٠- الأصول في النحو. لابن السراج. حققه: د. عبد الحسين الفتلي. ط:٣. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٧هـ.





١١- الأصوات اللغوية. للدكتور: إبراهيم أنيس. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٢م.

١٢- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. لابن خالويه. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ.

١٣- إعراب القرآن للنحاس. تحقيق زهير غازي زاهد. ط:٣، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٩هـ.

١٤- إعراب القراءات السبع وعللها. لابن خالويه. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط:١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ.

١٥- الأعلام. لخير الدين الزركلي. ط:١١، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٥هـ.

١٦- الإغفال فيما اغفله الزجاج من المعاني. لأبي علي الفارسي. تحيق: محمد حسن إسماعيل. رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة عين شمس. القاهرة: ١٣٩٤هـ.

١٧- الاقتراح في علم أصول النحو. للسيوطي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. ط:, ١ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.

١٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. لابن السيد البطليوسي. تحقيق: مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٦هـ.

١٩- الإقناع في القراءات السبع. لابن الباذش الأنصاري. حققه: الشيخ أحمد فريد المزيدي. ط:, ١ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.





٢٠- ألفية ابن مالك في النحو والصرف. لابن مالك. ط:٢ .مكة المكرمة: دار الفكر العربي، ١٣٩٠هـ.

٢١- أمالي ابن الحاجب. تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدراه. عمان، بيروت: دار عمار، دار الجيل، ١٤٠٩هـ.

٢٢- أمالي ابن الشجري. لعلي بن حمزة العلوي. حققه: د. محمود الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٢٣- الأمالي (ومعه النوادر). لأبي علي القالي ط:, ٢ القاهرة: مكتبة دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.

٢٤- الإنصاف في مسائل الخلاف. للأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ.

٢٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. لابن هشام الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

٢٦- البحر المحيط. لأبي حيان الأندلسي. حققه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون. ط:, ١ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

٢٧- بحوث ومقالات في اللغة. للدكتور رمضان عبد التواب. ط:, ١ القاهرة - الرياض: مكتبة الخانجي - دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ.

٢٨- بدائع الفوائد. لابن القيم. حققه: بشير محمد عيون. ط:, ١ الرياض، دمشق: مكتبة المؤيد، مكتبة دار البيان، ١٤١٥هـ.

٢٩- البيان في غريب إعراب القرآن. لأبي البركات الأنباري. حققه: د. طه عبد الحميد طه. راجعه: مصطفى السقا. القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٩هـ.





٣٠- التبصرة والتذكرة.للصيمري. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. ط:, ١دمشق: دار الفكر (جامعة أم القرى)، ١٤٠٢هـ.

٣١- التبيان في إعراب القرآن. لأبي البقاء العكبري. تحقيق: د. علي محمد البجاوي. ط:, ٢ بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ.

٣٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. لأبي حيان الأندلسي. مخطوط. دار الكتب المصرية.

٣٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. لابن مالك. تحقيق: د. محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

٣٤- التصريح بمضمون التوضيح. للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم. ط:, ١ الزهراء للإعلام العربي، د.ت.

٣٥- التطور النحوي. لبرجشتراسر. ترجمة: د. رمضان عبد التواب. ط: ٢. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ.

٣٦- التعريفات. للشريف الجرجاني. ط:, ١ بيروت: دار الفكر، ١٤١٨هـ.

٣٧- تهذيب اللغة. لأبي منصور الأزهري. تحقيق:عبد السلام هارون. وآخرين. مراجعة الأستاذ: محمد علي النجار. الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت.

٣٨- جمهرة اللغة. لابن دريد. مكتبة الثقافة الدينية، د.ت.

٣٩- جامع البيان عن تأويل القرآن. لابن جرير الطبري. ط:٣. مصر: مصطفى البابي الحلبي، د.ت.

٤٠- الجامع لأحكام القرآن. للقرطبي. ط:٥. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.





٤١- الحجة للقراء السبعة. لأبي علي الفارسي.حققه: بدر الدين قهوجي، وآخرون. ط:, ٢ دمشق: دار المأمون للتراث،١٤١٣هـ.

٤٢- الحماسة البصرية. للبصري. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

٤٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني. لمحمد بن علي الصبان.دار الفكر، د.ت.

٤٤- خزانة الأدب. لعبد القادر البغدادي. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط:٣. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٩هـ.

٤٥- الخصائص لأبي الفتح بن جني. تحقيق: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية،د.ت.

٤٦ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق د. أحمد الخراط. ط:١ . دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ.

٤٧- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. المختار أحمد ديره. ط:١ . بيروت - دمشق: دار قتيبة، ١٤١١هـ.

٤٨- دراسات في فقه اللغة. د. صبحي الصالح. ط:, ١٢ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤م.

٤٩- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. للدكتور: حسام سعيد النعيمي. بدون بيانات نشر، ١٩٨٠م.

٥٠- ديوان امرئ القيس. حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط:٣. القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٥١- ديوان رؤبة بن العجاج. اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي. الكويت: دار ابن قتيبة، د.ت.





٥٢- ديوان الشنفرى. تحقيق: د. أميل بديع يعقوب. ط:١. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ.

٥٣- ديوان عمر بن أبي ربيعة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

٥٤- ديوان كثير عزة. حققه: إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٣٩١هـ.

٥٥- ديوان لبيد بن ربيعة. شرح الطوسي.تحقيق: د. حنا نصر الحتي. ط:١ .بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٤هـ.

٥٦- ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. تونس، الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٩م.

٥٧- ديوان الهذليين. ط:٢. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

٥٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. لمحمود الألوسي. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

٥٩- سر صناعة الإعراب. لابن جني. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط:, ١ دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ.

٦٠- شرح ألفية ابن مالك. لابن الناظم. حققه: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، د. ت.

٦١- شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. ط:, ١ هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ.

٦٢- شرح التصريف. للثمانيني. تحقيق: د. إبراهيم البعيمي. ط:, ١ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.





٦٣- شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تحقيق: د .صاحب أبو جناح. بلا بيانات نشر.

٦٤- شرح ديوان الحماسة. للمرزوقي. نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون. ط:, ١ بيروت: دار الجيل، ١٤١١هـ.

٦٥- شرح ديوان زهير. لأبي العباس ثعلب.ط:, ٢ القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٩٥م.

٦٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. لابن عقيل. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط:, ٢ بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٣هـ.

٦٧- شرح شافية ابن الحاجب. لرضي الدين الاستراباذي. تحيق: محمد نور الحسن وآخرين. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.

٦٨- شرح شواهد الإيضاح. لابن بري. حققه: د. عيد مصطفى درويش. راجعه: د. محمد مهدي علام. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٠٥هـ.

٦٩- شرح العقيدة الواسطية. للشيخ محمد العثيمين. خرج أحاديثه: سعد الصميل. ط:, ٢ الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٥هـ.

٧٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي. ط:, ١ مكة المكرمة: دار المأمون للتراث ( جامعة أم القرى )، ١٤٠٢هـ.

٧١- شرح المعلقات السبع. للزوزني. اعتنى به: لجنة من الأدباء. ط:٣. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

٧٢- شرح المفصل. لابن يعيش. بيروت: عالم الكتب، د.ت.





٧٣- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير. لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط:, ١ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠هـ

٧٤- شرح الملوكي في التصريف. لابن يعيش. حققه: د. فخر الدين قباوة.ط:, ١ حلب: المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٣هـ.

٧٥- شعر الأخطل. صنعة السكري. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:٤. دمشق - بيروت: دار الفكر - دار الفكر المعاصر، ١٤١٦هـ.

٧٦- شعر الكميت بن زيد الأسدي. جمع وتقديم: د داود سلوم. ط:, ٢ عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

٧٧- الشافية في علم التصريف. لابن الحاجب. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط:١. مكة المكرمة: المكتبة المكية، ١٤١٥هـ.

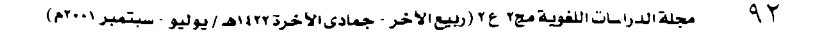
٧٨- الصبح المنير في شعر أبي بصير. ط:, ٢ مطبعة آدلف هلزهوسن. الكويت: مكتبة ابن قتيبة، ١٩٩٣م.

٧٩- الصحاح صحاح اللغة وتاج العربية. للجوهري. حققه: أحمد عبد الغفور عطار. ط:٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

٨٠- صحيح البخاري. للإمام محمد بن عبد الله البخاري. استانبول: المكتبة الإسلامية،د.ت.

٨١- صحيح مسلم. للإمام مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط:١. القاهرة: دار الحديث، ١٤١٢هـ.

٨٢- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين. للدكتور: عبد الفتاح حسن علي البجة. ط:١. الأردن: دار الفكر. ١٤١٩هـ.







٨٣- العقد الفريد. لابن عبد ربه الأندلسي. شرحه وضبطه: أحمد أمين وآخران ط:, ٣ القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر،١٣٨٩هـ.

٨٤- علم الأصوات اللغوية. للدكتور مناف مهدي محمد الموسوي. ط:١. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٨٥- علم اللغة العربية. د. محمود فهمي حجازي. الكويت: وكالة المطبوعات، د.ت.

٨٦- فصول في فقه العربية. للدكتور: رمضان عبد التواب. ط: ٥. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

٨٨- في أصول النحو. لسعيد الأفغاني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٧هـ.

٨٩- كتاب أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. تحيق: د. فخر صالح قداره. ط:, ١ بيروت: دار الجيل، ١٤١٥هـ.

٩٠- كتاب التكملة. لأبي علي الفارسي. حققه: د. كاظم بحر المرجان. ط:٢. بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

٩١- كتاب السبعة في القراءات. لابن مجاهد. تحقيق: د.شوقي ضيف. ط:٣. القاهرة: دار المعارف، د.ت.

٩٢- كتاب سيبويه. لأبي بشر عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:, ٣ علام الكتب، ١٤٠٣هـ.

٩٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. لمكي بن أبي طالب القيسي. حققه: د. محيي الدين رمضان. ط:٥. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.





٩٤- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل. لأبي القاسم الزمخشري. دار الفكر.

٩٥- الكامل. لأبي العباس المبرد. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. ط: ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٤١٣هـ.

٩٦- لسان العرب. لابن منظور الإفريقي. ط:١. بيروت: دار الفكر - دار صادر، ١٤١٠هـ.

٩٧- اللباب في علل البناء والإعراب. للعكبري. تحقيق: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان. ط:١ .بيروت - دمشق: دار الفكر المعاصر - دار الفكر، ١٤١٦هـ.

٩٨- مجالس العلماء. لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:٢(مصورة). الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.

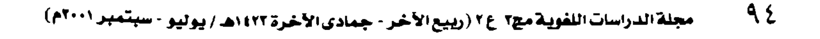
٩٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. لابن جني. حققه: علي ناصف وآخران. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٦هـ.

١٠٠- المحرر الوجيز. (تفسير ابن عطية). تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط:١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٠١- المخصص. لابن سيده. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

١٠٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل. إشراف: د. سمير طه مجذوب. إعداد: محمد سليم إبراهيم سمارة وآخرين. ط: ١. بيروت، دمشق، عمان: المكتب الإسلامي ١٤١٣هـ.

١٠٣- المسائل الحلبيات. لأبي علي الفارسي. تحقيق: د. حسن هنداوي. ط:، ١ دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ.







١٠٤- المسائل العضديات. لأبي علي الفارسي. تحيق: د. علي جابر المنصوري. ط:, ١بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ.

١٠٥- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل. حققه: د. محمد كامل بركات. جدة: دار المدني (جامعة أم القرى)، ١٤٠٥هـ.

١٠٦- مشكل إعراب القرآن. لمكي بن أبي طالب. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط:٤. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

١٠٧- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم. للدكتور أحمد الخراط. ط:, ١ دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ.

١٠٨- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية. إعداد: د. إميل بديع يعقوب. ط:, ١ بيروت: دار الكتب لعلمية، ١٤١٣هـ.

١٠٩- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٨هـ.

١١٠- معالم التنزيل (تفسير البغوي). تحقيق: خالد العك ومروان سوار. ط:, ٢ بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٧هـ.

١١١- معاني القرآن. للأخفش. تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. ط:١. بيروت: عالم الكتب. ١٤٠٥هـ.

١١٢- معاني القرآن. لأبي زكريا الفراء. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي. ومحمد علي النجار. بلا بيانات نشر.

١١٣- معاني القرآن وإعرابه. للزجاج. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط:, ١ بيروت: عالم الكتب. ١٤٠٨هـ.

١١٤- المفصل في علم اللغة. للزمخشري. قدم له: د. محمد عز الدين





السعيدي. ط:١. بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ.

١١٥- المفضليات. للمفضل الضبي. تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: ,٨ القاهرة: دار المعارف، د.ت.

١١٦- المقتضب. لأبي العباس المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

١١٧- الممتع الكبير. لابن عصفور الأشبيلي. حققه: د. فخر الدين قباوة. ط:١. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

١١٨- المنصف. لابن جني. تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. ط:١. مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٢٧٩هـ.

١١٩- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. للدكتور:حسن هنداوي. ط:١. دمشق: دار القلم، ١٤٠٩هـ.

١٢٠- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. للشيخ محمد الطنطاوي. تعليق: عبد العظيم الشناوي. ومحمد عبد الرحمن الكردي. ط:٢.

١٢١- النشر في القراءات العشر. لابن الجزري. صححه: علي بن محمد الضباع. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، د.ت.

١٢٢- النهاية في غريب الحديث والأثر. لابن الأثير. حققه: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

١٢٣- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير الواحدي). تحقيق: صفوان عدنان داوودي. ط:,١ دمشق -بيروت: دار القلم -الدار الشامية، ١٤١٥هـ.

تم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات





# النظرية اللغوية عند فِردينان دي سوسير

د. سعد العبدالله الصويان

كلية الآداب - جامعة الملك سعود



## توطئة

يؤكد سوسير في نظريته اللغوية على عدم الخلط بين قدرة الإنسان العضلية على الكلام وبين الملكة الذهنية التي يمتلكها لتشييد نسق لغوي. الخاصية الإنسانية التي يتفرد بها البشر ليست الكلام المنطوق وإنما ما يقف وراء ذلك من ملكة لغوية تمكنهم من استخدام الرموز وتشييد نسق لغوي. لكن تحقيق الملكة اللغوية يستلزم وجود المجتمع الذي يتعارف أبناؤه على مجموعة من القواعد التي تمكنهم من ممارسة هذه الملكة. وهذه في أساسها مسألة تواضعية لا تخضع للمنطق بقدر ما تخضع للعرف والاصطلاح. اعتباطية اللغة تجعل من النسق اللغوي حقيقة اجتماعية يصعب تصور وجودها دون وجود المجتمع. لذا نقول بأن الإشارة اللغوية تستمد معناها من هذه القواعد المتعارف عليها وليس من مادتها أو أي قيمة كامنة فيها. مادة الأصوات الحادثة من جراء التلفظ بالكلمات ليست وحدات لغوية لأن الوحدة اللغوية هي في حقيقتها شكل لا مادة وهويتها تتحدد من العلاقات التي بها تتمايز عن غيرها من الوحدات. الفروقات المميزة، وليست مادة الصوت، هي التي يعول عليها في تحديد هوية الإشارة اللغوية وفرزها عن غيرها من الإشارات في نفس النسق. الإشارات اللغوية ليست عناصر مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض بل هي مرتبطة بشبكة من العلاقات المتبادلة والتي من خلالها تتحدد قيمة كل منها.





## تواضعية اللغة

ليست الكلمات مجرد تسميات نطلقها على أشياء مستقلة بوجودها ومفاهيم قائمة بذاتها وجدت في الطبيعة أصلاً قبل وجود اللغة والإنسان (Saussure 1966: 16-17, 65). تعد هذه الحقيقة التي توصل إليها عالم اللغة السويسري مونغان فِردينان دي سوسير Mongin Ferdinand de Saussure (1857-1913) خروجاً عن المسلمات العلمية السائدة في أوربا حتى ذلك الحين. كان علماء اللغة الغربيون آنذاك يرون أن هناك نوعاً من التلازم المنطقي والوشائج الطبيعية بين الدال والمدلول وأن وظيفة اللغة تنحصر في إطلاق الأسماء على الأشياء nomenclaturism. لو عدنا إلى محاورة أفلاطون المعنونة Cratylus لوجدنا أن أفلاطون كان ينادي بفكرة أن وجود اللغة سبق وجود الإنسان وأن فهم اللغة فهماً حقيقياً يقتضي فهم علاقة الاسم بالمسمى لأن الاسم يعبر عن جوهر المسمى ويختزل كنهه الحقيقي. في هذه المحاورة يدور النقاش حول كائن أسطوري يطلق عليه أفلاطون لقب "موجد الأسماء" وإليه أصلاً تؤول مهمة ابتداع اللغة. وقد راعى هذا الكائن الأسطوري في مهمته أن تتناسب الأسماء مع مسمياتها بشكل صائب يجعل الكلمات توحي بما تشير إليه من أشياء. إلا أنه مع مرور الزمن وخلال تاريخ الإنسان الطويل على هذه الأرض أدى تكرار استخدام الكلمات إلى ابتذالها والتهاون في شأنها، ومن ثم إلى فساد اللغة بحيث لم يعد بمقدور السامع أو المتحدث أن يتلمس العلاقة الطبيعية بين الشيء واسمه ولا أن يراعيها في استخدام الأسماء وإطلاقها على الموجودات. هذه النظرية التي قدمها أفلاطون وتشبث بها فلاسفة اللغة من بعده لا تفترض فقط أن





الأشياء لها وجود مستقل عن أسمائها وسابق له، بل تفترض أيضاً أن هناك علاقة تبادلية surrogationalism بين الاسم والمسمى بحيث يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر ويقوم مقامه لما بين الاثنين من تلازم منطقي وعلاقة طبيعية. لذا فإن الكلمات تكتسب معانيها بالنسبة لنا من الموجودات التي تشير لها وتحل محلها في العالم الخارجي (Harris 1988: 7-17).

ومما يؤخذ على هذه النظرة التقليدية أنها تفترض أن اللغة ليست إلا كلمات تسمى بها الأشياء في العالم الخارجي. لكن هناك الحروف والأدوات والقواعد النحوية والصوتية، وقس على ذلك. والأهم من ذلك أن هذه النظرة التقليدية، كما يرى سوسير، تؤدي إلى عزل الكلمات عن النسق اللغوي الذي تنتمي إليه وإلى عزل المتكلم عن الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها، فهي تحدد دلالة الإشارة اللغوية لا بالرجوع إلى داخل النسق اللغوي نفسه وإنما تحدده من خارج النسق، أي ليس بالنظر إلى علاقة الإشارة اللغوية بغيرها من الإشارات التي تشكل معها نسقا واحدا وإنما من علاقتها بأشياء لها وجودها المستقل خارج اللغة (Harris 1988: 17; Holdcroft 1991: 12).

خذ مثلاً مفهوم "الإنسان" الذي نعبر عنه في العربية بكلمة "إنسان" وفي الإنجليزية بكلمة man وفي الفرنسية بكلمة l'homme، وقس على ذلك بقية اللغات. قد يوحي هذا بأن الكلمات أسماء تطلق على مفاهيم مستقلة عنها قائمة بذاتها وسابقة لها في الوجود؛ وأن هذه المفاهيم مستقرة ثابتة تشترك فيها كل الشعوب والأمم عبر الزمان والمكان مهما اختلفت فيما بينها على الصعيد اللغوي. لو كان هذا صحيحاً لما وجدنا عنتاً في تعلم





اللغات الأجنبية ولما كابدنا في الترجمة من لغة إلى أخرى، ولما اقتضى منا ذلك أكثر من استبدال كلمة عربية بمقابلها الأجنبي. إلا أن هناك من الأمثلة ما يفوق الحصر ويستعصي على العد وكلها تبين لنا أن المفاهيم تتمايز بتمايز المجتمعات وتتباين بتباين اللغات. مثال ذلك ما ذكره المرحوم عباس محمود العقاد في كتابه **أشتات مجتمعات** عن الفوارق بين مفهوم كلمة "العيد" في العربية ومفهومها في اللغات الأوربية. الكلمة العربية تدل على عودة العيد كل سنة وتكرار حدوثه في نفس التاريخ. أما في اللغات الأوربية فإنها تفيد معنى الاحتفالية والوليمة ووفرة الطعام أو التوقف عن العمل أو الاحتفال الديني (العقاد د. ت: ٩٩).

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الحقول الدلالية في اللغة الواحدة تتسع وتضيق بمرور الزمن وتتبدل بتبدل الأحوال. مثلاً كلمة "خف" كانت تطلق أساساً على خف البعير ثم توسعت الدائرة الدلالية لهذه الكلمة لتشمل الخف الذي يلبسه الإنسان كما في قولنا "المسح على الخفين". و"الريشة" كانت تطلق أساساً على ريشة الطير ثم استعيرت للدلالة على الأداة التي تتخذ من الريش لتستخدم قديما في الكتابة والآن استبدلت ريشة الطير بقلم الحبر وتغير بذلك مدلول الكلمة لكن الكلمة لم تتغير. و"الخاتم" سمي كذلك أصلاً لأن اسم صاحبه كان ينقش عليه ليستخدمه في ختم الرسائل ومع أنه فقد هذه الوظيفة في زمننا هذا إلا أن الاسم لا يزال باقياً (عبد التواب ١٩٨١: ١١٢؛ ظاظا ١٩٧٦: ٥٣-٥٤). ويقول محمد المبارك "إن تبدل العادات خلال العصور التاريخية قد يؤدي إلى تغير الشيء المسمى مع بقاء الكلمة الدالة عليه وبذلك يكون مدلول الكلمة نفسه قد





تغير ضمناً ولو في شكله. فمن ذلك أن من يتزوج من العرب كان يخرج عن بيت أبيه ويبني لنفسه خباء مستقلاً ولذلك قالوا بنى بزوجته أي بنى بيتاً معها وكان المهر المستعمل إبلاً أو غنماً تساق فقالوا السياق بمعنى المهر وساق لها وكانوا إذا باعوا شيئاً صفق البائع على يد المشتري فسموا البيع صفقة وبقي اللفظ وذهبت عادة الصفق." (المبارك ١٩٧٠: ٢١٤-٢١٥). ومثلما يتغير المدلول ويبقى اللفظ ثابتاً كذلك قد يتغير اللفظ ويبقى المدلول واحداً كأن نطلق على امرأة الرجل "زوجة" و"حليلة" و"قرينة" و"حرم".

من الأمثلة السابقة يتبين لنا أننا لو أخذنا بمبدأ أن اللغة مجرد كلمات نطلقها على مفاهيم قائمة بذاتها فإنه لا بد لنا أن نفترض وجود عدد من المفاهيم المتباينة لكل كلمة من الكلمات التي أوردناها أعلاه وأن الكلمة أطلقت في البداية على هذا المفهوم ثم في مرحلة لاحقة على ذاك المفهوم وهكذا بالتدرج. لكن ما حدث في الواقع هو أن المفهوم الذي نطلق عليه الكلمة أساساً كان هو ذاته في حالة تحول مستمر عبر عصور التاريخ. ولو كانت هناك علاقة طبيعية أو منطقية بين الاسم والمسمى لأدى تحول المفهوم إلى تغير اللفظة التي تدل على ذلك المفهوم أو العكس. بل لو كان وجود الأشياء والمفاهيم سابقاً لوجود اللغة ومستقلاً عنها وكانت الكلمات مجرد أسماء تطلق عليها لما حدث تغير في المفاهيم ولبقيت مستقرة على حالها رغم تطور اللغة وتغيرها عبر الزمن ورغم ما يحصل من تبدل في نطق الكلمات أو تحول عنها إلى غيرها.

## تصنيف الموجودات وتسميتها





لا تتوقف اعتباطية اللغة عند حدود علاقة الدال بالمدلول وإطلاق الأسماء على الموجودات، بل إنها تتعدى ذلك إلى تصنيف هذه الموجودات. يعتقد عامة الناس أن الواقع يمكن التعرف عليه وإدراكه حسياً من الجميع بنفس الطريقة وعلى نفس الشاكلة. إلا أن الدراسات الحديثة في علم النفس الإدراكي تشير إلى أن معرفتنا بالواقع وإحساسنا بالأشياء المحيطة بنا يتم تركيبه وتأليفه عن طريق عمليات الإدراك والتعرف على البيئة والمحيط الخارجي وما فيه من أشياء، وهي عمليات في غاية التعقيد. ولقد بينت الدراسات المقارنة أن البشر يدركون العالم المادي من حولهم ويحسون بما فيه بكيفيات ووسائل تتباين من مجتمع لآخر وأن ما نعتقد أنه الواقع هو في حقيقة الأمر لا يعدو أن يكون مركباً اجتماعياً social construct.

يتم استقبال المعرفة وتخزينها ومعالجتها في الذهن؛ وذلك كله يعتمد في الأساس على العمليات الكهروكيميائية التي تحدث في الدماغ. ومعرفتنا بالشيء ليست نسخة طبق الأصل يلتقطها المخ لذلك الشيء. الطريق من المنبه الحسي إلى المخ طريق متعرج تتخلله الكثير من نقاط العبور. لذا فإن المنبه الحسي خلال مروره من هذا الطريق تعتوره الكثير من التحولات والتغيرات قبل أن يصل إلى المخ ويسجل هناك على شكل مدرك percept. الصوت مثلاً لا بد أن يمر عبر الهواء على شكل ذبذبات قبل أن يصل إلى حاسة السمع التي تحوله بدورها إلى نبضات تنتقل عبر الأعصاب إلى المخ وهناك تتم معالجته وتحويله إلى مدرك (Spradley 1972: 8-9).

ولو اقتصرت العمليات الذهنية فقط على تكوين المدركات الحسية لوقعنا أسرى مستعبدين أمام خصوصية كل شيء نحس به أو حدث يمر بنا





ولأصبح التعامل مع الأشياء والأحداث كلاً منها على حدة عبئاً ثقيلاً لا يتحمله العقل الإنساني ولا يقدر عليه. حواسنا يغمرها دائما سيل لا ينقطع من المنبهات الخارجية والمثيرات المتنوعة. إلا أن هذا السيل العرم من المدركات الحسية يختزل على شكل مفاهيم. كل مدرك حسي هو في واقع الأمر مدرك فريد متميز. لكننا نلجأ إلى اختزال المدركات التي تشترك في بعض السمات ونضمها بعضها إلى بعض، متجاهلين بذلك أوجه الاختلاف فيما بينها، لنؤلف منها مفهوماً واحداً concept مثل مفهوم "شجرة" أو "زهرة" أو "بيت" أو "كرسي"، الخ. المدركات، إذاً، لا تعدو أن تكون تصورات ذهنية للمنبهات الحسية التي ترد إلى الذهن من العالم الخارجي. ومن المدركات يتم تجريد المفاهيم. ولو لم يلجأ العقل الإنساني إلى هذه العمليات التجريدية والتعميمات لتحولت الحياة إلى فوضى لا تطاق ولأصبح من المستحيل التعامل مع الأحداث والأشياء على أساس أن كل واحد منها يمثل حالة فريدة وظاهرة مستقلة.

الناس عادة لا يلتفتون إلى كل الفروق الدقيقة وجميع السمات التي تميز بين كل ما يتعرضون له في حياتهم اليومية من منبهات ومثيرات تفوق الحصر. وهم لا يستجيبون لكل واحد من هذه المنبهات والمثيرات، برغم ما بينها من فوارق موضوعية، على أنه حدث جديد ومختلف. بل إننا نتعمد تجاهل الكثير من الفروق المادية والمميزات الحسية التي تجعل من كل منبه حدثاً فريداً، رغم وعينا وإدراكنا لهذه الفروق والمميزات. ما يحدث في واقع الأمر أننا نقوم بتصنيف الأشياء التي تبدو لنا متشابهة ونضمها بعضها إلى بعض ونضعها في فصيلة واحدة ونستخلص خصائصها المشتركة لنخلق





منها مفهوماً مجرداً نعطيه اسما تنضوي تحته كل هذه المدركات الحسية بصرف النظر عما يميزها بعضها عن بعض من فوارق حسية. عن طريق التصنيف والتسميات يفرض الإنسان قدراً من الانتظام والانضباط على عالم يعج بالمنبهات الحسية. نطلق اللفظ الواحد على كل أنواع الصنف وعيناته، أي على جميع التحقيقات العينية لهذا الصنف ونسمى كل واحد منها حيثما وجدت على تعددها وتنوعها بهذا الاسم دون تخصيص. أي أننا نظرنا إلى كل هذه التحقيقات العينية الكثيرة على اختلاف صفاتها وتباين أشكالها وألوانها وروائحها وأحجامها وهيئاتها وجردنا منها السمات الأساسية المشتركة بينها ووضعناها في صنف واحد وأطلقنا على هذا الصنف اسماً يدل عليه. ولقد تحدث الأستاذ المبارك عن هذه المسألة الهامة حديثاً مستفيضاً شاملاً جاء فيه:

إن تسمية الأشياء ووضع الألفاظ للدلالة عليها في كل لغة من اللغات نوع من تصنيف الموجودات المادية منها والمعنوية فيدخل تحت لفظ الشجرة والدار والنبات والحجر والمشي والقطع والصوت وسائر الألفاظ الدالة على شيء مادي أو فعل أفراد كثيرة لا تحصى وليست هي متماثلة متطابقة وكذلك يدخل تحت كل لفظ من الحب والبغض والكرم والبخل والذكاء والبلادة والشرف والخسة والفرح والحزن والغضب والنشوة حالات كثيرة جدا يختلف بعضها عن بعض ولكن اللغة جمعتها تحت عنوان واحد وجعلتها نوعا يسمى باسم واحد. فكل لغة من اللغات صنفت أفراد الكون وأجزاء الوجود في مجموعات أو أنواع وجعلت لكل مجموعة أو نوع اسماً واحداً فكل ورقة من أوراق الشجر التي وجدت أو ستوجد مما لا يمكن عده ولا





يتصور إحصاؤه على اختلاف أشكالها وذواتها تسمى ورقة.

ومن هنا كان بين اللغات شيء من الاختلاف بين الألفاظ فلا يقابل كل لفظ نظيره من اللغة الأخرى مقابلة تامة دائمًا لاختلاف مفهوم الشعوب للوجود واختلافها في تصنيفه فقد تجمع لغة من اللغات في نوع واحد وتحت اسم واحد ما تفرقه لغة أخرى في نوعين أو أكثر وتسميه بأكثر من اسم واحد فالعمة والخالة في العربية يقابلها في الفرنسية لفظ واحد هو tante وكلمة رسالة في العربية يقابلها ألفاظ مختلفة في الفرنسية وهي lettre ويراد بها الرسالة التي تكتب إلى قريب أو صديق مثلاً و épitre ويقصد بها الرسالة التي تؤلف في موضوع معين و message وهي الرسالة التي يبعث بها ملك أو رئيس دولة إلى مثله في موضوع مع رسول يبلغها و mission وهي رسالة الأنبياء ودعاة الإصلاح، والخسارة والفقدان أو الضياع يقابلها في الفرنسية لفظ واحد هو perte والتراب والأرض يقابلها terre. ( المبارك ١٩٧٠: ٢٠٠-٢٠٢).

إن الكلمة حين يجرى بها لسان المتكلم أو قلم الكاتب إنما يقصد بها غالباً شيئاً بعينه ولكن الكلمة اللغوية بذاتها لا تدل على الشيء المقصود نفسه كما هو في الواقع أو في تصور المتكلم فإذا استخدم كلمة غرفة أو نهر أو فرح فهو يريد غرفة ذات طول معين وعرض وارتفاع ولون وأثاث وزينة، ويقصد نهراً بعينه، بمنظره وغزارة مائه وما يحيط به من قفر أو نبات أو بناء، ويعني فرحاً من نوع خاص. (المبارك ١٩٧٠: ٢٠٤-٢٠٥).

وبما أن طرق التصنيف وكذلك إطلاق الأسماء إجراءات تواضعية تماماً نجد أن الثقافات تختلف في السبل التي تنتهجها في ذلك. فهناك أشياء قد





تبدو متشابهة وتصنف في فصيلة واحدة بالنسبة لهذه الثقافة بينما في ثقافة أخرى ينظر إلى هذه الأشياء على أنها مختلفة وتوضع في تصنيفات متباينة. وأبسط مثال على ذلك أن هناك أصنافاً من المأكولات كالبندورة والشمام والبطيخ يختلف الناس حولها فيما إذا كانت من فصيلة الفواكه أو من فصيلة الخضروات. والاختلاف بين الثقافات لا ينحصر فقط في تصنيف العالم المادي بل إن الثقافات تختلف كذلك في ما تلتفت إليه من مظاهر العالم المادي وتعيره اهتمامها وتحاول تصنيفه (Spradley 1972: 9-11; Tylor 1969: 6-13). الظاهرة الواحدة قد تلتفت لها أحد الثقافات وتهتم بها بينما لا تعبأ بها ثقافة أخرى ولا تلقي لها بالاً، والثقافات المختلفة قد تنظر لنفس الظاهرة من زوايا متفاوتة. يقول المبارك في هذا الصدد:

إذا تجاوزنا البحث عن النشأة الأولى لألفاظ اللغة ونظرنا في طريقة وضع الألفاظ للمعاني الجديدة بعد أن أصبح للغة رأس مال من المفردات الدالة على المعاني وجدنا أن ذلك يكون باختيار صفة من صفات الشيء الذي يراد تسميته أو بعض أجزائه أو نواحيه أو تحديد وظيفته وعمله واشتقاق لفظ يدل عليه من اللفظ الدال على صفته أو جزئه أو ناحيته أو وظيفته وفي هذا الموضع تختلف الأمم وتتفاوت في نظرتها إلى الأشياء وفي وضعها للألفاظ الحديثة التي تطلقها على المسميات....

أما الناحية الأخرى في هذا الباب فهي طريقة التسمية أو طريقة اختيار الصفة التي بها تكون التسمية فبينما نرى الفرنسي مثلاً قد أطلق لفظ biscyclette أي ذات الدولابين على أداة الركوب المعروفة بهذا الاسم عندهم أطلق عليها العربي لفظ الدراجة فالفرنسي حللها إلى أجزائها





ونظر إلى تركيبها وإلى حالتها الساكنة ونظر العربي إلى وظيفتها وعملها وحركتها فسماها دراجة وكذلك السيارة سماها الفرنسي automobile أي المتحرك بنفسه وسماها العربي بلفظ يدل على عملها (المبارك ١٩٧٠: ٣٠٤)

إن المشكلة التي تواجهنا مثلاً في ترجمة كلمة انجليزية مثل uncle أو aunt أو cousin لا تكمن في الاختلاف بين مفردات اللغتين العربية والإنجليزية بقدر ما تكمن في الاختلاف بين الشعوب العربية والشعوب الأنجلوسكسونية في مفهوم النسب وتصنيف الأقارب. هذا ونلاحظ أن مفهوم كلمة "أخ" أو "أخت" في اللغتين العربية والإنجليزية لا يختلف باختلاف جنس المتكلم أو سنه عن الشخص المشار إليه. أما في اللغة التركية فإن المتكلم يستخدم مصطلحين مختلفين تبعاً لما إذا كان الأخ المشار إليه أكبر من المتكلم أو أصغر منه. كما نجد في اللغة الجاوية أن الكلمة المستخدمة للإشارة إلى "أخ" أو إلى "أخت" تختلف تبعاً لما إذا كان المتكلم ذكراً أو أنثى، أي تبعاً لما إذا كان شخص المتكلم وشخص المشار إليه من جنس واحد أو من جنسين مختلفين. هذا يعني أن الأخ يطلق على أخيه كلمة غير تلك التي تطلقها الأخت على أخيها وأن الأخت تطلق على أختها كلمة غير تلك التي يطلقها الأخ على أخته. ومن هنا نرى كيف أن الاحتلاف بين الشعوب العربية والتركية والجاوية والإنجليزية لا يقتصر فقط على الكلمات التي يطلقونها على الأقارب بل يتعدى ذلك إلى طريقتهم في تصنيف الأقارب ونظرتهم إلى مفهوم القرابة ودرجات القربى.

وما قلناه عن تصنيف الأقارب يمكن أن نقوله عن تصنيف الألوان، إذ إن





لكل ثقافة أو مجتمع طريقته المتميزة في تقسيم الطيف. هناك بعض الشعوب التي تدقق في تصنيف الألوان وتقسيمها إلى أعداد تفوق الحصر وتطلق على كل منها اسمه المتميز. وهناك في المقابل بعض الشعوب البدائية التي لا تعرف إلا أصنافاً قليلة من الألوان كأن تضع الألوان الداكنة على اختلاف درجاتها في فصيلة واحدة دون التمييز بينها والألوان الفاتحة في فصيلة أخرى.

ويورد Jonathan Culler المثال التالي ليبين ما بين اللغات من فروق في تصنيف الموجودات. من الواضح أن الكلمات fleuve و rivièr دوال تنتمي إلى الفرنسية دون الإنجليزية. بينما river و stream تنتمي إلى الإنجليزية دون الفرنسية. لكن الأمر الذي ليس على نفس القدر من الوضوح وإن كان على قدر أكبر من الأهمية هو أن بنية النسق المفاهيمي يختلف في الإنجليزية عنه في الفرنسية. المدلول river يقابل stream ويختلف عنه فقط بالنسبة للحجم بينما fleuve يقابل rivièr ليس بالضرورة لأنه أكبر منه وإنما لأنه يصب في البحر بينما rivièr لا يصب في البحر. باختصار fleuve و rivièr لا يشكلان مدلولين أو مفهومين في اللغة الإنجليزية. إنهما يمثلان سبيلاً آخر في مفصلة النسق المفاهيمي (Culler 1976: 19, 23-24). وحقيقة كون هاتين اللغتين (الإنجليزية والفرنسية) كل واحدة منهما تؤدي مهمتها بشكل جيد جداً مع اختلافهما في مفصلة النسق المفاهيمي وتمييز المدلولات وتصنيف العالم الحسي يشير إلى أن هذه التجزئات ليست طبيعية ولا حتمية وإنما هي تواضعية بحتة، وهذا أمر جدير بالملاحظة. لا شك أنه يلزم لكل لغة وسيلة تلجأ إليها للحديث مثلا عن المياه الجارية، أو أي موضوع آخر، إلا أن





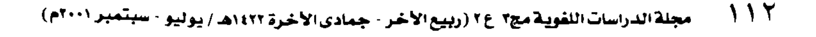
اللغـة يمكنهـا اللـجـوء إلى وسـائل شـتى من أجل تمييـز المفـاهيم وتحـديد التصنيفات المناسبـة في هذا الموضوع والتي قد لا تتفق مع الوسـائل التي تلجأ إليها غيرها من اللغات كأن تحدد مثلا سرعة الجريان أو اتجاهه أو انحداره أو العمق أو الحجم أو الاستواء أو التعرج، وهلم جراً.

باختصار، لا توجد في هذا العالم أفكار مسبقة ومحددة قبل ظهور اللغة، ومدلولات الألفاظ ليست مفاهيم ثابته بل متغيرة حسب حالات الاستعمال وتطور اللغة. هذا يعني أن المفاهيم، أو المدلولات، ليست في حقيقتها سوى تجزءات تواضعية لعالم الحواس المتداخل المتمازج مما يعني أنها ليست وحدات مستقلة بذاتها يمكن تعريف كل واحدة منها بتحديد جوهر يختص به أو كنه يتـفـرد بـه. إن هذه المدلولات تشكل أجـزاء مـتـرابطة من نظام التصنيف المتماسك أو لنقل النسق المفاهيمي المتكامل الذي تتبناه هذه الثقافة أو تلك. فلو أردت أن أوضح لمحدثي ما أعنيه مثلاً بكلمة "رعن" فإنني مضطر أن أبين له أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين هذه الكلمة وكلمات أخرى تقاربها في المعنى مثل "حيد"، "طود"، "أكمة"، "ربوة"، "تل"، "هضبة". ولتحديد معنى كلمة "غمام" ينبغي مقارنتها بكلمات مثل "سحاب"، "غيم"، "دجن"، "رباب"، "مزن"، "نشاص". ولتحديد معنى كلمة "سيل" ينبغي مقارنتها بكلمات مثل "مطر"، "غيث"، "صيّب"، "وبل"، "ديم"، "طل"، "طش"، "رش"، "رذاذ"، "شؤبوب". ولتحديد معنى كلمة "قليب" ينبغي مقارنتها بكلمات مثل "جب"، "بئر"، "حسي"، "ركية"، "عيلم"، "رس". وقس على ذلك بقية الأمور.

بناء على ما تقدم يمكننا القول بأن وجود الفروق المادية شيء وتوظيفها

في التمييز والتصنيف شيء آخر. إدراك الفرق الحسي لا يعني شيئاً ذا بال إن لم يوظف في تأسيس فروق معنوية وتمايزات دلالية. وإذا ما طرحنا جانباً الخصائص المادية الفيزيائية البحتة وقصرنا مجال البحث على الأشياء والظواهر المحملة بالمعاني فإننا سوف نجد أن السمات المحددة لأي من هذه الأشياء والظواهر كامنة في الخصائص التمايزية التي تعطى كل منها المعنى الذي يحمله داخل النسق الرمزي الذي ينتمي إليه. وحينما نقوم بفصل ما هو وظيفي عما هو غير وظيفي من أجل اكتشاف النسق الداخلي فإن مجال اهتمامنا في هذه الحالة لن ينصرف إلى الخصائص الفردية المستقلة بل إلى الفروقات التي بها تتمايز العناصر داخل النسق وتعطي كل منها ما يحمله من معاني (Culler 1975: 5, 10-11)

المعرفة الإنسانية إذاً تبدأ بالمدركات الحسية، ومن المدركات الحسية تتكون المفاهيم. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة تحويل المفاهيم وصياغتها في لغة أو شفرة code. ووظيفة اللغة لا تقتصر فقط على تيسير سبل التفاهم بين البشر، بل إنها تفرز تصورات ذهنية وأفكاراً مركبة مؤسسة على المدركات الحسية إلا أنها تتجاوزها وتسمو عليها. وتختلف اللغات باختلاف الطرق التي ينتهجها كل مجتمع في تشكيل مادة الصوت الإنساني والتأليف فيما بين الأصوات لتصبح مفردات تسمى بها الموجودات. وهذه في أساسها مسألة تواضعية بحتة لا تخضع للمنطق بقدر ما تخضع للعرف والاصطلاح. هذا بالإضافة إلى اختلاف المجتمعات كما أوضحنا في اختيار السبل المتميزة التي يسلكها كل واحد منها في تصنيف الموجودات وتقسيمها إلى فصائل وأنواع. وهذه أيضا مسألة تواضعية يحكمها العرف والاصطلاح



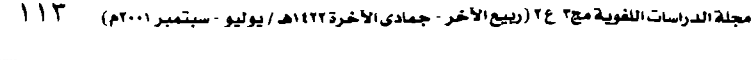




وتوجهها ظروف البيئة الطبيعية التي يجد المجتمع نفسه مضطراً للتكيف معها وما ينتج عن هذا التكيف من نظم اجتماعية وموروث تاريخي وثقافي. أي أن الاختلاف اللغوي بين الأمم والشعوب لا ينحصر فقط في الأسماء والكلمات التي يطلقونها على الأشياء. يعود هذا الاختلاف أيضاً إلى تمايز المجتمعات والثقافات في رؤيتها الكلية ونظرتها العامة إلى الكون بكل ما فيه من موجودات وإلى تباين السبل التي ينتهجونها في تمييز مظاهر الطبيعة وفي تجزئة العالم المحسوس وفي تقسيم مكوناته المادية وتصنيفها في فصائل وأنواع.

## الإشارة اللغوية

هذا يفضي بنا إلى الإشارة اللغوية وتعريفها عند سوسير (Saussure 1966: 65-67). الكلمة لا تربط بين شيء واسمه. إنها تربط بين مفهوم conceptوصورة صوتية sound image. ولا يقصد بالصورة الصوتية هنا مادة الصوت ذاتها كحدث فيزيائي بحت وإنما الأثر النفسي والانطباع الذي يتولد في ذهن السامع حالما تنتقل إليه الكلمة من خلال حاسة السمع (عزيز ١٩٨٨: ٨٤-٨٦). إذا ما تلفظ المتكلم بكلمة "شجرة" مثلاً فإنه مهما اختلفت طريقة النطق، أي مادة الصوت، تبقى الصورة الصوتية، أي الانطباع الذهني، واحدة عند من يتحدثون لغة المتكلم. وبالمقابل، لو أن جمهوراً من الناس يتحدثون لغات مختلفة سمعوا لفظة "شجرة" فإنه على الرغم من أن مادة الصوت واحدة إلا أن الانطباع الذهني الذي يتولد لديهم عند سماع هذه اللفظة سوف يختلف من شخص لآخر، حسب اختلاف






الخلفية اللغوية لكل منهم. أما المفهوم الذي يتحد مع الصورة الصوتية لتتكون منهما الإشارة اللغوية فإنه لا يقصد به أي شيء محسوس في العالم الخارجي وإنما يقصد به فكرة مجردة أو معنى مجرداً دون تعيين أو تخصيص. أي أن المفهوم "شجرة" لا يشير إلى هذه الشجرة في هذه الحديقة أو إلى تلك الشجرة في ذلك البستان وإنما يقصد به أي شيء وكل شيء يمكن أن ينضوي تحت هذه المفردة اللغوية.

وحينما نتحدث عن الصورة الصوتية وعن المفهوم كل على حدة فإن هذا لا يعني بتاتا إمكانية الفصل بينهما أو استقلال أي منهما عن الآخر. الإشارة اللغوية عبارة عن اتحاد لا انفكاك فيه بين الصورة الصوتية والمفهوم. إنها أشبه بصفحة من الورق وجهها الفكرة وظهرها الصوت بحيث لا أحد يستطيع تمزيق الوجه دون تمزيق الظهر في الوقت ذاته. كذلك لا أحد يستطيع فصل الصوت عن الفكر ولا فصل الفكر عن الصوت (Saussure 1966: 112-113). وعلى الرغم من العلاقة الاعتباطية بين المفهوم والصورة الصوتية التي تشير إليه إلا أنه لا يمكن أن يوجد أحدهما بدون الآخر وحضور أي منهما في الذهن أو الحواس يستدعي بالضرورة حضور الآخر لأن اللغة والفكر لا وجود لأي منهما بدون الآخر. وعلاقة الصورة الصوتية بالمفهوم هي علاقة الدال بالمدلول بحيث تكون الصورة الصوتية هو الدال والمفهوم هو المدلول. ويمكننا الاستعاضة بكلمتي الدال والمدلول بدلاً من الصورة الصوتية والمفهوم (Saussure 1966: 67).

وبما أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة تواضعية بمعنى أنه لا يوجد سبب قهري يدعو إلى أن يرتبط هذا المدلول دون سواه بذلك الدال، فإن





ذلك يعني أنه لا يوجد عنصر أساسي أو خاصية ذاتية ينبغي أن تتوافر في الشيء ليمكن اعتباره مدلولاً لذلك الدال. المدلول الذي يرتبط بالدال يمكن له أن يتخذ أي شكل وليس هناك جوهر معنوي يلزم أن يحتفظ به الشيء ليبقى المدلول الأنسب لذلك الدال. هذه الاعتباطية في العلاقة بين الدال والمدلول تؤدي إلى نتيجة واحدة مؤداها أنه إذا لم تكن هناك مدلولات كلية universals ثابتة ومستقرة ولا دوال كلية ثابتة ومستقرة فإن خاصية الاعتباطية تنسحب أيضاً على الدال والمدلول ولا تقتصر فقط على العلاقة بينهما (Culler 1967: 23). أي أن تقسيم الدفق الصوتي إلى كلمات وكذلك تقسيم المجال المادي الحسي إلى أشياء ومفاهيم لا تعدو أن تكون إجراءات اعتباطية تتم بالتواضع والاتفاق وبذلك فهي تختلف، كما رأينا، من ثقافة إلى أخرى.

بما أن الإشارة اللغوية تواضعية، بما أنها تنتج عن تقسيم الدفق الصوتي المتداخل وكذلك العالم الحسي المتمازج بطرق متميزة تتفرد بها كل لغة على حدة، فإن ذلك يعني أنه لا يمكن النظر إلى الإشارة اللغوية كما لو كانت شيئاً مستقلاً بذاته بل لا بد من النظر إليها كجزء من نسق. هذا لا يعني فقط أنه لكي تعرف معنى أحمر فلا بد لك أن تعرف معنى أخضر وأزرق الخ. بل يصح لنا أن نقول إن مدلولات الكلمات التي نطلقها على الألوان لا تعدو أن تكون محصلة نسق التمايزات التي تتبناها اللغة. حينما تقسم اللغة الطيف إلى أصناف متمايزة من الألوان وتطلق عليها أسماءها فإنها تقيم نسقاً فريداً من المدلولات، أي الكيانات التي يتحدد كل منها من واقع العلاقات القائمة بينها (Lyons 1968: 56-59). وظيفة اللغة ليست إطلاق





مسميات على مفاهيم مسبقة ومستقلة في الوجود. مهمة اللغة الحقيقية هي من جهة إقامة علاقات اعتباطية بين ما تختاره من دوال وهي من جهة أخرى إقامة علاقات اعتباطية أيضا بين ما تختاره من مدلولات. لو نظرنا إلى أي لغة من اللغات لوجدنا أنها لا تتوقف عند حد وضع مجموعة تختص بها من الدوال عن طريق مفصلة الدفق الصوتي على شكل ألفاظ مجزأة ومتمايزة. بل إن هذه اللغة بناء على ذلك تقوم في الوقت نفسه بوضع مجموعة تختص بها من المدلولات عن طريق تجزئة العالم الحسي بطريقة تواضعية إلى مفاهيم وتصنيفه في فصائل.

إن الاعتباطية في تشكيل الكلمات من جانب وفي تصنيف الموجودات من الجانب الآخر يفضي بنا إلى نتيجة هامة مؤداها أن الأشياء ليس لها وجود مستقل وأنه لا يمكن التعرف على ماهية الشيء من جوهره ولا حتى من الكلمة التي تستخدم للدلالة عليه. ترتبط ماهية الشيء بتقابله مع غيره من الأشياء. وبالمقابل فإن معنى الكلمة لا يكمن في جوهرها ولا حتى في الشيء الذي تدل عليه بل في تقابلها مع غيرها من الكلمات. الأصوات في حد ذاتها لا تعني شيئاً ولا تشكل لغة ما لم تعبر عن أفكار وتتضمن مفاهيم. ولكن لكي تعبر الأصوات عن أفكار وتحمل معاني، لا بد أن تقوم بينها علاقات بحيث تشكل في مجملها نسق مترابط من الإشارات. هذا هو لب النظرية اللغوية عند سوسير. الكلمات، مثلها مثل بقية الأشياء، ليست إلا عناصر مترابطة ضمن نسق متكامل وما يحدد معناها هو علاقتها بغيرها من عناصر النسق. العلاقات القائمة بين عناصر النسق هي التي تحدد معنى كل عنصر فيه. هذا يعني أن الكلمة ليست هي التي تحدد معنى





الشيء وكنهه وإنما الذي يحدد ذلك علاقة الشيء بغيره من الأشياء ومكانته في نظام التصنيف الذي تتبناه هذه الثقافة أو تلك. وبالمقابل، لا يكمن معنى الكلمة في الشيء أو المفهوم الذي تشير إليه بل في علاقة هذه الكلمة بغيرها من الكلمات ومكانتها في النسق اللغوي. مثال ذلك أننا لن نعرف المقصود بقولنا "أحمر" إلا إذا تعرفنا على "أخضر" و "أزرق" الخ واتضحت لنا علاقة هذه الألوان فيما بينها. كما أنه لا يمكننا أن نعرف معنى "خال" إلا إذا تبينا موقع هذا العنصر في النسق القرابي وعلاقته بالعناصر الأخرى مثل "خالة" و "عم" و "عمة" وهلم جراً.

### هوية الوحدة في اللغة

إن لم تكن الكلمة عبارة عن لفظ نطلقه على شيء في الوجود، ماذا تكون إذاً؟ يولي سوسير إشكالية تحديد هوية الوحدة في اللغة اهتماماً خاصاً (Saussure 1966: 102-111). لا بد أن يكون هناك لكل كلمة أو عبارة هوية محددة نتعرف بها عليها ونستطيع بواسطتها أن نوظفها ونستعملها بالطريقة الصحيحة في التخاطب وفي تأليف الكلام. بدون أن تكون لكل كلمة أو عبارة هوية محددة ومعروفة كيف يمكننا أن نتعرف على هذه العناصر ونعرف إذا ما كنا نكرر نفس الكلمات ونعيد نفس العبارات أو أننا نقول شيئا مختلفا؟ بمعنى كيف يمكننا اعتبار لفظين أو أكثر نفس الكلمة؟ تصور أننا استطعنا حصر كل الحالات التي تم فيها التلفظ بكلمة "شجرة" منذ نشأة اللغة العربية حتى يومنا هذا من قبل الناطقين بلغة الضاد على تباين مشاربهم ولهجاتهم وعلى اختلاف أجناسهم وأعمارهم واختلافهم في البنية والتركيب الجسماني وسلامة أعضاء النطق وما شابه ذلك. لا غرو





أن عدد حالات التلفظ هذه سوف يفوق الحصر ومع ذلك فإن مادة الصوت في كل منها إذا ما قيست مخبرياً بمقياس إلكتروني دقيق سوف تختلف، إن كثيراً أو قليلاً، عن كل الحالات الأخرى. كذلك معنى الكلمة قد يختلف من سياق لغوي إلى آخر كأن يكون المقصود "شجرة التفاح" أو "شجرة الزيتون" أو "شجرة الحياة" أو "شجرة العائلة" أو "شجرة الدر" وهلم جراً. إلا أنه على الرغم من الاختلاف في الدلالة وفي مادة الصوت تبقى الكلمة هي الكلمة. ولنا أن نتساءل: إلى أي مدى يمكن أن يختلف نطق الكلمة أو معناها من حالة إلى أخرى وتبقى مع ذلك هي الكلمة؟ ولتوضيح هذه المسألة يمكننا أن نطرحها على صعيد آخر. إلى أي مدى يمكن أن يتغير اللون الأخضر مثلاً ويبقى مع ذلك أخضر؟ الإجابة متشابهة على كلا السؤالين. يبقى اللون الأخضر أخضراً ما لم يدخل في نطاق اللون الأقرب إليه على الطيف. كذلك الكلمة "أخضر" تبقى هي هي مهما تغير نطقها ما لم تدخل في نطاق أقرب الكلمات إليها في اللفظ مثل "أخطر"، "أحضر" إلخ. لكن علينا أن نتنبه إلى أن تقسيم الطيف مسألة اعتباطية بحيث أن الحد الفاصل الذي ينتهي عنده اللون الأخضر ويبدأ اللون الذي يليه مسألة تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر.

إن هوية أي كلمة مثل "زار" لا تكمن حقيقة في هذه الأصوات التي نسمعها حال التلفظ بالكلمة ولا في دلالتها. طريقة النطق، كما أسلفنا، تختلف من متكلم لآخر ومن حالة لأخرى. كما أن اللفظة الواحدة قد تشير إلى عدة أشياء مثل "حفظ درسه" و"حفظ عرضه" و"حفظ الأمانة"، أو كقولنا "تبنى موقفاً" و "تبنى طفلاً" وهكذا. هذا يبرهن لنا أنه لا فائدة من





محاولة تحديد هوية الكلمة بالرجوع إلى معناها أو الطريقة التي تنطق بها. هوية الكلمة لا تكمن في مادتها، بل في التمايزات التي بواسطتها نستطيع التفريق بين "زار"، "سار"، "صار" الخ.

صحيح أن اللغة تتحقق مادياً بالصوت لكنها ليست هي إياه. الإشارة اللغوية شيء مختلف عن تحقيقها الصوتي؛ فهي ليست مادة الصوت الذي تحدثه أعضاء النطق عند المتكلم أثناء الحديث. لا ينطوي الدال في صميم خصائصه الصوتية على أية إحالة إلى المدلول. الصوت ليس إلا مجرد أداة يستخدمها المتكلمون للتفاهم فيما بينهم وتوصيل الأفكار من ذهن المتكلم إلى ذهن السامع، لكنها في حد ذاتها ليست بذات أهمية، ولنا أن نتصور أدوات ومواد أخرى لتوصيل الفكرة مثل اللمس والرؤية والشم. وهذا شبيه إلى حد ما بالشفرة التي تتحقق في الأجهزة المبرقة لكن الأجهزة ذاتها لا تشكل جزءاً من نظام الشفرة. ويرى سوسير أن لا أهمية لمادة الصوت كحدث فيزيائي. المهم هو الجانب السيكولوجي للإشارة اللغوية والذي يتمثل في المفاهيم concepts والصور الصوتية sound images والعلاقات القائمة بينها. تحديد الدال أو المدلول لا يقوم على مادته ولا على طبيعته ولا على ارتباطه بأي شيء خارجي وإنما على وجوده كجزء من نسق وعلى الفروقات التي يتمايز بها عن المكونات الأخرى للنسق الذي ينتمي إليه.مادة الأصوات الحادثة من جراء التلفظ بالكلمات ليست وحدات لغوية لأن الوحدة اللغوية هي في حقيقتها شكل لا مادة وهويتها تتحدد من العلاقات التي بها تتمايز عن غيرها من الوحدات. إنها كيان ذهني مجرد لا ينبغي أن نخلط بينه وبين مادة الصوت (Holdcroft 1991: 49, 93).





اللغة نظام قائم بذاته ومكتف بنفسه وليس له أي ارتباط بأي شيء خارج عنه، وليس هو انعكاساً لأي شيء آخر كالفكر أو المحيط الخارجي وعالم المادة أو ما إلى ذلك. ولذلك فإنه من الخطأ أن نقيس اللغة بغيرها ونحاول تفسير خصائصها البنيوية أو الدلالية من خلال النظر والمقارنة مع خصائص البنى والنظم الأخرى (Holdcroft 1991: 10). الفروقات المميزة، وليست مادة الصوت، هي التي يعول عليها في تحديد هوية الإشارة اللغوية وفرزها عن غيرها من الإشارات في نفس النسق. النسق اللغوي مجموعة من العلاقات المجردة التي تتحقق من خلال وسيط معين ومادة معينة مثل الصوت لكن ماهية هذا النسق لا تحددها طبيعة الوسيط ولا مادته ولا أي شيء آخر عدا العلاقات القائمة بين مكوناته في لحظة من اللحظات (Saussure 1966: 80). وبناء على ذلك، يرى سوسير أن الهدف الأساسي في علم اللغة ليس ما كان يقوم به اللغويون من دراسة تاريخ اللغة وتطورها، أو ما يسمى بالدراسات التتبعية أو الداياكرونية diachronic، وإنما دراسة الحالة اللغوية etat de langue في مرحلة معينة كنظام متداخل من الإشارات التي تتحدد معانيها من طبيعة العلاقات القائمة بينها في لحظة من اللحظات، وهذا ما يطلق عليه الدراسة التزامنية أو السنكرونية synchronic.

بما أن الدال والمدلول كلاهما اعتباطيان إذاً هما عبارة عن مجرد علاقات صرفة. الدال والمدلول كلاهما كيانات تمايزية أو بعبارة أخرى علاقات خالصة (Culler 1976: 23)، أي تقابلات ذهنية مجردة بين الانطباعات المسموعة (Holdcroft 1991: 36). هذا ما يعنيه سوسير في





تأكيده على أن اللغة نسق من العلاقات التمايزية وأن الإشارة اللغوية شكل form وليست مادة substance. لذلك فإن طبيعة المادة التي يتم اللجوء إليها لتحقيق هذا الشكل والتعبير عنه وتجسيده ليست بذات أهمية طالما ظلت العلاقات المجردة التي يقوم عليها متحققة (Holdcroft 1991: 37) ويوضح سوسير هذه الفكرة بالمثال التالي. انظر إلى القطار الذي يغادر من محطة باريس إلى محطة جنيف الساعة ٨:٢٥ مساء كل يوم. يتكلم الناس عن هذا القطار على أنه هو القطار ذاته كل يوم علماً بأن طاقم التشغيل والقاطرة والعربات تتغير من يوم لآخر. هذا يوضح لنا أن الأشياء المادية ليست هي التي يعول عليها في تحديد هوية القطار. ما يعول عليه هو علاقة هذا القطار بالقطارات الأخرى وتميزه عنها، أي مكانته في نسق مواصلات السكة الحديدية الذي يعتمد على اتجاهات القطارات المختلفة ومساراتها ومواعيدها. بل إنه لو تأخر القطار عن موعد مغادرته يبقى هو هو ما لم يغير اتجاهه أو يتفق موعد مغادرته مع موعد مغادرة القطار الذي يغادر قبله أو بعده. كذلك الشوارع تحافظ على أسمائها مهما حدث فيها من تغيير مادي نتيجة عمليات الرصف أو الهدم والبناء وما شابه ذلك (Saussure 1966: 108, 109).

ويقارن سوسير بين اللغة ونظام آخر من الإشارات هو الكتابة (Saussure 1966: 119-120). مثلما أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية كذلك هي العلاقة بين الحرف والصوت اللغوي الذي يرمز إليه، كأن نرمز لصوت التاء هكذا "ت" أو هكذا "t". وكل منا له طريقته الخاصة في الكتابة بحيث أن التشابه التام بين الخطوط أمر مستحيل، بل إن شكل الحرف الواحد





يختلف في كل مرة تتم كتابته من قبل الشخص نفسه. المهم في الأمر أن يبقى الحرف متميزاً ولا يختلط بما يقاربه شكلاً من الحروف. ثم إنه يمكننا الكتابة بأي لون وأي مادة وأي أداة، ومع ذلك فإننا نستطيع أن نقرأ خطوط بعضنا البعض ونتفاهم فيما بيننا بواسطة الكتابة.

## القيمة اللغوية

حينما نتحدث عن قيمة كلمة من الكلمات فإن أول ما يتبادر إلى الذهن دلالة الكلمة، المعنى الذي ترمي إليه. وهذا بالفعل جانب من جوانب القيمة اللغوية. لكن لنا أن نسأل في هذه الحالة كيف تختلف القيمة عن الدلالة؟ إنهما متداخلتان والفرق بينهما دقيق جداً. سبق القول أن الفكرة التي تعبر عنها الإشارة اللغوية هي الجانب المقابل من تحقيقها الصوتي. هذا إذا نظرنا إلى الإشارة بمفردها وبمعزل عن النسق اللغوي وبقية عناصر اللغة. لكن الإشارة هي في الوقت نفسه نظيرة الإشارات الأخرى في اللغة وقسيمتها، لأن اللغة، كما ألمحنا، نسق متداخل من الإشارات التي تحكمها علاقات منتظمة وتتحقق معانيها من خلال ما يقوم بينها من تقابلات تمايزية بها تتحدد كيفية اختلاف مكونات النسق بعضها عن بعض (Saussure 1966: 114-119).

والقيمة عادة، سواء كانت لغوية أم غير ذلك، يحكمها مبدأ واحد ذو شقين، فهي تتحدد أولاً من خلال مقارنتها بشيء مختلف عنها، كأن نستبدل قطعة النقود مثلا بقطعة من الحلوى أو أن نستبدل اللفظة بفكرة، وثانيا مقارنتها بشيء مشابه لها كأن نستبدل الريال بالدرهم أو الدينار أو أن نستبدل الكلمة بكلمة أخرى. أي أن قيمة الإشارة ليست مرهونة فقط





بدلالتها بل كذلك بتقابلها مع الإشارات الأخرى في اللغة. قيمة الإشارة اللغوية ليست ذاتية ولا شيئاً محدداً سلفاً وإنما هي تنبثق أساساً من النسق الذي تشكل جزءاً منه وتستمد منه وجودها. وإذا قلنا إنها تحمل مفاهيم بعينها فإننا لا نقصد بذلك أن المفاهيم تتحدد إيجاباً من خلال مضامينها العينية بل تتحدد سلباً من خلال تقابلها وتفاضلها مع عناصر النسق الأخرى. إن أهم وأدق ما يميزها أنها مغايرة لبقية عناصر النسق ومختلفة عنها. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم القيمة اللغوية يجعل من غير الممكن النظر إلى الإشارة اللغوية فقط كمجرد اتحاد بين مفهوم ولفظ يدل عليه وعزلها عن النسق الذي تنتمي إليه لأن ذلك يفترض أنه بإمكاننا أن نكتشف النسق في أي لغة عن طريق حشد عناصرها واحداً تلو الآخر ثم ضمها إلى بعضها البعض. لكن الطريقة الصحيحة هي على العكس من ذلك تماماً، إذ لا بد من البدء بالكل المتكامل المترابط وعن طريق تحليل هذا الكل نتوصل إلى الأجزاء المكونة له.

وليس أي فرق بين عنصر لغوي وآخر هو فرق تمايزي. الفروق التمايزية هي التي ينتج عنها تباين في القيمة value بين عناصر النسق الواحد وتكون نابعة من معطيات النسق نفسه. ولكل نسق فروقه التمايزية التي قد لا توجد في غيره من الأنساق ولو وجدت قد لا تؤدي نفس الوظيفة ولا تكون لها نفس القيمة. تتفق اللغتان العربية والإنجليزية مثلاً في تمييزهما بين الصوتين س/ز لكن العربية فقط هي التي توظف سمة الإطباق لتميز بها بين الصوتين س/ص. والفروق المعنوية التي بين الكلمات العربية جمل/ناقة/بعير/جزور لا توجد في الإنجليزية التي تجمع كل هذه المعاني





في كلمة واحدة فقط هي camel. الفروقات التمايزية في النسق الواحد هي التي تحدد قيمة كل عنصر فيه وتحدد علاقة العناصر بعضها مع بعض. صيغة الجمع مثلاً لا تحمل نفس القيمة في العربية والفرنسية لأنه لا يقابلها في الفرنسية إلا المفرد بينما يقابلها في العربية المفرد والمثنى. الضمير الإنجليزي you لا يمكن أن يقابل في قيمته أياً من الضمائر العربية التي يمكن ترجمتها إليه مثل أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن.

ولتوضيح مفهوم القيمة يضرب سوسير مثلاً على ذلك بلعبة الشطرنج. إن قطعة الشطرنج بوجودها المادي تفتقد قيمتها خارج المربعات الموجودة على رقعة الشطرنج وبمعزل عن القطع الأخرى. قيمة القطعة لا تتحدد من شكلها ولا المادة التي صنعت منها. قد تكون مصنوعة من العاج أو الخشب أو الرخام أو البلاستيك أو الذهب الخالص ومع ذلك تبقى قيمتها مرتبطة بعلاقتها مع القطع الأخرى وموقعها على مربعات رقعة الشطرنج. المهم هو أن تتخذ القطع أشكالاً مختلفة يسهل معها التمييز بين الملك والملكة والفيل والفرس والقلعة والحجر. ولو حدث أن ضاعت إحدى هذه القطع أو انكسرت يمكننا الاستعاضة عنها بأي شيء آخر، كقطعة نقود مثلاً أو مفتاح، ما دمنا متفقين أن هذا الشيء البديل يحل محل القطعة المفقودة ويؤدي نفس الدور ويتحرك بنفس الكيفية. أي نعطيه قيمة القطعة المفقودة تماماً. التغيير في أشكال القطع أو مادتها لا يؤثر شيئاً في لعبة الشطرنج. لكننا لو غيرنا عدد المربعات على رقعة الشطرنج أو عدد القطع أو الكيفية التي تتحرك بها فإننا نكون بذلك غيرنا نظام اللعبة، النسق، وبالتالي قيمة كل عنصر من عناصر النسق (Saussure 1966: 22-23, 88,110). وحدات لعبة





الشطرنج ليس لها قيمة أو هوية مادية، بمعنى أنه ليس هناك خصائص مادية يلزم توفرها في أي قطعة حتى يمكن اعتبارها ملكاً أو ملكة أو قلعة. قيمة أي وحدة في لعبة الشطرنج هي محصلة الفروقات التمايزية التي تحدد هويتها داخل نسق اللعبة وتجعل منها شيئاً مختلفاً عن غيرها ولا شيء غير ذلك. وعلى هذا المثال يمكننا أن نقيس قيمة الوحدات في اللغة.

خلاصة القول أن المعنى الكلي لأي عنصر لغوي يتألف من شقين: أحدهما دلالته حينما نستخدمه في سياق معين كلفظ يشير إلى شيء محدد والآخر قيمته في النسق اللغوي كما تحددها علاقات التقابل والتضاد التي تقوم بينه وبين بقية العناصر في النسق والآخر. فكلمة "أنا" في الجملة "أنا جالس" تختلف دلالتها تبعاً لاختلاف شخص المتكلم الذي تدل عليه. أما من حيث القيمة اللغوية فإن قيمة هذا الضمير ثابتة أياً كان المتكلم. ذلك لأن قيمة العنصر اللغوي لا تحددها الدلالة بقدر ما تحددها مكانة العنصر في النسق اللغوي، مثل مكانة ضمير المتكلم بين بقية الضمائر. مثال آخر: دلالة الكلمة "غداً" في جملة مثل "سأزورك غداً"؛ تختلف من يوم لآخر وفقاً لتعاقب الأيام لأن "غداً" سيصبح اليوم بعد أربع وعشرين ساعة وأمس بعد ثمان وأربعين ساعة، وهكذا. إلا أن هذا لا يغير شيئاً من قيمة الكلمة التي تستمدها من الفرق بينها وبين كلمات أخرى مثل "أمس" و "اليوم" وهلم جراً.

ونحن عادة حينما نتحدث عن الفروق يرد إلى أذهاننا أن هناك أشياء عينية تتم المقارنة بينها. إلا أن النقطة الجوهرية التي يحاول أن يؤكد عليها سوسير هي أن الإشارات اللغوية ليست أشياء بهذا المعنى وليست عناصر





إيجابية. فكما أنه يتعذر قول أي شيء عن ما ينبغي أن تكون عليه وحدة اللعب في الشطرنج شكلاً ومادة عدا أنها شيء مختلف عن باقي وحدات اللعبة، كذلك الدال "شجرة" مثلاً لا نستطيع تعريفه أو تحديده من مادة الصوت التي تحدث نتيجة التلفظ بهذه الكلمة. يقول سوسير إنه لا يوجد في اللغة سوى الفروقات التمايزية التي بها تتحدد قيمة الوحدات وهوية كل منها، أو كما يقول زكريا إبراهيم:

وصف عناصر اللغة لا يمكن أن يتم إلا بالنظر إلى علاقة كل عنصر بما عداه من العناصر الأخرى، نظراً لأن أحداً من هذه العناصر لا يملك أية قيمة ذاتية (باطنية) اللهم إلا بتقابله مع باقي العناصر الأخرى. ومعنى هذا أنه لا سبيل إلى اعتبار اللغة مركباً مختلطاً يتألف من مجموعة من الوحدات المادية، بل إن اللغة نسق أو نظام من "القيم" التي يتقابل بعضها مع البعض الآخر (إبراهيم ١٩٦٧: ٥٢)

الإشارات اللغوية ليست عناصر مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض بل هي مرتبطة بشبكة من العلاقات المتبادلة والتي من خلالها تتحدد قيمة كل منها. أي أنه ليس لأي منها وجود مستقل، بل إن كل واحد منها يستمد هويته وقيمته من تقابله وتضاده مع العناصر الأخرى ومن مكانته في نسق العلاقات القائمة بين هذه العناصر جميعاً. ويقدم سوسير صياغة أكثر تحديداً لهذا المبدأ البنيوي العام قائلاً إن هناك نوعين من العلاقات البنيوية هما علاقة التوالي syntagmatic relations وعلاقة التداعي associative/paradigmatic relations (Saussure 1966: 122-127). علاقة التوالي هي علاقة تجاور وتعاقب أفقي تتحدد بها إمكانية تعنقد عناصر اللغة



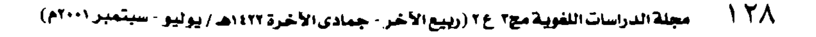


والتوليف بينها وترتيبها في سلسلة كلامية. وتشكل علاقة التوالي السياق الذي يؤطر العنصر اللغوي وذلك مثل العلاقة القائمة بين الأصوات الموجودة في كلمة "عابر" أو علاقة الفعل بالفاعل في جملة "جاء المعلم". وعلاقات التوالي هي التي تحدد إمكانية أو عدم إمكانية النظم بين العناصر اللغوية على مختلف المستويات. مثلاً في اللغة العربية لا يسمح نظم الجملة أن يأتي الفعل مباشرة بعد فعل آخر أو بعد حرف جر. وفي اللغة الإنجليزية لا يسمح للصوت الصامت p أن يلتقي في نفس المقطع syllable مع صامت آخر قبله عدا s (مثل speak) أو بعده عدا l (مثل please) أو r (مثل praise). أما علاقة التداعي فهي علاقة رأسية/عمودية تقوم على التقابل بين عنصر لغوي وعناصر أخرى يمكن أن يستبدل بها وتحل محله في نفس السياق كأن نستبدل الصوت الأول من كلمة "عابر" لتصبح "غابر"، "قابر"، "كابر"، "صابر"، الخ. أو أن نستبدل كلمة "المعلم" في جملة "جاء المعلم" بكلمة أخرى كأن نقول "جاء الأستاذ". والواقع أن علاقات التداعي لا تتوقف عند حدود إمكانية الإحلال أو استبدال عنصر لغوي بآخر بل إنها أشمل من ذلك ويمكن اعتبارها علاقة استدعاء ذهني أو توارد خواطر. ضمن هذا المعنى الشمولي يمكن أن تقوم علاقة ارتباط بين العنصر اللغوي وأي عنصر آخر يرد إلى الذهن بحكم ما بين هذين العنصرين من علاقة لفظية أو معنوية أو وظيفية. كلمة "معلم" مثلاً يمكن أن تستدعي إلى الذهن كل الكلمات التي على وزنها أو تلك المشتقة من نفس الجذر أو تلك المشابهة لها في المعنى مثل "أستاذ"، "تلميذ"، "مدرسة" وهكذا.

ويسمي سوسير علاقات التوالي علاقات الحضور relations in praesentia

لأنها تقوم بين عناصر حاضرة جميعها في نفس اللفظ في آن واحد ويسمي علاقات التداعي علاقات الغياب relations in absentia لأنها تقوم مع عناصر غائبة من اللفظ. ويمثل سوسير لهذين النمطين من العلاقات بمثال من العمارة. لو نظرنا إلى عمود في بناية فإن هذا العمود له علاقة توالي مع العناصر الأخرى الحاضرة معه في نفس البناية مثل بقية الأعمدة والأقواس والحيطان والأسقف. وفي الوقت ذاته تقوم علاقة تداعي بين هذا العمود وأنماط أخرى من الأعمدة التي لا توجد في البناية والتي يمكن أن تحل محله مثل الأعمدة الأغريقية والأعمدة الرومانية والأعمدة الأندلسية، وهكذا.

علاقات التوالي وعلاقات التداعي قائمة وتؤدي وظائفها وبنفس الطريقة على جميع مستويات البناء اللغوي، من المستوى الفونولوجي إلى المستوى المورفولوجي إلى مستوى تركيب العبارات والجمل. لنعود إلى كلمة "عابر" التي وردت في مثال سابق. على المستوى الفونولوجي تقوم بين أصوات هذا الكلمة علاقات توالي لتجاورها وحضورها مجتمعة في آن واحد في هذه الكلمة. كما أن كل صوت من هذه الأصوات له علاقات تداعي مع أصوات أخرى يمكن أن تحل محله كما رأينا في المثال أعلاه. أما على المستوى المورفولوجي فهناك مقاطع يمكن إضافتها إلى هذه الكلمة لتغير معناها من مذكر إلى مؤنث "عابرة" أو من مفرد إلى مثنى "عابران"، "عابرتان" أو إلى جمع "عابرون"، "عابرات" وهلم جراً. وحينما نضيف أياً من هذه اللواحق إلى الكلمة الأصلية فإننا نقيم بينهما علاقة توالي بينما توجد علاقات تداعي بين هذه اللواحق لأن كل واحد منها يمكن أن يحل محل الآخر. لكن







لاحظ مثلاً أنه لا توجد علاقات تداعي بين هذه اللواحق وبين السوابق التي يمكن أن تضاف إلى الكلمة مثل لام التعريف لعدم إمكانية الاستبدال وعدم وجود أي نوع من التشابه اللفظي أو المعنوي أو الوظيفي. وإذا ما أضفنا إلى كلمة "العابر" صفة من الصفات مثل "الملثم"، "الأسمر"، "السريع" الخ. فإننا بذلك نقيم علاقة توالي بين الاسم والصفة من جهة وعلاقة تداعي بين الصفات المختلفة التي يمكن أن تأتي بعد الاسم أو الأسماء المختلفة التي يمكن أن تأتي قبل الصفة. ولو أضفنا إلى عبارة "العابر الملثم" فعلاً لنحولها إلى جملة تامة مثل "جاء العابر الملثم" فإنه بذلك تقوم بين العناصر الحاضرة في هذه الجملة، على أي مستوى نظرنا إليها (المستوى الصوتي أو الاشتقاقي أو النحوي)، علاقات توالي كما تقوم علاقات تداعي بين أي عنصر من عناصر هذه الجملة والعناصر التي يمكن إحلالها بدلاً منه. وهكذا نرى أن البناء اللغوي يتشكل من محاور متراصفة ومتواشجة. وتوجد على كل محور من هذه المحاور عناصر لها خاصية التوالي والتداعي بعضها مع بعض لتتشكل منها بذلك عناصر المحور الأعلى في المعمار اللغوي. الأصوات تتألف بعضها مع بعض عن طريق علاقات التوالي والتداعي لتتكون منها المقاطع وبالطريقة ذاتها تتكون الكلمات من المقاطع ومن الكلمات تتكون العبارات التي تتكون منها الجمل. وهكذا تقوم علاقات التوالي والتداعي بين العناصر اللغوية بالطريقة نفسها على مختلف محاور البناء في النسق اللغوي مما يحقق الاعتماد المتبادل بين هذه المحاور.

## اللغة والفكر

لا يمكننا تعريف الكلمة بالصوت الملفوظ وإنما هي قبل ذلك وحدة





دلالية، وهذا هو المهم. وحيث إن الصوت مجرد أداة لبيان ما في الذهن فإن اللغويين لا يهمهم دراسة أي صوت وإنما فقط تلك الأصوات المحملة بالمعاني (Holdcroft 1991: 22). لا يعد الصوت كياناً لغوياً إلا إذا عبر عن معنى، لا بد أن يكون دالاً لمدلول. إن لم يعبر الصوت عن فكرة تحول من كيان لغوي إلى مجرد حدث فسيولوجي أو فيزيائي. لو لم تعبر الألفاظ عن أفكار لتحولت من كلمات محددة ومتمايزة إلى ضوضاء وأصوات متداخلة يصعب الفصل فيما بينها. كذلك الأفكار بدون اللغة لا تعدو أن تكون كتلة سديمية مبهمة غير واضحة المعالم. بدون الكلمات يستحيل تحديد الأفكار والتمييز فيما بينها، إذ لا وجود للفكرة بدون لفظ يعبر عنها (Saussure 1966: 111-113).

لكن الألفاظ ليست قوالب جاهزة تصب فيها الأفكار وإنما هي مادة طيعة يمكن تجزئتها إلى كيانات متمايزة تستمد منها الأفكار ما تحتاج إليه من دوال. غير أنه لا يمكن التعرف على الكيان اللغوي وتحديده بدقة إلا إذا عزل عما يحيط به في السلسلة اللفظية ليمكن مقابلته بغيره من الكيانات اللغوية الأخرى في نفس النسق اللغوي. من أهم خصائص الدفق الصوتي أنه أحادي البعد والاتجاه، فهو يسير في خط زمني مستقيم. إنه أشبه بالخيط أو الشريط الذي لا تستطيع الأذن أن تحس فيه بأي تقسيمات واضحة ولا تستطيع أن تمفصله. لعمل ذلك يلزمنا اللجوء إلى المعنى. حينما نستمع إلى لغة لا نفهمها يصعب علينا مفصلة الدفق الصوتي بمجرد سماع الأصوات الصادرة عن من يتكلم تلك اللغة. ولكن حالما نتعرف على المعاني والوظائف التي تختص بها مكونات السلسلة الصوتية تبدأ هذه المكونات





تتمفصل وتأخذ شكل الكلمات المتتابعة. تحديد الإشارة اللغوية والتعرف عليها يتطلب منا عزلها عن ما يسبقها وما يتلوها من إشارات عن طريق مفصلة الدفق الصوتي بواسطة اللجوء إلى المعنى (Saussure 1966: 103-104).

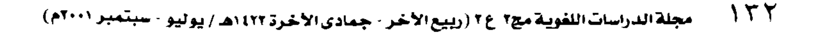
لو نظرنا إلى الأصوات التي يتلفظ بها المتكلم كحدث طبيعي فإن المختصين في فيزياء الصوت لن يجدوا عناء في وصفها كظواهر طبيعية حتى ولو كانوا لا يعرفون لغة المتحدث. لكن لو أرادوا أن يحللوها ويصفوها كألفاظ وكلمات تحمل معاني، أي كمادة لغوية وليس كمادة فيزيائية، فإنه لا بد لهم من معرفة اللغة التي تنتمي لها هذه الأصوات. فعبارة "لبستقميصعلي" مثلاً تمثل لمن لا يعرف العربية سلسلة متصلة من الأصوات المتتابعة دون القدرة على تقسيم هذه السلسلة إلى كلمات محددة. أما من يتحدث العربية فإنه سوف يسمعها على أنها جملة مؤلفة من ثلاث كلمات هي "لبست قميص علي". معرفة السامع بالعربية تمكنه من تقسيم هذه السلسلة الصوتية إلى كلمات تحمل دلالات ومعاني (Holdcroft 1991: 21).

الأفكار والكلمات ضروريتان لبعضهما البعض إذ إن كل وحدٍ يحدد الآخر ويميزه. فالفكرة لا يمكن التعرف عليها ما لم نطلق عليها كلمة تحددها وتفصلها عن كتلة الأفكار الأخرى. والكلمة بدورها لا يمكن تمييزها في الدفق الصوتي وفصلها عن الأصوات المجاورة لها في سلسلة اللفظ ما لم تعبر عن فكرة معينة (Saussure 1966: 111-113). الفكر ليس نشاطاً عقلياً مستقلاً قائماً بذاته إذ ليس له وجود بدون اللغة. والكلام بدوره ليس مجرد تجسيد للأفكار. هناك علاقة اعتماد متبادل بين التفكير والكلام ولا يمكن

أن يوجد أحدهما أو تتحدد هويته بدون الآخر، وكلاهما يتحقق وجوده بواسطة اللغة (Harris 1988: 29). ويمكن تصوير الحقيقة اللغوية في مجملها على أنها سلسلة من التقسيمات المتتالية والمفصلة على مستويين: A) مستوى الأفكار المختلطة غير المحددة، B) مستوى الأصوات التي لا تقل عن الأفكار في الاختلاط وعدم التحديد (عزيز ١٩٨٨: ١٣١-١٣٨).

يقول سوسير إن الدور المميز للغة بالنسبة للفكر ليس إيجاد المادة الصوتية للتعبير عن الأفكار، بل القيام بوظيفة حلقة الوصل بين الفكر والصوت الكلامي بحيث يؤدي ذلك إلى التجزئة المتبادلة لوحدات الفكر والصوت معا. فالفكر الذي هو بطبيعته غامض غير منتظم، يتحدد ويتخذ نظامًا معيناً أثناء عملية تحلله. لا تتخذ الأفكار شكلاً مادياً كما أن الأصوات لا تتحول إلى كيانات ذهنية.

يقول سوسير إن الحقيقة المذهلة حقاً هي أن "الفكر- الصوت" يقتضي التجزئة وأن اللغة تصوغ وحداتها خلال تشكلها بين كتلتين لا شكل لهما أساساً (Saussure 1966:112). تخيل الهواء عند ملامسته صفحة الماء: إذا تغير الضغط الجوي تجزأ سطح الماء إلى سلسلة من الأقسام أو الأمواج، وهذه الأمواج تشبه الربط أو القرن بين الفكرة ومادة الصوت. التموجات التي يراها المشاهد على السطح تشكلت بسبب الاختلافات الموضعية في قوة الضغط بين كتلة الماء وكتلة الهواء. ويقصد سوسير من هذا المثال أن يوضح مسألتين: المسألة الأولى هي أن اللغة لا تشكل طبقة ثالثة خفية تتوسط بين الفكرة واللفظ حيث لا يوجد طبقة ثالثة بين الماء والهواء ومع ذلك فإن الوسط الذي بينهما يتمفصل ويتشكل. المسألة الثانية أن هذا



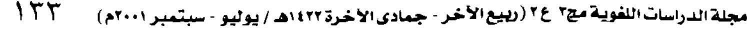




التشكل الذي يأخذه الوسط هو ذات التشكل الذي تأخذه معا كتلتي الماء والهواء المتلامستان، والتغضنات التي تحدث على سطح الماء وتلك التي تحدث على سطح الهواء متطابقتان تماما. أما كوننا نرى هذه التغضنات تأخذ شكل الأمواج على سطح الماء بينما لا نراها على الهواء فهذا يعود إلى كوننا نستطيع رؤية الماء بينما لا نستطيع رؤية الهواء، تماما مثلما أننا قادرين على سماع الكلمة والاحساس بها كصوت بينما لا يمكننا ذلك بالنسبة لمعناها. إلا أنه مع ذلك لا وجود للمعنى بدون الصوت ولا للصوت بدون المعنى (Harris 1988: 30).

## اللغة والكلام

يؤكد سوسير على عدم الخلط بين قدرة الإنسان العضلية على الكلام من خلال أعضاء النطق وبين الملكة الذهنية التي يمتلكها لتشييد نسق لغوي، أي تنظيم الإشارات المتمايزة التي تقابلها مفاهيم متمايزة، ويعد دراسة الوسائل التي تجعل النطق بالألفاظ أمراً ممكناً أمراً ثانوياً بالنسبة لدراسة النسق اللغوي. فهو يرى أن الخاصية الإنسانية التي يتفرد بها البشر ويتميزون بها عن بقية الكائنات، والتي ينبغي أن ينصب اهتمام الدراسات اللغوية عليها، ليست الكلام المنطوق في حد ذاته والقدرة على التلفظ بالصوت الكلامي وإنما ما يقف وراء ذلك من ملكة يتمتع بها البشر لاستخدام الرموز مما يمكن الإنسان من تشييد نسق لغوي (Saussure 1966: 10-11). إضافة إلى قدرة الإنسان الفسيولوجية/العضلية على الكلام من خلال أعضاء النطق فإن هناك ما هو أهم وأعم وهو قدرته على استخدام الرموز والإشارات، أو ما نسميه الملكة اللغوية. لكن تحقيق الملكة اللغوية






يستلزم وجود المجتمع الذي يتعارف أبناؤه على مجموعة من القواعد التي تمكنهم من ممارسة هذه الملكة ويعطون لوحدات اللغة القيم اللازمة والتي تستمد وجودها أصلاً من الاصطلاح والاتفاق بين أفراد الجسم الاجتماعي الذين يتراضون عليها ويقبلون بها. اللغة نتاج اجتماعي لملكة الإنسان اللغوية. اعتباطية اللغة تجعل من النسق اللغوي حقيقة اجتماعية يصعب تصور وجودها دون وجود المجتمع (Saussure 1966: 113). كل وسيلة من وسائل التعبير التي يستخدمها أفراد المجتمع تقوم في أساسها على السلوك الجمعي والتعاقد الضمني، أو قل التقليد أو العرف، إذ لا بد لها أن تخضع لقواعد يتبناها أفراد المجتمع. لذا نقول بأن الإشارة اللغوية تستمد معناها من هذه القواعد المتعارف عليها وليس من ذاتها أو مادتها أو أي قيمة كامنة فيها (Saussure 1966: 68).

اللغة حقيقة اجتماعية ونسق من القيم والأعراف المكتسبة التي يتوارثها أبناء المجتمع جيلاً بعد جيل، لكن ليس لها تحقق فعلي مادي لأن الناس لا يتكلمون هذه القواعد والأعراف وإنما يتكلمون وفقاً لها. ويمكن تشبيه اللغة بالسمفونية والكلام بعزف السمفونية على الآلات الموسيقية. لذا يقول إن الكلام هو الجانب الفردي التنفيذي لهذه الحقيقة الاجتماعية المجردة. الكلام هو الألفاظ التي تصدر عن الأفراد أثناء تحدثهم، لذلك فهو نشاط فعلي وحدث مادي، أما اللغة فهي القواعد الكامنة المختزنة في الذهن التي يذعنون لها وتحكم كلامهم. واللغة نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، لذا فهي لا توجد مكتملة بقواعدها ومفرداتها عند أي فرد واحد في المجتمع، إنها محصلة المعرفة اللغوية التي يمتلكها أفراد المجتمع بكاملهم. اللغة هي





الشكل والكلام هو المادة وهناك علاقة جدلية بينهما. اللغة نسق مستخلص من محصلة الممارسات الكلامية لأفراد المجتمع، لكن قدرة أي من هؤلاء الأفراد على ممارسة الكلام تفترض مسبقاً وجود النسق اللغوي. اللغة كنظام حقيقة غير ملموسة ولا تظهر لنا مكتملة في أي لحظة ولا نستطيع أن ندرك وجودها إلا مجزأة من خلال التحقيقات العينية الفردية للأداء الكلامي.

ويتحقق كلام الأفراد بصورة إبداعية مبتكرة من الجمل والعبارات والألفاظ غير المتجانسة والتي لا حصر لها ولا سبيل إلى دراستها، على خلاف اللغة التي يمكن حصر مفرداتها وقواعدها. صحيح أن الفرد ليس له الحرية في ابتداع مفردات اللغة وقواعدها لكن له مطلق الحرية في أن يقول ما يريد وبصورة لم يسبقه إليها أحد. الفرد يستطيع الكلام لكنه لا يقدر أن يوجد اللغة ولا أن يعدل فيها لأن اللغة توجد خارج الفرد. ويوضح سوسير الفرق بين اللغة والكلام بالقول بأننا نستطيع دراسة مفردات وقواعد اللغات المنقرضة حتى وإن لم نعرف كيفية النطق بها.

الفصل بين اللغة والكلام هو في الواقع فصل بين ما هو جوهري وشكلاني وجمعي وبين ما هو عارض مادي فردي. وتتلخص الظاهرة اللغوية في نظر سوسير بأنها مجموعة من الثنائيات المتلازمة التي تتضافر بعضها مع بعض لتشكل مجتمعة ماهية اللغة، وأي عنصر من عناصر أي من هذه الثنائيات لا تتحقق قيمته إلا من خلال وجود العنصر الآخر وتقابله معه (Saussure 1966: 8). وهذه الثنائيات هي:

١/ ثنائية النطق والسمع، أو المتحدث والسامع. فالصوت حدث ناتج عن





تحريك عضلات النطق وهو في الوقت نفسه انطباع سمعي تلتقطه الأذن.

٢/ ثنائية اللفظ والمعنى، أو الدال والمدلول.

٣/ ثنائية الفرد والجماعة فاللغة تتحقق حينما يتحدث الفرد إلى الآخرين لكن الجماعة هي التي تتواضع على الأعراف والقواعد اللغوية التي تمكن الفرد من التحدث إلى الآخرين والتفاهم معهم.

٤/ ثنائية التزامنية والتاريخية، بمعنى أن اللغة في أي لحظة من اللحظات نظام قائم متماسك من الإشارات التي تربطها بعضها مع بعض علاقات متبادلة وهي في الوقت نفسه نتيجة تطور تاريخي وتسير في عملية تغير مستمر.





## المراجع


جفري سامسون

١٤١٧ **مدارس اللسانيات: السباق والتطور**. (ترجمة د. محمد زياد كبة). جامعة الملك سعود، الرياض.

حسن ظاظا

١٩٧٦ **كلام العرب**. من قضايا اللغة العربية. دار النهضة العربية. بيروت.

حمزة بن قبلان المزيني

١٩٩٠ "ثلاث ترجمات لمحاضرات دي سوسير". **مراجعات لسانية**. النادي الأدبي. الرياض.

رمضان عبدالتواب

١٩٨١ **التطور اللغوي**. دار الرفاعي. الرياض.

زكريا إبراهيم

١٩٦٧ **مشكلة البنية**. مكتبة مصر.

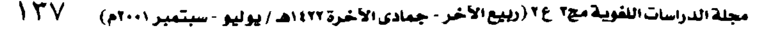
عباس محمود العقاد

د. ت. **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**. ط٢. دار المعارف بمصر.

فردينان دي سوسير

١٩٨٤ **محاضرات في الألسنية العامة**. (ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر). دار نعمان للثقافة. جونية، لبنان.

١٩٨٥ **دروس في الألسنية العامة**. (ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة). الدار العربية للكتاب. تونس وطرابلس، ليبيا.





١٩٨٥ **فصول في علم اللغة العام**. (ترجمة أحمد نعيم الكراعين). دار المعرفة الجامعية. الأسكندرية.

١٩٨٨ **علم اللغة العام**. (ترجمة يوئيل يوسف عزيز). بيت الموصل. الموصل.

فؤاد زكريا

١٩٨٠ **الجذور الفلسفية للبنائية**. حوليات كلية الآداب، الحولية الأولى. جامعة الكويت.

محمد حسن عبد العزيز

١٩٨٩ **سوسير، رائد علم اللغة الحديث**. دار الفكر العربي. القاهرة.

محمد المبارك

١٩٧٠ **فقه اللغة وخصائص العربية**. ط٤ . دار الفكر. بيروت.

ميشال زكريا

١٩٨٥ **الألسنية: علم اللغة الحديث، قراءات تمهيدية**. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

Culler, Jonathan

1975 *Structuralist Poetics.* Cornell University Press. Ithaca, New York.

1976 *Saussure.* Fontana Press.

Dinneen, Francis P.

1967 *An Introduction to General Lingusistics.* Holt, Rinehart and Winston, Inc.





Guirand, Pierre

1975 *Semiology* (trans. George Gross). Routledge & Kegan Paul. London.

Harris, Roy

1968 *Introduction to Theoritical Linguistics.* Cambridge University Press.

1987 *Reading Saussure.* Duckworth. London.

1988 *Language, Saussure and Wittgenstein.* Routledge. London.

Holdcroft, David

1991 *Saussure: Signs, System, and Arbitrariness.* Cambridge University Press.

Lyons, John

1968 *Introduction to Theoritical Linguistics.* Cambridge University Press.

Noth, Winfried

1990 *Handbook of Semiotics.* Indiana University Press.

Petit, Philip

1975 *The Concept of Structuralism*: A Critical Analysis. U. Of California Press.

Saussure, Ferdinand de

1966 *Course in General Linguisties*(trans. Wade Baskin).





McGraw-Hill Book Co.

Spradley, James P.

1972 *Culture and Cognition.* Chandler Publishing Company. San Francisco.

Tylor, Stephen A.

1969 *Cognitive Anthropology.* Holt, Rinehart and Winston, Inc. New York.

Wells, Rulon S.

1947 *De Saussure's System of Linguisties.* Word Vol .3, No .1-2: 1-30.





# ثانياً: الآراء وعرض الكتب



# تيسير النحو، ترفٌ أم ضرورة ؟[1]

**محمد صاري**

جامعة باجي مختار - عنابة

الجزائر



## الملخص :

تشكل مادة النحو جزءًا رئيساً في تعليم اللغات بشكل عام، ويعد هذا الجزء من أكثر الموضوعات تعقيداً وتذبذباً في مناهج تعليم العربية خاصة. ومما لا شك فيه أن أسباباً عديدة تشكلت منها صعوبة القواعد النحوية في المجال التربوي التعليمي. فإلى جانب جفاف المناهج وعقم الكتب المدرسية والطرائق، وسوء فهم الغاية من تدريس القواعد وعجز المعلمين والمربين عن استثمارها استثماراً فعالاً في إكساب المتعلم السلامة اللغوية وتلقائية التعبير... إلى جانب ذلك كله هناك طبيعة المادة النحوية المدرسة في حد ذاتها ؛ فهي -في الكتب والمقررات التعليمية- نوع من التحليل الفلسفي، فيها كثير من المصطلحات والحدود والتفريعات، التي يعجز عن فهمها المعلمون فضلاً عن المتعلمين.

وعليه، فإن تيسير هذه المادة على المتعلم - في زمان يتلقى فيه الفصحى تعلماً وصناعة لا طبعاً واكتساباً - واجب حتمي، وسيظل هذا الواجب قائماً في الحاضر والمستقبل، كما كان قائماً في الماضي. لكن التيسير في هذه المسائل الخطيرة جهد ضائع، أو طريق مضلة لا تعرف لها حدود، ولا تتضح لها غاية إذا تم معالجته بعيداً عن الحقائق التي أثبتها العلماء والمختصون في ميدان علم تدريس اللغات . Didactique des langues

ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي سنحاول من خلالها تحليل الإشكالية الأساسية الآتية : لماذا لم تنجح المحاولات القديمة والحديثة في تجديد النحو ؟ وما هو البديل المقترح ؟

## مقدمة :

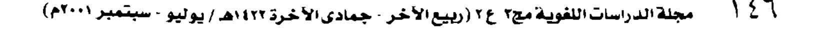
يحظى تعليم اللغة العربية وتعلمها في عصرنا بأهمية متزايدة لدى الدارسين والمربين في العالم العربي والإسلامي. ومما لا شك فيه أن نمو هذا الاهتمام لدى القائمين على الميدان يعود إلى أسباب متعددة ؛ حضارية وثقافية واجتماعية وعلمية واقتصادية... الخ. غير أن هذا الميدان يواجه مشكلات تربوية حادة، لعل من أبرزها تعقيداً وتذبذباً مسألة القواعد النحوية وتدريسها. فقد ظلت هذه المسألة قضية جدلية ساخنة في تعليم العربية بشكل عام، فهي لا تكاد تهدأ حتى تعود إلى الواجهة من جديد. والدليل على ذلك أننا حين نلقي نظرة تاريخية على القواعد النحوية في مناهج تعليم اللغة العربية منذ مطلع النهضة نكتشف اختلافاً كبيراً حول أفضل وسيلة لتيسير تدريس النحو. ولا غرابة أن نجد في حقل وليد وحيوي مثل اللسانيات التعليمية هذا التنوع الهائل الذي يشبه الرياح المتغيرة والرمال المتحركة، بعض يناقض الآخر مناقضة كاملة في أسسه النظرية والتطبيقية [٢].

**٢ - تحديد المشكلة :**

إن مسألة تيسير القواعد النحوية تثير حالياً العديد من الإشكالات النظرية والتطبيقية. فهي تشكل جزءاً رئيسياً في تعليم اللغات بشكل عام. ويعد هذا الجزء - عند جمهور المربين والمعلمين - من أعقد العناصر

١ - استوحيت هذا العنوان من كتاب " تحديث النحو. موضة أم ضرورة " لأحمد خالد.

٢ - هـ. دوقلاس براون، أسس تعلم اللغة وتعليمها، ترجمة د/ عبده الراجحي ود/ علي علي أحمد شعبان، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص ٣٣.







اللغوية في مناهج تعليم اللغة العربية. فعلى الرغم من العناية الكبيرة التي تلقاها مادة النحو، إلا أن التقارير العلمية [1]، والبحوث التربوية التي أنجزت في هذا الشأن [2]، تشير إلى ضعف التلاميذ في لغتهم الوطنية من حيث الأداء المنطوق والمكتوب وكثرة الأخطاء النحوية، وشيوعها في كلامهم، وقراءاتهم، وكتاباتهم، في جميع مراحل التعليم العام، ولم يسلم من ذلك طلاب الجامعة والمتخرجون منها. ثم إن الباحث في تعليمية اللغة العربية لا يحتاج إلى روائز تربوية، ولا إلى إحصاءات لكي يستنتج أن مسألة القواعد النحوية، وتيسير تدريسها ما تزال قائمة ؛ فالمعلمون والمتعلمون يبذلون جهوداً معتبرة، وأوقاتاً طويلة في تعليمها وتعلمها، ولا يصلون بعد هذا كله إلى نتائج تتفق مع ما يصرف عليها من زمن وجهد ومما لا شك فيه أن أسباباً عديدة ساهمت - بنسب متفاوتة - في خلق أزمة النحو في المجال التربوي التعليمي، أهمها :

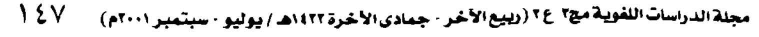
١ - القصور في فهم وظيفة القواعد، وعدم وضوح الأهداف من تدريسها. وقد أدى هذا إلى سوء استغلالها من قبل المربين والمعلمين، وإلى فهم قاصر محدود لطبيعتها، والهدف من تدريسها. فكثيراً ما يتم تدريسها

(١) نذكر على سبيل المثال الندوتين العلميتين الآتيتين :

- اجتماع خبراء متخصصين في اللغة العربية لتحديد مشكلات تدريسها في التعليم العام بالبلاد العربية، وترتيب أولوياتها، واقتراح خطط لبحثها، نظمتها إدارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بعمان عام ١٩٧٤.

- ندوة تيسير تعليم النحو، نظمها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية بالجزائر عام ١٩٧٦.

(٢) انظر المحاولات العملية ونتائجها في كتاب " تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، د/ محمود أحمد السيد. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٧، ص ٥٠ - ٦٥.







بعيداً عن الغاية المقصودة [1].

٢ - الافتقار إلى مادة نحوية تعليمية مناسبة، يتم إعدادها للمتعلمين وعرضها عليهم في ضوء مجموعة من المقاييس العلمية والتربوية والنفسية، منها ما يخص طبيعة المعرفة التي تعد لها هذه المادة، ومنها ما يخص الدارسين الذين يستخدمونها [2].

٣ - سوء إعداد معلمي اللغة العربية، وعقم طرائق التدريس المتبعة، مقارنة بما يجري في تعليم اللغات عند الغربيين.

وإلى جانب ذلك كله، هناك طبيعة المادة النحوية المدرسة في حد ذاتها، فهي - في الكتب والمقررات التعليمية - نوع من التحليل الفلسفي، فيها كثير من المصطلحات والحدود والتفريعات التي يعجز عن فهمها المعلمون، فضلاً عن المتعلمين [3].

(١) قال ابن خلدون في هذا الشأن : «... وعلى قدر جودة التعليم، وملكة المعلم، يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول الملكة» المقدمة، ج٢ ص ٤٨٢، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، .

(٢) يقول ابن خلدون في هذه النقطة : «اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك...» المقدمة، ج ٢، ص ٦٩٠.

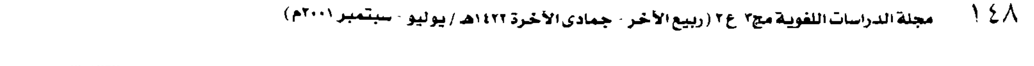
(٣) لاحظت لجنة تيسير اللغة العربية التي ألفت عام ١٩٣٨ بقرار وزارة المعارف بمصر، والمشكلة من الأعضاء الآتية أسماؤهم : د/ طه حسين، أحمد أمين، إبراهيم مصطفى، علي الجارم، محمد أبي بكر إبراهيم، عبد المجيد الشافعي، أن أهم ما يعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء:

١ - فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا، أو يسرفوا في الافتراض والتعليل.

٢ - إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات.

٣ - إمعان في التعمق باعد بين النحو والأدب.

والغريب أن هذه اللجنة لم تميز بين النحو العلمي الأصيل والنحو المتأخر، بل تحدثت عنه وكأنه طبقة واحدة. والأغرب من ذلك أن هذه اللجنة أرجعت مسألة تعقد النحو إلى المادة النحوية في حد ذاتها مع العلم أن الجانب الأكبر من المشكلة يكمن في الطريقة التي يعرض بها النحو على المتعلمين.







ولحل مشكلة استعصاء القواعد النحوية على المعلمين والمتعلمين خاصة، أنجز اللغويون القدامى والمحدثون مختصرات تعليمية، وكتباً مدرسية، وبحوثاً ودراسات استلهمت أفكارها من الخبرات الطويلة، والملاحظات الميدانية لواقع تعليم النحو. فمنهم من ذلل للناشئة لغته وبسط أمثلته، ومنهم من اختصر قاعدته، ومنهم من ساهم في توضيح طريقة تدريسه وانتقاء مادته وبناء منهجه، ومنهم من ذهب إلى حد الغلو، فحذف جزءاً من أصوله وأبوابه بدعوى أنها فضول لا خير فيه ولا يضطر إليها شيء [1].

وباختصار، فإن الدراسات العربية التي بذلت منذ الأربعينات لحل مسألة القواعد النحوية مادة وطريقة تراوحت بين اتجاهات عديدة، جمعت بين الإفراط والتفريط ؛ أي بين العناية المبالغ فيها بالقواعد النظرية التحليلية، وبين التجاهل شبه المطلق للتراث والتأليف ضده.

وبين هذا وذاك، نشأ اتجاه ثالث تميز بالاعتدال والموضوعية، لم يتزعزع أو يتأثر كثيراً بما شهدته مسألة تيسير النحو من مناقشات نظرية انطباعية مناهضة، أو مبالغة عند المجددين والمحافظين ؛ هذا الاتجاه ينحو إلى الاستفادة من الخبرات والمستجدات العلمية والتقنية المكتشفة في حقل اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات، ويتخذ ملكة التواصل - بشكل عام - نقطة انطلاق. فالقواعد النحوية في اعتقاد هذا الفريق لا تعارض الطلاقة الاتصالية، وتدريس النحو بالنسبة إليهم له فوائد عملية تشجع على تثبيت هذه المادة في برامج اللغة العربية ومناهجها. والإشكالية الأساسية عند

(١) عباس حسن. النحو الوافي. ج١ ص ٤-٥. دار المعارف. ط ٩. القاهرة. ١٩٨٦..





هؤلاء تكمن في تحديد معايير انتقاء المادة النحوية الوظيفية، ثم اختيار الطريقة الناجعة لعرضها على المتعلمين، وترسيخها حتى تصير ملكة راسخة في العضو الفاعل لها وهو اللسان (1).

٣ - المفهوم الإجرائي للتيسير :

انطلاقاً مما سبق طرحه من أفكار، نشأت الحاجة إلى دراسة علمية تقيم محاولات تيسير النحو قديماً وحديثاً وتقومها على ضوء الأسئلة الجوهرية الآتية : ما هو المفهوم الإجرائي للتيسير ؟ وهل الدرس النحوي مفيد لإكساب المتعلم الملكة اللغوية ؟ ثم إذا أفاد فمتى يكون ذلك ؟ وفي أي مرحلة من التعليم ؟ وما هي شروط نجاحه ؟

الواقع أن الإجابة عن تلك التساؤلات التي تؤسس موضوع هذا البحث تقتضي دراسة تحليلية تعتمد على تقويم موضوعي محض لمحاولات تيسير النحو " لماذا لم تنجح " ؟ وكذلك لتدريس النحو في مراحل التعليم معيدين النظر في منطلقاته الفلسفية على نحو يعكس المستجدات الراهنة، وما تمخضت عنه الاتجاهات المختلفة من أفكار ومفاهيم وحقائق في مجال تعليمية النحو . Didactique de la grammaire

إن تيسير النحو العربي على الناشئة والمتعلمين - في زمان نتلقى فيه

---

(١) انظر مقدمة كتاب : النحو الوظيفي، عبد العليم إبراهيم، دار المعارف، ط ٨، القاهرة ١٩٩٦ .

- د/ عيسى الشريفوني، اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطقين بها، المجلد ١٨، العدد ٢، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٨ .





الفصحى تعلماً وصناعة، لا طبعاً واكتساباً [(١)] - واجب حتمي. وسيظل هذا الواجب قائما في الحاضر والمستقبل كما كان قائماً في الماضي، ولا سيما في عصر تتجه فيه اللسانيات التعليمية إلى التجميع المستنير والاستفادة من الخبرات والدراسات النظرية والميدانية الحديثة التي أثرت مجالها بشكل لافت للانتباه [(٢)].

لكن التيسير في هذه المطالب الخطرة والمستعصية لن يكون على غير قاعدة، وإنما هو جهد ضائع، أو طريق مضلة لا تعرف لها حدود، ولا تتضح لها غاية إذا أخطأنا الوجهة من فاتحة الطريق [(٣)]. وحتى لا نخطئ الوجهة من البداية، فيضيع الوقت والجهد، وجب تحديد المفهوم الإجرائي لمصطلح تيسير النحو، وهذا المفهوم يحدده العلماء كالآتي : هو تكييف النحو

(١) يميز المختصون في علم تدريس اللغات بين مصطلحين هما : التعلم (apprentissage) والاكتساب-acqui) sition). فالتعلم يتم - عادة - عن طريق نظام مدرسي يتميز بمحيط مصطنع ( غير عفوي ) كما يتميز بقلة الوقت والمعلمين. أما الاكتساب فهو عملية تتم بشكل تلقائي، بدافعية طبيعية، وفي بيئة عفوية هي المجتمع. فالطفل يكتسب لغة المنشأ في بيئته الأصلية، يتم ذلك في أغلب ساعات النهار مع عدد كبير من المعلمين منهم الأب والأم والإخوة... الخ. وهذا هو معنى ما يقوله القدماء من أن اللغة للعرب بالطبع. انظر مصطلحي (apprentissage) و (acquisition) في معجم:

R. Galisson / D. Coste , dictionnaire de didactique des langues , Hachette Paris 1976 .

(٢) لقد طبقت هذه الدراسات على نحو اللغات الأجنبية فنجحت في تيسيره إلى حد كبير. وعليه، لقد حان الوقت لأن يستنير معلم اللغة العربية بما تمده به اللسانيات وإن اطلاعه على ما يثبته اللسانيون باستمرار في حقل تخصصهم واجب حتمي للارتقاء بالتعليمية، وليس من قبيل الترف.

(٣) يقول العقاد وهو يرد على دعاة التجديد : «من علامات الانحراف البعيدة عن الوجهة أن يحسب المجددون أنهم ينتهون يوما إلى لغة خالية من القواعد والأصول. أو أن تفسر حملة التيسير هذه على أنها دعوة لانسلاخ اللغة من قواعدها. فالفرق واضح بين التيسير والتهديم الذي يدعو إليه من لا يرى في قواعد اللغة العربية ونحوها إلا عبئاً في سبيل الانطلاق الفكري والإبداع الأدبي» انظر : أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. دار المعارف. ط ٨. القاهرة ١٩٧٠. ص ٥١.





والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين. فعلى هذا، ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته[1].

هذا هو المفهوم الإجرائي الذي نتبناه، وقد نبهت المدرسة الخليلية الحديثة المصلحين والمجددين إلى هذا المفهوم منذ أكثر من ثلاثين سنة تقريباً، كما دعت الدارسين إلى ضرورة التمييز بين نوعين من النحو: النحو العلمي ( النظري )، والنحو التعليمي ( التربوي )[2].

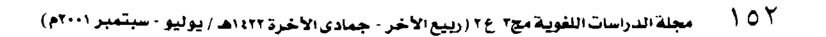
فالنحو العلمي التحليلي : (Grammaire scientifique analytique) يقوم على نظرية لغوية تنشد الدقة في الوصف والتفسير، وتتخذ لتحقيق هذا الهدف أدق المناهج. فهو نحو تخصصي ينبغي أن يكون عميقاً مجرداً، يدرس لذاته، وتلك طبيعته. وهذا المستوى من النحو - كما يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح - يعد نشاطا قائماً برأسه، أهدافه القريبة الخاصة به هي الاكتشاف المستمر والخلق والإبداع. وهذا هو الأساس والمنطلق في وضع نحو تعليمي تراعى فيه قوانين علم التدريس.

أما النحو التربوي التعليمي[3] : (Grammaire pédagogique) فيمثل المستوى الوظفي النافع لتقويم اللسان، وسلامة الخطاب، وأداء الغرض،

(١) د/ عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر ١٩٧٣ / ١٩٧٤، ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٢.

(٣) فمن الفضول الذي لا خير فيه أن يتعمق من كانت هذه غايته - في جزئيات النحو - وأن يتورط أو يورط في شعاب أصوله وقضاياه. ويبقى النحو العلمي بمطولاته وشروحه وحواشيه، بقديمه وحديثه، بتاريخه وطبقاته موضوع الدرس والتخصص في المعاهد والكليات والمجامع.







وترجمة الحاجة. فهو يركز على ما يحتاجه المتعلم، يختار المادة المناسبة من مجموع ما يقدمه النحو العلمي، مع تكييفها تكييفاً محكماً طبقاً لأهداف التعليم وظروف العملية التعليمية [1]. فالنحو التربوي يقوم على أسس لغوية ونفسية وتربوية، وليس مجرد تلخيص للنحو العلمي. فعلى هذا المستوى، ينبغي أن تنصب جهود التيسير والتبسيط.

إذن، فالنحو العلمي شيء، والنحو التعليمي شيء آخر ونمط خاص، يتكون من مادة تربوية مختارة على غرار أسس ومعايير موضوعية، تراعي أهداف التعليم، وحاجات المتعلمين، وظروف العملية التعليمية. وعليه، فقد «أخطأ كثير من المعلمين حين غالوا بالقواعد، واهتموا بجميع شواردها والإلمام بتفاصيلها، والإثقال بهذا كله على كاهل التلاميذ ظناً منهم أن في ذلك تمكينا لهم من لغتهم، وإقداراً لهم على إجادة التعبير والبيان » [2]. ولعل أقدم تشخيص للعلاقة السلبية بين المعرفة النظرية الواعية بالقواعد والاستعمال الفعلي لها في المستوى المنطوق والمكتوب من اللغة هو ذلك الذي جاء في مقدمة ابن خلدون حيث يرى : « أن صناعة العربية [صناعة النحو] إنما هي معرفة قوانين هذه الملكة [اللغة] ومقاييسها خاصة. فهو علم بكيفية لا نفس كيفية. فليست نفس الملكة، وإنما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً (...) وهكذا، العلم بقوانين الإعراب إنما هو علم بكيفية العمل. وكذلك تجد كثيراً من جهابذة النحاة،

(١) للمزيد من المعلومات حول هذين المستويين : النحو العلمي التخصصي والنحو التعليمي التربوي، انظر : د/ محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، مكتبة غريب، ص ١٤٢ / ١٤٥ . وكذلك عبد العليم إبراهيم، النحو الوظيفي، ص ، هـ، و، ز.

(٢) عبد العليم إبراهيم، الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، دار المعارف، ط ١٣، القاهرة، ص ٢٠٣.





والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين إذا سُئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة، أو قصد من قصوده. أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود فيه على أساليب اللسان العربي» (1).

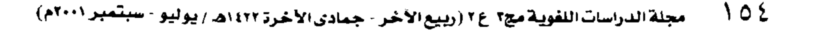
إن الواقع يثبت أن المعرفة النظرية للقواعد، واستظهارها بعيداً عن الممارسة والاستعمال «قليلة الجدوى في صيانة اللسان من الخطأ بدليل أن أكثر التلاميذ حفظاً لها، واستظهاراً لمسائلها يخطئ في كلامه أخطاء فاحشة (...) وأنها كذلك عديمة الجدوى في إقدار التلاميذ على التعبير. فكثير منهم يحفظون القواعد ولكن أسلوبهم ركيك، وعباراتهم رديئة، وإنشاءهم ضعيف بوجه عام» (2). فما النحو إلا وسيلة لضبط الكلام، وصحة النطق والكتابة. هذه غايته التعليمية التي أقرها العلماء منذ القديم «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليه» (3).

إذن، فالنحو جد ضروري في تعليم اللغة واكتساب السليقة، ولكن لا كقواعد نظرية تحفظ عن ظهر قلب، مطردها وشاذها، ولكن كمثل وأنماط عملية تكتسب بالتدريب والمران المستمرين. قال ابن خلدون : «وهذه الملكة

(1) ابن خلدون. المقدمة، ج ٢، ص ٧٢٩.

(2) عبد العليم إبراهيم. الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية. ص ٢٠٤.

(3) ابن جني. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ج١ ص ٣٤. دار الكتاب العربي بيروت ( د.ت ).







(...) إنما تحصل بممارسة كلام العرب، وتكرره على السمع، والتفطن لخواص تركيبه. وليست تحصل بمعرفة القوانين العملية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة البيان. فإن هذه القوانين إنما تفيد علماً بذلك اللسان، ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلها» (١).

هذا هو الاتجاه الحديث الذي يدعو إليه المختصون في تعليمية اللغات بشكل عام ؛ حيث يسعى أنصاره إلى عرض القواعد النحوية - على المتعلمين - عرضاً وظيفياً من خلال تراكيب بنوية، وأنماط لغوية متدرجة في الصعوبة، الهدف منها ترسيخ قاعدة نحوية أو صرفية أو بلاغية معينة في ذهن المتعلم بطريقة ضمنية عن طريق حمله على القيام بسلسلة من التمارين الآلية والتواصلية والتحليلية المنظمة، وبتكرار محكم حتى يصل - في مرحلة معينة من مراحل تعليمه - إلى تصور هيئات التركيب، ومواقع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، حسب ما تقتضيه المعاني*.

إذن، أين هو تيسير النحو من هذا الاتجاه الحديث ؟ وبمعنى آخر هل تم معالجة إشكالية النحو العربي مادة وطريقة في ظل الحقائق المتجددة التي

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٧٣١.

● إن معرفة القواعد ليست هي الأمر المهم، وإنما المهم هو مراعاتها، والنحو لا يملك الوسيلة إلى خلق الكاتب الجيد. كما أنه لا يخلق قواعد الكلام، ولكنه يكتشفها ويصوغها ويشرحها. ومن الأمور المتفق عليها أن السلامة اللغوية هي الصفة الضرورية الأولى لكل ما يكتب. د/ محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ص٤١/ ٤٢.





يثبتها العلماء باستمرار في حقل اللسانيات التطبيقية [١] وتعليمية اللغات[٢]؟ وهذا ما سنجيب عليه من خلال تقييم الجهود القديمة والحديثة التي بذلت لحل مسألة القواعد وتدريسها.

**٤ - القدماء وتأليف المتون والمختصرات :**

أدى حرص العلماء واللغويين على تعليم العربية إلى تمييزهم الواضح بين مستويين من النحو ؛ مستوى نظري تحليلي، ومستوى تربوي تعليمي، وهو الغالب. فالقدماء كانوا على وعي تام بضرورة وجود مؤلفات نحوية تعليمية واضحة تناسب الفئات المختلفة من الناشئة والمتعلمين. وقد دفعهم هذا الوعي بالمشكلة إلى إعداد مختصرات ومتون يضم الواحد منها - أحياناً - موضوعات النحو الأساسية في صفحات معدودة، تقتصر على ما يلبي

(١) اللسنيات التطبيقية (linguistique appliquée): اختصاص حديث، قائم بذاته، بعد أن كان فرعاً من اللسانيات العامة. فهو علم ذو أنظمة علمية متعددة، يستثمر نتائجه في تحديد المشكلات اللغوية، وفي وضع الحلول المناسبة لها. ومعلوم أن اللسانيات العامة تشكل مصدراً مهماً لها إلى جانب مصادر أخرى، هي : علم الأصوات، علم النفس، علم الاجتماع، علم الأعصاب، علم التشريح... وهي بهذا تفتح آفاقاً جديدة للبحث لم تكن معروفة من قبل. فكان من نتائجها أن طرق العلماء مجالات في النشاط اللغوي الإنساني كانت مجهولة أو شبه مجهولة، مثل: تعليم اللغة الأولى والأجنبية، التعدد اللغوي التخطيط اللغوي، علاج أمراض الكلام، الترجمة الآلية، صناعة المعاجم، التحليل الإعلامي للنصوص، اللسانيات الحاسوبية، التقابل اللغوي... الخ. انظر المصطلح في كتاب :

Dominique Maingueneau , aborder la linguistique , ed du Seuil Paris 1996 .

(٢) تعليمية اللغات أو علم تدريس اللغات (didactique des langues): فرع من اللسانيات التطبيقية يهتم بتدريس اللغات الحية بطرق علمية، حاليا يطمح هذا الفرع إلى الاستقلالية. يستعين على حل مشكلاته التربوية باللسانيات التطبيقية في تحديد المادة اللغوية المدرسة (صيغ، وتراكيب...) كماً وكيفاً كما يستفيد من علم مناهج تدريس اللغات في تحديد الطريقة التعليمية بعد تحديد طبيعة المتعلمين وأهدافهم وحاجاتهم... انظر مصطلح didactique في معجم :

R. Galisson / D. Coste , dictionnaire de didactique des langues .





حاجة المتعلم في عبارة مبسطة، وموجزة، معتمدين في ذلك على مبدأ التدرج والانتقاء، فتجنبوا كثيراً من المسائل الخلافية. ولم يتعصبوا لمدرسة نحوية معينة، بل ركزوا على الموضوعات المذهبية ( التي استقرت عند جمهور النحاة ). وهكذا خلت مؤلفاتهم من الإسراف في التفصيل والتفسير والولوع بالاستشهاد والاحتجاج والتعليل ؛ ذلك أن همهم الوحيد هو تقريب النحو من المتعلمين. ومن الأمثلة على ذلك كتاب " الجمل " للزجاجي ( ت ٣٣٨ هـ )، و" الواضح " للزبيدي ( ت ٣٧٩ هـ )، و" اللمع " لابن جني ( ت ٣٩٢ هـ )، و" قطر الندى " لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ )... الخ.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التأليف التعليمي الذي ظهر مبكراً منذ القرن الثاني الهجري، واستمر زمنياً دون انقطاع، تجاوز دائرة المتخصصين في النحو، حيث شارك فيه علماء، ولغويون، ونحاة، ومناطقة، وفلاسفة، وفقهاء، ومفسرون. وحسبنا أن نلقي نظرة على قائمة العناوين التي أسهمت في مجال التأليف التعليمي، لنعرف حجم المجهودات التي بذلها العلماء لنشر العربية وتيسير تعليمها [1]. فمن هذه المؤلفات، العناوين الآتية : مختصر في النحو، المختصر في العربية، الموجز في النحو، الوجيز في النحو، مقدمة في علم النحو، المقدمة، المدخل إلى علم النحو، المدخل الصغير، النحو الصغير، جامع النحو الصغير، المهذب في النحو، الموفقي

(١) أول محاولة عملية تشير إليها البحوث في هذا الميدان هي محاولة خلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠ هـ ) ألف رسالة عنوانها مقدمة في النحو". وهي رسالة مشكوك في نسبتها : لأن خلفاً قديم ولا يعرف كنحوي. ثم إن أسلوب المقدمة الذي مهد به للحديث عن الأبواب المقترحة، هو أسلوب جيل النحاة من مدرسة ابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) وزملائه. هذه الرسالة طبعتها مديرية إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة السورية سنة ١٩٦١.





في النحو، الجمل في النحو، التفاحة في النحو، المنمق في النحو، الإقناع في النحو، الواضح في النحو، النظامي في النحو، الإفادة في النحو، التلقين في النحو، النموذج، الأنموذج في النحو، القانون، المصباح، الإشارة، الكافية، الشافية، الطرفة في النحو، المفيد، الإشارة في النحو، كفاية المبتدئ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، كشف النقاب عن بنية الإعراب، تسهيل التحصيل، الهداية الربانية إلى مقاصد العربية [1]... الخ.

وللإشارة، فإن محتويات هذه العناوين ومستوياتها لم تكن على درجة واحدة من البساطة والتعقيد؛ فهي مختصرات متعددة المستويات، مختلفة المناهج، توحي في وضوح لا يقبل الشك بأن العصور القديمة لم تخل من نحاة، وعلماء، ومربين، ومعلمين موفقين ألفوا ما قرب الطريق - إلى حد ما - على المتعلمين [2]. فالقدماء لم تكن بينهم خصومة تذكر حول موضوع التيسير، ومسألة تقريب القواعد من المتعلمين لم تشكل قضية بالنسبة إليهم، ولم تكن مطروحة بحدة عندهم ؛ فقد كانوا على وعي بضرورة وجود مستوى من المؤلفات النحوية المختصرة والميسرة، وهو ما توحي به عناوين

(١) كشفت لنا عملية الإحصاء وجود أكثر من أربعين متناً بعنوان مختصر في النحو، وأكثر من عشرة كتب بعنوان الموجز أو الوجيز في النحو، وأكثر من عشرين رسالة بعنوان مقدمة في النحو أو في علم النحو، وأكثر من خمسة مصنفات بعنوان المدخل إلى النحو. انظر :

د/ علي أبو المكارم : - النحو التعليمي في خمسة قرون، بحوث لغوية وأدبية، جامعة أم القرى مكة، السعودية ١٩٨٦.

- النحو التعليمي حتى منتصف ق ٩ هـ، مجلة معهد اللغة العربية، العدد٢ جامعة أم القرى، مكة، السعودية ١٩٨٤.

(٢) مصطلح تيسير أو تجديد أو إصلاح مصطلحات غريبة عنهم، لم تكن موجودة في زمانهم، على الرغم من وعيهم التام بالمشكلة من الناحية التربوية.





مؤلفاتهم ثم إن تصورهم للتيسير يختلف تماما عن تصور المحدثين. فالتيسير عندهم قائم على الانتقاء من جملة النحو العلمي، وتجنب الإطالة والتعمق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد، والوقوف عند حدود العلة التعليمية، والتمييز بين المستويات التعليمية..

وعلى الرغم مما تميزت به بعض المختصرات النحوية من مبادئ تربوية مفيدة في عصرها كانتقاء الموضوعات والتدرج في عرضها، وترتيبها، والوضوح في تحديد عناصرها، وتهذيب مسائلها، إلا أنه يمكن أن تؤخذ عليها - عموماً - مجموعة من النقائص، أهمها :

١ - اهتمامها بالنحو الإفرادي على حساب النحو التركيبي، إذ يبدو النحو فيها نحو مفردات متناثرة، لا نحو تراكيب وجمل وأساليب..

٢ - أمثلتها جافة ومصطنعة لا تعبر عن احتياجات المتعلم، ولا تستجيب لمتطلبات عصره وبيئته.

٣ - لم تكن ترمي إلى خلق المهارات الأساسية وتنميتها ( كالتعبير الشفوي والكتابي )، بل كانت تهدف إلى التحليل الإعرابي وتزويد المتعلم بمعلومات نظرية عن اللغة تهم السلامة اللغوية، ولا تفيد التبليغ.

٤ - طريقة تدريس هذه المتون والمختصرات التي يُقرئها أو يمليها المعلمون والنحاة تعتمد على الحفظ والاستظهار، وتهمل الممارسة والاستعمال. ومعلوم أن حفظ الأبواب النحوية لا يعني دائماً فهمها، وحتى فهمها لا يضمن القدرة على استعمالها استعمالاً صحيحاً في الكلام أو الكتابة.





٥ - هذا النوع من التأليف ( المختصرات ) لم يكن منظماً بشكل يصلح مباشرة للتدريس، حيث لم يبرأ من آثار الطابع الفلسفي النظري، لا سيما عند النحاة المتأخرين الذين وقع عندهم خلط بين العلم والتعليم وبين تعليم النحو وتعليم اللغة. ولذا، فإن المادة التعليمية الموجودة في بعض المختصرات مفيدة جداً، ولكنها تحتاج إلى تكييف وترتيب وفق ما تقتضيه التربية الحديثة.

٦ - أنها مختصرات صغيرة الحجم، كثيفة من حيث المعلومات، بعضها موجز، مفرط في الإيجاز، حتى كاد يعد من جملة الألغاز ( كألفية ابن مالك مثلاً ).

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل اختصار النحو يعني التيسير ؟

إذا كان الاختصار يقصد منه التيسير، فهو في جوهره غير التيسير، قال ابن خلدون في فصل "أن الاختصارات الموضوعة في العلوم مخلة بالتحصيل" : «ذهب كثير من المتأخرين إلى اختصار الطرق والأنحاء في العلوم، يولعون بها، ويدونون منها برنامجاً مختصراً في كل علم يشتمل على حصر مسائله وأدلتها باختصار في الألفاظ، وحشو القليل منها بالمعاني الكثيرة، وربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطولة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريباً للحفظ كما فعل ابن الحاجب في الفقه وأصول الفقه، وابن مالك في العربية (...) وهو فساد في التعليم، وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطاً على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم وهو لم يستعد لقبولها بعد، وهو من سوء التعليم» . فالنحاة المتأخرون قصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين، فأركبوهم صعباً يقطعهم عن تحصيل





الملكات [1].

ولذا، فإن التطويل مع التبسيط أفيد وأنفع تربوياً من الاختصار والإيجاز مع الإبهام والتعقيد. فالتيسير - إذن - ليس اختصاراً، ولا هو حذف للشروح والتعليقات، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو، يتم من خلاله تحويل المادة الخام الجافة التي تتضمنها مختصرات النحو إلى مادة تربوية حية صالحة للاستهلاك.

**٥ - المحاولات الحديثة ونتائجها [2] :**

في ظل موجة الحداثة والمعاصرة التي اجتاحت الميادين المختلفة للعلوم والفنون، شعر أهل العربية - في العصر الحديث - بضرورة تجديد النحو، وإعادة النظر في تصنيفه من جديد. فقامت محاولات من أجل تحقيق هذا الغرض، بعضها يهدف إلى التيسير والتبسيط، وبعضها يهدف إلى الإصلاح والتجديد[3] وبعضها الآخر أخطأ الوجهة من البداية، فانساق وراء الحداثة والتجديد ليس إلا [4].

(١) ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، ص ٦٩٥.

(٢) للإشارة، فإن كل محاولة من المحاولات التي عرضتها تحتاج إلى دراسة خاصة، وقد حاولت أن أطلع القارئ على جوهر الفكرة المقترحة في هذه المحاولات باختصار غير مخل.

(٣) هناك فرق بين المصطلحات التالية : تيسير وتبسيط، وبين إصلاح وتجديد ؛ فالتيسير يعني تبسيط الصورة التي يعرض بها النحو على المتعلم. أما الإصلاح والتجديد فيعني محاولة التغيير الجذري في الأصول التي قام عليها النحو العربي.

(٤) خير من يمثل هذه الفئة دعاة الإصلاح، وأصحاب الدعوات التي كانت تهدف إلى تقويض دعائم الفصحى وإزالة ركن أساس من أركانها وهو الإعراب. نذكر منهم على سبيل المثال : انيس فريحة، وقاسم أمين، وسلامة موسى، ولطفي السيد، وهؤلاء لهم أقوال في التيسير وليس لهم بحوث وأعمال علمية أو ميدانية تتأسس عليها دعوتهم... انظر :

د/ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣، ص ٣٧ - ٤٠.





وتعد محاولة «الأستاذ إبراهيم مصطفى» في كتابه «إحياء النحو» أولى المحاولات التي أرادت أن تستنهض الهمم للقيام بمحاولات تفتح أفقا جديدا في الدرس النحوي. ولقد بنى المؤلف أفكاره في إصلاح النحو وتجديده على فكرتين أساسيتين، هما :

الأولى : مطالبته أن يتسع الدرس النحوي، فيشمل دراسة أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة (١).

الثانية : مطالبته بإلغاء نظرية العامل واستئصال جذورها، وما تستلزم من تقديرات وتأويلات تذهب بروح اللغة وجمال العبارة، كما يزعم (٢).

وكانت الأصول الهامة التي بنى عليها تصنيفه الجديد ما يلي :

١ - ليست الحركات الإعرابية حكماً لفظياً خالصاً، بل هي أعلام لمعانٍ : فالضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، أما الفتحة فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية (٣).

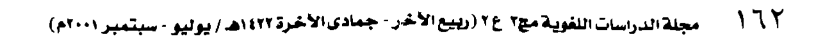
ويزعم إبراهيم مصطفى أنه بهذا الأصل جمع في باب واحد ما فرقه النحاة في أبواب متعددة، فالمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل باب واحد ؛ لأن كل واحدٍ منها مسند إليه (٤).

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩، ص ١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٣) المرجع نفسه، ص : و، ز.

(٤) ما ذهب إليه في باب المرفوعات تظل قاعدته غير مطردة في باب "إن" والمنادى. فهناك منصوب ومع ذلك فهو مسند إليه، وهو اسم إن. وهناك مرفوع وليس بمسند إليه كالمنادى مثلاً في بعض أحواله.







٢ - العلل لا تعمل، وإنما المتكلم هو العامل [١].

٣ - ليست هناك علامات أصلية وعلامات فرعية [٢]... الخ.

لقد تعرضت هذه المحاولةإلى نقد كبير من قبل العلماء والباحثين الذين بينوا فساد الأصول التي انتهى إليها الباحث، وعدم استقامة أحكامها، واطرادها على كلام العرب. كما أثبتوا أن الأفكار التي زعم إبراهيم مصطفى أنها جديدة على الناس ليست كذلك، فكثير من المسائل التي ذكرها، وأجهد نفسه في الاحتجاج لها والبرهنة عليها أصلها للقدماء. وقد أورد العلماء من كلام النحاة ما يدل على أنهم سبقوه، وقرروا ما قرره أو على الأقل فطنوا إلى ما فطن إليه ؛ ففكرة المتكلم هو الذي يحدث الإعراب فكرة ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، وفكرة إعراب الأسماء الستة بحركات ممطولة فكرة قالها المازني (ت ٢٤٩هـ) وفكرة الحركة الخفيفة عند الوصل ودرج الكلام هي لقطرب (ت ٢٠٦هـ)، وفكرة الرفع علم الفاعلية والجر علم الإضافة فكرة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وفكرة العمدة والفضلة فكرة الرضي (ت ٦٨٤ هـ)، وصاحب فكرة إلغاء نظرية العامل هو ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ) [٣].

إلى جانب هذه المحاولة - التي اعتقد بعضهم [٤] أنها رائدة في هذا

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٢ - ٣٣.

(٢) المرجع نفسه، ص ١١١ - ١١٣.

(٣) محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة ( د. ت ). ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي ردت على إبراهيم مصطفى رداً علمياً.

(٤) د/ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط ٣، بيروت ١٩٨٦، ص ٤٠٠ - ٤٠٢.





المجال - نذكر محاولات أخرى، أهمها :

- ما أقدم عليه " الدكتور شوقي ضيف " عند تقديمه لكتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء القرطبي [1]، وكذلك في كتابيه " تجديد النحو "، و"تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده". وعموماً لقد انبنت محاولاته على التمسك بكثير من الأفكار التي ذكرها " ابن مضاء ". وإلى جانب إقراره بتلك الأفكار، دعا د/ شوقي ضيف إلى :

١ - إعادة تنسيق أبواب النحو.

٢ - إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي، وحذف أبواب كثيرة لها علاقة بهذا الباب.

٣ - الإعراب لصحة النطق.

٤ - وضع ضوابط وتعريفات دقيقة.

٥ - حذف زوائد كثيرة.

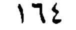
٦ - استكمالات لنواقص ضرورية.

وما يلاحظ على أعمال د/ شوقي ضيف أنه عالج فيها مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، ولم يعالجها معالجة تعليمية، فيستعين فيها بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات.

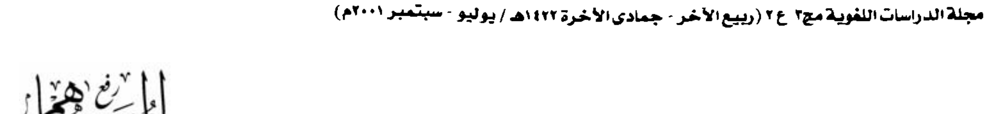
- وكان من تلك المحاولات، ما أقدم عليه " الدكتور تمام حسان " في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها " ؛ حيث أراد أن يؤسس لنظرية جديدة

---

(١) يعتقد بعض الدارسين أن السبب غير المباشر للثورة على النحو العربي عند بعض المحدثين هو د/ شوقي ضيف ؛ لأنه عرف بكتاب ابن مضاء في وقت تقليدي. فبدا للناس وكأنه المنقذ.







تغني - في زعمه - عن نظرية العامل التي لم تنجح المحاولات السابقة في هدمها. فكان من تجديده المزعوم " نظرية تظافر القرائن " [1] اللفظية والمعنوية، فهي مسؤولة كلها عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى، ولا تعطي للعلامة الإعرابية من الاهتمام ما يجعلها أفضل القرائن. وللوصول إلى تحديد المعنى الوظفي للكملة في الجملة، يقترح د/ تمام حسان جملة من القرائن ؛ فمثلا للكشف عن معنى الفاعلية في جملة " ضرب زيدٌ عمرًا " لا بد من تحديد سبع قرائن [2] !!

صحيح أن العلامة الإعرابية هي قرينة من القرائن اللفظية، لكنها القرينة الأساسية، لا سيما عندما يكون الكلام غير ملبس ولا مبهم. والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا هو : أي المنهجين أفضل ؟ بل أي المنهجين أبسط وأسهل ؟ البحث عن تظافر القرائن المتشعبة أم البحث عن قرينة واحدة ( وهي الحركة الإعرابية ) ؟

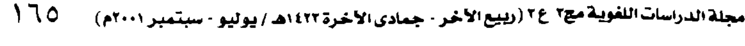
إن الكشف عن قرينة التعليق - التي دعا إليها د/ تمام حسان - تفوق صعوبتها بكثير صعوبة الكشف عن الحركة. فالقرائن كثيرة جداً، بحيث يبدو العامل النحوي مقارنة بها ألعوبة أطفال [3].

- وكان منها كذلك ما أقدم عليه د/ مهدي المخزومي في كتابيه " في

(١) ومعناها عند د/ تمام حسان أنه لايمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية. انظر اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ( د. ت )، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٨١.

(٣) تدخل تحت كل قرينة معنوية كبرى قرائن معنوية صغرى. فمثلاً قرينة التخصيص تحتوي على تسع قرائن، وقرينة النسبة تضم تسعاً وعشرين قرينة فرعية، انظر المرجع نفسه، ص ١٩٠.






النحو العربي نقد وتوجيه" و" في النحو العربي قواعد وتطبيق "، حيث يرى أن محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثاً لم تقدم شيئاً جديدا، والتيسير المنشود - في رأيه - لا يقوم على الاختصار، ولا على حذف الشروح النحوية والتعليقات والحواشي التي تملأ بطون كتب النحو، ولكنه ينبني على العرض الجديد لموضوعات النحو من خلال إصلاح شامل لمنهج الدرس النحوي وموضوعاته أصولاً وفروعاً [1]. وأهم هذه الإصلاحات، وأولاها بالعناية - كما يزعم - تخليص النحو مما علق به من شوائب وفلسفة حملتها فكرة العامل، تلك الفكرة التي زعم أنها حرفت النحو عن مساره، فتحول شيئاً فشيئاً إلى درس ملفق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله، مما أصبح به النحو درساً في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي [2].

لقد صرح د/ مهدي المخزومي بوضوح أكثر من مرة، بأنه حاول في كتابيه أن يجدد موضوع الدرس النحوي، وأن يعيد للنحو ما فقده بإبطال فكرة العامل، إذ يقول : «فقد حاولت في هذه الفصول أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل... وإذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما عقّدوا من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع وباب الاشتغال [3]، ثم بطل كل ما انتهوا إليه من

(١) د/ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط ٢، بيروت لبنان، ١٩٨٦، ص ١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٤ - ١٥.

(٣) إذا درّس المعلم بابي التنازع والاشتغال على شكل حدود وتعريفات مجردة فهو غير مفيد. ولكن إذا درس هذين البابين على شكل أمثلة ونماذج فهي مفيدة جداً. أين هي المشكلة عندما نطلب من التلميذ أن يحاكي الجملتين الآتيتين ( وقف وتكلم الخطيب - الطالبَ علمته ) ؟ فينشئ على غرارهما جملاً عديدة





أحكام» [1].

لقد بالغ د/ مهدي المخزومي في نقده للاتجاه القديم في الدرس النحوي. فكل شيء - في زعمه - أسس على أصول غير سليمة، وكل شيء تحدث عنه القدماء لا صلة له بالدرس اللغوي أو النحوي. فالأصول التي تأسس عليها النحو العربي - في نظره - ليست من النحو في شيء، بل هي دخيلة غريبة عن مجال اللغة والنحو، وليست الحركات في زعمه آثاراً للعوامل، ولكنها عوارض لغوية اقتضاها أسلوب العربية، وليس في النحو عامل، وكل ما بني على ذلك من أحكام ينهار ويزول [2]. وهذا غلو في تهوين ما قام به النحاة الأوائل.

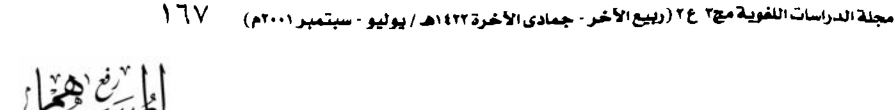
وما يلاحظ على هذه الأفكار أن د/ مهدي المخزومي هو الآخر - كسابقيه - لا يفرق بين النحو العلمي، الذي ينبغي أن يكون عميقاً مجرداً، وبين النحو التربوي الخاص بالتعليم. وللإشارة، فإن آراءه الجديدة ليست أصيلة، فهي في مجملها صورة طبق الأصل لما جاء في كتاب " الرد على النحاة " لابن مضاء، وكتاب " إحياء النحو " لأستاذه إبراهيم مصطفى، مع شيء من الاحتجاج والتوسع والتمحل ؛ إذ نكاد نلحظ ذلك في جميع أبواب كتابيه تقريباً.

إلى جانب هذه العينة من المحاولات النظرية الحديثة التي استضاء بها المجددون والمصلحون في ميدان التيسير، نذكر محاولة عملية للأستاذ "

(١) د/ مهدي المخزومي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٦.

(٢) د/ مهدي المخزومي. في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ص ٢٢٩ - ٢٣٢.





عبد المتعال الصعيدي " في آخر كتابه " النحو الجديد " [١]. فبعد دراسته التقييمية لخمس محاولات لتجديد النحو، قدم بديلاً غاية في الإيجاز، في ثماني وعشرين صفحة، قال عنه : «إن إخواني الأزهريين سيسرهم أن واحداً منهم وصل إلى هذا التجديد في النحو، قبل أن يصل إليه غيرهم»[٢].

حاول الأستاذ الصعيدي أن يرتب أبواب النحو ترتيباً جديداً، غير أنه لا يتعدى الشكل، «وكان من مظاهر تجديده المزعوم : تقسيمه الفعل إلى قياسي وسماعي [٣]، وإغفاله تقسيم الكلمة إلى معرب ومبني، ولكنه حين حاول التيسير في جزئيات الأبواب عرض للمبتدأ، فجعله ثلاثة أنواع : مبتدأ مرفوع ومبتدأ منصوب، ومبتدأ يرفع وينصب [٤]، ولم يكن المبتدأ في النحو القديم إلا نوعاً واحداً. هذا إلى ما اتسمت به محاولته من إيجاز مبالغ فيه، كأن الغرض من التجديد إخراج نحو غاية في الإيجاز ! أو كأن الغاية منه هي الإبداع في إخراج أوجز المتون» [٥].

لا شك أن البحث في تيسير النحو وتعليم العربية كالبحث في قطاع من قطاعات المعرفة، لا يمكن أن يرقى إلى المستوى المطلوب إلا إذا تحول من مستوى الجهد الفردي إلى المستوى الجماعي. ومن الجهود الجماعية التي بذلت لحل مسألة القواعد وتدريسها الإسهامات المجمعية ؛ ففي أعمال

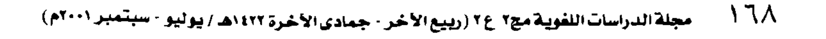
(١) انظر مثلاً باب : الرفع والنصب والخفض في المرجع السابق نفسه.

(٢) عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ت)، ص ٢٦٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٢٣٩.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥١.

(٥) د/ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، ص٣٩٩ - ٤٠٠.







مجمع اللغة العربية والمجامع العلمية الإقليمية عشرات من القرارات التي تتعلق بتيسير مادة النحو، إلا أنها لم تحظ بالنجاح على الرغم من اشتمالها على جملة من القرارات الصالحة للبحث والتمحيص. ويجد المتتبع لهذه الأعمال في الخمسين سنة الماضية أن قراراتها موجزة، تحتاج إلى دراسة مفصلة، وتجربة ميدانية واسعة النطاق في أكثر من بلد عربي، للاستطلاع على النتائج التي تؤدي إلى إقرارها في البرامج أو تعديلها أو العدول عنها نهائياً.

أضف إلى ذلك أن هذه القرارات تعرضت لكثير من الخلاف وعدم الاستقرار، وحدث فيها تغييرات وتبديلات كثيرة. فثمة قرارات تقرر في فترة من الفترات، ثم يعدل عن بعضها في فترة أخرى(١).

٦ - لماذا لم تنجح هذه المحاولات ؟ :

بعد عرض موجز لنماذج من المحاولات النظرية والتطبيقية التي أنجزها اللغويون لحل مسألة القواعد النحوية وتدريسها، نطرح الأسئلة الآتية : هل استطاعت المحاولات الحديثة (٢) أن تقرب النحو من عقل التلميذ ليفهمه ويسيغه ويتمثله، ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب ؟ وهل فعلت شيئاً يعيد للنحو التعليمي حيويته، ويشيع فيه قوة تحبب إلى التلاميذ درسه ومدارسته ؟ وما مقدار التجديد في تلك المحاولات ؟ بل

(١) للمزيد من المعلومات حول أعمال المجامع، انظر :

- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما، محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٩٨٤.

- د/ شوقي ضيف، تيسير تعليم النحو قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده، ص ٣٩ - ٤٨.

(٢) واضح أن التصور الحديث لمشكلة تبسيط النحو تختلف تماماً عن التصور القديم.





ما هو المفيد الذي يمكن استثماره في تعليمية مادة النحو (didactique de la grammaire) خاصة، والعربية عامة ؟

يرى بعض الدارسين أن «محاولات التيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثاً لم تقدم جديداً، ولم تفعل شيئاً يعيد للنحو حيويته ؛ لأنها لم تصحح وضعاً، ولم تجدد منهجاً، ولم تأت بجديد إلا إصلاحاً في المظهر، وأناقة في الإخراج. أما القواعد فقد بقيت على حالها كما ورثناها، حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل»(١). وهو رأي فيه شيء من المبالغة في توهين الجهود التي بذلها اللغويون والمربون لحل مسألة القواعد. وكذلك فيه جانب كبير من الحقيقة، لأن الواقع الذي هو عليه المادة النحوية في الكتب والمقررات التعليمية يؤكد فشل جل محاولات الإصلاح والتجديد، إن لم نقل كلها. فتلك المحاولات سلكت طريقاً مسدودة، واستنفذت جهودها في أرض بور، فكانت النتيجة العملية صفراً أو قريبة من الصفر.

إن توجه كل محاولة لتيسير النحو يتأسس على نوع الفكرة التي يحملها الدارسون حول مفهوم التيسير بمعنى أن التصورات التي يحملها الميسرون حول مفهوم التيسير تؤثر سلباً وإيجاباً في جانبه الإجرائي (٢).

---

(١) د/ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٥.

(٢) يرى ويليام فرنسيس ماكي (W.F. Mackey) الباحث اللساني المعروف أن توجه كل طريقة لتعليم اللغات، وأسلوب تعليم لغة معينة يتأسسان على نوع الفكرة التي يملكها الدارسون عنها. فإذا كانت إحدى الطرق مستوحاة من فكرة أن اللغة عبارة عن لائحة من الكلمات، فإنها لن تكون بالطبع متشابهة مع طريقة مستوحاة من فكرة أن اللغة عبارة عن نظام. انظر :

W.F. Mackey , Principes de didactique analytique , analyse scientifique de l'enseignement des langues , trad Lorme laforge , Paris Didier 1972 , P. 19 .





وعليه، فإن انطلاق المجددين والمصلحين من مفاهيم وتصورات قاصرة عن فكرة التيسير أدى إلى اقتراح بدائل مشوهة أو خاطئة أو ناقصة.

وما يلاحظ على كل تلك المحاولات أنها لم تدرس أزمة النحو التربوي في ظل التعليمية (علم التدريس la didactique)؛ أي أنها لم تبحث عن حل لهذه المسألة - وهي فرع من فروع اللغة - في إطار دراسة تسهيل تعليم وتعلم اللغة ككل، وأنها في تيسيرها للنحو وقع عندها خلط بين النحو العلمي التحليلي المجرد، والنحو التعليمي الوظفي. والأغرب من ذلك كله أنها أرجعت مسألة تعقد القواعد إلى المادة النحوية في حد ذاتها، ولم تشر إلى الطريقة، هذا مع العلم أن جوهر المشكلة هو الطريقة التي يعرض بها النحو على المتعلمين. فلغتنا العربية غير مخدومة تربوياً، وطرائق تدريسها متخلفة جداً وغير علمية.

إن التيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح، أو بتعويض تعريف معقد بآخر سهل مبسط، أو بإعداد مقررات مختصرة عوضاً عن المقررات الطويلة المكثفة، أو بحذف أجزاء من النحو والإبقاء على أجزاء أخرى.... إنما التيسير هو :

أولاً : انتقاء علمي للمادة النحوية، يتضمن تأملاً وتفكيراً في طبيعة هذه المادة المدرسة، وكذلك في طبيعة وغايات تدريسها، ثم إعدادا لفرضياتها الخصوصية، انطلاقاً من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع والبيداغوجيا ... الخ [1].

(١) من البيداغوجية إلى الديداكتيك. دراسة وترجمة د/ رشيد بناني. الحوار الأكاديمي والجامعي، ط ١ الدار البيضاء. ١٩٩١. ص ٣٩.





ثانياً : عرض جديد لموضوعات النحو، وترسيخ لها بطرق حية جذابة فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن تنصب جهود التيسير.

والنتيجة التي نخلص إليها من خلال فشل جميع محاولات التيسير - المذكورة آنفاً - أن أزمة النحو التي تشكلت في الميدان التربوي، من الصعب حلها بنجاعة بعيداً عن الحقائق التي أثبتها المختصون في حقل التعليمية.

**٧ - في ديداكتيك النحو :**

ظهرت التعليمية ( علم التدريس ) في بعض مراكز البحث العلمي كتخصص جديد يعمل على نقل تدريس المواد التعليمية من صبغته الفنية التي تعتمد على مواهب المدرسين واجتهاداتهم وتجاربهم الفردية، ليكسبه طابعاً علمياً تحليلياً. إن نضج البحث الديداكتيكي واستوائه كتخصص علمي مستقل، اكتسب من خلال نتائجه وضعية النشاط العلمي التحليلي المعقلن، بعد رفضه للاتباعية القائمة على التقليد الأعمى للطرائق والمناهج الفلسفية التي كانت البيداغوجيا تفرضها على المشتغلين بالتدريس.

ومن أهم الحقائق التي أثبتها العلماء والباحثون في تعليمية مادة النحو، ما يلي :

أ - المتعلم وتحليل الاحتياجات :

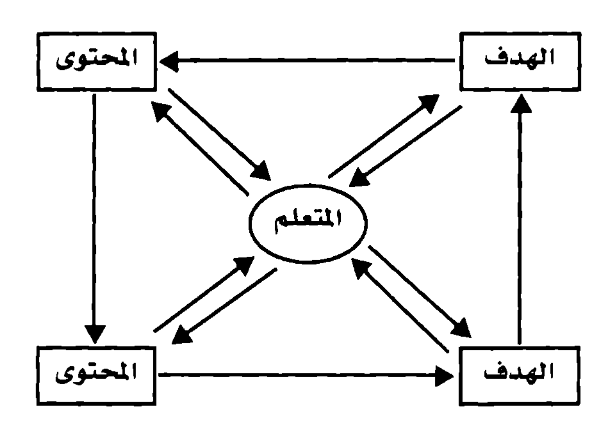
يعد تحليل احتياجات المتعلمين - في التعليمية الحديثة - خطوة أساسية ومرحلة أولية لا بد منها. فتحديد محتوى التدريس تحديداً علمياً لا يكون بتحليل المادة التعليمية فحسب، بل يتعداها إلى تحليل جمهور المتعلمين وقدراتهم واستعداداتهم وأهدافهم، والأهم من ذلك كله تحليل احتياجاتهم اللغوية (les besoins langagiers). فتدريس النحو، بل اللغة بشكل عام إلى





س و ع ( زيد وعمرو ) يقتضي قبل كل شيء معرفة من هو (س) ومن هو (ع)، وماذا يريد كل منهما أن يتعلم من اللغة ؟ ولماذا ؟ [1].

وبناء على هذا، فإن تحديد الأهداف التعليمية ومحتوى التدريس والطريقة التي يعرض بها ذلك المحتوى يستلزم تحديداً أولياً لمركز الاهتمام وبؤرة العملية التعليمية، ألا وهو المتعلم. والشكل البياني التالي يوضح هذا الاقتراح [2] :




(١) H. Besse / R. Galisson, Polémiques en didactique, CLE international Paris 1980, p.54 - 77.

(٢) محمد صاري، التمارين اللغوية، دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير مخطوط، جامعة عنابة، الجزائر ١٩٩١، ص ٣١.





ب - الانتقاء والترتيب والعرض :

تؤكد التعليمية على أن الانتقاء الموضوعي والجيد لمحتوى التدريس كماً وكيفاً لا يصنع، بل لا يضمن تعليماً جيداً لتلك المادة ؛ لأن الاختيار العلمي خطوة مهمة لا بد منها، ولكن الأهم من ذلك هو طريقة عرض ذلك المحتوى على المتعلم وترسيخه في ذهنه، بعد توزيعه على المستويات المختلفة والدروس، وإعطائه صبغة التدرج المناسب الذي يتقدم المتعلم على أساسه في مسيرة التعلم [1].

ج - نوعية النحو :

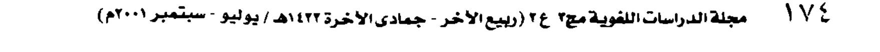
حالياً، تميز التعليمية بين مستويين من النحو : النحو كعلم والنحو كتعليم. فالنحو العلمي شيء والنحو التعليمي شيء آخر. وليس الغرض من تدريس المستوى الأخير إخراج جميع التلاميذ علماء في علم النحو أو اللسانيات [2]، ولكن الهدف من ذلك إكساب المتعلم السلامة اللغوية إلى جانب التلقائية في التعبير ( أي الملكة اللغوية والملكة التواصلية ).

د - الطريقة :

بدهي أن تدريس النحو في زمان يتلقى فيه الناشئة والمتعلمون العربية تعلماً وصناعة، لا طبعاً واكتساباً مفيد جداً، لكن لا كقواعد نظرية تحفظ عن ظهر قلب مطردها وشاذها، بل كمثل وأنماط بنوية، تكتسب بالدربة

(١) د/ عيسى الشريفوني، اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطقين بها، المجلد ١٨، العدد ٢، ١٩٩٨، ص ٤٧.

(٢) د/ عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ٠٣، الجزائر ٢٠٠٠، ص ١١٨.







والمران ؛ لأن معرفة معلومات نظرية عن اللغة ليست هي الأمر المهم، وإنما المهم هو مراعاتها واستعمالها. بناء على هذا الكلام، فإن التعليمية تميز بين طريقتين [١] :

١ - القواعد الصريحة المباشرة : (grammaire explicite) وتتضمن عرضاً مباشراً للقوانين التي تقوم عليها التراكيب والجمل.

٢ - القواعد الضمنية [٢] : (grammaire implicite) التي تخلو من العرض المباشر لأي قوانين. وفي ظل الاتجاه الوظفي التواصلي، يرى بعض الدارسين أن القواعد الضمنية والقواعد الصريحة ضرورية في تعليم اللغات في جميع المراحل. والرسم البياني الآتي يوضح ذلك [٣] :

المستوى المبتدئ　　المتوسط　　المتقدم

الوظائف اللغوية

القواعد اللغوية

نحو ضمني ( وظائف لغوية )

نحو صريح ( معلومات نظرية )

(١) F. François, l'enseignement et la diversité des grammaires, Hachette, Paris 1974, p. 198 - 202.

(٢) يتمثل هذا النموذج المثالي في اكتساب الطفل لغة المنشأ مع جهله التام بالقواعد. ومع أن بعض طرائق تعليم اللغات تحاول أن تستثمر هذا النموذج في تعليم اللغة للناطقين ولغير الناطقين بها، إلا أنها لا يمكن أن تعيد صورة ذلك التعلم بحذافيره - وخاصة عند الكبار - فهناك موانع تطورية، وذهنية، ونفسية وعملية... تحول دون ذلك. د/ عيسى الشريفوني، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٣) د/ نايف خرما ود/ علي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٨، ص٢٤٢ - ٢٤٣.





غير أن الاقتصاد في الوقت والجهد يقتضي تقديم المرحلة الضمنية على المرحلة الصريحة.

هـ - نظام الوحدة التعليمية بدل الدرس :

يرى المختصون في التعليمية أن منهج تدريس اللغة ينبغي أن يكون مبنياً على شكل وحدات تعليمية (unités didactiques) متكاملة يرتبط فيها النحو بالنصوص والقراءة، ومن خلالها يتم تعليم التعبير الشفوي والكتابي. ومن غير المعقول أن تدرس اللغة في مراحلها الأولى - وهي مهارات وعناصر متكاملة - في صورة مواد دراسية مجزأة ومنفصلة، تضطر المعلم إلى فتح نافذة إضافية أو ملف جديد للنحو ! [1].

فالطريق الطبعي لاكتساب اللغة هي اللغة ذاتها، وليس النحو. ومتى كان النحو طريقاً إلى اكتساب اللغة ؟!

و - تعليمية النحو والوسائل البيداغوجية :

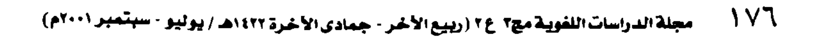
من أهم الوسائل البيداغوجية التي تقترحها - حالياً - التعليمية على المشتغلين بتدريس اللغة عامة والنحو خاصة التمارين البنوية (les exercices structuraux) والمشجرات (les arbres).

أما التمارين البنوية، فهي تقنية جديدة [2] نشأت في ظل مدرستين : مدرسة لسانية وصفية (البنوية)، وأخرى سلوكية نفسية (behaviorisme)

(١) انظر مصطلح (Unité didactique) في معجم :

R. Galisson / D. Coste , dictionnaire de didactique des langues .

(٢) طبعاً جديدة بالنسبة إلينا: لأن المرحلة البنوية ( النحو البنوي ) التي تجاوزها غيرنا إلى نحو الخطاب ما زالت مجهولة عند أغلب معلمي اللغة العربية.

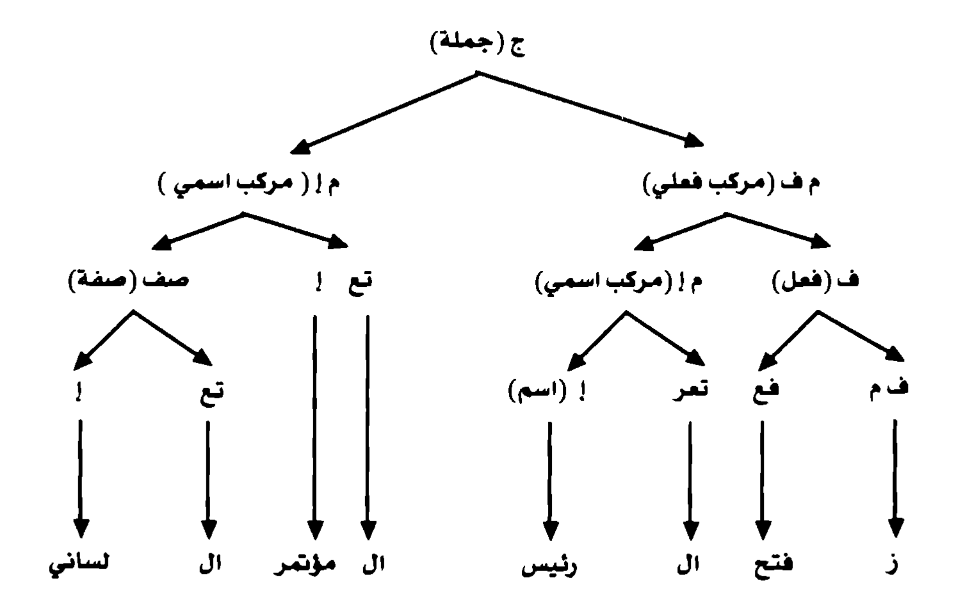






كرد فعل على إفراط المعلمين والمربين في الشروح النحوية النظرية عند تعليمهم للغة (١).

وأما المشجرات، فإن الهدف منها هو رسم التركيب الباطني المستتر للجملة، وهو رسم تجريدي أفضل من الإعراب، يمثل البنية التركيبية للجملة، ويساعد المتعلم على تصور هيئات التركيب في يسر وبساطة. وتتبين هذه القواعد من خلال الصورة التالية (٢):




(١) للاطلاع على هذه التمارين، انظر :

P. Delattre , les exercices structuraux pouquoi faire ? Hachette , Paris 1971 .

(٢) د/ عبد الرحمن الحاج صالح، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية : محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلة اللسانيات، العدد ٦، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر ١٩٨٢، ص ٣١.





فهذا التركيب المشجر يعين التلميذ على إدراك الوحدات المكونة للجملة، دون حاجة إلى حشو دماغه بمصطلحات وتعريفات مجردة.

- خاتمة :

والنتيجة التي نخلص إليها من هذه الدراسة أن تيسير النحو نوع من الترف الفكري، وحركة عابرة تجاوزها الزمان. أما تيسير تعليم النحو - في إطار تيسير تدريس اللغات ككل - ضرورة ملحة تقتضيها حاجات الناس في كل زمان. ولذا، فإن جوهر التيسير ينبغي أن يقوم على الطريقة.

وإن أفضل طريقة تقترحها الديداكتيك على المعلم هي تلك التي يستخلصها هو بصياغته الشخصية واختياره ومراجعته لها. ومن المؤكد أنه لا يستطيع أن يعلم تعليماً فعالاً، وأن يختار اختياراً ناجعاً دون فهم الأوضاع النظرية المتنوعة. فذلك هو الأساس الذي يمكنه من أن يتنخل من التنوعات النظرية الكثيرة بدل أن يستسلم لإغراء أي اختيار عشوائي متعجل، فيصبح دمية دون تحكم ذاتي (١).

إن القدرة على التنخل والتحكم في الاختيار تتطلب نموذجاً جديداً من المعلمين الذين يدركون جيداً أن كل متعلم شخص فريد، وكل معلم شخص فريد كذلك، وكل محتوى تعليمي مادة فريدة، وكل علاقة بين معلم ومتعلم علاقة فريدة... ومهمته أن يفهم خصائص هذه العلاقات. هذا النوع من المعلمين أطلق عليه بعضهم (٢) اسم المعلم الباحث (l'enseignant cher

(١) هـ / دوجلاس براون، أسس تعلم اللغة وتعليمها، ترجمة د/ عبده الراجحي ود/ علي علي أحمد شعبان. دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص ٣٤.

(٢) H. Besse / R. Galisson, Polémique en didactique, p. 131 - 133 71 - Ibid , p. 131 - 133.





cheur)، الذي يظل في ذهاب وإياب بين التنظير والتطبيق، فيكون قادراً على الاكتشاف والإبداع ؛ يدرس، ويقيم، ويعدل، ويضيف ويحذف ويكتشف ويجدد باستمرار.

والسؤال الذي يطرح نفسه في الأخير : هل يمكن - لا أقول صنع هذا المعلم المثالي، ولكن - توفير الشروط الموضوعية التي تساعد على ظهوره، أو ظهور ما يشبهه ؟

## المراجع

**أولا - الكتب :**

١ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٥٩.

٢ - ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج ١، دار الكتاب العربي بيروت ( د.ت ).

٣ - ابن خلدون، المقدمة، ج ٢، الدار التونسية للنشر - المؤسسة الوطنية للكتاب، ط ١، تونس ١٩٨٤

٤ - ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق د/ شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة ( د. ت ).

٥ - د/ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣.

٦ - د/ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب (د.ت).

٧ - د/ رشيد بناني، من البيداغوجية إلى الديداكتيك، الحوار الأكاديمي والجامعي، ط ١، الدار البيضاء ١٩٩١.

٨ - د/ شوقي ضيف، - تجديد النحو، دار المعارف، ط ٢، القاهرة (د.ت).

- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة (د.ت).

٩ - عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، دار المعارف، ط ٩، القاهرة ١٩٨٧.





١٠ - عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، ط ٨، القاهرة ١٩٧٠.

١١ - عبد العليم إبراهيم : - الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية، دار المعارف، ط ١٣، القاهرة ١٩٨٤.

- النحو الوظيفي، دار المعارف، ط ٨، القاهرة ١٩٩٦.

١٢ - عبد المتعال الصعيدي، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ت).

١٣ - محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة ( د. ت ).

١٤ - محمد صاري، التمارين اللغوية، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مخطوط، جامعة عنابة، الجزائر ١٩٩١.

١٥ - د/ محمود أحمد السيد، تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٨٧.

١٦ - د / محمود فهمي حجازي، البحث اللغوي، مكتبة غريب، القاهرة (د. ت).

١٧ - د / مهدي المخزومي : - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو، دار الرائد العربي، ط ٣، بيروت لبنان ١٩٨٦.

- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، ط ٣، بيروت لبنان ١٩٨٦

- في النحو العربي قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، ط ٣، بيروت

لبنان ١٩٨٦.

١٨ - د/ نايف خرما ود/ علي حجاج، اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها، عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨٨.

١٩ - هـ دوقلاس براون، أسس تعلم اللغة وتعليمها، ترجمة د/ عبده الراجحي ود/ علي علي أحمد شعبان، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٩٤.

**ثانيا - المجلات :**

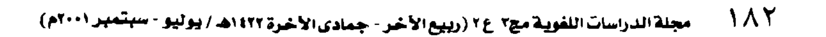
١ - د / عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر ١٩٧٣ - ١٩٧٤.

٢ - د / عبد الرحمن الحاج صالح، النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية والتوليدية : محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي، مجلة اللسانيات، العدد السادس، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر ١٩٨٢.

٣ - د / عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية واللغوية لبناء منهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي، مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، العدد ٣، الجزائر ٢٠٠٠.

٤ - د / علي أبو المكارم : - النحو التعليمي في خمسة قرون، بحوث لغوية وأدبية، جامعة أم القرى مكة، السعودية ١٩٨٦.

- النحو التعليمي حتى منتصف ق ٩ هـ، مجلة معهد اللغة العربية، العدد ٢







جامعة أم القرى، مكة، السعودية ١٩٨٦ .

٥ - د/ عيسى الشريفوني، اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطقين بها، المجلد ١٨، العدد ٢، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس ١٩٩٨ .

**ثالثا - الكتب الأجنبية :**

1 - Dominique Maingueneau, Aborder la linguistique, ed Seuil, Paris 1996 .

2 - Fredéric François, l'enseignement et la diversité des grammaires, Hachette, Paris 1974.

3 - H. Besse / R. Galisson, Polémique en didactique, CLE international, Paris 1980 .

4 - Pierre Delattre , les exercices structuraux pouquoi faire ? Hachette, Paris 1971 .

5 - R. Galisson / D. Coste , dictionnaire de didactique des langues, Hachette Paris 1976 .

6 - W.F. Mackey , Principes de didactique analytique , analyse scientifique de l'enseignement des langues , trad Lorme laforge, Paris Didier 1972 .





# (التبيان) لا للعكبري ولا لابن عدلان

عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبدالرحمن الهليل

كلية الملك فهد الأمنية - الرياض



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

المتنبي مالئ الدنيا وشاغل الناس، تسابق العلماء إلى شرح ديوانه، فكثرت هذه الشروح وتعددت، ومن هذه الشروح الشرح المنسوب لأبي البقاء العكبري (التبيان في شرح الديوان)، وقد تحدث الناس كثيراً عن هذا الشرح، واختار الله لي أن أدرس المسائل النحوية والصرفية في هذا الشرح العظيم والجسيم، في رسالة ماجستير نوقشت في يوم الثلاثاء ١٤٢٢/٣/١٣هـ، وقد يسر الله الكشف عن الهوية الحقيقية لمؤلف هذا الشرح، في هذا البحث الصغير في حجمه، إلا أنه حصيلة جهد استمر شهوراً، رجع فيه الباحث إلى كثير من الكتب، وقرأ الآلاف من الصفحات، حتى تمكن بفضل الله من تبيان مؤلف ( التبيان ).

**ملامح شخصية المؤلف:**

هناك ملامح عامة لشخصية المؤلف، يمكن استيحاؤها من خلال القراءة المتأنية الفاحصة للكتاب. إذ أكثر المؤلف ـ رحمه الله ـ من الإشارات الصريحة وغيرها، والتي تبين شخصيته.

وهذه ملامح شخصيته، مقرونة بأدلتها من الكتاب نفسه:

**مولده ونشأته:**

قال المؤلف: "أما بعد، فإني لما أتقنت الديوان الذي انتشر ذكره في سائر البلدان وقرأته قراءة فهم وضبط على الشيخ الإمام أبي الحرَم مكي بن ريّان الماكسيني بالموصل سنة تسع وتسعين وخمسمائة..." [١].

(١) التبيان. المقدمة.





في هذا النص يذكر المؤلف قراءته على أبي الحرم بالموصل، وسنعرف ـ بعد قليل ـ أنه من أهل الكوفة، فهو قد ارتحل من الكوفة إلى الموصل، ومعنى هذا أنه كان في العشرين من عمره تقريباً؛ إذ من غير المعتاد أن يرحل الطالب وهو دون العشرين، وبهذا يكون ميلاده عام ٥٧٦ تقريباً.

أما مكان ميلاده ونشأته، فهو الكوفة. ويدل على ذلك دليلان:

**الدليل الأول:**

حديثه المتكرر عن الكوفة حديث العارف الذي خبرها وخبر زراعتها وصناعتها، وما حدث فيها من أحداث يرويها عن مشيخة الكوفة. وهو حينما يذكر موضعاً فهو يصف بُعده عن الكوفة... الخ.

ومن ذلك أقواله التالية:

"..... و(بُسَيْطة) أيضاً: موضع بين الكوفة ومكة من أرض نجد" ١/٤٠.

"بسيطة: موضع بقرب الكوفة" ٢/١٤٧.

"وقال القاضي أبوالحسن: والرُّهَيْمة: ماء وسط أعكش.....

وقال بعضهم: الرهيمة: قرية عند الكوفة، وهو الصحيح؛ لأني رأيت بالكوفة جماعة ينسبون إليها، ولكنها خربت في الأربع مئة" ١/٤١.

"وكان محمد بن عبيد الله الممدوح قد واقع قوماً من العرب بظاهر الكوفة، وهو شاب دون العشرين سنة، فقتل منهم جماعة، وجرح في وجهه، فكسته الضربة حسناً فتمنى أبوالطيب مثل ضربته. فهذا سمعته من جماعة من مشيخة بلدنا" ١/٣٠٧.

وهنا نجده يصرح بأن الكوفة بلده؛ لأن الحادثة حصلت في الكوفة، ولا معنى لذكر مشيخة بلده ما لم تكن هي الكوفة.





"ودارالأثلة: موضع بظاهر الكوفة" ٣١٤/١.

"البَرْنيّ والآزاذ: نوعان من التمر، من جيده. ويقال الآزاذ بالذال والدال، وهو أجود من البرني لقلته. والنوعان بالعراق، والبرني كثير بالعراق، فربما رأيت في الكوفة البستان فيه مئة برنية، وفيه أزاذة أو ثلاث أو أربع الكثير" ٨٤/٢.

"الخَزّ: ثياب تعمل من الحرير لايعادلها سواها، ولا تعمل إلا بالكوفة، وكانت قديماً تعمل بالري، وهي الآن تعمل بالكوفة" ٨٥/٢، وانظر : ٥٩/٤.

"الكُناس: محلة بالكوفة، وكذا حضرموت، وكِندة: محلة غربي الكوفة. والسَّبِيع: سوق بالكوفة، ومحلة كبيرة. وكل هذه المواضع سميت بأسماء من سكنها" ٢٥٧/٢.

"ونجد: أرض بين العراق والحجاز أولها من أرض العُذيب، وآخرها (سَمِيراء)، تبعد عن الكوفة بخمس عشرة ليلة" ٢٩٧/٢.

هنا حينما أراد تحديد المسافة ربطها بالكوفة.

"نجد: موضع بين الكوفة ومكة "١٥١/٣." ونجد ما بين الكوفة والحجاز" ٢٦/٤، وانظر : ٩٥/٤.

"والبابلي: نسبة إلى (بابل)... وهو ما بين بغداد والكوفة، وهو إلى الكوفة أقرب لأنه من أعمالها" ٢٠٧/٢، وانظر : ٢٥٩/٣.

"العذيب وبارق: موضعان بظاهر الكوفة، وبين العذيب وبين الكوفة مسيرة يوم، وهو بطريق مكة، بالقرب من القادسية....

الثَّويّة: موضع بقرب الكوفة، على ثلاثة أميال منها" ٣١٧/٢ وانظر ٣٩١.

هذه النقول تؤكد ارتباط المؤلف بالكوفة ارتباطاً واضحاً مما يدل على





أنه من أهلها.

**الدليل الثاني:**

عاش المؤلف في نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع. وفي هذه الفترة كانت الدراسات النحوية تتبنى ـ في الغالب ـ مذهب أهل البصرة.

قال الدكتور شوقي ضيف: "واتجاهاً متقابلاً عند الزجاجي ثم عند أبي علي الفارسي وابن جني، نزع فيه أصحابه إلى آراء المدرسة البصرية، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد، لا في مدرسة بغداد وحدها، بل في جميع البيئات التي عنيت بدراسة النحو" (1).

ويقول سعيد الأفغاني: "والطابع البصري غلب على ما يسمى بالمذهب البغدادي في الجملة، كما هو الشأن في بقية الأمصار؛ ولا عجب في ذلك؛ فإن الأصالة التي فيه فرضت نفسها كما يقولون.... " (2).

وهذا ما صرح به المؤلف نفسه حيث قال: "فهؤلاء أئمة النحو القائلون بمذهب أهل البصرة، والناس اليوم على مذهب أهل البصرة، قرأته على الشيخ أبي الحرم مكي بالموصل" ٣/١٨٤.

إذا كان الحال كذلك: فلماذا انتمى المؤلف بشكل كلي إلى المذهب الكوفي؟ كما هو واضح جدًا في كتابه حيث يكرر: (قال أصحابنا الكوفيون، مذهبنا، دليلنا، حجتنا) (3).

تفسير ذلك أنه كوفي المولد والنشأة... والله أعلم.

---

(١) المدارس النحوية ٢٤٨. وانظر: المدرسة المصرية ٣٢٧ ـ ٣٤٦.

(٢) من تاريخ النحو ٩٤، ٩٥. وانظر: الموجز في نشأة النحو ٨٦ ـ ٩٧.

(٣) ١/٨٧، ١١٤، ١١٦، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٩، وغيرها كثير.





**صفاته العلمية :**

**نحوي كوفي:**

سبق الإشارة إلى أنه نحوي على نهج أهل الكوفة، يتبنى آراءهم ويذكر لها الحجج والبراهين، والأدلة على ذلك منثورة في ثنايا كتابه، لاتحتاج إلا إلى التصفح.

**مقرئ:**

وهذه الصفة من أبرز صفاته العلمية، فالكتاب مترع بالقراءات القرآنية لأن المؤلف لايترك مناسبة لقراءة سبعية أو عشرية أو غيرها، إلا يذكرها منسوبة لقارئها غالباً. ومن الأدلة على أنه مقرئ:

أولا: ذكره المتكرر للقراءات في كل مناسبة، وأذكر هنا موضعين فقط: قال: "... لأن العرب إذا استعملت الأعجمية تصرفت فيها كما تريد، كما قالوا في (إبراهيم وجبرائيل)، فقد قرأ ابن عامر (إبراهيم) المذكور في سورة البقرة بالألف، وقرأ عنه هشام جميع ما في سورة النساء، إلا الأول، وأواخر الأنعام وبراءة، لا جميع ما في سورة إبراهيم والنحل وآخر العنكبوت، وجميع سورة مريم والشورى، وكل ما في المفصل سوى الأول من سورة الممتحنة، والذي في سورة الأعلى بالألف.

وجبريل: بالجيم، والراء وبالهمزة : حمزة والكسائي وأبوبكر.

وبفتح الجيم من غيرهمز : ابن كثير.

وبكسر الجيم من غير همز : الباقون.

وميكال: قرأ بالهمز من غير ياء: نافع، وبلا همز ولا ياء: أبو عمرو وحفص عن عاصم.





وبالياء والهمز: الباقون..." ٢/٤٧.

ويقول في موضع آخر:

"والبيوت: جمع بيت من الشعر والبناء، وتكسر الباء في الجمع وتضم، وقد قرئ ما في القرآن، هذا وما كان على وزنه مثل: العيون والغيوب والعيوب والجيوب والشيوخ: فكسر الجميع: حمزة، ووافقه أبو بكر إلا في الجيوب، ووافقه ابن كثير والكسائي وابن ذكوان في الجميع سوى العيوب، ووافقه هشام وقالون في كسر البيوت لاغير". ٢/١٥٧، وغيرها كثير جداً.

ثانيا : وصف شيخه له بأنه مقرئ قال:

" وسألت شيخنا أبا محمد عبد المنعم النحوي، عند قراءتي عليه، عن هذا البيت. وقلت له: يجوز أن يكون (البوادي) نعتا لـ (الأيادي)، و(البوادي) في نصف البيت. فكأنه عنى الوقف، وهو موضع وقف، كقولك: أجبت الداعي. وقد يوقف على قوله تعالى: ﴿يومئذٍ يتّبعون الداعي﴾ [1]، بالسكون. ويكون فاعل (جهلت) مضمراً فيها. فقال لي: أنت مقرئ، وقد قست، ومع هذا أنت حفي، فصوب ماقلت". ١/٨١.

ثالثا : مؤلفاته في القراءات. ومما صرح به من ذلك:

١ ـ أنفس الاتخاذ في إعراب الشاذ:

قال: " وقد بينا هذا الجمع وما قيل فيه في كتابنا الموسوم بـ (أنفس الاتخاذ في إعراب الشاذ) في سورة المائدة" ١/٣٣٩.

يلحظ من خلال العنوان والسياق أن الكتاب في إعراب القراءات الشاذة.

---

(١) طه ١٠٨.





٢ ـ الروضة المزهرة في شرح كتاب التذكرة:

قال: "وقد ذكرنا لهذا التشديد كل وجه سديد، كما ذكرنا العلة في إدغام النون في الجيم في قراءة عبد الله بن عامر وأبي بكر بن عياش، في كتابنا الموسوم بـ (الروضة المزهرة، في شرح كتاب التذكرة). " ٢/٢٤١.

"..... والعرب تفعل ذلك، كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَبِهُداهمُ اقْتده﴾ [(١)]، هي بكسر الهاء، وإثبات الياء وصلا، وكقراءة هشام بكسر الهاء، وقد استوفينا علة ذلك في كتابنا الموسوم بـ (الروضة المزهرة في شرح التذكرة)." ٣/٣٦٣.

" .... ومثله قراءة عاصم وابن كثير ونافع وابن عامر: ﴿وحسِبوا أن لاتكون فتنة﴾[(٢)] بنصب الفعل، وقد بيناه في كتابنا الموسوم بـ (الروضة المزهرة)." ٣/٣٦٥.

يؤكد السياق الذي ورد فيه ذكر الكتاب أنه في علم القراءات....

**حنفي:**

لقد صرح المؤلف بمذهبه الفقهي في مسألة تشييع الجنازة: هل المشي أمامها أفضل أو خلفها؟ ومن توفيق الله أن مذهبه هو المذهب الوحيد الذي فضل المشي خلف الجنازة من بين المذاهب الأربعة المعروفة.

قال: "... وقال: (خلفه)؛ لأن المشي عندنا خلف الجنازة أفضل، وقال الشافعي رضي الله عنه: هم كالشفعاء؛ والشفعاء إنما يكونون بين يدي المشفوع له" ٢/١٣٠.

فهو هنا ذكر مذهبه ومذهب الشافعية، فهو ليس شافعياً؛ لأن الشافعية

(١) الأنعام ٩٠.

(٢) المائدة ٧١.





يرون أن المشي أمام الجنازة أفضل "قال الشافعي: سمعنا من أصحابنا من يقول: المشي أمام الجنازة أفضل من المشي خلفها، ولم أسمع أحدًا عندنا يخالف في ذلك" (١).

والمالكية يرون المشي أمام الجنازة أفضل، قال ابن عبد البر: "والمشي أمام الجنازة أفضل إن شاء الله" (٢)، وهكذا الحنابلة كما في المغني: "والمشي أمامها أفضل. أكثر أهل العلم يرون الفضيلة للماشي أن يكون أمام الجنازة..." (٣).

لم يبق سوى الأحناف، وعند الرجوع لكتبهم نجدهم يرون المشي خلف الجنازة أفضل من المشي أمامها. قال في مختصر اختلاف العلماء: "المشي خلفها أفضل" (٤).

والجدير بالذكر أن أبا حنيفة ـ رحمه الله ـ كان كوفياً (٥)، وهذا يدعم كون المؤلف كوفياً. والله أعلم.

**مبصر:**

ومن صفاته أنه مبصر، وهذه الصفة ـ وإن لم تكن صفة علمية ـ مهمة في تحديد شخصيته كما سيتضح قريباً. ومن أقواله التي تدل على أنه مبصر:

(١) الأم للشافعي ١/٢٧١.

(٢) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: ١/٨٣، وانظر شرح موطأ مالك للزرقاني ٢/٢٥٠.

(٣) المغني لابن قدامة: ٢/٤٧٤، حاشية الروض ٣/١١٢

(٤) للجصاص الحنفي ١/٤٠٤، وانظر حاشية الطحاوي على الدر المختار ١/٣٨٠، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ٢/٢٠٦، وهذه كلها من كتب الأحناف.

(٥) البداية والنهاية ١٠/١١٠.







"ورأيت في نسختين أو ثلاث من ذكرها في حرف الهاء" ١/٨. يقصد من شروح الديوان.

"قال الشريف هبة الله بن علي بن محمد الشجري العلوي في الأمالي له ونقلته بخطي...." ٢/٣٣٩.

"قال أبو الفتح:.... ألا ترى إلى إحسانه الصنعة..... ونقله الواحدي كما نقلناه " ٤/٨٥.

"قال الشريف..... وكتبته بخطي" ٤/١٢٠.

"قال الشريف..... ونقلته بخطي" ٤/١٢٩.

هذا البيان من المؤلف لنقله بخطه يدل على أنه مبصر، وإلا لما استطاع النقل والكتابة.

**شيوخه:**

١ ـ مكي بن ريّان [١] :

".... وقرأته قراءة فهم وضبط على الشيخ الإمام أبي الحرَم مكي بن ريان الماكسيني بالموصل سنة تسع وتسعين وخمسمائة..." (المقدمة).

وهو مكي بن ريان بن شبّة بن صالح الماكسيني الضرير النحوي الإمام صائن الدين أبوالحرم، مجمع على دينه وعقله، غاية في الذكاء والفطنة، أضر بالجدري سنة ثمان أو تسع، لقي ببغداد مشايخ اللغة والنحو والحديث كابن الخشاب وابن العصار، والكمال الأنباري، والغالب عليه النحو والقراءات، وقرأ عليه أعيان الموصل، وانتفع به خلق كثير ومنهم

(١) بغية الوعاة ٢/٢٩٩، والبداية والنهاية ١٣/٥١، شذرات الذهب ٥/١١، نكت الهميان ٢٩٦، إنباه الرواة ٣/٣٢٠، وفيات الأعيان ٥/٢٧٨، غاية النهاية ٢/٣٠٩، إرشاد الأريب ٧/١٧٦.





السخاوي. مات يوم السبت سادس شوال سنة ثلاث وستمائة [١].

٢ ـ عبد المنعم بن صالح [٢] :

"... وقرأته بالديار المصرية على الشيخ أبي محمد عبد المنعم بن صالح التيمي النحوي" (المقدمة).

وهو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد المعروف بالإسكندراني لسكناه بها يعلم العربية مدة، ولد في شعبان سنة سبع وأربعين وخمسمائة، وأخذ النحو عن العلامة أبي محمد عبدالله بن برّي، وانقطع إليه مدة حتى أحكم الفن. وسمع من حماد الحراني، وروى شيئاً من شعره. وكان مليح الخط. كتب عنه الزكي المنذري، وقال: توفي في الثالث والعشرين من ربيع الآخر سنة ٦٣٣هـ.

كان علامة ديار مصر أدباً ونحواً، وشيخ مجونها لهواً ولعباً [٣].

٣ ـ أبو الفتح نصر بن محمد بن الأثير الجزري [٤] :

"... فسمعت شيخي أبا الفتح نصر بن محمد الوزير الجزري يقول:..." ٢١٧/٤.

وهو نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الوزير

---

(١) البغية ٢٩٩/٢، والبداية والنهاية ٥١/١٣.

(٢) بغية الوعاة ١١٥/٢، تاريخ الإسلام للذهبي، وفيات ٦٣٣هـ ص ١٥٢، التكملة لوفيات النقلة ٤١١/٣ رقم ٢٦٤٦، الوافي بالوفيات ٢١٩/١٩ رقم ٢٠٢، الأعلام ١٦٧/٤.

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي، وفيات ٦٣٣ هـ، ص ١٥٢، ١٥٣.

(٤) وفيات الأعيان٣٨٩/٥، التكملة لوفيات النقلة جزء ٥٥. شذرات الذهب ١٨٧/٥ مرآة الجنان ٩٧/٤. العبر للذهبي ٥٦/٥، سير أعلام النبلاء ٧٢/٢٣ رقم ١٢٠، النجوم الزاهرة، ٣١٨/٦. بغية الوعاة ٣٥١/٢. تاريخ الإسلام وفيات ٦٣٧ ص ٣٥٣ رقم ٥١٠.





الفاضل ضياء الدين أبوالفتح الشيباني الخزرجي، مولده بجزيرة ابن عمر، في يوم الخميس العشرين من شعبان سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، مهر في النحو واللغة وعلم البيان، حفظ شعر الطائي والبحتري والمتنبي.

وَزَر للأفضل علي بن السلطان صلاح الدين، ومات ببغداد في يوم الاثنين سلخ ربيع الآخر سنة سبع وثلاثين وستمائة.

صنف: المثل السائر، الوشي المرقوم، المعاني المخترعة [1].... وغيرها.

هذا، وقد جالس ابن الأثير مكيَّ بن ريان بالموصل، وأقام بها مدة [2]، فلعل صاحبنا سمع منه بالموصل.

**رحلاته:**

سبق الإشارة إلى أنه رحل إلى الموصل عام ٥٩٩، وأخذ عن مكي بن ريان رحمه الله. وإلى مصر وقرأ على عبد المنعم بن صالح رحمه الله.

كما زار بغداد أيضا، قال: "..... وقد زرته في انحداري من الموصل إلى بغداد" ٦٨/٢.

ولكنه لم يذكر شيئاً عن طلبه في بغداد، فلعلها كانت زيارة عابرة والله أعلم.

**تآليفه :**

١ - التبيان في شرح الديوان:

وهو الكتاب القضية. وقد ذكر في ثناياه أربعة كتب من مؤلفاته:

٢ - الإغراب في الإعراب:

(١) بغية الوعاة ٣١٥/٢.

(٢) وفيات الأعيان ٣٣٥/٧.





"وقد بينا مثل هذا من إعمال الفعلين وبسطناه في كتابنا المعروف بـ(الإغراب في الإعراب) عند قوله تعالى: (هاؤُمُ اقرءوا كتابيَه) [1]". ٨٧/١.

٣ ـ أنفس الاتخاذ في إعراب الشاذ:

٤ ـ الروضة المزهرة في شرح التذكرة:

سبق الإشارة إلى هذين الكتابين، وأنهما من كتب القراءات.

٥ ـ نزهة العين في اختلاف المذهبين:

"وقد استوفينا هذا بأبسط منه في كتابنا الموسوم بـ (نزهة العين، في اختلاف المذهبين" ٢٠٣/١.

وهذا الكتاب يبحث في الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة.

هذه هي الكتب التي ذكرها في شرحه للديوان [2].

**وفاته:**

ذكر المؤلف في كتابه ما يفيد أنه كان موجوداً حتى ما بعد عام ٦٣٠هـ.

**قال:**

"والذي ذكره أبوالطيب لم يملكه وما تأمر فيه سوى الملك الكامل أبي المعالي محمد بن أبي بكر بن أيوب، فإنه ملك اليمن كله، وملك مصر وأعمالها، والشام وأعمالها وخطب له بالموصل، وهو أول أعمال العراق،

(١) الحاقة ١٩.

(٢) وهذه الكتب لم أجدها في المراجع التالية: إنباه الرواة، وإشارة التعيين، بغية الوعاة، البلغة، كشف الظنون، إيضاح المكنون، وفيات الأعيان، سير أعلام النبلاء، معرفة القراء الكبار، مفتاح السعادة، درة الحجال، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، فهرست أسماء الرجال.





وكان أمره فيها ويدبرها، وملك آمد، وهي أول أعمال الروم" ١/١٧١.

والملك الكامل لم يفتح آمد، إلا في عام ٦٣٠هـ [١].

فإذا تذكرنا أن المؤلف ولد عام ٥٧٦ تقريباً، وأعمار أمة محمد صلى الله عليه وسلم ما بين الستين والسبعين [٢]، فتكون وفاة المؤلف عام ٦٤٠ تقريباً.

**التعريف بأبي البقاء العكبري [٣]:**

عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبوالبقاء النحوي الضرير، العكبري الأصل، البغدادي المولد والدار. ولد عام ٥٣٨هـ.

كان نحوياً فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل، وأخذ النحو عن أبي محمد بن الخشاب وغيره، وروى عن مشايخ زمانه.

ومصنفاته كثيرة منها: إعراب القرآن والقراءات، شرح الإيضاح، شرح اللمع، اللباب في علل النحو، شرح المفصل، إعراب شعر الحماسة، شرح المتنبي، وغيرها كثير.

توفي ليلة الأحد ثامن شهر ربيع الآخر سنة ٦١٦هـ ودفن يوم الأحد بباب حرب [٤].

**إثبات أن الكتاب ليس له:**

لقد نسب الكتاب في طبعاته الأربع لأبي البقاء العكبري، الطبعة الأولى

(١) البداية والنهاية ١٣/١٤٦، النجوم الزاهرة ٦/٢٧٩.

(٢) الترمذي ك ٤٩ ب ١٠٢، ٥/٥٥٣، ابن ماجه ك ٣٧ ب٢٧، ٢/١٤١٥.

(٣) ترجمته في: نكت الهميان ١٧٨، وفيات الأعيان ٣/١٠٠ بغية الوعاة ٢/٣٨(١٣٧٥) طبقات الحنابلة ٢/١١٢، إنباه الرواة ٢/١١٦، إشارة التعيين ١٦٣ (رقم ٩٥) البداية والنهاية ١٣/٩٢، البلغة ١٠٨، شذرات الذهب ٥/٦٧ النجوم الزاهرة ٦/٢٤٦، تاريخ ابن الأثير ٩/٣٢٨، معجم المؤلفين ٦/٤٦، الأعلام ٤/٨٠، وغيرها.

(٤) إنباه الرواة ٢/١١٦، ١١٧. وللحديث المفصل عن تآليفه انظر مقدمة محقق: التبيين عن مذاهب النحويين. له ص ٣٥، ٦٨ (٥٩ مؤلفاً).





طبعة الهند في كلكته عام ١٢٦١هـ، والثانية طبعة بولاق سنة ١٢٨٧هـ، والثالثة طبعة المطبعة الشرفية بمصر سنة ١٣٠٨هـ، والطبعة الرابعة التي خرجت بعناية مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي أكثر من مرة كان آخرها عام ١٣٩١هـ.

والطبعة الأولى هي التي اعتمد عليها من أخرج الطبعات الأخرى. وذكر الدكتور مصطفى جواد في بحثه ـ الذي سيأتي الحديث عنه قريباً ـ ما يفيد أن هذا الكتاب منسوب في الهند إلى أبي البقاء من قبل عام ١١٢٠هـ. حيث أورد نقلاً لابن معصوم المتوفى عام ١١٢٠هـ من (التبيان) ونسبه لأبي البقاء.

كما ذكر أن هناك نسخة من التبيان في دار الكتب الوطنية بباريس (رقم٣١٠٥) لم يذكر فيها اسم المؤلف.

قلت: ولعل من الأسباب التي أدت إلى نسبة الكتاب لأبي البقاء:

١ ـ التقارب الزمني بين العلمين فكلاهما عاش في نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع.

٢ ـ التشابه بين المؤلفين في المؤلفات:

ـ فكلاهما ألف في إعراب القراءات:

أبو البقاء: إعراب الشواذ، أو إعراب الشاذ، وإعراب الشواذ من القرآن[1].

والمؤلف : أنفس الاتخاذ في إعراب الشاذ.

(١) انظر مقدمة المحقق للتبيين ص ٣٨.





ـ وأيضا ألفا في الخلاف النحوي:

أبوالبقاء ألف: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

والمؤلف ألف: نزهة العين في اختلاف المذهبين.

ـ وطبعاً كلاهما شرح ديوان المتنبي.

أما الأدلة: التي تثبت أن الكتاب ليس لأبي البقاء، فقد كان للدكتور مصطفى جواد سبق في هذا وذكر أدلة قوية تنفي أن يكون الكتاب له.

وأدلته هي (باختصار) [1] :

١ ـ ذكر المؤلف شيخه بالموصل مكي بن ريان (٦٠٣)، وكان معاصراً لأبي البقاء ولم يكن شيخًا لأبي البقاء، وأيضاً ذكر المؤلف شيخه عبدالمنعم بن صالح (٦٣٣) والعكبري توفي (٦١٦)، وتاريخ الوفاة يقول: إن عبدالمنعم تلميذ للعكبري لاالعكس. كما أن عبد المنعم لم يدخل العراق والعكبري لم يدخل مصر، وهذا يثبت أنهما لم يلتقيا.

٢ ـ وأيضا من شيوخ المؤلف الوزير بن الجزري (٥٥٨-٦٣٧) "فكيف يكون شيخاً لأبي البقاء العكبري؛ وقد ولد بعد ولادة أبي البقاء بعشرين سنة، وتوفي بعد وفاته بثلاث وعشرين سنة".

٣ ـ ذكر المؤلف أن الملك الكامل ملكَ آمد. وهذه الحادثة حصلت عام ٦٣٠ [2] بعد وفاة أبي البقاء بأربع عشرة سنة.

٤ ـ ذكر المؤلف نقلاً عن شيخه عبدالمنعم بن صالح الملك الكامل ملكاً

(٢) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي. دمشق ج ١، ٢ مجلد٢٢ وأعيد نشره في كتاب (في التراث العربي) ٢٣٩/٢-٢٦٠ ط بغداد.

(١) البداية والنهاية ١٤٦/١٣. النجوم الزاهرة ٢٧٩/٦.





على الديار المصرية والشام والحرمين، وهو قد ملك عام ٦١٥هـ "أي قبل وفاة أبي البقاء العكبري بعدة أشهر، وهذا لا يوافق مضمون الحكاية التي حكاها الشارح؛ فإنه ذكره على كونه ملكاً من قبل الحكاية".

٥ ـ أن الشارح كان بصيرًا، وأبو البقاء كان ضريرًا.

٦ ـ "أن الشارح دخل الموصل، أو كان من أهلها [1] وانحدر إلى بغداد ثم ارتحل إلى بلاد الكوفة [2]، طالبًا للعلم أو مسافرًا إلى بلاد الشام [3] أو بلاد الحجاز [4]... ومن المعلوم أيضا أن أبا البقاء العكبري لم يكن من أهل الموصل ولا دخلها ولا دخل الكوفة".

٧ ـ أن الشارح ذكر لنفسه كتابين [5] (نزهة العين، والروضة المزهرة)، وهذان الكتابان لم يذكرا في كتب أبي البقاء ولاغيره.

هذه هي الأدلة التي ذكرها الدكتور مصطفى جواد رحمه الله. وأضيف إليها:

١ ـ أن المؤلف ـ رحمه الله ـ كان من أهل الكوفة، كما سبق أن ذكرت. وأبو البقاء من أهل بغداد مولدًا وحياة.

٢ ـ أيضا المؤلف كان حنفي المذهب استنادًا إلى مسألة المشي خلف الجنازة، أما أبو البقاء فبينت في ترجمته أنه كان فقيهاً على مذهب أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ.

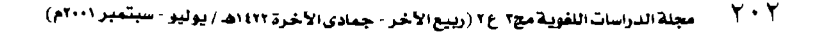
(١) هذا رأي جواد. وذكرت في أحوال المؤلف ما يخالفه.

(٢) هذا رأي جواد. وذكرت في أحوال المؤلف ما يخالفه.

(٣) هذا لا دليل عليه من الشرح.

(٤) هذا لا دليل عليه من الشرح.

(٥) بل أربعة كتب.







٣ ـ المؤلف ـ كما هو واضح في كتابه ـ كان نحوياً على طريقة أهل الكوفة، أما أبوالبقاء فكان بغدادياً متأخرًا مواليًا للمذهب البصري، بل كان يهاجم المذهب الكوفي، ولم يرجح في (التبيين) رأي الكوفيين إلا في مسألة واحدة من (٥٦) مسألة [١].

هذه الأدلة المتضافرة التي تثبت أن الكتاب ليس لأبي البقاء، وغير خافٍ أن أقواها حادثة فتح (آمد) على يد الملك الكامل التي حدثت بعد وفاته.

**التعريف بابن عدلان [٢]:**

علي بن عدلان بن حماد بن علي، الإمام العلامة عفيف الدين أبوالحسن الربعي الموصلي النحوي المترجم.

ولد سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، وتوفي سنة ست وستين وستمائة بالقاهرة [٣]، سمع ببغداد، وأخذ عن أبي البقاء وغيره، وسمع من ابن الأخضر وابن منينا ويحيى بن ياقوت وعلي بن محمد الموصلي، وبرغش عتيق بن حمدي وجماعة وأجاز له أبو اليمن الكندي [٤].

سمع منه ابن الظاهري والأبيوردي والدمياطي والشريف عزالدين والدواداري.

وأقرأ العربية زماناً، وتصدر بجامع الملك الصالح بالقاهرة.

---

(١) انظر مقدمة تحقيق (التبيين) ص ٧، ٩٢، ٩٦، وقد أجاد د. العثيمين في دراسته للعكبري إجادة بالغة. وانظر المدارس النحوية ٢٧٩، ٢٨٠.

(٢) فوات الوفيات لابن شاكر ٤٣/٣، ذيل مرآة الزمان لليونيني ٣٩٢/٢، النجوم الزاهرة ٢٢٦/٧، بغية الوعاة ١٧٩/٢، إيضاح المكنون ١١٢/٤، معجم المؤلفين ١٤٩/٧، الأعلام ٣١٢/٤، الوافي بالوفيات ٣٠٨/٢١ السلوك لمعرفة دول الملوك ج١ قسم ٥٧٢/٢.

(٣) وفي السلوك : في دمشق. جـ ١ القسم الثاني ٥٧٢.

(٤) بغية الوعاة ١٧٩/٢.

انفرد بالبراعة في حل المترجم والألغاز، وله في ذلك تصانيف، من ذلك: عقلة المجتاز في حل الألغاز، ومصنف في المترجم للملك الأشرف موسى(١).

والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب (٢).

**مناقشة جواد في نسبة الكتاب لابن عدلان:**

نسب الدكتور العلامة مصطفى جواد كتاب (التبيان) لابن عدلان، وهذه النسبة غير صحيحة، وهي غريبة من عالم كبير كالدكتور جواد، ولكنه بشر. ومرد هذا الخطأ ـ والله أعلم ـ أن الظروف لم تسعفه لكي يقرأ (التبيان) كاملاً، وإلا فإنه سيرى الفرق الواضح بين أحوال الشارح وبين ترجمة ابن عدلان. بل لا يوجد وشائج قربى تقرب ابن عدلان من الكتاب.

قال جواد ـ رحمه الله ـ " وهي أدلة جمعناها في أثناء تصفحنا للشرح المذكور، ولو كان عندنا متسع من الوقت وقرأناه بالترتيب والتعقيب لزادت عندنا الأدلة زيادة لانعلم مقدارها".

وهذا اعتراف صريح بأنه لم يقرأ الكتاب كاملاً، بل اطلع عليه على سبيل التصفح وبدون ترتيب.

وإذا عدنا إلى ما ذكره من أدلة تنفي أن يكون الكتاب لأبي البقاء، فسنجد من هذه الأدلة ما يمكن الاستدلال به على نفي أن يكون لابن عدلان.

---

(١) الوافي بالوفيات جـ ٦ قسم ٢١ ص ٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) الأعلام ٣١٢/٤، وهو مطبوع بتحقيق: حاتم الضامن عام ١٤٠٥هـ.





ومن ذلك:

١ - حديثه السابق عن شيوخ المؤلف الثلاثة (مكي، وعبد المنعم، ونصر)، وأن هؤلاء يمكن أن يكونوا تلاميذ لأبي البقاء لا العكس.

ويمكن القول هنا: إذا كان هؤلاء من شيوخ ابن عدلان، فلماذا لم يذكروا في ترجمته؟ خاصة ابن الأثير ومكي!، وهما علمان كبيران!. هذا يفيد أن الكتاب ليس لابن عدلان.

قلت: ومكي وابن عدلان كانا في الموصل، ولم يذكر مكي من شيوخ ابن عدلان، سبب ذلك - والله أعلم - وفاة مكي المبكرة (٦٠٣) وابن عدلان حينئذ لما يكمل العشرين.

٢ - استدل بما ورد في الشرح من دخول المؤلف للموصل والكوفة، وأبو البقاء لم يعرف عنه دخول هذين البلدين.

وهنا أقول: أيضاً ابن عدلان لم يرد في ترجمته ما يفيد أنه دخل الكوفة.

٣ - استدل أيضا بكتابين للشارح لم يذكرا ضمن مؤلفات أبي البقاء.

وهنا أقول أيضا: هي أربعة كتب خامسها (التبيان)، وكلها لم تذكر ضمن كتب ابن عدلان، بل لم يذكر أنه شرح ديوان المتنبي.

والمثل يقول: من فمك أدينك.

وفي الحقيقة فإن طريقة د.جواد في نسبة الكتاب لابن عدلان - غريبة، ومضللة، ولاتتناسب مع منزلته العلمية، حيث بنى استدلاله على دليل واهن، ثم أخذ يخلط ترجمة ابن عدلان بأحوال الشارح، بحيث يفوت على القارئ التفريق بين ما هو من كتب التراجم، وبين ماهو من الشرح نفسه.





ولنبدأ بالدليل الواهن: حيث قال جواد ـ رحمه الله ـ "قوله: "قال أبو الحسن عفيف الدين علي بن عدلان: الرواية الصحيحة (مثل) بالرفع..." فالشارح إذن هو هذا العالم الذي أثبت اسم نفسه في آخر الشرح على التقريب"!!.

قد يعتقد القارئ العجلان أن هذا الكلام ورد في نهاية الكتاب، وهذا غير صحيح بل ورد قبل نهاية الكتاب بـ(٩٥) صفحة.

والعلماء ـ رحمهم الله ـ إنما يوردون أسماءهم في نهاية الكتاب أو في بدايته أو في نهاية الجزء أو في بدايته. وهنا المؤلف لم يذكر هذا الاسم لا في بداية الكتاب ولافي نهايته، ولا في بداية جزء ولا في نهايته، بل ولا في بداية قصيدة أو نهاية أخرى!! وإنما في البيت متم العشرين من قصيدة عدة أبياتها (٤١) بيتاً، فكيف نستدل بهذا على أنه هو الشارح؟!. وأمر آخر مهم جدًا، فالدكتور مصطفى ـ رحمه الله ـ أورد العبارة على هذا النحو:

"قال أبو الحسن.... الرواية... ".

وهي في الكتاب كالتالي:

"الإعراب: قال أبو الحسن..." [1]، وفرق شاسع بين العبارة على هذا النحو وبين أن يقال: "قال أبوالحسن.... الإعراب : الرواية... ".

فحينما تتقدم كلمة (الإعراب)، فهي لاتدخل في قول أبي الحسن، وإنما من كلام الشارح، ولو تأخرت لكانت دليلا قوياً.

ويقول الدكتور: "وهو في سلسلة اسمه (عفيف الدين.... الإمام العلامة)

(١) التبيان ٤/٢٠١.





أحد أذكياء العالم الإسلامي بل الدنيا. ولد بالموصل سنة (٥٨٣) أو قبلها..... ودرس الأدب على أبي الحرم مكي... ".

عبارة (أو قبلها) لم ترد في كتب التراجم، فلماذا أتى بها الدكتور مصطفى ؟!.

لأنه لو كان ولد في هذا العام فإنه سيكون قرأ على مكي عام (٩٥٥) وعمره ١٦ عاماً. وهذا ليس مستحيلاً، ولكن ليس معتادًا، ولهذا أتى الدكتور بهذه العبارة ليزيد في عمر ابن عدلان قليلاً؛ ليكون هناك تناسب بين ميلاده وسنة دراسته.

هذا، ولم يرد في ترجمة ابن عدلان أنه قرأ على مكي، بل هو توقع وزيادة من الدكتور. رحمه الله..

ويضيف : "وارتحل إلى بغداد. ومر بمدينة سامرا" ارتحاله إلى بغداد مذكور في ترجمته، أما مروره بسامرا فاجتهاد من الدكتور.

ويزيد: "ثم ارتحل إلى بلاد الشام مارًا بالكوفة".

ومرة أخرى مروره بالكوفة اجتهاد أيضا.

ويضيف: "ثم قصد إلى الديار المصرية، ودرس على عبدالمنعم بن صالح".

نعم اتجه ابن عدلان إلى مصر، ولكن لم يذكر أنه درس على عبد المنعم.

ويقول أيضا "وألف ابن عدلان ذلك الشرح الكريم البارع الجسيم لديوان المتنبي... وألف أيضا (نزهة العين في اختلاف المذهبين، والروضة المزهرة)"..

وهذا الكلام لم يرد في كتب التراجم، وإنما هو اجتهاد آخر من الدكتور.

وهكذا نجد أن نسبة جواد الكتاب لابن عدلان، لم تأت بقوة نفيه النسبة لأبي البقاء، ولعل الوقت لم يسعفه ـ رحمه الله ـ ليدرس الكتاب بعناية، وإلا لوجد أن وشائج القربى بين الشارح وابن عدلان واهنة، ولا تكفي للجزم بأن الكتاب من تأليفه. رحم الله الجميع.

ومما يثبت أن الكتاب ليس لابن عدلان ـ بالإضافة لما سبق ذكره:

ـ أن الشارح ـ رحمه الله ـ كان بارًا بشيخيه أبي الحرم وأبي محمد، فأكثر من ذكرهما في الكتاب، فلو كان هو ابن عدلان لذكر شيخه أبا البقاء الذي شرح الديوان، ومن غير المعقول ألا يستفيد التلميذ من شيخه، وقد ألفا في موضوع واحد.

كما أن شيخه أبا اليمن الكندي له حواش على ديوان المتنبي [1]، ولم يتطرق الشارح لأبي اليمن بذكر، فكيف يكون شيخه ولايذكره في كتابه؟ رغم أنهما كتبا في موضوع واحد.

ـ كما أن الشارح لم يذكر أيًا من العلماء الذين درس عليهم ابن عدلان والذين ذكروا في ترجمته ـ وهذا يؤكد أن الكتاب ليس له. فالشيوخ الذين ذكروا في الكتاب لم يذكروا في ترجمة ابن عدلان، والذين ذكروا في ترجمته لم يذكروا في الكتاب.

ـ أيضا عرفنا من أحوال المؤلف أنه مقرئ وحنفي وكوفي المذهب النحوي، وهذه الصفات لم تذكر في ترجمة ابن عدلان.

لهذه الأسباب لايمكن الاقتناع بأن الكتاب من مؤلفات ابن عدلان، بل هو

(١) البغية ١/٥٧١.





لعالم آخر، علينا البحث عنه والتنقيب عن شخصيته.

هذا، وقد سبق الدكتور مصطفى إمام في نفي نسبة الكتاب لابن عدلان [١]، وقد اعتمد على دليل لم أذكره، وهو الاتجاه النحوي لابن عدلان.

وقد قدّم بذكر جهد الدكتور مصطفى جواد ـ رحمه الله ـ في نفي نسبة الكتاب لأبي البقاء حيث قال:

"وليس من نافلة القول أن نذكر بإيجاز السبب الحقيقي وراء نفي هذا الكتاب عن أبي البقاء العكبري؛ فإن صاحب هذا الشرح كوفي النزعة في جميع مسائل الخلاف التي عرضت أثناء شرح شعر المتنبي، وهي كثيرة جدًّا، تكفي لنفي هذا الشرح عن أبي البقاء الذي لايشك باحث منصف في نزعته البصرية في جميع مؤلفاته المخطوطة والمطبوعة على السواء" [٢].

قلت: لاشك أن أبا البقاء بصري النزعة، وهذا من ضمن الأدلة التي ذكرتها في نفي نسبة الكتاب لأبي البقاء، ولكن الدكتور مصطفى جواد لم يتعرض للاتجاه النحوي لأبي البقاء.

وهنا الدكتور مصطفى إمام ذكر الاتجاه النحوي لأبي البقاء ووصفه بالسبب الحقيقي. وهو بلا شك سبب قوي، ولكن أقوى منه حادثة (فتح آمد) كما سبق.

وقد درس د. إمام كتاب (الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب) لابن عدلان [٣] بحثا عن الاتجاه النحوي لابن عدلان من خلال موقفه من:

---

(١) في كتاب دراسات ووثائق لغوية قاطعة، الحلقة الأولى والمنشور عام ١٤٠٦ هـ.

(٢) دراسات ووثاق لغوية ٢٤.

(٣) منشور بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن في مجلة المورد المجلد ١٢ العدد ٣ سنة ١٩٨٣م. ومطبوع في كتاب مستقل عام ١٤٠٥هـ.





١ ـ مسائل الخلاف بين النحويين ومصطلحاتهم.

٢ ـ بعض أعلام المدرستين.

٣ ـ شواهد كتاب سيبويه.

وانتهى في دراسته إلى أن ابن عدلان كان:

١ ـ يتابع البصريين في مسائل الخلاف المعروفة ويستخدم مصطلحاتهم.

٢ ـ يتابع أعلام البصريين كسيبويه والخليل.

٣ ـ ويخالف أعلام الكوفيين كالكسائي والفراء.

٤ ـ يخالف صاحب (التبيان) في مسألة اتفق تناولها عند كل منهما في كتابه (وهي مسألة عمل الفعلين المتنازعين).

قال: "وهذا كله يقف حائلاً بين ابن عدلان وشرح ديوان أبي الطيب المتنبي؛ لأن شارحه كوفي دون شك أو امتراء " [١].

البحث عن المؤلف:

بعد القناعة أن ابن عدلان ـ رحمه الله ـ ليس مؤلف الكتاب، جاء دور التنقيب والبحث للكشف عن هوية المؤلف الحقيقي للكتاب. وطبعاً هذا يبدأ من الكتاب نفسه؛ إذ لابد أن يذكر مؤلف الكتاب إشارات وعلامات تنير للباحث طريقه في دهاليز كتب التاريخ والتراجم. وقد ذكرت ملامح شخصية المؤلف سابقاً، وأعيدها الآن بإيجاز:

مولده : عام ٥٧٩ تقريباً في الكوفة غالباً، ونشأته كانت في الكوفة كذلك.

صفاته : نحوي كوفي، مقرئ، حنفي.

(١) دراسات ووثائق ص ٤٤ وانظر: ٢٥ ـ ٤٤، وكذلك شكك في نسبة الكتاب لابن عدلان محقق شرح ابن الأفليلي لشعر المتنبي ٧٣/١.





شيوخه: مكي بن ريان، عبد المنعم بن صالح، الوزير بن الأثير الجزري.

رحلاته: رحل إلى الموصل، بغداد، مصر.

تآليفه : التبيان، الإغراب، أنفس الاتخاذ، نزهة العين، الروضة المزهرة.

وفاته: عام ٦٤٠ تقريباً.

وبعد تحديد هذه الملامح، شرعت في البحث عن شخصية المؤلف، وبدأت بقراءة تراجم شيوخه الثلاثة، ولكن لم أجده.

ثم بحثت عن كتبه في فهارس الكتب، ولكن كما قال د. جواد: "فهذا الشارح لم يكن سعيداً في مؤلفاته". وقد ذكرت الكتب التي بحثت فيها.

ثم ابتغيت (البغية)؛ حيث إن مؤلفها متأخر وجمّاعة، فقرأتها من الجلدة إلى الجلدة دون فائدة. وهكذا (إشارة التعيين) و(البلغة).

فعملت بنصيحة الدكتور مصطفى جواد، ورجعت إلى الكتب التاريخية المرتبة زمنيًا. فبحثت من تاريخ ٦٣٠هـ إلى سنة ٦٨٠هـ في: طبقات الذهبي (معرفة القراء الكبار)، والبداية والنهاية، والعبر في خبر من غبر، وسير أعلام النبلاء (جـ٢٣) والنجوم الزاهرة، والتكملة لوفيات النقلة.

وفي هذا الأخير وجدت علمًا كوفيًا حنفيًا مقرئًا، من مواليد الكوفة وتوفي بالقاهرة وسنة وفاته وميلاده تتناسب مع ملامح شخصية المؤلف وهو:

**التعريف بالشارح**

زكي الدين السعدي [1] :

الحسن بن علي بن أحمد بن أبي الحسن بن أحمد زكي الدين، ابن أبي

(١) التكملة لوفيات النقلة ٥٧٩/٢. المقفى الكبير ٣٤٨/٣. الوافي بالوفيات ١٢/ ١٧٣ رقم ١٥١ تاريخ الإسلام للذهبي وفيات ٦٣٩ ص ٩٨ رقم ٥٨٤. الجواهر المضية ٧٢/٢. الطبقات السنية ٧٩/٣ معجم الشيوخ للدمياطي رقم ٨٦٠٩. مخطوط.





الحسن، ابن أبي السعود، الأنصاري، الخزرجي، السعدي، الكوفي، الحنفي المقرئ [1]. فقيه محدث شاعر [2].

كنيته : أبو محمد، أو أبو علي في (التكملة) [3].

مولده بالكوفة في ثمان عشرة من ذي الحجة سنة خمس وسبعين وخمسمائة [4].

وأخذ القراءات السبع وعلم الأدب بالموصل عن أبي الحرم مكي الفارقي[5].

قرأ القرآن الكريم بالقراءات على غير واحد، وسمع بمصر من جماعة من شيوخها، وحدث بشيء من شعره [6].

وقدم القاهرة وشرح شعر المتنبي، وقال الشعر [7].

له قصيدة نونية في القراءات، رواها عنه الشيخ شرف الدين أبومحمد الدمياطي [8].

توفي بدار الحديث الكاملية بالقاهرة في جمادى الآخرة سنة تسع وثلاثين وستمائة. ودفن من الغد بسفح المقطم. قال الدمياطي "وكنت أقوم عليه في مرضه" [9].

---

(١) المقفى.

(٢) الجواهر، الطبقات.

(٣) (المقفى، تاريخ الإسلام، الوافي، معجم الدمياطي).

(٤) المقفى، الجواهر، الطبقات السنية، التكملة.

(٥) المقفى وفيه: أبي الحزم. وهو تصحيف.

(٦) الوافي.

(٧) المقفى.

(٨) تاريخ الإسلام. الوافي.

(٩) معجم الشيوخ رقم ٨٦٠٩.







وحبس كتبه بالكاملية [1].

هذه ترجمته، وأوجه الشبه بينه وبين المؤلف كبيرة، ولن تجد في وفيات (٦٣٠ ـ ٦٨٠) أقرب من هذا العلم إلى الشارح، وترجمته محدودة، والكتب التي ترجمت له قليلة وأوسعها (المقفى). وهذا خليق به ؛ إذ لو كانت ترجمته مطولة في مراجع عديدة لما نسب كتابه إلى غيره، ولَمَا احتاج الباحث عن شخصيته إلى القراءة المطولة في كتب التراجم ليكشف عن شخصه، ومما يدعم كونه صاحبنا الذي نبحث عنه، أنه تتلمذ على عبدالمنعم بن صالح، وكذلك الزكي المنذري، وهذا الأخير تتلمذ عليه، فهو زميله في الدراسة على عبدالمنعم، ثم شيخه بعد ذلك.

قال المقريزي في المقفى:

"ومن شعره قوله:

فكل حسن وجمال في الورى ... فعنك يروى وإليك يسند
فالحسن موقوف عليك مرسل ... إليك مقطوع به لايجحد

وقوله:

صد إن شئت أو خمل ... أنت للنفس مالك
قد تفردت بالجما ... ل وعَزَّ المشارك
إن يوماً أراك فيـ ... ـه ليوم مبارك
ونهاراً تغيبه ... أسود اللون حالك
وظلاً ما تحله ... في النور سالك

(١) المقفى.

وقوله:

ومهفهف كالغصن قام وقد دجا الـ ـليل البـهـيم ينيـر بالمصـبـاح
ناديتــه أطفى الســراج فـإن لـي من وجـهك الميـمـون ألف صـبـاح

وقوله:

والـذي خـــصك بالحـســـ ـن وأعـطـاك المـلاحـــة
لـــيس لـــي يـــا بـــدر إلا أن أرى وجــــهك راحـــة" [1]

(١) المقفى ٣/٣٤٨، ٣٤٩.

## المراجع

- معجم الشيوخ للدمياطي، مخطوط رقمه ٨٦٠٩، المكتبة المركزية، جامعة الإمام. وكذلك ٥٨٧ف، مؤسسة الملك فيصل الخيرية.

- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، عبداللطيف زادة، تحقيق محمد التوبخي، ١٣٥٩هـ، مكتبة الخانجي، مصر.

- الأعلام، الزركلي، الطبعة السابعة ١٩٨٦، دار العلم للملايين، بيروت.

- الأم، محمد بن إدريس الشافعي، إشراف محمد النجار، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ، دار المعرفة، بيروت.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٤٠٦هـ دار الفكر العربي، القاهرة.

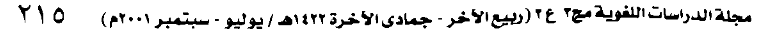
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا ١٩٤٧م مكتبة المثنى، بغداد.

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن نجيم الحنفي، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت.

- بدائع الزهور في وقائع الدهور، محمد بن أحمد الحنفي، تحقيق محمد مصطفى ١٣٩٥هـ البابي الحلبي، القاهرة.

- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق د محمد أبو ملحم وأصحابه، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٣٨٤هـ المكتبة المصرية، بيروت.







- البلغة، مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت.

- تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق د عمر التدمري، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ دار الكتاب العربي، بيروت.

- التبيان في شرح الديوان المنسوب لأبي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا وصاحبيه ١٣٩١هـ البابي الحلبي، مصر.

- التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، تحقيق د عبدالرحمن العثيمين الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- التكملة لوفيات النقلة، زكي الدين المنذري ت د بشار عواد معروف، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ت إبراهيم عوض، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ مطبعة البابي الحلبي، مصر.

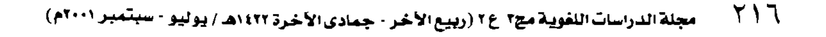
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، محيي الدين الحنفي، ت د عبدالفتاح الحلو ١٣٩٨هـ مطبعة البابي الحلبي.

- حاشية الروض المربع، عبدالرحن بن قاسم، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.

- حاشية الطحاوي على الدر المختار، أحمد الطحاوي الحنفي ١٣٩٥هـ دار المعرفة، بيروت.

- درة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان)، أحمد المكناسي، ت محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

- ذيل مرآة الزمان، قطب الدين موسى اليونيني، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.







- السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد المقريزي، صححه محمد زيادة، دار الكتب، مصر.

- سنن ابن ماجه، ت محمد فؤاد عبدالباقي ١٣٧٣هـ البابي الحلبي.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي، ت لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- شرح شعر المتنبي، ابن الأفليلي، ت د مصطفى عليان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

- شرح موطأ الإمام مالك، الزرقاني، ت إبراهيم عوض، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ البابي الحلبي، مصر.

- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين الداري، ت د. عبدالفتاح الحلو، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ دار الرفاعي، الرياض.

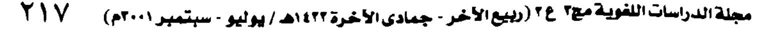
- العبر في أخبار من غبر، الذهبي، ت د صلاح الدين المنجد ١٣٨٦هـ مطبعة حكومة الكويت.

- فهرست أسماء الرجال والأماكن، إعجاز النيسابوري، (مكتبة الرياض السعودية ).

- فوات الوفيات والذيل عليها، محمد الكتبي، ت إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، ابن عبدالبر القرطبي، ت د. محمد الموريتاني، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

- مختصر اختلاف العلماء، أبو جعفر الطحاوي الحنفي، اختصار أبي بكر الجصاص. ت د. عبدالله نذير أحمد، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ دار







البشائر الإسلامية، بيروت.

- المدارس النحوية، شوقي ضيف، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، عفيف الدين اليافع، ت عبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، نشر: مرجليوث، الطبعة الثانية ١٩٢٣ مصر.

- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ١٣٧٨هـ مطبعة الترقي، دمشق.

- المغني، ابن قدامة، ١٤٠١هـ مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

- مفتاح السعادة، طاش كبرى زاده، ت كامل بكري، عبدالوهاب أبو النور ١٩٦٨م دار الكتب الحديثة، مصر.

- المقفى الكبير، المقريزي، الطبعة الأولى ١٤١١هـ دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت.

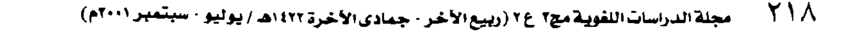
- الموجز في نشأة النحو، محمد الشاطر أحمد ١٤٠٣هـ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

- النجوم الزاهرة، ابن تغري، مصورة عن طبعة دار الكتب.

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، عناية : محمد الحجيري، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ألمانيا.

- وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

- دراسات ووثائق لغوية قاطعة، الحلقة الأولى، د. مصطفى إمام،







الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ كلية اللغة العربية، الأزهر.

- مجلة المجمع العلمي العربي، الجزآن الأول والثاني، المجلد الثاني والعشرون، صفر وربيع الأول ١٣٦٦هـ، دمشق.





# جـزاف الجـزاف

يوسف الصيداوي
دمشق



## جزاف الجزاف

**ردٌ على مقالة كتبها د. محمد الدالي عنوانها (جزاف الكفاف) هاجم فيها كتابنا (الكفاف)، ونشرتها مجلة الدراسات اللغوية، الصادرة في الرياض -المجلد الثاني- العدد الثالث، رجب - رمضان ١٤٢١هـ/ أكتوبر - ديسمبر ٢٠٠٠م.**

﴿ربنا أفرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا وانصرنا﴾

قبل ألف ومئتي سنة، مر في سماء البصرة شهاب، ما بدا حتى خبا، كان ذاك أبا بشر سيبويه، ونظر المشتغلون باللغة فيما ترك، فإذا (كتاب) قد جمع بين دفتيه علم العربية، واستكمل مسائلها، وأحاط بها، وكاد لا يترك لكتاب بعده زيادة لمستزيد، ولم يكن لأهل اللغة من قبل عهد بمثله، فوقفوا أمامه مُجلِّين مُكْبِرين، حتى لقد سموه (قرآن النحو)، ثم عمد العلماء من بعدُ إلى ما أوجزه سيبويه أو كثفه أو أشار إليه إشارة عابرة، فوقفوا عنده فأطالوا الوقوف، وأفاضوا ما وسعتهم الإفاضة، وحمّلوها إشاراته من المعاني على قدْر ما رأوها تحتمل، ولا نغالي إن قلنا: حمّلوها أحياناً فوق ما تحتمل.

وهكذا شرعت كتب النحو بعد كتاب سيبويه تتعدّد وتختلفُ منازعها، ما بين شرح وتفسير وتأليف، يعروها التفلسفُ حيناً، والمنطقُ حيناً، وتبايُنُ الآراء في كل حين.

فإذا أضفت إلى هذا، نشوء المصطلحات، واختلافَها وتَقَلْقُلَها؛ ثم أثَرَ الفقهِ وعلمِ الكلام في علم النحو، ونشوءَ مدرسةِ البصرة، ومِن بعدها نشوءَ مدرسةِ الكوفة، واصطراعَهما، واختلافَهما في كل صغيرة وكبيرة، وتَعَصُّبَ





أهل اللغة لهذه أو تلك منهما، إذا عرفت كل ذلك، عرف ما يعاني قُراء علم النحو من المشقة، ولم لا يصبر على قراءة كُتُبِه، إلا من كان ذا بأس وجَلَد!!

حتى إذا انقضى نحوٌ من خمس مئة سنة، نَظَمَ ابن مالك ألفيّته المشهورة، فتلقّفها طلاب العلم، وأعرضوا أو كادوا يُعرضون عمّا سبقها: **أولاً** لإيجازها، **ثانياً** لسهولة استظهار الشعر، **ثالثاً** للثقة بعلم ذلك الإمام.

لكنّ قيود الوزن الشعريّ، التي نشأت الألفية مكبّلة بها أحْوَجَت الألفية أيضاً إلى شروح وتفاسير، وإلى إبداء رأي، وتبيين غامض، واستكمال ناقص.

ولما عجزت الشروح أن تبيّن ما في المتون، عمد فريق من الأئمة إلى كتابة حواش على الشروح، حتى إذا تكشّف أنّ الحواشي على شُروح المتون، لم تَجْلُ ظلاماً ولا أنارت عتَمَة، عمد فريق من العلماء إلى وضع الحواشي على الحواشي، وسمَّوا ذلك تقريراً، حتى لقد تناقلت المتفكّهون مُقَوَّلَة: (مَن قرا الحواشي ما حوى شي).

ثم أطلّ القرن العشرون، فنظر أبناء الأمة فيما تراكم من كتب النحو، فإذا بين أيديهم فكرٌ غير فكرهم، وعلمٌ طرائقُه غيرُ طرائق علوم زمانهم، فامتنع عليهم أن يتمثّلوه، فاستثقلوه، ثم سخروا منه وكرهوه، ثم كرهوا اللغة كلها، ثم كرهوا العاملين عليها والمشتغلين بها!! ثم جعلوهم مواضيع نُكت وسخرية ورواية نوادر، ومن هنا أن قال الشيخ علي الطنطاوي رحمه الله: (وأصبح النحو علماً عقيماً، يدرسه الرجل ويشتغل به سنين طويلة، ثم لا يخرج منه إلى شيء من إقامة اللسان والفهم عن العرب) فكر ومباحث/١٣.

ومن هنا أن شرع الناس -متخصّصين وغير متخصّصين- يجأرون:





(يسّروا النحو- يسّروا النحو). واستجاب المشتغلون باللغة لهذا النداء، فشُكلت اللجان وعقدت الندوات وألفت الكتب، ومع ذلك استمرّ أنين العليل جيلاً بعد جيل، لم تنفع في علاجه وصفاتُ الأطباء، ولا أدوية الصيادلة، وليس يُدرى إلى متى كان سيستمر كل هذا، لو لم نقل معلنين: (النحو لا يُيَسَّر)؟!

وأحبّ أن أصرّح فأعترف، أنني يوم بدأتُ عملي في كتابي، وقد سميته (الكفاف)، قد كان في ذهني أن أيسر النحو!! وقد أنفقتُ أكثر من ستة أشهر من العمل الدائب في (تيسيره)!! حتى إذا أطلّ الشهر السابع كنت قد أيقنت أني كمن يحفر في الربع الخالي ليستنبط الماء، فعدت أدراجي -كما يقال- وما في الدنيا شيء أثبتُ عندي من حقائق ثلاث:

**الأولى**: أن النحو لا ييسَّر إلا إذا يُسِّر رسم الجو كندا أو يُسِّرت السمفونية التاسعة!! وأنّ السعي إلى تيسيره، باطل الأباطيل، وقبض الريح.

**والثانية**: أن النحو شيء والقواعد شيء آخر.

**والثالثة**: أن تخليص القواعد من النحو، ثم إعادة صوغها، هو وحده الذي يستطاع.

ولقد منَّ الله علينا فأعاننا، على إنجاز كتابنا (الكفاف) فصدر في (تشرين الثاني- نوفمبر/١٩٩٩ = شعبان/ ١٤٢٠هـ) عن دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر في بيروت، فكان كأنه تتحقيق أمنية أحمد حسن الزيات رحمه الله الذي قال: (لِمَ لا نجرد من النحو القواعد الثابتة وندع ذلك الطمّ والرمّ لمؤرخي الأدب وفقهاء اللغة وطلاب القديم، على ألا يطبقوه على الحاضر ولا يستعملوه في النقد، وإنما يلحقونه بتلك اللغات البائدة





التي خلق لها وتأثر بها فيكون هو وهي في ذمة التاريخ وفي خدمة التاريخ) فكر ومباحث/١٣.

ولقد كنا نعلم، ونحن ننسج كتابنا خيطاً بعد خيط، أن من المشتغلين باللغة من أَلِف قراءة موروث كتب النحو، حتى ليتعبّد بألفاظها، وحتى لأَلَمُ وَقْعِ السياط، أهون عنده من السير نحو القاعدة من طريق لم يألف مسالكه!!

وقد رجونا أن يُعين النقاش على ترك ما ألف وما اعتيد، ولذلك جعلنا -في الأغلب- لكل بحث مناقشة يحكمها العقل والمنطق مرة، والاستشهاد بأقوال الأئمة مرة، واختيار الأيسر والأسلس والألين في كل مرة، ومن وراء كل ذلك وقبل كل ذلك، غاية هي تيسير القاعدة، وكان الناس يُسمون ذلك من قبل: تيسير النحو.

وعلى ذلك، جعلنا الكتاب جزأين: في الأول بحوث القواعد والأدوات، وفي الثاني مناقشات حول مضامين كثير مما جاء في الجزء الأول.

وقدمنا بين يدي الكتاب مقدمة هي منه كالمصباح يُستضاء بنوره، أو المصوَّر الطوبوغرافي، يُستدَل به على تضاريس من قَبْلُ لم توطأ، مقدمة لولاها لظنّه قارئُه كتاباً من كتب القواعد الحديثة، التي تُقمش موادّها -في عصرنا هذا- من متفرقات كتب النحو، قديمة وحديثة!! وقد تناولنا فيها ثلاث عشرة قضية، رجونا أن تعين القارئ على استيعاب مسائله، وخطة البحث فيه، وتبين غايته وأسباب صُنعه وتأليفه، إذ لم يكن له سابقة يُتَّكأ عليها، أو نظير يُستأنس به، أو يُرشد إلى معالم الطريق فيه.

وصدر الكتاب، فأدهش فريقاً من الناس، وأعجب فريقاً، وغاظ فريقاً،





وآلم فريقاً، وكتبتْ عنه الصحف الدمشقية قاطبة، بل أمعنت في الكتابة: (الثورة والبعث وتشرين ونضال الشعب)، وكتب عنه بعضُها أكثر من مرّة!! وكان من ذلك مقالة كتبها السيد الدكتور محمود السيد وزير التربية حالياً، ومقالة كتبها أستاذ مدرس للنحو في الجامعات الأردنية هو الدكتور جميل علوش، وكان هتف إليّ قبل ذلك من عمّان مهنئاً فقال لي: (إنني في العادة لا يُعجبني العَجَب، ولكنْ كتابك هذا أطار عقلي)، وكتبتْ عنه صحيفة الحياة الصادرة في لندن مقالة تحليلية، وأثنى عليه وعلّق، متخصّصون في إذاعة لندن ودمشق والشرق الباريسة، وتلفاز الفضائية السورية، وأوصى الأستاذ الجليل، الشيخ هشام الحمصي -وهو من ذوي الاختصاص بالعربية في خطبة الجمعة يوم ٢٠٠٠/٢/٢٥ من على منبر جامع سعد بن معاذ في دمشق- أن يتعلم المسلم العربية لغة القرآن الكريم، وعرّف المصلّين بكتابين سهلين يساعدان على ذلك: جامع الدروس العربية للغلاييني، وكتابنا (الكفاف) الذي عرّفه الشيخ، وألمّ بشيء من مزاياه، ثم قال حرفياً: أيها المسلمون قلت هذا الكلام للإنصاف فحسب، والله يشهد!!

وقال لي الأستاذ رئيس المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر الدكتور عبدالملك مرتاض، هذا كتاب تاريخي خالد، وإننا لمفتقرون إليه، ونتمنى عليك أن تقبل دعوتنا فتلقي بعض المحاضرات حول مضمونه، في جامعة الجزائر قريباً.

وعُقدت له ندوتان في دمشق، الأولى بالتعاون بين وزارة الثقافة وهيئة الإذاعة والتلفزيون، وقد تفضّل الأستاذ الجليل الدكتور عبدالكريم اليافي فشارك فيها وكان أحد المحاورين، وحضرها السادة الأساتذة رئيس مجمع





اللغة العربية بدمشق، وأمين المجمع وثلاثة من أعضائه فيما أذكر، والندوة الثانية بمبادرة من الرابطة الأدبية الاجتماعية في دمشق.

ولقي من أفاضل العلماء تقديراً وتقويماً، ما أظنّ كتاباً من قبله لقي مثلهما، أذكر ممن شافهني منهم -ولا أذكر أسماء من نُقل إليّ كلامهم، فذلك فيما أعتقد ليس من حقي- الأستاذ رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق الدكتور شاكر الفحام، فقد هتف إلى منزلي متفضّلاً متلطّفاً، وكنت غائباً عن المنزل، فأثنى ثناءً لا يحلم بمثله مؤلفُ كتاب، ثناء كاد يُبكي -أو أبكى- من تلقّاه من أهل بيتي، وشكرتُه مساءً، فأعاد عليّ من الثناء ما الله به عليم. ووضعه السيد نائب رئيس المجمع الأستاذ الدكتور إحسان النصّ في مكان بارز من مكتبته الخاصة في المجمع «في حيث تقع عليه عين الزائر فور دخوله الغرفة»، كما قال لي حين زرته مرة، وذكر تقديره للكتاب، وقال: مع ذلك لي عليه بعض الملاحظات. فشكرته وتمنيت عليه أن يطلعني عليها حين يُتمّ قراءته، وأما أمين المجمع الأستاذ الدكتور عبدالله واثق شهيد فعنده كما قال لي: نسخة منه في مكتبه وأخرى في منزله، وتلقّيت من بعض السادة أعضاء المجمع رسائل إعجاب وهدايا، ولقد كنت عرضت شيئاً من بحوث الكتاب -خلال تأليفي له- على عدد من وجهاء المشتغلين باللغة وأساتذتها، فما منهم إلا أثنى على ما قرأ وحضّ وأيّد. ولقد قال لي أستاذٌ منهم جليل القدر عظيم الفضل، كان -أطال الله عمره- وما يزال منذ نحو خمس وأربعين سنة أستاذاً جامعياً، يدرس علوم العربية: (والله!! لو كانت ظروف عملي الحالية مناسبة، لطلبت أن تسمح لي بمشاركتك هذا العمل).





ثم ينظر في كتابنا دكتور شابٌ اسمه محمد الدالي، يبحث مستعجلاً شديد الاستعجال، عن مكان له بين المشتغلين باللغة، راكباً إلى الشهرة كلّ مركب!! فيجعل من ذمّ الكتاب وهجاء مؤلفه مركباً من مراكبها، فيرمينا معاً بكل شنيعة، ولا يَدَعُ وسيلة يهجم بها عليه وعلينا، إلا ابتغاها. وفيما يلي شيء من ذلك، مشفوعاً بأرقام صفحاته في مجلة الدراسات اللغوية، وقد وَصَم كتابنا ابتداءً بالمجازفة، فسمّى مقالته (جزاف الكفاف)، قال:

١- الكتاب (موضع مخافة وزلل/٢٦٠) + (لا يطمأنّ إلى ما فيه ولا يوثق به/٢٦٠).

٢- المؤلف خلط خطأً ما قعّده بصواب ما استقرّ عليه الناس/٢٦٠.

٣- بُني على أوقام + تهزّ الثقة به هزّاً عنيفاً + خلل المنهج الذي اتبعه صاحب الكفاف /٢٦٢.

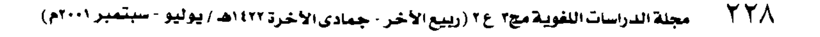
٤- فيما أتى به صاحب الكفاف من وجوه الخلل والفساد ما فيه/٢٦٤.

٥- قال ساخراً: (من فيض خاطر الأستاذ أو صيده وهو مما حمله في صدره أربعين عاماً/٢٦٥).

٦- لا حقيقة له ولا محصول/٢٦٩ + قول الأستاذ ..... خطأ محض/٢٧١.

٧- يستجهل متبعك ويتمكن من الخطأ/٢٦٩ + هذا الكلام الغريب العجيب.. من أوائل ما فتح عليه /٢٧٢ + ولو خلا ما صاغه من وجوه الخلل - وهو محتب به- لم يصح ما زعمه/٢٧٣.

٨- الظاهر أنّ صاحب الكفاف لا يدري أن (إلاّ) تفيد القصر أو الحصر/٢٧١.







٩- لا يدري المرء كيف قاله/٢٧٥ + أيّ تخليط هذا!؟ ٢٨١.

١٠- كيف يتكلم في هذه المسألة من لا يحسن هذا القدر منها/٢٧٦.

١١- خلّط صاحب الكفاف فيما عزاه إلى مدرسة الكوفة في هذه المسألة/٢٧٧.

١٢- تخليطاً وزعماً باطلاً وافتراء/٢٧٨ + ظلّ مضطرب الذهن/٢٨٥.

١٣- قولٌ مخترع مركب تركيباً، ولم يتقدمه إليه أحد ولا يقوله أحد/٢٨١.

١٤- في كلام الأستاذ مواضع فساد بما فيها من تعالم وعُجب وسخرية/٢٨٥.

١٥- ولم يصحَّ مما قاله شيء فيقبل/٢٨٦ + فهذا شيء اخترعه الأستاذ/٢٨٨.

١٦- وقد رأيت أن ما ذكره الأستاذ هو ما لا يصح في العقل والمنطق/٢٨٨.

١٧- أي شيء هذا الذي تفعل؟ إنه لشيء عجيب غريب/٢٨٩.

١٨- أوليس الذي قاله الأستاذ هزلاً وسمراً..!!؟/٢٩٠+ كلام مطول لا محصَّل له/٣١٥.

١٩- القول الفاسد الذي أتى به + هذه كائنة غريبة من كل وجه/٢٩٠.

٢٠- الذي قاله صاحب الكفاف أَفْسَدُ من أن يوصف بالغلط + هو داء خبيث منتشر في جسد الكتاب + مما نقف عنده من طامات هذا الكلام + كل ما أتى به صاحب الكفاف هنا مما حدّث به نفسه ولا أصل له/٢٩٣ + فما قاله صاحب الكفاف منكر/ ٣٠٠.





٢١- هذا قول من لا يدري ما شواهد العربية وأسباب الاختلاف في روايتها وفي نسبتها، ولا يدري ما الاحتجاج ولا ما يحتج به على التحقيق!!/٢٩٩.

٢٢- مجازفته فيما يخيَّل إليه، ووقوعه في الناس وسخريته منهم، منهج التزمه في كتابه/٣١٧.

٢٣- صاحب الكفاف قليل البصر بكتب العربية وشواهدها ودواوين الشعر وروايتها ومسائل العربية وتحقيقها/٣٠٢ + فهو قول ظاهر السقوط/٣٠٤.

٢٤- ... كلامه الذي يحار المرء في تفسير وقوعه منه على الوجه الذي وقع به/٣١١.

٢٥- وهو كلام فيه من الفساد أنواع وألوان، وأقتصر في ردّه وإبطاله بما يهدم ما سمّاه قاعدة، ويكشف جهله بمصطلح القراءة الشاذة عند ابن هشام/٣١٧.

٢٦- صاحب الكفاف لا يعلم معنى قول ابن هشام «وقرئ شاذاً»/٣١٩.

٢٧- ما لصاحب الكفاف وشذوذ رفع «والطيرُ» وخروجه عن قراءة السبعة والعشرة؟!!/٣٢١.

٢٨- علم العربية تراث عظيم من تراث أمة، وقد عبث به صاحب الكفاف/٣٢٢.

٢٩- ذلك جرأة وتقحم وسوء تدبير/٣٢٢.

٣٠- طالب بإعادة وظيفة الحسبة في مجال العلم والمعرفة وحماية العقول، مُلمحاً بذلك إلى الأخذ على يدنا لحماية الأمة منّا، وإن لم يعيّن





العقوبة من حبس ومدته، وجلْد وعدد سياطه، ونفي ومكانه، ولولا خشية الإملال، وتجنب ما يقزّز النفس ويقبضها، لتابعنا فذكرنا من هذا أفانين.

وقد حَمَل ظلام مقالته إلى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، آملاً أن تُنشر فيها. فأبت المجلة نشرها، فحملها إلى مجلة اتحاد الكتاب العرب: (التراث العربي)، فأبت المجلة أن تُخدع عن نفسها ورفضت نشرها أيضاً، فكتم ما لحق به مرتين من عار إبائهما، واتجه إلى مجلة الدراسات اللغوية، في الرياض، مستغلاً عدم معرفتها بذلك، زاعماً لها -**فيما نعتقد**- ما زعمه من قبل للمجلتين في دمشق، وما إن نُشرت حتى استنسخها ووزّعها على الناس!! محتملاً نحواً من خمسين ليرة سورية (دولار تقريباً) ثمناً لكل نسخة!! عند ذلك قرّت بلابله وسكن أُكالُه.

وقد بلغت بحوث كتابنا مئتين واثني عشر بحثاً، وبلغ ما (نَقَدَه!!) منها أحد عشر، أدار تسعة منها في **مناقشات البحوث**، لا في البحوث. غافلاً أو متغافلاً في جميع ذلك عن أمور ثلاثة: **الأول**، أسباب تأليف كتابنا وغاياته، والانصراف عنها إلى مسائل جانبية تتعلّق باحترافه إعادة تحقيق الكتب، **والثاني**، اقتطاع النصوص من سياقها، على طريقة ﴿ولا تقربوا الصلاة﴾، **والثالث**، جعلُه موضوع الخلاف حجّة يحتجّ بها!! وسنسير مع ما (نقده!!) فنظهر حقاً وندفع باطلاً، ونكشف عن جهل وتعالُم، فاللهمّ يسّر وأعن:

## ١- الحال

تقول أكثر كتب الصناعة: صاحب الحال معرفة، وتأبى مجيئه نكرة أعظم الإباء، وقد بيّنّا في (الكفاف ٢٠١/١) أنّ صاحب الحال يكون نكرة ومعرفة نحو: (جاء عليٌّ مستعجلاً، وجاء ضيفٌ مستعجلاً). ولم يكن هذا الحال عن



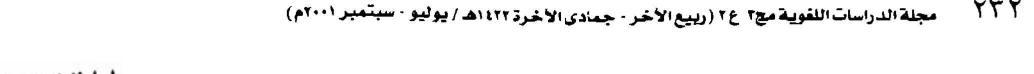


شغف بالمعارضة!! بل كان عن طمأنينة إلى سلامته وصحته، بناءً على الشواهد وتحكيم المنطق، والأخذ بآراء فريق من الأئمة، ومنهم سيبويه، بل في مقدمتهم سيبويه. وجاء (الناقد!!) فقال عني:

(جوّز أن يكون صاحب الحال نكرة مطلقاً بلا قيد أو مسوّغ).

قلت: لستُ الذي جوّز ذلك، بل سيبويه هو الذي جوّز ذلك، فقال عني: (جوّز)، إنما يخدع به غير المطلعين ويضحك (عليهم)!! فلقد بيّنتُ المسألة في مناقشة بحث الحال أوضح بيان، وذكرت ما قال العلماء في ذلك، وما حَكَم به سيبويه، وما تعليل حكمه، وما أورد الأئمة من تعليقات في القضية، وأنّ الكثير من النحويين قالوا في معارضتهم لسيبويه: (صاحب الحال **(معرفة غالباً) فإن جاء نكرة فلابدّ من مسوّغ من سبعة مسوّغات)** فقط!! وذكرتُ هناك أيضاً أنّ المراديّ قال في توضيح المقاصد ١٤٢/٢: (حكاه سيبويه وجعله مقيساً بغير شرط). لقد ذكرنا كلَّ هذا في أثناء المناقشة، بل ذكرنا من أقوال الأئمة أشياء بعد أشياء من مثل هذا، ولكنّ هذا (الناقد!!) الأمين، كتم كل ذلك وتخطّاه ليصل إلينا فيقول: (جوّز)!! ومن مصائبنا به، أن ينكر علينا أن نسمي كلامنا هذا مناقشة، وقد كانت مراجعنا فيه أكثر من ثلاثين مرجعاً، ذكرنا **أسماءها وأرقام صفحاتها** في آخر مناقشة بحث الحال، فتراه يقول: (ألّم بشيء من هذه المسألة فيما أسماه مناقشة).

ومن مصائبنا به أيضاً، أنه يختار عبارة من البحث فيقف عندها ويبني عليها، أو جملة من صفحة، أو كلمة من جملة، زايداً في ذلك هنا، ناقصاً منه هناك، فيجعل عملنا العلمي في الردّ عليه، عمل شرطيّ يلاحق مزوّراً. لقد أراد مثلاً أن يهوّن من آراء سيبويه فقال: (على أنّ تأمّل كلام سيبويه







**ورجع البصر فيه** (تأمل رجع البصر!!) **ربما انتهي بك إلى أنّ مذهبه أنّ مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ قليل)**. فانظر إلى عشرين كلمة دسّ فيها هذا (الناقد!!) خمسة كمائن، فياضيعة العلم والعلماء!!

ولقد رأى نفسه عاجزاً عن أن يعيب بحث (الحال)، فقفز إلى إعراب الجُمل، فذكر أن صاحب الكفاف!! أتى بمثال لجملة النعت هي: (نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحك)، وتابع فبنى على ذلك فقال: (لما كان صاحب الكفاف قد أطلق جواز مجيء الحال من النكرة، وجب عليه أن يذكر هنا أن هذه الجملة يصح أن تقدّر: (نظرت إلى طفل ضاحكاً)، فتكون حالاً). قلت: هذا مطلب كان الأصل أن يوجَّه إلى سيبويه!! لأنه هو الذي أجاز وهو الذي أطلق، ومع ذلك سنجيب عليه بعد قليل، نيابة عنه!! ثم لما انتهى من هذا، شرع يسخر مما قلناه، فيورد نماذج من الأعاريب والجمل مضحكة حقاً!! كنحو قوله عما ينبغي أن يقوله الأستاذ لطلابه إذا استرشد بكلامنا: (نظرت إلى طفل ضاحك ضاحكاً، يضحك ضاحكٍ، ضاحكاً... وقولك: رأيت طفلاً ضاحكاً، يجوز في (ضاحكاً) على ما يراه صاحب الكفاف أن تكون صفة لطفلاً وحالاً). قلت: كل هذا كان ينبغي أن يوجّه إلى سيبويه، مع مزيد من السخرية يناسب إمامته!! ومع ذلك، فإنّ أمّ المصائب أن يعلّمنا هذا (الناقد!!) ماذا يقال إذا أُلقي بحث الحال على الطلاب، فانظر إلى هذا (الموجِّه!!) ماذا يقول متسائلاً: (أو يرى صاحب الكفاف أنّ من سلامة المنهج وبراعة التعليم أن يقال هذا للطالب؟! أم يقال له: الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال؟!). ونحب أن نسأل هذا (الناقد!!): من أين أتيت بقاعدتك الذهبية هذه التي تقول:





(الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال)؟ أَوَقَعْتَ عليها في كتاب سيبويه؟ كلا!! في المقتضب إذاً؟ أو (الأصول) أو الارتشاف أو الهمع أو ابن مالك أو شروح ألفيته، كشرح ابن عقيل، أو الأشموني، أو السيوطي، فلابد من أن تعيّن مغاص هذه الدرّة التي لم تثقب، فإن في أيدي الناس آيات من كتاب الله، تطرد قاعدتك الذهبية هذه، وشعراً كثيراً ونثراً كثيراً لا يصح إذا طُبِّقت عليه قاعدتك، فمن أين أتيت بها؟!

(الذي): من ﴿وهو الذي خلق الليل والنهار﴾ معرفة، فهل جملة (خلق) حال من (الذي)؟!

ولفظ الجلالة (الله): من ﴿ألم ترَ أنّ الله أنزل من السماء ماءً) معرفة، فهل جملة (أنزل) حال منه؟! و(كلٌّ): من ﴿كلٌ يعمل على شاكلته﴾ نكرة، فهل جملة (يعمل) صفة لها؟!

و(فتى): من (فإن أهلك فرب فتى سيبكي) نكرة، فهل جملة (سيبكي) صفة له؟!

إن ملايين الملايين من أقوال العرب تطرد خريدة هذا (الناقد!!) المتباصر، صائحة بوجهه: من أين لك هذا؟! فعليه أن يجيب، ولا يزعمنّ أن ابن هشام قالها، فابن هشام لا يقول هذا، والذي قاله هو حرفياً - المغني٤٧٨: (يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لها، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع). هذا ما قاله ابن هشام، ولا





يحق لك أن تنسب إليه هذيان قاعدتك!! ولا أن تبتر من كلامه ما بترت على هواك -كفعلك بكتاب (الكفاف)- ولا أن تسطو على قاعدته فتشوهها ثم تدّعيها لنفسك!!

وأما الجواب عن سؤاله: كيف يعرب الأستاذ (نظرت إلى طفل ضاحكٍ ضاحكاً، يضحك ضاحكٍ، ضاحكاً...) فنقول: إنّ الحكم في إعراب الجملة، بل الحكم في إعراب كل كلمة، اسماً كانت أو فعلاً أو جملة، **هو المعنى في سياق الكلام**، فجملة (جاء طفل يضحك)، **لا يحكم في إعرابها قاعدة عمياء** تقول: (**الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال**)، **بل يحكم في إعرابها المعنى**، فإن دلّ معناها على نعت كقولك: (زارنا قبل بضعة أيام طفل **يضحك في الجدّ والهزل**) كانت الجملة نعتاً، أو دلّت على حال كقولك: (أقبل طفل **يضحك** فقلنا له: **ما يضحكك؟**) كانت حالاً، وإلا فقل لنا كيف أجاز النحاة، الذين تتعبد بأقوالهم على العمياء بغير تفكر ولا تدبر - أن تكون جملة (بلّله) من قول الشاعر: (كلما انتفض **العصفور بلّله** القطر) نعتاً وحالاً؟! أليس جواز نعتيّتها عندهم من أن **معنى (ال) هو الجنس**، كما يقولون؟! وأن المعرف الجنسي يقرب **في المعني** من النكرة؟! ومثله طبقاً، في احتمال النعتية والحالية: ﴿**كمثل الحمار يحمل أسفاراً**﴾.

**٢- الفاء**

في بحث الفاء من كتابنا (الكفاف١/٤٨٠) قلنا: (ترد الفاء على ثلاثة وجوه: الوجه الأول العاطفة، والثاني الرابطة لجواب الشرط)، ثم قلنا ما نصه الحرفي: (**والوجه الثالث: الزائدة، ويكون دخولها في العبارة كخروجها، نحو: أنت فاكتم ما حدّثتك به = أنت اكتمْ.. ومن مواضع ذلك:**





**دخولها على خبر المبتدأ، إن كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط، نحو: (الذي يأتي فله درهم)، (كلُّ صادق فهو محترم).** هذا ما قلناه في كتابنا، لم نزد فيه كلمة ولا نقصنا منه كلمة.

وها هنا ثلاثة أمثلة لاستعمال الفاء زائدة، أما الأول: فهو: (أنتَ فاكتمْ). ومن الواضح الجليّ، أننا لم نأت به لتقرير قاعدة، ولا هو موضع قاعدة أصلاً، وإنما أتينا به نموذجاً نبين به كيف يكون دخول الفاء الزائدة في العبارة، كخروجها. فلم نعرض لمبتدأ ولا لخبر ولا لغيرهما. وكل الذي كان أنّ العباس بن عبدالمطلب كان استعمل هذا التركيب يوم قصّت عليه أختُه عاتكة، ما رأت في منامها قبل يوم بدر (سيرة ابن هشام٢/٦٠٨) فقال لها يوصيها: (والله إنّ هذه لرؤيا!! وأنتِ فاكتميها). فأحببنا أن يستفيد أبناؤنا من فصاحة هذا التركيب، ويقيسوا عليه.

وأما المثالان: الثاني والثالث، فهما اللذان أتينا بهما تطبيقاً لقاعدة زيادة الفاء في خبر المبتدأ. وقد قلنا: من مواضع زيادة الفاء: (دخولها على خبر المبتدأ، **إن كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط**، نحو: (الذي يأتي فله درهم) و(كلُّ صادق فهو محترم)، ونظر (الناقد!!) إلى ما قلنا، فقدّر أن من سيقرؤون كلامه، لن يكتشفوا افتراءه، لأنهم لن يرجعوا في الأغلب إلى ما قلناه في كتابنا. وجرّأه هذا الظنّ (النبيل!!)، فقوّلنا ما لم نقل. إذ جعلنا نساوي بين (أنتَ) وبين المبتدأ الذي **يتضمن معنى الشرط** نحو: (الذي) و(كلّ). ثم لما اطمأنّ إلى أنّ (نُبل فعله!!) سيجُوز على الناس، زعم أولاً أنّ قولنا: (أنت فاكتم) يساويه في التركيب ويماثله: (أنت فمجتهد)!! وزعم ثانياً أن كلمة: (أنت) مبتدأ، خبره: (فاكتم)!! كأن صيغة الأمر (اكتمْ) يمكن





أن تكون خبراً لمبتدأ، ثالثاً: عاب علينا أننا لم نبيّن أمذهب سيبويه اخترنا أم مذهب الأخفش؟! كأنّ إعلان اختيارنا فرضٌ لا تصحّ القاعدة إلا به!! ثم انتقل من هذا إلى تفصيل الكلام في مذهب كلٍّ منهما، فِعْلَ مسافر يريد الإسكندرية، فيتّجه نحو أسوان.

وقد عقب على مثالنا: (أنت فاكتم ماحدّثتك به) فقال ما نصه الحرفي: (فمثل صاحب الكفاف لزيادة الفاء بزيادتها في خبر المبتدأ)!! وما الافتراء والبهتان إلا هذا؟! فنحن لم نمثّل لزيادة الفاء بزيادتها في خبر المبتدأ، بل **مثّلنا لزيادتها في خبر المبتدأ إذا كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط.** وأين هذا من ذاك؟! وهكذا ضحك (على) القراء بتزوير النص وبتره على طريقة ﴿لا تقربوا الصلاة﴾. وشنّع علينا فقال: (وهذا إذا قاس عليه الطالب فقال: أنت فمجتهد). فيا للعار!! لقد اخترنا من كلام العباس، لأخته عاتكة، تركيباً هو من الكلام كالماسة من الحجارة، وذلك قوله لها: (والله إنّ هذه لرؤيا!! وأنت فاكتميها)، وقسنا عليه مثالنا: (أنت فاكتم ما حدّثتك به). فجاء (الناقد!!) فقال: (هذا إذا قاس عليه الطالب قال: أنت فمجتهد)!! قلت: هذا قياسه هو!! وأما نحن، فإنّ طلابنا إذا قاسوا عليه قالوا: (وأنت فاصدق ولا تكن كذاباً، وأنت فاستقم ولا تكن مزوراً غشّاشاً). هكذا يقيس طلابنا، وأما القياس الذي جاد به (الناقد الفاضل!!)، فإنه قياسُ فرنسيّ أو هنديّ أو روسيّ ممن ليس لهم بالعربية صلة، أو هو قياس من يُعرب (اكتمْ): خبراً لـ(أنت)!! وبعد، فقد دعا رسول الله ﷺ لعبد الله ابن رواحة فقال له: (وأنت فثّبتك الله)، فهل يعرب (الناقد!!) (ثبتك الله) خبراً لـ(أنت)؟! وذوو الرأي من قريش قصدوا الوليد بن المغيرة يأتمرون





برسول الله ﷺ فقالوا له: (فأنت يا أبا عبد شمس فقلْ). فهل يعرب (قلْ) خبراً لـ(أنت)؟! والوليد يجيبهم: (بل أنتم فقولوا)، فهل يعرب (قولوا) خبراً لـ(أنتم)؟!.

ثم قال: (يقتضي المنهج العلمي وإعادة صوغ القواعد (يسخر هنا من تمسكنا بهذين المبدأين) أن تُذكر مواضع زيادة الفاء ما كان منها حسناً **يقاس عليه**، وما كان منها **قليلاً لا يحسن القياس عليه**). قلت: إنّ الذي قاله معناه أن الذي يقاس عليه هو (الحسن)، والذي لا يقاس عليه هو (القليل)، وهذا في علم النحو بدعة، والبدعة ضلالة، في النحو وفي الشرع.

ويجول في النفس سؤال: لماذا لم ينهض هذا (الناقد!!) فيبيّن للناس ما كان من زيادة الفاء حسناً يقاس عليه، وما كان منها قليلاً لايحسن القياس عليه؟! إنه ليأكل خبزنا ويضربنا بسيف جوعه؟! وإن من ألطف اللطائف هذا التناقض المنبث في عبارة واحدة من كلامه لا تزيد على عشرين كلمة، وهو تناقض ملفَّفٌ بالتسرب والتسلل والرَوَغان. وهاأنذأ أضع يد القارئ على واحدة واحدة مما ذكرنا:

قال: (**وما فائدة** قول صاحب الكفاف: (الزائدة ويكون دخولها في العبارة كخروجها) وكل زائد كذلك!!). قلت: (الناقد!!) يحكم إذاً بأن ماقلناه لغو، **لا يفيد**. ولكنه ما يلبث أن ينقُض قوله هذا بقوله: (مواضع زيادة الفاء ما كان منها **حسناً يقاس عليه**)، ولم يقل: مفيداً بل قال حسنا، مع أن الكلام في المفيد لا في الحسن، وشتّان ما بينهما، لكنّ استعمال كلمة المفيد يفضح تناقضه، ولذلك تجنبها، وقال: (وما كان منها قليلاً **لا** يحسن القياس



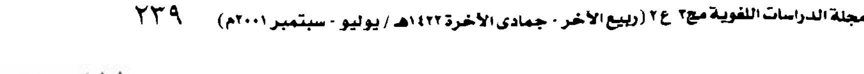


عليه). ولم يقل غير مفيد للسبب المتقدم نفسه، وهكذا جعل من مواضع زيادة الفاء: الحسن وغير الحسن. والقليل وغير القليل، وما يقاس عليه وما لا يحسن القياس عليه!! فأين هذا من حُكْمه بأن ما ذكرناه لغو لا يفيد؟ أيكون لغواً ما فروعه في التقعيد ستة؟! وانظر بعد هذا كيف يلتوي على الحق فيُسقط من ألفاظه كلمة (فائدة)، مع أنها موضع اعتراضه، حتى لقد كلفه فراره منها أن يلجأ مرة إلى مصطلحات الحديث (الحسن وغير الحسن) ومرة إلى المائع من القول (القليل وغير القليل) ومرة إلى ملاواة مصطلحات النحو (ما يقاس عليه وما لا يحسن القياس عليه)!!.

وانظر إلى هذه الزئبقة، فإنه لو تكلم كلام النحاة، لقال: الحسن والقبيح، والقليل والكثير، والسماع والقياس، ولكنه لم يقل ذلك لأنه يفضح تناقض منطقه.

وبعد، فكثيرة هي الأشياء التي تدل على حاقّ كينونة الكاتب، فصحة المنطق وسخفه، والصدع بالحق وكتمانه، والرجولة والتخنث، والعلم والتعالم، كل أولئك أدلة تكشف عن كينونة الكاتب، ولأمر ما قال الأديب الفرنسي بوالو: (الأسلوب هو الرجل).

فيا أيها السادة الأساتذة المشتغلون باللغة، إن ما جاء في كتابنا تجدونه في (٤٨٠/١) منه، ولقد جعلكم الله قوّامين على لغة كتابه العظيم، فأستحلفكم بالله الذي علّمكم ما لم تكونوا تعلمون، أن تحكموا في ما قلنا وما قال هذا الباغي علينا، فإن كان صادقاً فأعلنوا صدقه، وإن كان غير ذلك رضينا بصمتكم.






### ٣- الفاعل

ذكرنا في بحث الفاعل (الكفاف ١/٢٤٤)، أنه اسم مرفوع، ... أو مصدر مؤول، ثم عرّجنا على مطابقة الفعل له تذكيراً وتأنيثاً، وجوباً وجوازاً، ولما انتهينا من البحث، ختمناه بملاحظة بخط غامق عنوانها: **مسألة عظيمة الخطر**: قلنا فيها حرفياً:

(تقول مدرسة الكوفة: يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، ففي نحو: (خالدٌ يسافر)، يجيزون أن يُعرب (خالدٌ) فاعلاً مقدَّماً، وأما مدرسة البصرة فتقول: بل (خالدٌ) في المثال (مبتدأ) ولا يجوز إعرابه فاعلاً). ونبّهنا بخط دقيق على أن (التفصيل في بحث جزم الفعل المضارع).

هذا ما قلناه حرفياً في بحث ا لفاعل، وقد تجنبه (الناقد!!) تجنباً، غير أننا في جزء المناقشات (الكفاف ٢/٧٥٨ + ٨٦٨) ناقشنا ما تذهب إليه المدرستان، نعم، **ناقشنا ولم نقرّر قاعدة**، بالقواعد أصلاً -كما بيّنا في مقدمة الكتاب- إنما موضعها الجزء الأول، هذا فضلاً على أن الذي ناقشناه، **ليس قاعدة** وضعناها من عند أنفسنا فتعاب علينا أو تؤيَّد، **وإنما هو رأي لمدرسة**، يعارضه رأي لمدرسة أخرى، فمدرسة تعرب الفاعل فاعلاً ولو تقدم على فعله، ومدرسة أخرى تعربه في التراكيب الشرطية فاعلاً لفعل مقدر وفي غيرها مبتدأ.

فمناقشتنا إذاً لأقوال المدرستين، تعبير عن تفكير، يمن الله به على هذا، ويحجبه عن ذاك، وأما الذم والقدح اللذان وجههما إلينا هذا (الناقد!!)، فدليل على أنه لا يريد أن يفرق بين عنوان (المرسل إليه) وعنوان (المعجبين بالمرسل إليه). فوجه رسالته إلى غير عنوانها، كأننا نحن مدرسة الكوفة!!





وليس لهذا إلا معنى واحد هو في آخر المطاف، أن يصدّنا عن أن (نفكر) أو (نناقش تفكير) هذه المدرسة أو تلك، فليت القارئ يتنبه لهذا ابتداء، فيعلم أين يسير به هذا المرشد السياحي!!

هذا، على أن قائلاً قد يقول: لكنك أعلنت ميلك إلى مذهب الكوفة في هذه المسألة. فنقول: نعوذ بالله من أن نكتفي بالميل!! بل نحن نرجح مذهب الكوفة هنا، ونفضّله ونُعليه ونرفعه فوق ما تقول البصرة، ولو أننا اهتدينا إلى هذا الرأي ابتداءً، ولم تكن مدرسة الكوفة سبقتنا إليه، لكان نعمة من نعم الله علينا، نحدّث بها ونشكره عليها.

وعلى ذلك، لن يتجاوز ردنا هنا ما نحمل تبعته، من رأي رأيناه، أو حكم قررناه.

١- قلنا في مناقشة جزم الفعل المضارع ٧٥٨/٢: «فالعرب أخّروا الفاعل حين رأوا تأخيره أصدق في التعبير عما في النفس، وقدّموه حين رأوا تقديمه هو الأصدق، فقالوا هنا: (سافر خالد) وقالوا هناك: (خالد سافر)، فلكلٍّ موضع، ولكلٍّ في موضعه أداء، وهاهنا مسألة لا يصح تجاوزها وتخطيها، بل يجب التنبيه عليها، وهي أن ا لعبارة لا يغير منها شيئاً أن يختلف فريقان في إعرابها، فعبارة (خالد سافر) هي هي، لا يبدل منها شيئاً أن تقول البصرة (خالد) مبتدأ، وتقول الكوفة: (خالدٌ) فاعل، وبتعبير آخر: إن اختلاف المدرستين أثرٌ من آثار الصناعة النحوية، وحصيلةُ تعارض بين المذاهب، وآراء تقوى وتضعف، وتقديرات تشيل في ميزان المنطق، وترجح. وآية ذلك، أنك لو سألت نحوياً بصرياً: لم حين تَقدّم النطقُ بالفاعل: (خالدٌ)، عددته مبتدأ، وكنت تعده فاعلاً؟ لقال لك: إن الفعل:



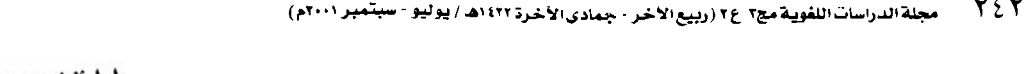


(سافر) هو العامل الذي رفع الفاعل: (خالد)، والاسم المرفوع، **لا** يجوز أن يتقدم على ما عمل فيه الرفع!! ولذلك نعده مبتدأ، فتسلم بذلك قاعدة منع تقديم المعمول المرفوع على عامله، فلا تنكسر).

هذا الكلام الهين اللين، الذي نعتقد أننا أجريناه إلى عقل القارئ -على صعوبته أصلاً- كما يجري الماء في الحلوق، هجانا (الناقد!!)/٢٧٥ من أجله، فقال عني: (ثم قال في جزم الفعل المضارع بعد كلام كثير **لا يدري المرء كيف قاله..)**. قلت: الحق أن الذي قلناه، **يدري الإنسان العاقل كيف قلناه،** فأسلوبه بحمد الله واضح، والمسائل التي فيه جلية؛ والذي **لا** يدريه، عليه أن ينظر أسباب عدم درايته له في نفسه وملكاته.

٢- وقال: (وعلى أن الناظر في كلام الأستاذ تتكاثر عليه فيه وجوه الخلل والفساد فلا يدري ما يمسك وما يدع). قلت: ما أيسر رد هذا الذم والقدح بأسوأ منه، شعراً ونثراً، وتضميناً وارتجالاً، واقتباساً وتمثلاً!! ولكننا ندع ذلك ترفعاً عن مثله.

٣- وقلنا أن من حجج مدرسة الكوفة قول الشاعرة الذي أجمعت على **صحة روايته** المدرستان، وهو: (ما للجمال مشيها وئيداً). فقال: **(روى الكوفيون «مشيها» بالرفع والنصب والخفض)**. قلت: هذا من (الناقد!!) غفلة أو تغافل عما أردنا بقولنا: صحة الرواية، وذلك أن صنع الشواهد ونحلها ولي أعناقها والتحريف فيها والتغيير والتبديل الخ... كل ذلك مشهور معروف، لا يُنكره ذو صلة بكتب النحو، وقد نوّهنا به في ١/٥١ من كتابنا، ومن هنا أننا قلنا: أجمعت المدرستان على (صحة روايته) لكي نحول بذلك دون أن يقال: الشاهد موضوع، أو هذا روته الكوفة، وأنكرته البصرة.







ولولا ذلك لكانت عبارة (**صحة الرواية**) لا معنى لها، ثم جاء (الناقد!!) فقال: (فأنى لصاحب الكفاف أن **يدعي إجماع المدرستين على صحة روايته وقد روي مشيها بالرفع والجرّ والنصب؟!**). قلت: قابل (الناقد!!) الإجماع على صحة الرواية، باختلاف حركات الإعراب!! ومعلوم أن النحو مؤسس على المنطق والإحكام العقلي، والذي قاله مفتقر إليهما معاً. وذلك أن الإجماع على صحة الرواية عنده -كما يتبيّن من كلامه- هو ضدّ اختلاف الروايات وتعددّها. فالمسألة إذاً هنا، ليست مسألة معرفة علمية، وإنما هي مسألة إحكام التفكير، وسلامة الربط العقلي!! وقد تسألني عن سبب هذا التكبكب فأقول لك: لقد أخذ (الناقد المدقق!!) عبارة (**الإجماع على الصحة**)، وقابلها (**باختلاف الرواية**)، فاستولد من تقابلهما، إنكاره ما أنكر من كلامنا. ثم تابع المسألة مُصراً على توهّمه من حيث لا يشعر فقال: (وليت شعري كيف زعم ما زعم ورأس الكوفيين الفراء روى البيت في موضعين من كتابه معاني القرآن ٢/٤٢٤، ٧٣ بجر مشيها؟). قلت: لو كانت الغاية أن نقول: أجمعت المدرستان على الرفع لما قلنا أجمعتا على صحة روايته. فلكلٍّ من العبارتين عند المشتغلين بهذا الفن معنى بعيدٌ عن الآخر.

ثم استسلم لسلطان لسانه، حتى أتم ستة أسطر من معجن: (أفما كان...؟)، و(لست أدري والله؟)، و(كيف قرأ؟)، و(كيف فهم؟)، و(كيف صاغ؟)، و(فأين إجماع نحاة المدرستين؟)!! وقد أعرضنا عن هذا ارتقاءً بالنفس وصوناً لوجه العلم!!

٤- وقال: (ظاهرٌ كل الظهور أن لا فرق عند صاحب الكفاف بين قولك قام زيد وزيد قام، فالفاعل عنده فاعل تقدّم أو تأخر). ونقول: نعم، لا فرق





عندنا بين القولين، فالفاعل الذي فعل الفعل، لا يغير من فاعليته شيئاً أن يتقدم أو يتأخر، وليت شعري لو أن هذا (الناقد!!) لم يقرأ -جدلاً- في كتب الأقدمين أنّ (زيد) من عبارة (زيد قام)، مبتدأ، أكان يقول: (زيد) الذي فَعَلَ فِعْلَ القيام مبتدأ، وفاعل (قام) ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زيد؟؟ وهل يقوله اليوم إلا لأن مدرسة البصرة كانت قالت قبل ألف سنة: المرفوع، لا يجوز أن يتقدم على ما عمل فيه الرفع!! ليس عجيباً أن يقلّد الإنسان، لكن العجيب أن يعيب سواه إذا رآه يفكّر ويعقل بعقل نفسه.

٥- أرشدنا (الناقد!!) إلى أوضح المسالك، لنرى الفرق من الوجهة البلاغية بين (قام زيد وزيد قام)!! وقد تغافل عن أنا قتلنا المسألة بحثاً في (الكفاف ٧٦٥/٢) وقلنا عمن ينظر إلى المسألة نظرة بلاغية: (كأن إعراب المعربين، وتقدير المقدّرين، وتخريج المخرّجين، هو الذي يعلو بالقيمة التعبيرية أو يهبط بها!! وكأن قيمة الماسة -في ذاتها- تعلو أو تهبط، إذا قال واصفُها إنها رائعة أو تافهة) الخ... لكن (الناقد!!) لا يحب أن يرى هذا، بل يحب أن يرى ما يرغب فيه. ولذلك انصرف إلى إرشاد القارئ فقال له: (انظر التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز)، (وانظر تقديم المسند إليه في شروح التلخيص، وقول ابن جني في الخصائص)... قلت: هذه كُتُب أئمة محترمين، لكن أقوالهم لا مساغ لها فيما قلناه في (**بحث الفاعل**) في مطلع هذه الكلمة. فعد إليه لتراه حرفياً؛ وأما تنبيهنا للقارئ هناك على أن الكوفة تقضي بأن الفاعل يتقدم على فعله، وأن البصرة ترى أنه إذا تقدم انقلب إلى مبتدأ وأصبح الفاعل ضميراً، فإنما هو في كل حال تنبيه على مسألة يخشى هذا (الناقد!!) أن يطّلع عليها القرّاء، ونرى نحن إطلاعهم





عليها واجباً!! ويرى ابن جني البحث فيها دليل عمق واستنباط.

وعلى أن كلام أولئك الأئمة -عند التحليل- كلام صحيح لا شك، فإنه لا مكان له هنا، فالأديب البليغ يقول، دون أن يفكر في مبتدأ أو فاعل؟ والمتلقي يستمع فيطرب، دون أن يفكر في شيء من ذلك!! ولكن بعد طربهما وتمايلهما، يأتي هذا (الناقد!!)، فيقول لمن يخدعه عن نفسه: إياك أن تعرب هذا الاسم فاعلاً مقدماً على فعله، فإنّ إعرابك ذلك يسيء إلى بلاغة التعبير!! فإن أردت الإبقاء، على هذه البلاغة فأعرب ذاك الاسم مبتدأ، لا فاعلاً!! وفي قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ لا تعرب (السماء) مبتدأ ولا فاعلاً مقدماً على فعله، بل أعربه فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، واجعل التقدير: (إذا انشقّت السماء انشقّت السماء)!! فإن هذا الإعراب يرفع من بلاغة الآية وقيمتها التعبيرية!!

وبعدُ، ففي قول الله تعالى: ﴿إذا السماء انشقّت﴾، تَقَدَّم الفاعل على الفعل، وهاهنا قيمة تعبيرية ثابتة، لا يغير منها شيئاً أن يدور في ذهن القارئ -إن كان يدور في ذهنه- أنّ السماء مبتدأ أو فاعل لفعل محذوف أو مذكور!! كما أن قيمتها التعبيرية، لم يغير منها شيئاً أن سمعها يوماً عتاة مكة، فسلبتهم ألبابهم ولم يكونوا يعرفون فاعلاً ولا مبتدأ.

هنا قرآنٌ وسحرُ شكل ومضمون -كما يقول نقاد الأدب- وهناك أحكام جلبتها صناعة نحوية، وأخضع لها -في الإعراب، نعم في الإعراب- واقع الاستعمال اللغوي قسراً، فانظر أي المذهبين العربي، وأيهما الأعجمي؟ (وهذا ونحوه عالجناه في بحث جزم الفعل المضارع).

٦- أورد (الناقد!!) وهو في سبيله إلى ذمّنا، أن الإمام المرزوقي قال:

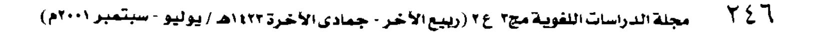




(الضوالّ التي أنا وجدتها). ثم تساءل فقال: (أيقول صاحب الكفاف (أنا) فاعل والتاء من (وجدتها) حرف دال على المتكلم، ويرى أن قولك: التي وجدتها، وقوله: التي أنا وجدتها واحد؟! هذا لا يكون كما ترى، ولا يصح في المنطق ولا في العقل).

قلت: كل شيء إلا احتكام هذا (الناقد!!) إلى المنطق والعقل، فإن ذلك أضحوكة الأضاحيك!! وأما سؤاله: (أيقول صاحب الكفاف (أنا) فاعل والتاء من (وجدتها) حرف دال على المتكلم؟). ففي الجواب عنه نقول: لقد وقع (الناقد!!) هنا، فيما لا يقع فيه لا كاتب ولا أديب، ولا لغوي، ولا نحوي. وذلك أنه لم ير أن المسألة المبحوث فيها هي في تقديم الفاعل -وهو اسم- على فعله، واعتداد الضمير المتصل بالفعل علامة تدل على مثنى أو جمع، نحو (الضيوف حضروا)، بل رأى المسألة مركوزة في تقديم ضمير على فعل. وهكذا اجتمع على المثال الذي أورده، عيبان عقليان: الأول أنه تحدث عن مفرد، والمسألة لا تكون إلا في مثنى أو جمع. والثاني أنه استعمل الضمير (أنا) وكان عليه أن يستعمل <u>اسماً</u>، فيقول: (المرزوقيُّ وجدتُها)!! ولو فعل لفتح للعقلاء باباً للضحك لا يُغلق. فالمسألة ليست في أن يكون ضميرٌ **فاعلاً مقدماً وضميرٌ علامةً**، بل هي أن يكون **اسمٌ فاعلاً مقدماً وضميرٌ علامةً**. صدق الله العظيم: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾.

٧- رتبنا بحوث كتابنا ومناقشاته ترتيباً ألفبائياً، فجاء بحث الجوازم قبل بحث الفاعل، ولما كان تقدُّم الفاعل على الفعل مشتركاً بينهما، بسطنا القول في ذلك في مناقشات جوازم الفعل المضارع. وقلنا في آخر بحث الفاعل







٢٤٥/١ : (انظر التفصيل في جزم الفعل المضارع). ففي الفاعل أوجزنا وفي الجوازم أفضنا، لاتصال الموضوعين، ثم جاء (الناقد!!) فقال عني/٢٧٥ : (وأما كلامه في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في نحو: إن الضيوفُ حضروا فاستقبلهم -فنترك الكلام فيه لأنه من مسائل باب الشرط، وله أحكامه الخاصة، والحديث فيه يطول، وما تركنا ما تركنا إلا لأنه ليس بذي أثر فيما نقوله في هذا الباب). قلت: كأن مسائل الشرط مما يقال فيه ﴿لا مساس﴾، وكأن الشرط وحده من دون البحوث الأخرى له أحكامه الخاصة!! وأما أن الحديث فيه يطول، فإن الطول لم يكن في حدود علمنا مانعاً يوماً من الحديث في بحث من بحوث النحو. وإنّ من يُحد النظر في منطقية هذه الأسباب، ليجد الانفصام في أربطتها جليّاً، لا يخفى.

ولنترك هذا كله ونتوقف عند عبارته الأخير: (وما تركنا ما تركنا إلا لأنه ليس بذي أثر فيما نقوله في هذا الباب). فإن الفرار فيها لا يحتاج إلى دليل. فإذا سألتني ما السبب إذاً في فراره؟ قلنا لك بكلمة واحدة: (القرآن)!! فليس لهذا (الناقد!!) مجال هاهنا كمجاله في (مشيُها وئيداً وقال فلان وقال علان). فالذي خلق النحو والنحويين، والبصرة والبصريين واللغة واللغويين قال: ﴿إذا السماء انشقّت﴾ وقال: ﴿وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك﴾ فقدّم الفاعل على الفعل في كلتا الآيتين وفي غيرهما من كتابه العزيز، ولو شاء أن يقول على حسب تقديرات نحاة البصرة: (وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجره) لما أعجزه أن يقوله!! أتعلّمون الله بلغتكم؟؟!! هذه هي المسألة هنا، لا أنها في تلك الحجج والعلل التي أدلى بها حين ولّى مدبراً ولم يعقّب؛ في قول الزبّاء (مشيُها وئيداً) يستطيع أن





يقول ما يقول، ولكنه في: (إذا السماء انشقت)، لا يستطيع أن يقول ما يقول. فهاهنا قرآن!! ثم قال: (خلّط صاحب الكفاف)، وذلك أنه رآنا نوحّد القول في مسألة الفاعل فنورد من الحجج ما هو داخل في باب الشرط نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾، وفي تقدم الفاعل في نحو (زيد قام) و(قام زيد)، وفي اعتداد الضمير علامة على التثنية والجمع، في نحو الضيوف حضروا. وكان يريدنا أن نقصر كلامنا على نحو (زيد قام) و(قام زيد)، كما فعل هو حين ترك كل شاهد وكل دليل واستمسك بتسخيف (مشيها وئيداً). **لأن مسائل باب الشرط -كما زعم- لها أحكامها الخاصة، والحديث فيها يطول، وأنه ما ترك الذي تركه إلا لأنه ليس بذي أثر فيما يقوله في هذا الباب)!!**

وأخيراً، إن تقدُّم الفاعل على الفعل، تراه العيون، وتنطق به الألسنة، وينتثر في كلام العرب وينتشر، كما ينتثر الرمل في صحاريهم وينتشر!! فإذا ريِّعَ فريق من المعربين، أن يقال عن الفاعل المتقدم على فعله، أو الاسم الواقع بين أداة الشرط وفعل الشرط: إنه فاعلٌ مقدَّمٌ على فعله، فلا لوم عليهم أن يُراعوا!! فإنه تهويم الألفة والاعتياد، وطالما عطل هذا التهويم فكراً وخدّر شعوراً!! ولقد رأينا البصريين يصفون شاهد: (مشيها وئيداً) بأنه شاذ، فتساءلنا في (الكفاف): هو شاذ عن ماذا؟! فقال (الناقد!!): (شذوذ هذا الشاهد على رواية الرفع خروجه عن الأصل المستقر في هذا الباب وهو أن الفاعل لا يتقدم على عامله)!! قلت: معنى هذا أن رأي البصرة هو (الأصل المستقر وسواه شذوذ، فتأمل!! فهذا من غرائب الأقوال في هذا الفن، وغرائب الأحكام والمصطلحات وغرائب التعريفات). لذلك





نقول لهذا (الناقد!!): إن الله تعالى قدّم الفاعل على عامله فقال: ﴿إذا السماء انشقت﴾، فإما أن كلام الله خارج عن الأصل المستقر في باب الفاعل، وإما أن (الناقد!!) لا يعي ما يقول!!

## ٤- لعلَّ

قلنا في بحث (لعلَّ) من كتابنا (الكفاف١/ ٥٣٠)، هي من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، ولما لم يستطع (الناقد!!) أن يتعرض لهذا البحث بكلمة، انسل إلى المناقشات، فرآنا هناك نأبى ثلاثة مزاعم زعمتها كتب الصناعة هي:

- أولاً: أن (لعل) تنصب الاسم والخبر كليهما، كنحو: (لعل زيداً مجتهداً) وقد سكت (الناقد!!) عن هذه سكوتاً مصمتاً، فكأنها لم تُقَل.
- ثانياً: أن تكون (لعل) حرف جرٍّ يجر المبتدأ، كنحو: (لعل زيدٍ مجتهد).
- ثالثاً: أنّ (ما) تتصل بها فتكفها عن العمل، كنحو: (لعلما سافر خالدٌ).

فشرع يصول ويجول، ذاهباً آئباً من (قال فلان) إلى (قال علان) ومن (نسخة هذا) إلى (نسخة ذاك) ومن (بين ذلك ابن جني لله دره) إلى (وكلام الجرجاني في بيان ذلك نفيس لله دره)، ومن (وأبو زيد إمام ثقة وكتابه النوادر مشهور) إلى (الصديق الدكتور محمود الطناحي تغمده الله برحمته وجزاه الجزاء الأوفى)، ومن (والجر بلعل لغة حكاها أبو عبيدة والأخفش والفراء وأبو زيد وقال إنها لغة عقيل) إلى (أحصى أستاذنا العلامة الشيخ أبو عبدالله أحمد راتب النفاخ عضو مجمع اللغة العربية بدمشق -رحمه الله رحمة واسعة ورضي عنه وجزاه جنة وحريراً ١٠٤٧ بيت من شواهد الشعر بإلغاء المكرر!!) هذا هو (ناقدنا!!)، وهذا علمه: طوق من الخرز،





انقطع خيطه فانفرط.

ثم بدأ هجمته فعاب علينا أننا قلنا: (إن كتب الصناعة تغص بشواهد حرفت لإثبات قاعدة باطلة). قلت: نعم، نحن قلنا ذلك، وإنا لنكرره الآن لأنه حقيقة!! ولكننا لم نقله اعتباطاً، بل قلناه ودليله بين يديه، فمن أي وجه يؤخذ هذا علينا؟! لقد سكت (الناقد!!) سكوتاً مصمتاً عما ذكرناه في مقدمة (الكفاف ١/٥١) من النماذج المحرفة والنماذج الموضوعة وعن الكذب على رسول الله ﷺ من أجل إثبات قاعدة نحوية فاسدة، وتغافل عن براهيننا على فسادها وكذبها، ولم يتوقف إلا عند قول الشاعر: (لعلّ أبي المغوار منك قريبُ). فقد سوّد حوله ست صفحات في محاولة عبثية لإثبات أن (لعل) حرف جر!! ودونك التفصيل:

أولاً: أبى إلا الجرّ بها، محتجاً بأن قبيلة عقيل كانت تجرّ بها.

قلت: فلْتتفرّد عقيل فتجر بها إن كان ذلك لهجة لها!! إننا لا ننكر ذلك، ولا ننكر أن يذكر العلماء ذلك، فهذه مسألة تُصنَّف في بحوث فقه اللغة، وتحفظ في متاحفها. وأما بعد أن نزل كتاب الله بلغة قريش فطردت لغتُه لغة عقيل وغير عقيل، فإنا ننكر أن يعتدّها اليوم أحدٌ حرف جر، فصخرة القرآن لا تُناطح بقرون عقيل!! ومن قال اليوم: (لعلَّ **المتعالم** عالم)، أو كسر لام «لعل» فقال: (لعلِ المتعالم عالمٌ). كما أراد (الناقد!!) فإنه يملأ الدنيا ضحكاً (عليه) وسخرية منه.

ثانياً: أخذ علينا: (اتهام أهل الصناعة بتعمد تحريف الشواهد ووضعها لإثبات القواعد). قلت: إننا حين قلنا هذا شاهد موضوع، وذاك شاهد منحول الخ... إنما قلناه وبرهنا عليه، فإذا كان (الناقد!!) يأبى ذلك،



فليبرهن على العكس، ولن يستطيع!! وإنما الذي يستطيعه: أن يجعل من دعاواه هذه تهييجاً للعامة، وضحكاً (على) من لا يقرؤون، أو لا يجدون من وقتهم فراغاً ليقرؤوا:

والدعاوى ما لم تقيموا عليها بيِّنات، أبناؤها أدعياءُ

ثالثاً: أخذ علينا أيضاً، (إسقاط القواعد التي استشهدت كتبُ الصناعة عليها بشواهد لها رواية غير روايتها لها، أو لا يُعرف قائلوها). قلت: إن تعبيراً كهذا، إنما يقوله بائعٌ جوّال لعجوز من عجائز الحيّ؟! وأما (الناقد!!) فيحسن أن يقول: (نأبى الشاهد ذا الروايتين، والشاهد المجهول قائله)!! وانظر الآن إلى حججه ومنطقه: فقد علّقنا في المناقشات على بيت الفرزدق:

أعِد نظراً يا عبد قيس لعلّما أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

فقلنا هنا: إن كتب الصناعة زعمت أن الفرزدق قال هذا، وأنهم انطلقوا منه إلى أن (ما) تتصل بـ (لعلّ) فتكفها عن العمل. وتابعنا فقلنا: (لكن الرجوع إلى ديوان الشاعر بيَّن أن هذه الرواية مصنوعة، وأن الفرزدق لم يقل ذلك، وإنما قال: (فربما أضاءت)، وعلى هذا أسقطنا كفها عن العمل لاتصال (ما) بها). فقال (الناقد!!): (أولاً يعلم صاحب الكفاف أن الاختلاف في أداء ألفاظ القالة قد وقع في الحديث الشريف...؟! فترى اختلاف اللفظ واقعاً في الحديث... لم يزعم زاعم فيما أعلم!! أن لفظاً ما هو لفظ رسول الله ﷺ وأن غيره ليس من لفظه).

ونقول لهذا (الناقد!!) المسكين: إن الله لم يقيّض -بعد القرآن- لنص في الدنيا كلها من الحرص على الصحة، ما قيض للحديث النبوي، أفتقيس





قول الفرزدق الذي تدلى من ثمانين قامة ليزني، وقد سار بيت جرير في ذلك كل مسير:

تدلّيت تزني من ثمانين قامة وقصّرتَ عن باع العُلا والمكارمِ

أتقيس قول هذا إلى كلام رسول الله ﷺ؟! وتقيس رواية بيته المشوهة، إلى رواية حديث لرسو الله ﷺ ؟! وتقيس (لعلماء أضاءت لك النارُ الحمار) إلى حديث نبوي ينظم مجتمعاً ويصلحه؟! وتقيس الوضّاعين والنحّالين والكذّابين من رواة الشعر، إلى أئمة المحدّثين؟! كل ذلك، لكي تثبت أن الأخذ بالروايتين صحيح جائز، تُقَرَّر به قواعد العربية؟! وأن صاحب الكفاف أخطأ إذا قال إنّ (لعل) لا تُستعمل حرف جر؟! وإن (ما) لا تتصل بـ(لعل)؟! بئست السوق والله هذه!!

رابعاً: يقول عني وهو ... : (أوَكان شاهداً حين أنشد الفرزدق كلمته؟! أو كلمه الفرزدق فاه إلى فيه.. إنه لشيء غريب عجيب).

وفي الجواب نقول لهذا (الناقد!!) إن الهبوط إلى هذا المستوى من الاستدلال عيب! أما تخشى أن يسألك الطلاب غداً في الصف: أكنت شاهداً حين أنشد امرؤ القيس معلّقته؟! أو كلمك امرؤ القيس فاه إلى فيك؟! عجيب والله أمر ... الذين يظنون أنهم القادرون وحدهم على السخرية، وأن باب التهكم مفتوح لهم، مغلق دون سواهم!! أترتد عن الإسلام، وتنكر نبوة محمد ﷺ أن لم تر الوحي يُنَزّل عليه في الغار؟! إن الفرزدق لم يكلمنا، ولكننا لم نر فصيحاً من الناثرين ولا الشعراء يقول (لعلّما)، لا رسول الله، ولا علياً، ولا زياداً ولا الحجاج ولا الجاحظ ولا الأصفهاني ولا التوحيدي الخ... ودع عنك الشعراء في الجاهلية والإسلام.





ثم رأينا في كتب الصناعة أن الفرزدق قال:

أعِد نظراً يا عبد قيس لعلّما    أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

فرجعنا إلى ديوانه نستنبئه، فلم نجد فيه لعلما، بل وجدنا فيه فربما، فعند ذلك وجدنا أنفسنا بين أن نأخذ برواية الديوان: (فربما)، فنغلق باباً، لا يجدي على أحد فتحه، أو نأخذ برواية كتب الصناعة، وما ليس له في العربية نظير، فنرهق أبناء الأمة بذلك عبثاً، فأخذنا بالأولى، وتركنا لعبدة الأصنام، أن يأخذوا بالثانية، فهل يرى (الناقد!!) بعد هذا، ضرورة لمشافهة الفرزدق، وشهود إنشاده؟! إن ... لا يجعل الباطل حقّاً!!

خامساً: إن من الخضوع للحق أن أقول: إني ليؤسفني أن يصدق هذا (الناقد!!) -مرة واحدة- وأكون السبب في يتيمة دهره!! ودونك البيان: جاء في نوادر أبي زيد ما يلي: (قال أبو الحسن... قال أبو زيد ... قال أبو الحسن...) ويتبين من هذا أن عبارة (قال أبو الحسن)، تكررت مرتين، بينهما: (قال أبو زيد). ولما كنتُ في أثناء العمل مستغرقاً، منصرفاً إلى استلال الشاهد من موضعه، تخطيت عن غفلة -وجل من لا يغفل- عبارة: (قال أبو الحسن) الثانية، فأصبح الكلام: (قال أبو الحسن... قال أبو زيد...) وجُنّ (الناقد!!) فرحاً بهذه اللقطة، فعدّها خطأً علمياً يعاب على صاحبه، ورأياً يؤخذ على من يقرره الخ.. فقال ... تمايل الطرب النشوان: فما قولك إذا علمت أن ما نقله صاحب الكفاف من النوادر ليس كلام أبي زيد، وأن ما نسبه إلى أبي زيد هو مما علقه أبو الحسن في مواضع من النوادر؟! قلت: لعمري إن انتقال البصر من فقرة إلى فقرة، ليس بينهما غير ستة أسطر، لشيء إنساني، حسنٌ أن يُنبه عليه، وعارٌ أن يجعل وسيلة من





وسائل (الردح). ويا طالما وقع هذا ونحوه في كلام الأئمة -وأين نحن منهم؟!- فلم يُعب عليهم. قال ابن ولاد عن نقد المبرد لكتاب سيبويه وقد تخطى بضعة أسطر منه: (موضع ظننا أنه تجاوزه نظره) (المقتضب ١/ ٩٠). ولم يتخلع ابن ولاد ولا قال: فما قولك إذا علمت أن ما نقله المبرد من كتاب سيبويه هو كذا وكذا!! ولقد أورد الأستاذ صبحي البصام نماذج من سهو أكابر العلماء، استغرقت نحواً من اثنتين وعشرين صفحة من صفحات مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ٥٨/ ٢٣١، من ذلك ما وقع فيه الأصمعي والجاحظ والصغاني والجواليقي وابن السكيت والجاحظ والطبري وابن سيده الخ... وزاد على هذا فأرشد القارئ إلى أنه كان نشر نماذج من ذلك في مجلة مجمع الأردن، وفي مجلة مجمع دمشق، استدراكاً على الجاحظ وابن السكيت؛ فانظر الآن إلى الأفاضل المترفعين عن الدنيّة، حين يعلّقون على هذا ونحوه، فقد قال الأستاذ البصام: (وابن السكيت وإن كان من أركان اللغة يجوز أن يغمّ عنه ما عدل عن معناه الأصلي من ذلك الشعر. وإن كان الجاحظ أديباً كبيراً فإن عجلته في تأليف بعض كتبه ربما عاقته عن التثبت في بعض الأمور).

قلت: كل هذا، والذي وقع في كتابنا إنما هو انتقال بصر من سطر إلى سطر، فتأمل!!

### ٥- «فعل» الأمر

قلنا في (الكفاف ١/ ٢٥٢): (الأمر: ما يُطلب به إلى المخاطب فعل ما يؤمر به. وله خمس صيغ)، أوردناها مطبقة على أفعال الفتح والنصر والجلوس، ثم استكملنا البحث بجملة من الأحكام، ونرد فيما يلي على ما





اعترض (الناقد!!) عليه منها. ونبين قبل ذلك مذهبنا في المسألة. **لقد ذهبنا في المناقشات، إلى أن ما يسمّيه النحويون: (فعل أمر)، هو صيغة أمر، لا فعل أمر، وإذْ لم يكن فعلاً، لم يكن له فاعل.** وذلك أن المخاطب الذي نقول له: (اشرب)، لم يفعل شيئاً فيكون فاعلاً له، وأما أن نقول لزيد مثلاً: (اشرب)، ثم نقول: (زيد) فاعلُ (اشرب)، فشيء يدعو إلى النظر، أو إلى إعادة النظر!! وإتماماً لهذا، لا بد من التوقف عند مسائل نوضحها وهي:

١- يقول النحاة: فاعلُ فعل الأمر ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) في صيغة (اشرب)، وهو ظاهر وجوباً في الصيغ الأربع الأخرى: (اشربي واشربا واشربوا واشربْن). وهاهنا خلل وتناقض واضحان، نشأا من اعتداد صيغ الأمر أفعالاً، واعتداد ما يتصل بها من ياء أو ألف أو واو أو نون، فاعلين لها، على حين هي صيغ أمر، وما يتصل بها علامات لتعيين المخاطبين.

٢- من المسلم أن الفعل والفاعل يؤلفان جملة، وليس في العربية -في حدود علمنا- **جملة فعل أمر**. فإن وجد هذا -وما تظنه يكون- فشذوذ، اللهم إلا أن يكون ذلك مقول قول نحو: (قلت له: اشرب). ولا عبرة بهذا، فحتى الحرف المفرد قد يكون مقول قول!!

٣- إن اعتداد أفعال الأمر الخمسة صيغ أمر، لا يغير من واقع استعمالها شيئاً!! فالتعبير عنها وإدراكها وفهمها في الحالين سواء، وأما الذي يفرق بينها فاللين هنا والقسوة هناك، والسهولة هنا والعسر هناك، وموافقة المنطق هنا ومخالفته هناك، وكم من البعد والشسوع بين أن نعلم الطالب أن يقول في (اشربوا) مثلاً: (هذه صيغة أمر لجماعة الذكور)، أو





يقول: (هذا فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من **الأفعال الخمسة**!! والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل).

٤- يعرِّف النحاة فعل الأمر فيقولون إن زمانه للمستقبل، وليس قولهم هذا منطبقاً على حقيقة صيغته، وذلك أن قولك لزيد وهو في حضرتك تراه ويراك: (اشْرَبْ)، ليس زمانه المستقبل، وأين المستقبل في قول تلقيه عليه الآن وهو ساكنٌ لا يفعل شيئاً؟! فإذا قيل: إنه سيستجيب بعد قليل لما نأمره به فيشرب، قلنا: إن التعبير عن إطاعته لك في المستقبل، إنما يكون بـ(زيدٌ يشرب أو زيدٌ سيشرب) وكلا الفعلين مضارعٌ لا أمر!!

٥- نرى من المهم أن نذكر، أن ما أوردناه هاهنا، قد ورد في الجزء الثاني من (الكفاف)، أي المناقشات. ولم نعرض لشيء منه قط في الجزء الأول. ومن ثم يكون رأياً نعتقده ونؤمن به وندافع عنه، ولكننا لا نكره أحداً عليه، كما زعم (الناقد!!)، فمن حق المرء أن يرى ويعتقد، ومن حق الآخرين أن يقبلوا أو يرفضوا بأدب وتهذيب، وإن (الناقد!!) ليجري على التعبد بأقوال النحاة، فلما رآنا نقول: **الأمر ليس فعلاً**، وإنما هو صيغة يؤمر بها المخاطب، فقد توازنه كما يقال. ومن هنا أنك ترى في هذه المسألة من اعتراضه، نماذج من القدح والذم، لا يتصور قراءُ النقد العلمي أنها تكون في كلام مهذّب!! ونبدأ المسألة من أولها.

١- في (الكفاف) مزية -ولا فخر- ليست في غيره من كتب قواعد اللغة، هي أننا في الجزء الأول، أتبعنا كل بحث -في الأكثر- بنماذج مستعملة في فصيح من الكلام بليغ، وعلقنا عليها بما يؤيد صحة القاعدة ويوضحها، ولما جاء هذا (الناقد!!) إلى مناقشتنا فعل الأمر، قال متعجباً: أنت تقول هنا (أي





في الصفحة /٨٨١): الأمـر لا فـاعـل لـه، وكنت قلت عنه من قبل (ص/١٥٨): فـاعله ضمير مستتر. وقلت في موضع آخر (ص/١٩) مثل ذلك. وتقول هنا عن الألف والواو والياء والنون: إنها علامات تتصل بصيغة الأمر لتعيين المخاطب، على حين قلت في كلمة (هُزّي) (ص/٦٩): مبني على حذف النون.

وفي الجواب نقول: إن من مبادئ التعليم، ألا تفجأ الطالب بمسألة مبنية على أساس لا عهد له به من قبل، كأن تقول له مثلاً: إن كلمة (سفيه) صفة مشبهة باسم الفاعل، وهو لا يعرف أصلاً ما هو اسم الفاعل!! أو تقول له: إن كلمة (ردّاح) مشتقة من (ردح)، وهي مبالغة اسم الفاعل (رادح)، على حين لا يعرف ما هو الاشتقاق، وإذ لم يكن (للناقد!!) عهد بالتربية، فقد أحببنا أن نقول له: إن علماء المنطق يسمون هذ: (**مصادرة على الأصل**)، فليته يحفظ ذلك، لعله ينفعه بعد اليوم، إذا أساء إلى كتاب آخر بالباطل. فهل عرف (الناقد!!) لِمَ لَمْ نذكر في الصفحات (١٩-٦٩-١٥٨)، ما سيجيء في الصفحتين (٨٨١-٨٨٢)؟؟ ثم هناك سبب آخر، هو أننا نكره أن نبلغ من العجب، الذي رمانا به باطلاً، أن نفرض رأينا على الناس فرضاً، ولذلك خاطبناهم بما ألفوا، تحرزاً أن يقول أحدهم كما قال (الناقد!!) عنا: (**ولم يصح مما قاله شيءٌ فيقبل**)!!

٢- زعم غير صادق أننا قلنا: صيغة (افعلْ) يؤمر بها المخاطب، ولا فاعل لها **لأن المأمور قد يطيع الأمر وقد يعصيه، ولهذا لا يكون المأمور فاعلاً للصيغة**..!! فيا للعار!! أأنا قلت هذا؟! أمن أجل أن يسود كاتب سمعة كتاب، ويحط من قدر مؤلفه، يكذب؟! كيف رضي هذا (الناقد!!) لنفسه بهذا؟! وليته اكتفى به، ولم يجعله أساساً يبني عليه فرية أخرى، فقد تابع فقال ما





معناه: (إن صيغة الفعل المضارع الذي تدخله لام الأمر لا فاعلين لها أيضاً، لما ذكره صاحب الكفاف) قلت: إنه يريد أن يقول إن فعل الأمر يساوي ويعدل الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر، وإذ قد قال صاحب الكفاف إن الأمر لا فاعل له، فقد قضى بأن المضارع المجزوم بلام الأمر لا فاعل له أيضاً. أما إن إخراج الأرانب من المناديل، على مسارح البطالة، ليس عجيباً!!

ثم هاهنا مسألة أخرى تكشف عن تسرب هذا (الناقد!!) وذلك أننا حين فرقنا بين صيغة (اشرب) وصيغة (يشرب)، قلنا ما نصه الحرفي: (إذا خاطبت زيداً فقلت: (اشرب)، فأنت تلقي عليه أمراً، وحظك من أمرك له، لا يزيد على أن يسمعه بأذنه، وقد يطيعك زيد من بعد فيشرب، وقد يعصيك فلا يشرب، ولكنه يظل في الحالتين، هو فاعل (يشرب) إذا أطاعك، وهو فاعل (لا يشرب) إذا عصاك. وأما أن تقول له: (اشرب)، ثم تقول لذوي العقول: (زيد: فاعل اشرب)، فشيء يدعو إلى التأمل والنظر، أو إعادة النظر!!

ونحن ما قلنا (يطيعك ويعصيك)، إلا لنقرب إلى الذهن أن زيداً في الحالتين مطلوب منه أن يفعل ما يؤمر به، وأن بين الفاعل، وبين من يطلب إليه أن يفعل ما يؤمر به، فرقاً أغفلته كتب الصناعة. فدونك الآن تلعب هذا (الناقد!!) النزيه!! فلقد حرف المسألة فجعلها مركوزة في: (حظك أن تسمعه وحظك ألا تسمعه، وحظك أن يطيعك وحظك ألا يطيعك!!). على حين لم نقل ذلك إلا لتبيان المسألة وشرحها، وتقريبها إلى الذهن. فأخذ (الناقد!!) شرح المسألة فجعله هو المسألة، وبنى عليه ما بنى!! واستنتج





من كلامنا مساواةً طرفاها هما: (اشرب = لتشرب)، ومنه فإن الصيغتين إذاً -كما استنتج- ليس لهما فاعل!! وفي هذا الاستنتاج الفاسد أمور: أولها أن (اشرب) صيغة أمر، وأن (تشرب) فعل مضارع، ودخول لام الأمر عليه لا يغير من مضارعيته ولا من فاعلية فاعله شيئاً، وأما (الناقد!!) فجعل من لام الأمر إلاهة من إلاهات الأساطير، تقلب المضارع أمراً وتمحق فاعله إذا أقبلت، وتعيده مضارعاً له فاعل، إذا أبرت!! ثانيها أن (يشرب) لا يُستعمل في العربية إلا ومعه فاعله نحو: «ليشرب زيد» وأما الأمر فلا يصح استعمال فاعل معه قولاً واحداً، فلا يقال «اشرب زيد»!! وزعم كتب الصناعة أن العلامة المتصلة بالأمر هي الفاعل، مردود بأن ليس للأمر أصلاً فاعل ظاهر فيقال إن العلامة ضميره، وشيء آخر، أن أمر المخاطب المفرد المذكر ليس له علامة قولاً واحداً، ثالثها: أننا سقنا دليلاً يشرح ويفسر، فجعله (الناقد!!) سبباً يعلل. رابعاً: أنه على الرغم من كل هذه الفروق اللغوية والتركيبية والمنطقية بين: (اشرب ولتشرب)، قفز إلى نتيجة معتبطة فقال: (فأمر المخاطب بصيغة (افعل)، وأمر غيره بلام الأمر داخلة على المضارع، وهما من باب واحد). ونقول لهذا (الناقد!!): إذا كانا سواءً من باب واحد، فلم لا تجعلهما فعلي أمر؟ ولم لا تضيف إليهما أيضاً آمين ومه وصه وإليك ودونك الخ... وتدخلها معهما في باب واحد؟! وهكذا ترى أننا لم نقل ما قوّلنا!! ولا احتججنا بما ادّعى!! وأين الذي قلناه، من زعمه هذا؟!

٣- سخر من أننا (كما قال هو، لا نحن) كشفنا ما خفي على الناس ألفاً ومئتي سنة. وذلك ردح، والردح لا يُجاب عليه!! وأنكر علينا ما لم نفعله،





فقال: (أنى له أن يكره الناس على شيء تراءى له؟). قلت: إن الذي قلناه، هو رأي نعتقد أنه الحق، ولم نشفعه بالعصي والفلق.

وقلنا: إن الإصرار على أن «اشرب» فعل أمر، هو تعبد بما أتت به الصناعة النحوية. فقال: (وأنى له أن يرمي مخالفه بالتعبد بما أتت به الصناعة النحوية؟). قلت: إن **كلمة التعبد جرى على استعمالها النحاة قروناً**، ومنهم أبو حيان صاحب البحر المحيط، فلم يحرم علينا ما أحل لسوانا؟! إن هذا لمذهب في (النقد!!) جديد.

٤- خاض (الناقد!!) في مسألة عرج عليها، وليس موضعها هاهنا، وإنما ذكرها ليستقوي بأسماء المراجع على عادته، ونبين ذلك فيما يلي: لقد كنا قلنا: إن الذي تقول كتب الصناعة عنه: (إنه فعل أمر له فاعل)، **ليس فعلاً**، وإنما هو صيغة أمر، وإذ لم يكن فعلاً لم يكن له فاعل، وذوو العقول، إذا أرادوا نقض هذا الكلام، ردوه بحجة تبين أنه فعل أمر لدليل كذا وكذا، وله فاعل بدليل كذا وكذا. وأما (الناقد!!) فإنه لما عجز عن تقديم حجة، حشد أسماء المراجع التي تقول: **أن الفعل لابد له من فاعل**، كأن موضع النقاش هو هذا!! ولا يظّنن ظان أننا نفتري على هذا (الناقد الفذ!!) فقوله وما استقوى به من أسماء كتب الصناعة موجود في الصفحة/٢٨٧-٢٨٨ من المجلة. ودونك نموذجاً من ذلك، أخذه من كتاب اللمع لابن جني وهو: (قال الإمام أبو الفتح ابن جني في اللمع/٨٨: «اعلم أن الفاعل عند أهل العربية كل **كل اسم ذكرته بعد فعل** وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم...». فاسألوا هذا (الناقد!!): أهذا موضوع النقاش؟! ولا يظّنن ظان أيضاً أن هذا منه نادر، بل هو من سماته العامة، يظهر في جميع ما يكتب، بل هاهنا





ما هو أفحش من ذلك، فدونك: نحن قلنا إن **الأمر** صيغة ليس لها فاعل، لأنها ليست فعلاً أصلاً. فقال: (والمسند إليه **يسمى فاعلاً** سواء أفعل أم لم يفعل)، نعم هذا ما قاله حرفياً!! فانظر من أين جلب هذا الحكم، وأين وضعه، وما علاقته بما نحن فيه. وسنغض الطرف عن أنه يتكلم في فعل وفاعل **عموماً**، على حين يدور الحوار **خصوصاً** حول صيغة أمر ليست فعلاً، ومن ثم ليس لها فاعل. بعد هذا نتجه إلى ما قال العلماء في الفعل والفاعل (المسند والمسند إليه)، ليتبين القارئ من أين جاء (الناقد!!) بما احتطب:

لقد نظروا في نحو (شرب زيدٌ حليباً) فقالوا (زيد) فاعل، لأنه فَعَل فِعْل الشرب، ثم نظروا في نحو (**مات زيد**)، فرأوا فعلاً، بعده اسم ليس فاعلاً لفعل (مات)، إذ زيد لا يفعل فعل الموت، فقالوا: زيد **فاعل سواء أفعل أم لم يفعل**. لأن الجملة في العربية لا بد لها من مسند (مات) ومسند إليه (زيد). وقالوا في التفريق بين صنفي الفاعل: (زيد) في نحو (مات زيد) فاعلٌ نحوي، وأما في نحو (شرب زيدٌ) فهو فاعل حقيقي. فانظر إلى (ناقد!!) لا يكاد يُبين، وحجة توضع في غير موضعها، لبيان غير ما هي له!! اللهم إنك من تبتليه بـ(ناقد!!) كهذا، فقد عاقبته في الحياة الدنيا، فاعفُ عنه في الآخرة.

٥- ثم وقفنا عند حركة صيغة الأمر فقلنا: (يلازم آخر الأمر السكون إذا لم يتصل به شيء، نحو: (اشرب)، فإن اتصل به ما يدل على المخاطب، جانست حركة آخره ما يتصل به)، وفي آخر نموذج وهو (اشربن)، قلنا: لزم الأمر السكون، لمجانسته سكون النون عند الوقف، فقال: (فهذا شيء اخترعه الأستاذ)!!.





قلت: كلا، هذا شيء لم يخترعه الأستاذ!! والذي تراه كل عين مبصرة، لا يقال عنه: (ذا شيء اخترعه الأستاذ)، وإذا شاء الله (لناقد!!) ألا يرى، فما ذنب الأستاذ؟! لقد كنا جرينا في كتابنا كله على سَنَن قراءة كتاب الله من الوقف على الساكن، ولم نخالف عن ذلك قط، ونبهنا مرة ومرة ومرات على أن لزوم ذلك في العربية واجب، وساقنا الحرص على سلامة القراءة، إلى إنشاء بحث في (الكفاف ١/٢٦٤)، جعلنا عنوان: (من أحكام القراءة)، قلنا في الفقرة الأولى منه: (**قاعدة كلية لا تتخلّف**: لا يبدأ في العربية بساكن، ولا يوقف علي متحرك...) ولما رأى (الناقد!!) أن هذا منطبق على ما قلناه في صيغة الأمر، كاد يفقد صوابه، ودونك شيئاً مما قاله في نحو صفحة واحدة، قال: (شيء اخترعه الأستاذ). قلت: بل هو مما قال فيه الله تعالى: ﴿وهذا لسان عربي مبين﴾، وقال: (**كاد** يستعصي عليه إسناد الفعل إلى نون النسوة). قلت: إن ما يستظل بظل العربية لا يستعصي إلا على (ناقد!!) يعرب (اكتمْ) من (أنت فاكتم) خبراً لأنت، وقال عني: (استخرج من جعبته حلاً). قلت: بل استخرجناه من أصول قراءة كتاب الله تعالى. وقال: (فما لأحكام القراءة وبناء الأفعال ونظم الكلام؟!). قلت: لا يتساءل عن هذا إلا من يظن أحكام تلاوة القرآن لا تنطبق على علم العربية. وقال: (إنه لشيء عجيب غريب). قلت: ليس شيء من العربية يبنى على كتاب الله ويكون عجيباً وغريباً. وقال: (فما باله لم يعامل الأمر في بنائه كما يعامل الفعل المضارع في إعرابه؟!). قلت: بناء الأمر في مقابلة إعراب المضارع، وطلب معاملة هذا كذاك تخلع، يكشف عن مستوى المتخلع!! وقال: (أويصح هذا في عقل أو منطق؟!) قلت: العقل والمنطق صنوف، ولو استوت العقول





ومنطقها ما سأل (الناقد!!) هذا السؤال. وبعد، فما أوردنا هذه النماذج من كلامه وقد جاءت في نحو صفحة واحدة، إلا لنبين للقارئ ما عليه هذا (الناقد!!) خلُقاً وعلماً واحتراماً، ولنكشف عن طرائقه في البحث، وإلى أي حضيض جرّنا الردُّ عليه. ومهما يدر الأمر، فإن الذي قلناه في بحث (أحكام القراءة) وسخر منه هذا (الناقد!!)، إنما قلناه تحت مظلة أحكام القرآن، فإذا أنكر شيئاً مما قلناه، فليبين مواضع مفارقته لتلك الأحكام.

وقال هامزاً لامزاً: (كيف استقام للأستاذ أن يقول لطلاب المدارس..). قلت: لقد أراد بذكره طلاب المدارس، أن يهون من شأن كتابنا بأنه مكتوب لهم!! وأقول: إن كتابنا بفضل من الله، لا بقوة منّا، أخرج قواعد العربية من القواقع التي لا يستطيع بعض النقّاد أن يعيشوا خارجها، فتوجه إلى كل قارئ يسخر من أسلوب (أكلوه البراغيث)، وأسلوب (أما أنت منطلقاً انطلقت)، ويضحك من وجوه الصفة المشبهة التي أحصتها كتب الصناعة فبلغت اثني عشر ألفاً ومئتين وستة عشر وجهاً، بيّنّاها وفصّلناها ونقلناها عن الأئمة في (الكفاف٢/٨١٥)، ويأبى هذا الكتاب أساليب: (واظهرهوه، واظهرهاه، واظهرهموه، واظهرهماه، وا انقطاع ظهرهوه، ومررت بظهرهو قبل، وا انقطاع ظهرهيه –وا غلامكيه، وا غلامكاه)، ولو أن سيبويه عَرَضَها في كتابه!! فسيبويه إنسان وليس إلاهاً، وينفر من سماجة (لزيد صوت صوت حمار)، كائناً من كان عابد هذا الوثن السخيف!!

وعجب (الناقد!!) أن قلنا في أثناء كتابنا عن الألف والواو والياء والنون إنها مرة ضمائر، ومرة حروف تثنية وجمع، ومرة حروف لتعيين المخاطبين، قلت: ما يمنع من أن يكون لكل منها عمل في موضع دون موضع؟ وهل يريد

هذا (الناقد!!) إخراج العربية عما استقرت عليه، لكي يتاح له أن يشتمنا ويذمنا؟ وهل يحرم علينا -من أجل هواه- أن نقول أيضاً: إن الألف تكون همزة وصل في نحو استخراج، وألفاً منقبلة عن همزة في نحو راس، وألف رفع في المثنى نحو سافر الولدان، وألف فاعل في شربا ويشربان، ومنقلبة عن واو في قال، وعن ياء في باع الخ...؟! أخيراً، ختم (نقده!!) بثلاث من خوالد حكمه، الأولى قوله: (أما الكلام في زمان فعل الأمر، فحديثه يطول). قلت: تاجر عضّته الأزمة ففر من دائنيه!! أيها المولّي هارياً، قف فإن (فعل الأمر!!) ليس له زمان.

والثانية: قوله: (والأمر مستقبل، على هذا إجماعهم. قال ابن مالك...) قلت: نعم، على هذا إجماعهم، ولكن أنت ماذا تقول؟! أليس لك وجود؟! أليس لك عقل فتُعمله في المسألة؟! والثالثة: قوله: (وعلى أن بعض المشتغلين بالعربية قد كتب في **الأفعال ودلالتها على الزمان**، فإن هذه المسألة وتحقيق القول فيها وبيانها البيان الشافي الكافي، من المسائل العلمية التي لم تنل ما تستحق من عناية، **فعسى** أن يتصدّى لها بعض ذوي الكفاية من المشتغلين بهذا العلم). قلت: أليس ما سوّدته من الصفحات، قد كان **في فعلي الأمر والمضارع وزمانهما**؟! فإذا لم تكن من ذوي الكفاية والقدرة على البحث فيهما فلم ولجت فيما لا تُحسن ولا تستطيع؟!

### ٦- لّما

قلنا في بحث (لّما) في (الكفاف ٥٣٨/١): (لما على وجهين: الأول، حرف يجزم الفعل المضارع... نحو: (حضر المدعوّون ولّما يحضر خالدٌ). والثاني: ظرف زمان معناه (حين)... نحو: (لما زارني أكرمته). وأما في المناقشات





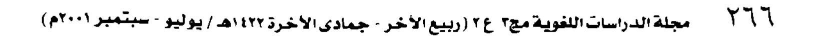
(الكفاف ١١٤٥/٢)، فقلنا إن بعض كتب الصناعة تذهب إلى أن (لّما) لها وجه ثالث، هو أن تكون حرف استثناء، نحو (لم يأتني من القوم لّما أخوك)، أي: (إلا أخوك). وذكرنا أن بين الأئمة اختلافاً في هذا، ففريق يأخذ به وفريق يأباه، فمن الذين يأبونه الجوهري فإنه قال: (وقول من قال، «لّما» بمعنى «إلا»، فليس يُعرف في اللغة) (الصحاح ٢٠٣٣/٥). لكن الفيروزآبادي يرد قول الجوهري فيقول: (وإنكار الجوهري كونه بمعنى «إلا» غير جيد) القاموس المحيط/١٤٩٦. والزجاجي يذهب إلى أن استعمال (لّما) بمعنى (إلا) قياسي، ولكن المرادي في الجني الداني/٥٩٤ يأبى قول الزجاجي، فيقول عن (لّما) هذه: (هي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يُقتصر فيها على التركيب الذي وقعت فيه). ثم يختم كلامه عن هذه الأداة بقوله: (ينبغي أن يتوقف في إجازة ذلك، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته)، بناء على ما تقدم ونحوه، أعرضنا عن هذا الوجه الثالث، الذي يجعل (لّما) بمعنى (إلا)، وعلّقنا في نهاية المناقشة على قول المرادي بقولنا تفكيهاً: ليت المرادي عاش إلى اليوم، فيعلم أن ما أجازه الزجاجي، لم يرد بعدُ عن العرب ما يشهد بصحته!! هذه هي المسألة في (لّما)، وكان يمكن أن تنتهي هنا. غير أن ما قدرناه من احتمال وجود معترض متمسك بما ألف، جعلنا نناقش القضية من وجهة علمية عقلية في ظل ما توهمه النحاة وما قرروه وما زعموا أنه أصولها، فقلنا: جاء عن العرب قولهم: (نشدتك بالله إلا فعلت كذا وكذا، وناشدتك بالله إلا فعلت كذا وكذا، وأنشدك بالله إلا فعلت كذا وكذا). ويتضح المقصود من هذه التراكيب، إذا علمنا أن (نشدتك بالله معناه: سألتك بالله = أستحلفك بالله). ولما كان متعذراً أن يُغاص على أصل





هذه التراكيب، وأن يُكشف عن سيرورة تطورها التاريخي، كان الموافق للحقيقة اللغوية أن تُستعمل كما وُرثت. لا أن يُذهب في تأويلها المذاهب، ويُتَحَكَّم فيها كما يُتحكَّم في عجينة صلصالية، فانظر الآن إلى هذه الأداة ماذا فعل بها، فقد قيل: (ناشدتك الله إلا سافرت = ما ناشدتك بالله إلا أن تسافر).

فأما لفظ الجلالة فمنصوب على نزع الخافض، وأما (إلا) فواقعة في استثناء مفرغ، ولذلك لا عمل لها، وإذ قد كان هذا الصنف من الاستثناء، لابد له من أن يكون منفياً، فقد قدر حرف ناف هو: (ما)، أي: ما أنشدك إلا كذا... وتبقى بعد هذا كله مسألة لا بد من حلها، هي أن فعل (نشد)، من حقه أن ينصب مفعولين: فأما مفعوله الأول فهو الضمير (الكاف من أنشدك)، ولكن كيف السبيل إلى مفعول ثان؟ لو كان قبل (سافرت) حرف مصدري لهانت المسألة، إذ يُسبك منهما مؤول يكون هو المفعول الثاني، ولكن ليس هاهنا حرف مصدري!! فما الحيلة؟ الجواب أننا نقدر اعتباطاً، حرفاً مصدرياً يجلب من الفراغ، فتحل العقدة، وهكذا كان: فنفي مقدر، وحرف جر مقدر، ومصدر مقدر مسبوك بغير سابك، وحرف يسمى حرف استثناء، على حين هو حرف قصر!! كل هذا من أجل تبيين (حقيقة!) استعمال (لّما) في التراكيب التي عرضناها، وذلك أن كتب الصناعة لما رأت العرب تقول مثلاً: (ناشدتك الله لما سافرت)، ورأت أن التحكم الذي استطيع في تركيب (ناشدتك الله إلا سافرت) غيرمستطاع في تركيب (ناشدتك الله لَما سافرت)، قالت: (لّما) لها ثلاثة وجوه، أحدها أنها تكون استثنائية!! وبتعبير آخر: (لّما) في هذا التركيب هي: (إلا)!! أستغفر الله







من قولي: (في هذا التركيب) ، فإنها عند بعض الأئمة هي (إلاّ) نفسها في الكلام كله!! وبتعبير نحوي: استعمال (لّما) بمعنى (إلا) قياسي، فالزجاجي يجيز لك أن تقول مثلاً: (لم يأتني من القوم لّما أخوك). وختمنا هذا التحقيق فقلنا: (وبعدُ، فتحت راية العقل والمنطق اطّرحنا كون (لّما) بمعنى (إلا)، وفي ظلها عجبنا أن تظل كتب القواعد تقول في أيامنا هذه: (من وجوه (لّما) أن تكون استثنائية). ونقول: إن ما قدّمنا بيانه، لا يقدره قدره، إلا من تأدب بقول الله: ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ وأما (الناقد!!) فقد قال: (هذا كلام مطول لا محصل له، وصاحب الكفاف كما علمت جريء على أن يقول شديد المجازفة فيه. وليت شعري كيف يطرح كون لما بمعنى إلا تحت راية عقله ومنطقه). هذا قوله، تجده في الصفحة/٣١٥ من المجلة، لم نزد فيه حرفاً ولا نقصنا منه حرفاً، ولنا عليه أمور:

١- أنه نمط من النقد طريف، لا يقول فيه (الناقد!!) شيئاً عما ينقده.

٢- قال -ولم يصدق-: إنني اطرحت كون لما بمعنى إلا تحت راية عقلي ومنطقي، وإنما اطرحت ذلك تحت راية عقل أئمة العلم ومنطقهم، ومنهم الجوهري والمرادي وأئمة عرض صاحب «الدر المصون» آراءهم في أكثر من عشرين صفحة، فهذا (الناقد!!) إذاً بين اثنتين، إما أن يصدق!! وإما أن ينكر إمامة هؤلاء الأئمة، ثم ما له يأخذ علينا أن نفكر تحت راية العقل والمنطق، والله فضل الإنسان على البهيمة بالعقل والتفكير؟! ثم هاهنا مسألة لا يجوز إغفالها، وهي: أن كتابنا ذو غاية لولاها لما ألفناه، تلك هي تقديم قواعد العربية إلى طلاب العلم من أبناء الأمة، مصوغة صوغاً جديداً، خالصة من كل ما يحيط به من تشعُّب الآراء، وكل ما يلابسها من





التحيز لهذا المذهب أو ذاك، وهذه المدرسة أو تلك، وبكلمة موجزة، **استلال القاعدة من النحو**. فإذا اعترضتنا روايتان للشاهد، أو قراءتان للآية، أخذنا بما ينطبق على القاعدة الكلية، وتركنا الوجوه الأخرى لمن شاء من المتفقهين والمتخصصين والنحاة واللغويين الخ...

٣- أورد (الناقد!!) آيات ثلاثاً، استشهد بها على أن (لّما) جاءت فيها بمعنى إلا. وهي: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ + ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ + ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾، ثم قال: («لما» في هذه الآي بمعنى (إلا) **بلا اختلاف**، قال الرماني في معاني الحرف ١٣٣: وقد قدر **جلة النحويين** على ذلك قوله تعالى: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾). قلت: عجيب أن يقول (الناقد!!) في سطر واحد: (**بلا اختلاف + قَدَّر جلّة النحويين**)؟! نعم، إن هذا لعجب، فقول الرماني: (جلّة)، يعني بالضرورة، وجود مخالفين لهم، ليسوا من الجلة، وكيف يوافق هذا قوله: (**بلا اختلاف**)؟!.

٤- أخيراً مسألة الآيات الثلاث، التي ادّعى أن معنى (لّما) فيها هو (إلا) **بلا اختلاف**!! فإن دعواه هذه باطلة، بطلان أن يجيء تموز في شباط، ويكفي لفضح ما فيها من البهتان، أن يطلع القارئ على ما ورد في (رصف المباني/٣٥٢) حيث يقول المالقي بعد أن عرض للآيات المتقدم ذكرها: (**وقد قرئ ذلك كله أيضاً بالتخفيف، فيخرج عن هذا الباب**). وتابع فقال: (فإن خُفِّفت الميم من (لّما) فللآيات إعراب آخر يطول ذكره، وقد استوعبه أبو عليّ الفارسي في «البصريات»، وأبو محمد مكي في مشكل إعراب القرآن)، فأين يختبئ هذا (الناقد!!) من قول المالقي، وأين يستتر مما قاله ابن





السمين الحلبي في (الدر المصون٦/٢٩٧-٤١٦) حين عرض لهذه الآيات وآية ﴿وإن كلاً لّما ليوفينهم﴾، حيث أنفق في تبيان وجوهها **والاختلاف فيها** عشرين صفحة، وكان كلما عرض لكلمة (لّما) هنا وهناك من كتابه، قال: (وقد تقدم في (هود) تشديد لّما وتخفيفها وما قيل في ذلك) (الدر المصون ٩/٢٦٤) + (وتقدمت شواهد ذلك مستوفاة في هود) (الدر المصون ١٠/٧٥٢). فإذا لم يكن هذا اختلافاً فكيف يكون الاختلاف؟!! وانظر إلى استنصاره الرماني - الذي لم يكتب في ترجمة (لّما) بمعنى (إلا) أكثر من ثلاثة أسطر- وإلى إهماله ما جاء في مراجع الأدوات كالجنى الداني ورصف المباني ومغني اللبيب، يتكشف لك أنه إنما فعل ذلك، كي لا يطلع قارئ مقالته على مجيء هذه الأداة مخففة، هذا، ونورد فيما يلي، شيئاً من رؤوس ما نقله صاحب الدر المصون من آراء الأئمة في تخفيف هذه الأداة وتثقيلها **واختلاف آرائهم** في ذلك، فيتكشف لك مدى صدق هذا (الناقد!!):

١- منونة، أصلها (لّماً)، ثم بُني منها وزن (فَعلى)، فهي إذاً اسم لا حرف. (وفيها آراء منها أن التنوين أبدل ألفاً في الوقف، ثم أجري الوصل مجرى الوقف). ٢- مخففة، (لَما)، باعتبار اللام هي الفارقة، و(ما) اسم موصول. ٣- مخففة، (لما)، لامها الأولى موطئة للقسم، والثانية واقعة في جواب القسم، و(ما) زائدة. (وهذه وجه من ثلاثة وجوه!!). ٤- مثقلة (لّما) بمعنى (إلا). ٥- مثقلة، (لّما)، والأصل فيها (لَمِن ما): «من» حرف جر، «ما» اسم موصول، ثم أدغمت النون في الميم فصارت (لمما) فتوالت ثلاث ميمات فحذفوا إحداها فقيل: (لما) (وهنا آراء شتى متعارضة متخالفة). ٦- مخففة، في الأصل (لما)، ثم شُدِّدت. (في هذا اختلاف). ٧- مثقلة، (لما) زائدة. ٨- قال الكسائي: لا أعرف وجه التثقيل في (لمّا)، فقال





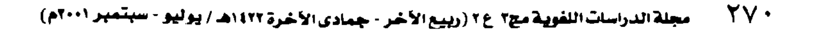
الفارسي: ولم يُبعد فيما قال. ٩- مثقلة، (لمّا)، وهي الجازمة للمضارع، حذف مجزومها لفهم المعنى. ١٠- قال المبرد عن تشديد (لمّا): (هذا لحن، لأن العرب لا تقول: إن زيداً لما خارج).

وبعدُ. فمن ذا الذي يلومنا، غير هذا (الناقد!!) إن نحن اطرحنا كون (لمّا) بمعنى (إلا) وقلنا ونحن نعيد صوغ قواعد العربية: (لمّا على وجهين: جازمة للفعل المضارع، وظرف زمان بمعنى حين)؟ ومع ذلك، نعده أن نذكر لهذه الأداة وجهاً ثالثاً هو (إلاّ)، حين يأتينا نبأ اتفاق الأئمة عليه!!

**٧- الإبدال**

قلنا في بحث الإبدال من كتابنا (٦١/١): (الإبدال إحلال حرف في الكلام محل حرف، كنحو سُمبُلة قمح، وهَراقَ الدمَ، وامْبرى له، فإنها في الأصل: سنبلة، وأراق، وانبرى. فالإبدال إذاً مسألة لغوية تتعلق بنُطق الحروف، لا بتركيب الكلام).

وناقشنا المسألة في الجزء الثاني (٥٩٣/٢)، سيراً على خطة الكتاب، فقلنا: الإبدال نبتة، غُرست في غير تربتها، ولو أن كتب النحو والصرف وضعت الأمور في نصابها، لقضت أن يغلق باب الإبدال فيها، وأن يودع متحفاً لغوياً، يرجع إليه الباحثون والمؤرخون وذوو الاختصاص، وقلنا إن **معاجم لغتنا حملت هموم ترجمة كل كلمة فيها إبدال**، فأغنت الناس عن حمل ثقل تفكيكها، وتركيبها، مثال ذلك أنها تورد صيغة (اتّعد) في مادة (وعد)، وصيغة (اتصل) في مادة (وصل) الخ.. فلم نحمل الناس ثقل تفكيكهما وتركيبهما، ومعرفة من أين نبأت همزة الوصل فيهما، وما أصل تائهما الأولى ثم أصل تائهما الثانية الخ..؟







هذا كلام لم يُعجب (الناقد!!)، فانظر إلى ما فعل:

**أولاً**: استيقن أن قولنا في الجزء الأول من كتابنا: (الإبدال ليس من النحو) حق يتعذر رده، فلم يعرض بكلمة واحدة لبحث (الإبدال) مع أنه الأصل!!

**ثانياً**: ابتعد عن كلمة الإبدال ابتعاداً، فلم يذكرها بحرف واحد!! بل بلغ به الأمر أن جعل عنوان (نقده!!) للبحث: (صيغة افتعل)، ولم يسمّه: (الإبدال)!! فتأمل ناقداً يكتم اسم ما ينقده.

**ثالثاً**: افترى علينا فزعم أننا قلنا: (فلا حاجة لقاعدة صوغ افتعل مما فاؤه واو)!! وإنما الذي قلناه حرفياً هو: (سقطت حجة فتح باب لها اليوم **في كتب النحو**). وجزى الله الشاعر خيراً، إذ قال:

من كان يخلق ما يقو ... لُ فحيلتي فيه قليلهْ

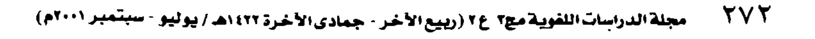
ودونك نصًّا حرفياً فقد قلنا: (فإذا قال أحد المكابرين: إن ثلاثين فعلاً، تستحق أن تُصاغ لها قاعدة، قلنا: قد كان يكون هذا القول وارداً، لو أن المعاجم لم تترجمها، فأما وقد ترجَمَتْها، فقد **سقطت حجةُ فتح باب لها اليوم في كتب النحو**، بعد سقوطها من وجهين: قلة عددها، وإهمال استعمالها). ونقول اليوم: لقد مر ابن منظور (ت-٧١١هـ.) بمسألة إبدالية فقال: (وقد اضطرَّ فلانٌ إلى كذا وكذا، **بناؤه افتعل** (لسان العرب ٤/٤٨٤)، ولم يزد على ذلك حرفاً واحداً، فهل يرضى ابن منظور بهذا قبل سبع مئة سنة، وقد بنى كتابه على خمسة أصول لخمسة أئمة تقدموه، ويأباه (الناقد!!) اليوم؟ إن هذا لعجيب!!

رابعاً: قلنا إن الأفعال التي تبدأ بالواو، ويُصاغ منها (افتعل) هي سبعة

وخمسون فعلاً، منها سبعة وعشرون -في الأقل- لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل، كنحو: (اتخف- اتّدن - اتّشق - اتّضمن - اتّسر). وقد توقّف عند قولنا عن هذه الأفعال المهجور استعمالها: (لا يُتصور ولا يُتخيّل أن تُستعمل)، فأفرط في الطعن:

قال عني متسائلاً: (علام عوَّل فيما أرسله من حكم: أن اتّحف -اتّدن - اتّشق- اتّضن- اتّطأ، لا يتصور ولا يتخيل أن تُستعمل؟!!) ونُجيب عن هذا فنقول: إن إيراد المعاجم لها، دليل - لا شك فيه- على أنها كانت تُستعمل فيما مضى من الزمان وسالف العصر والأوان ثم هُجرت. ولولا أنها هُجرت، لرأيتها متداولة في كتب اللغة والأدب شعراً ونثراً، فأين؟!! وطاب له التخلع،، فقال: (أوَ التصور والتخيل -وحظ عباد الله منهما متفاوت- مقياسان يقاس بهما استعمال ألفاظ اللغة؟!).

وفي الجواب عن هذا نقول: لما كانت مظان اللغة وكتب الأدب شعراً ونثراً، لم تحفظ لنا ولو نصّاً واحداً فيه استعمال إحدى هذه المفردات، ساغ أن يتصور المرء ويتخيل عدم استعمالها في المستقبل، ومثل ذلك في الاستقراء أن يقال: لما كان تاريخ العلم لم يحفظ لنا أن سفيهاً كان فيما مضى موضع احترام، ساغ أن يتصور المرء ويتخيل عدم احترام السفهاء في المستقبل، ولو أن صغيراً من الصبيان قرأ ما كتبنا في كتابنا، لأدرك أن المسألة كلها مركوزة في سؤال: أنحمّل الطالب أثقال تحليل هذا الوزن وتركيبه، أم نترك ذلك للمعاجم، وهي لم تقصر في ترجمة كل مادة جاءت على وزنه؟ ولأدرك هذا الصبي أيضاً أن ما تكبكب فيه هذا (الناقد!!) ذو علاقة بأكال إعادة التحقيق، لا ببحث الإبدال!!



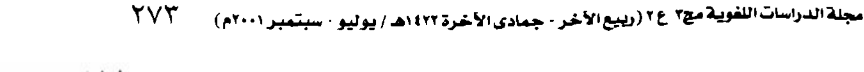




أخيراً هاهنا مضحكة علمّية، لا يحق لي أن أنفض يدي من مسألة الإبدال، ولم أكن أوردتها للقارئ. وذلك أن هذا (الناقد!!) قال عني مغضباً نافد الصبر فيما يبدو: (لا أدري ما أصنع بقوله هذا مع نص المعجمات على استعمال ما لا يتصور ولا يتخيل أن **تستعمل** عنده!!!!) (إشارات التعجب الأربع من عنده، يريد أن يعبر بها عن ضيق صدره بي)، ثم أورد شواهده وحججه على أنها تستعمل!! فقال: (ففي القاموس: **اتّخفت** رجله: زلت - **اتّدنه، فاتّدن**: انتفع- وشقه (أي اللحم) يشقه: قدّده **كاتشقه-اتضن**: اتصل - وطأه... **فاتّطأ**) وعلّق على هذا فقال: (فهذه الخمسة الأفعال- التي ذكرها صاحب الكفاف من الأفعال السبعة والعشرين التي قال: إنها لا يتصور ولا يتخيل أن تستعمل -**مستعملة**).

قلت: إن هاهنا مصيبة علمية، وكارثة عقلية، هي أن (ناقداً!!)، يصرح بأن **ورود الكلمة في معجم**، دليل وبرهان على أنها **مستعملة في الكلام**!! فيا أبا الفتح ابن جني جاءك من يثقّب طبولك!!

وبعد، فإننا -ونحن نختم الكلام في القضية- نذكر بمسألتين. الأولى أن البحث أصلاً قد انطلق من قولنا: (الإبدال ليس موضعه كتب النحو بل موضعه كتب اللغة). فعن أي شيء يدافع هذا (الناقد!!)؟ أيريد أن يقول: بل الإبدال موضعه كتب النحو؟! والثانية أننا قلنا: (اتركوا مسائل الإبدال للمعاجم)، فهل قولنا هذا يعني أسقطوها من المعاجم؟! فعمّ - إذاً- يدافع هذا (الناقد!!)؟! ثم نحن قلنا: (لاتُتعبوا طلاب العلم)، فهل يقول هذا (الناقد!!): بل أتعبوهم؟!! إن من المصائب أن تحاور من لا يعرف ما يريد!!



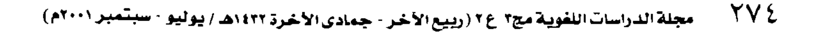



### ٨- المنادى

الناس جميعاً أئمة وعامة، أساتذة وطلاباً، مؤلفين وقراءً، مجمعون على أن بحث النداء أشق بحوث النحو قاطبة، وأن توابع المنادى أشق ما في بحث النداء مطلقاً، حتى لقد استغرق ذلك من كتاب سيبويه (ت-هارون) أربعاً وثمانين صفحة، ومن النحو الوافي لعباس حسن مئة وخمس عشرة صفحة، ولقد من الله علينا فجعلناه في ثلاث صفحات، أكثر من نصفها أمثلة ونماذج، وقد تعرّض (الناقد!!) من هذا البحث -عدا هجائنا وذم كتابنا- لأمور، إليكها وتعليقنا عليها.

لقد كنا قلنا في بحثنا لتوابع المنادى: (الكفاف١/٣٤٧): (وتعتري هذه التوابع أحوال يكون فيها التابع مبنياً مرةً، ومعرباً مرةً، ومنصوباً مرةً، ومرفوعاً حملاً على اللفظ مرة، ومنصوباً على المحل مرة، ومحتملاً للوجهين مرة بعد مرة، ولا يظنن ظان أننا نقمش هذه المفردات والمصطلحات قمشاً، بل كل كلمة منها لها شروحها وتفاصيلها. ويغني عن كل هذا قاعدة كلية تقول: (قدّرْ قبل التابع (يا) محذوفة، تصب إن شاء الله)، وأتينا بنماذج عشرة مختلفة الأحوال والأعاريب تطبيقاً لهذه القاعدة، فجاء (الناقد!!) فقال معلناً/٣١٧: إنه يريد أن يهدم هذه القاعدة، وقد تعرض لنا في أثناء هدمه!! لها، بصنوف من الذم والتجريح، غالبنا النفس أشد المغالبة، كي ننجو بها من معاقبته بمثل ذلك، وفيما يلي نماذج من (نقده!!) وذمه:

أولاً: ادّعى وجود نقص وخلل في البحث فقال: (وأما المعطوف المقترن بأل فلا يصح تقدير (يا) قبله لأن ما فيه أل لا ينادى ب(يا)، ولا بد من







استعمال أيها أو أيتها في ندائه، ولهذا ما اضطر صاحب الكفاف إلى تقدير (يا أيها) في الصة المقترنة بأل. ومعلوم أنه لا يصح حذف (أيها)، فلا يقال: الطالب ادرس، وأنت تريد يا أيها الطالب).

قلت: تغافل (الناقد!!) عن أننا قلنا في (الكفاف ٣٤٦/١): (لا ينادى المحلى بأل إلا إذا أتي قبله بإحدى أداتين هما: (أيها- أيتها)، نحو: (يا أيها الرجل - يا أيتها المرأة)؛ **كما تغافل أيضاً عن أنا لما أوردنا النماذج على تطبيق القاعدة، عدنا فذكرنا القارئ بذلك مرة بعد مرة، كلما كان في المثال (أل)، فقلنا منبّهين:** (بعد (يا) المحذوفة اسم محلّى بـ(أل) فيُضمّ وتسبقه (يا أيها) حكماً). فما لهذا (الناقد!!) يخوض في نداء ما فيه (أل) وقد نبهنا عليه في المتن والحواشي خمس مرات؟! وهل النقد اصطياد عيوب من الهواء؟!

**ثانياً**: زعم أن **من التوابع ما لا يصح تقدير (يا) قبله**/٣١٧. ونقول: مكانك!! **ليس في كلام العرب تابع للمنادى لا يصح تقدير (يا) قبله.** فحتى التابع المؤكد في نحو: (يا أيها الناس كلكم) لا يمتنع فيه ذلك، بل يصح أن يقال مثلاً: (يا أيها الناس، يا كلَّ الناس، آمنوا بالله)، فإن أبى قولنا هذا (الناقد!!) فليقل أي التوابع ذاك الذي لا يصح تقدير (يا) قبله؟! ومن الإمام الذي قضى بذلك؟! كل تابع للمنادى على الإطلاق، يصح تقدير (يا) قبله، ومن مد يده إلى اللغة ليسلبها أحكامها قطع لسانه، إذ كان اللسانُ وسلْبُ اللغة هنا، كاليد وسلب أموال الناس هناك. صحيح أن **إعراب التابع قبل** تقدير (يا) يختلف عن إعرابه بعد تقديرها، ومن البديهيات أن يختلف، لكن الكلام يظل صحيحاً في الحالتين، وما أبعد الفرق -عند من يبصر- بين أن





يتغير إعراب الكلمة، وبين أن يكون الكلام غير صحيح!

وأما الذي يطالبنا به هذا (الناقد!!)، من إبقاء التابع نعتاً قبل تقدير (يا) وبعد تقديرها، فإنه كالمطالبة بجمع الماء والنار في يد، ومن ذا الذي يقول: (يا طلاب العلم يا أيها المجدين!! حافظوا على أوقاتكم)؟ هذا لا يقوله إلا ذو بطالة، وأما العربي المبين فيقول: (يا طلاب العلم -يا أيها المجدّون- حافظوا على أوقاتكم) فيكون كلامه صواباً وإن لم يكن نعتاً (صفة)!!

**ثالثاً ادّعى/٣١٧** أننا جعلنا الوقوع في الناس، وسخريتنا منهم منهجاً التزمناه في كتابنا. قلت: إن من يدعي، قد يكون صادقاً أو كاذباً. و(البينة على من ادّعى)، فليبرهن هذا (الناقد!!) -إن كان صادقاً- على صدق ما ادّعى من وقوعنا في الناس وسخريتنا منهم.

والدعاوى، ما لم تقيموا عليها ... بيِّنات أبناؤها أدعياءُ

**رابعاً**: قلنا (**قدر قبل التابع يا محذوفة تُصب إن شاء الله**). ومن كان ذا عقل يعقل به، فإنه يفهم من هذا النص، أننا نخاطب من يخشى أن يُخطئ إذا احتاج إلى ذكر تابع بعد المنادى، وما كنا نريد بهذه القاعدة، حل مصاعب توابع المنادى مصعبة مصعبة!! وهي مصاعب قال عنها الأستاذ عاصم البيطار (النحو والصرف/٢٠١): (وفي كتب النحو أبحاث **طويلة جداً** في توابع المنادى، **وخلافات مضنية، ونظرات شديدة التباين**). وقال عنها الدكتور محمد خير الحلواني (النحو الميسر ٢/٥٧٠): (هذه الفقرة أصعب ما في بحث النداء، فكلام النحاة عن توابع المنادى متداخل، ويعوزه التنظيم، وقد حاولت هنا جاهداً أن ألخصه وأنظمه، ولكني صفيته من الآراء المختلف فيها، والمسائل المنقرضة). وهذان أستاذان اعترف لهما (الناقد!!) بالفضل.





لقد كنا نريد بهذه القاعدة الكلية، أن نيسر على الناس معرفة ما يقولون إذا كانوا يجهلون سبله، وأن يقولوا فلا يُخطئوا، كل ذلك شريطة أن يكون ما نيسره، مستظلاً بشاهد يؤيده، أو إمام ينصره، وإلا فمنطق تحكمه هويات العقل، وجاء (الناقد!!) متغافلاً عن غايتنا، فزعم أن قاعدتنا هذه لا تصدق على عبارتين هما: (يا طلاب العلم، المجدّين حافظوا على أوقاتكم) و(يا واسع المغفرة والمجيب دعوة الداعي اغفر لي). وزعمُه دعوى باطلة، فقولك: (يا طلاب العلم، المجدّون، حافظوا)، على تقدير «يا أيها المجدّون» صحيح لا يُدفع، وقولك: (يا واسع المغفرة والمجيبُ)، على تقدير (يا أيها المجيب اغفر) صحيح أيضاً، وذلك أن نداءك فئة من الناس مرتين: (مرة بعد مَرة)، وأنت لا تريد أن تصفهم، بل تريد أن تناديهم نداءً بعد نداء، شيء تقبله اللغة، وإن من ينظر في أمثلة كتب الصناعة، ليرى من صنوف النداء عجائب وغرائب نحو: (يا زيدُ صاحبُنا -يا زيدُ رجلاً صالحاً- يا زيدُ وغلاماً - يا زيدُ أخانا - يا زيدُ وأخانا - يا زيدُ خيراً من عمرو - يا زيدُ وخيراً من عمرو- يا زيد ورجلُ) (توضيح المقاصد ٢٩٤/٣). نعم من رأى ذلك لم ينكر (يا طلاب العلم، المجدون، حافظوا) و(يا واسع المغفرة والمجيبُ اغفر لي). اللهم إلا أن يكون (ناقدنا!!).

على ذلك نقول: إن نصب (المجدّين) و(المجيب) صحيح لمن أراده، لكن الرفع (المجدّون) و(المجيب)، صحيح أيضاً لمن أراده، ولكلٍّ وجهٌ وإعراب، وهذا وذاك جائزان، ومن أبى ذلك فمكابر بغير دليل.

ثم إن ما عرفه هذا (الناقد!!)، وأراد كما صرح أن يهدم به قاعدتنا، ليس سراً من أسرار اللغة، بل يعرفه كل من قرأ توابع المنادى، ونحن منهم





-ولا فخر!!- نعرفه أيضاً مثلما يعرفه سائر الناس، ولكننا لا نريده، **لأننا لا نريد أن نرهق طالب العلم بما يمكن تجاوزه بقاعدة كلية**. وأين ما سعى إليه هذا (الناقد الهدام!!)، من هذه الغاية ومقاصدها؟ وأما الإعراب -في المسألة التي نحن بصددها، وفي كل مسألة أخرى- فعمل فكري عقلي يأتي بعد انتظام الكلام في العبارة، مؤسَّساً على التركيب والعكس غير صحيح، وبعد، فالمسألة هاهنا أن هذا (الناقد!!) كان قرأ في كتب النحو، أن المنادى المضاف، حكمه النصب، وأن نعته يكون منصوباً مثله، فاشتق عقله من ذلك، **قاعدة معكوسة لا** أساس لها تقول: إن المنادى المنصوب **لا يكون بعده إلا نعت منصوب!!**

**خامساً**: يبقى من المنادى مسألة، ما كانت لتكون موضع بحث أصلاً، لولا أن (الناقد!!) ظنّها توصله إلى عيب يعيبنا به، فيظهر للناس عالماً ويُظهرنا جهلاء، ولذلك تكلف أن يكتب في المسألة صفحات!! وذلك أننا تأييداً لقولنا: (قدّر قبل التابع يا محذوفة) ذكرنا أن الآية: ﴿ولقد آتينا داود منّا فضلاً يا جبالُ أَوِّبي معه **والطيرُ**﴾ (سبأ ٣٤/١٠) لها قراءتان: الفتح والضم: (**الطيرُ**)، وأن قراءة الضمّ (الطيرُ)، حجةٌ تشهد لقاعدتنا، إذ يصح تقدير (يا محذوفة) أي: (يا جبال ويا أيتها **الطيرُ**). ويتبين للقارئ أنّ ما قلناه لا سبيل إلى عيبه أو رده بوجه من الوجوه، فهاهنا قاعدة، وشاهد قرآني يؤيدها. لكن ابن هشام علق على قراءة الضم فقال: (وقُرئ شاذاً (والطيرُ)، وحين رأيت ذلك، طفقت أنظر في كتب القراءات باحثاً عما يؤيد قول ابن هشام أو يرده. وقد وجد (الناقد!!) هنا أنّ الفرصة سنحت للهجوم علينا، لا على القاعدة. فقال/٣١٩: (وصاحب الكفاف **لا يعلم معنى قول**



**ابن هشام** (وقرئ شاذاً)، ثم بدأ يشرح سرّ جهلنا فقال: (**وذلك أن قول ابن هشام "وقرئ شاذاً" يعني أنّ قراءة هذا الحرف بالرفع شاذة خارجة عن قراءة السبعة**). هذا قول (الناقد!!) العالم بالقراءات، نقلته لك حرفياً. ولا يقدر على إنكار كلمة واحدة منه، وفيه: أنه رمانا بالجهل، لوجه الشيطان، بدون استحياء. وأنه حين تصدّر للشرح والتفسير أضحك الثكلى.

وبيان المسألة، أنّ القراءات سبع وعشر وأربع عشرة. والإجماع بين العلماء منعقد على أنّ **القراءات السبع لا شذوذ فيها**. ولما كانت قراءة الضمّ، قد رُويت عن أبي عمرو وعاصم، وكان هذان الإمامان من القراء السبعة، امتنع أن توصف قراءتهما - أي: قراءة الضم - بأنها شاذة. فيها أيها (الناقد الجهبذ!!) إنّ قراءة الضم، ليست شاذة. بدليلِ أنها رُويت عن هذين الإمامين من السبعة، ووصفُ ابن هشام لها بأنها شاذة غير صحيح. وهجاؤك لنا كان ظلماً وبغياً.

ويا أيها الإمام النحرير لقد تصدّرت للشرح والتفسير، فقلت بالنص الحرفيّ مفسِّراً قول ابن هشام: (**يعني أن قراءة هذا الحرف بالرفع شاذة خارجة عن القراء السبعة**)!! نعم!! أنت تفسك، في الصفحة/٣١٩/ السطر/١٣/ قلت ذلك، ولا مفرّ لك! فكيف تكون قراءة الضمّ خارجة عن قراءة السبعة، وهي قراءة اثنين من القراء السبعة: عاصم وأبي عمرو؟ لو أنّ ما يُكتب على الورق يصيح، لقلنا لهذه السطور صيحي بوجه هذا (الناقد الأمين!!) وقُولي له: ألم تقل حرفياً عن قراءة الضم في الصفحة/٣٢١ من مقالتك: (ووردت من بعض الطرق **عن أبي عمرو وعاصم من السبعة**)، ألم تقل هذا؟ بلى قلته. ثم أليس هذان الإمامان من السبعة؟ بلى هما من





السبعة!! فما لك إذاً تزعم أنّ وصف ابن هشام لقراءتهما بالشذوذ وصفٌ (صحيح أظهر فيه الحق، وكان صادقاً كلّ الصدق)؟! إنّ هاهنا اضطراباً عقلياً، يساوي بين ما هو كائن، وما هو غير كائن!! فكيف رضيت لنفسك أن تتكبكب في هذا الدرك، من أجل أن تسيء إلى كتاب، وتهجو مؤلفه؟!

إنّ زعم ابن هشام أنّ قراءة الضمّ شاذّة، غير صحيح قولاً واحداً. وإنك لتقرّ بذلك في نفسك، وتأباه بلسانك. وإن ابن هشام، وإن علا في العلم كعبه، إنسان يخطئ كما يخطئ كلّ إنسان، والذي لا يخطئ -في حدود علمنا!!- هو الله الذي خلق الخطأ والمخطئين، ومن زعم غير ذلك فقد عبد غير الله. قول ابن هشام: (قراءة الضم شاذة)، غير صحيح. ومتابعتك له إزراء بالعقل الإنساني وسجود لغير الله، وهجومك علينا افتراء، وما قلتَه للناس في مقالتك تضليل.

ألا يكفيك أنّ ابن هشام نفسه، وقف عند الكلمة نفسها في أوضح المسالك ٣/٨٧، فلم يقل إنها شاذة بل قال: وقرئ بالرفع واختاره الخليل وسيبويه. ألا يكفيك هذا؟!

وأما استقواؤك بهذا وذاك وذلك من الكتب، وأصحاب الكتب، فإنه لا يجعل الباطل حقاً. وحذفُك بعض النص وإبقاؤك بعضه لا ينفعك شيئاً، بل يشهد عليك بالروغان من وجه الحقّ، ومن ذلك ما فعلته حين نقلتَ عن أوضح المسالك لابن هشام ٣/٨٧ فقلتَ: (وقد قال ابن هشام في أوضح المسالك: **(قرأه السبعة بالنصب... قرئ بالرفع) فهذا تفسير قوله**). قلت: أيّ تفسير هذا؟! لقد ذبحتَ ابن هشام من الوريد إلى الوريد. ولكي نبيّن للناس فعلتك، نورد نصّ ابن هشام حرفياً، قال: **[قرأه السبعة بالنصب،**



واختاره أبو عمرو وعيسى، وقرئ بالرفع واختاره الخليل وسيبويه، وقدروا النصب بالعطف على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿ولقد آتينا داود منّا فضلاً﴾). فهذا يا أيها الناقد الأمين ما قاله ابن هشام، وأما أنت فقلت: قال ابن هشام: (قراه السبعة بالنصب... قرئ بالرفع. فهذا تفسير قوله). أيها الناس، أيجوز هذا في دين العلم؟! نعم يجوز، إذا كان (الناقد!!) لا يتّقي رباً ولا عبداً!!

سادساً: قال عني/٣١٩ (ثم سخر من النحو والنحاة ولا سيما ابن هشام) قلت: أما السخرية من النحو، فما أسهل تكذيب قائلها!!

فأول كلمة بدأنا بها كتابنا كانت قولنا في وصف النحو: «صرح ممرّد» وقلنا تحت هذا العنوان: (إن ما أورثنا آباؤنا من كنوز العلم والمعرفة - لا شكّ - عظيم. وأقول عن اطمئنان: إنّ علم النحو - وإن كان أحدها - قد لعمري أحاط بها؛ وما أنت بالمغالي ولا المتزيّد إن قلت: ليس عند الأمة علمٌ، يمثل معارفها وحضارتَها، ويعبر عنهما، كما يمثلهما ويعبر عنهما علم النحو. فمن أيّ نواحيه تأملته، رأيته وعاءً لدين الأمة، وشعرها ونثرها وأمثالها، وتفلسفها ومنطَقَتها، وتوزّعها السكاني، واختلاط الشعوب فيها، وتربية أبنائها وتعليمهم، ومجالس عليتها ومناظرات علمائها، وبلاط خلفائها وقصور عمّالها. وليت شعري، ما الجانب الذي لم يمثله علم النحو؟ فسمّه إن شئت، مرآة حضارة أمة، ولا تخشَ لوماً ولا تثريباً. ومن قال هذه دعوى عريضة، قلنا له: دونك البرهان:.......).

فمن هذا الذي سبقنا إلى هذا الوصف في الدنيا شرقها وغربها؟ هذا - في حدود علمنا - لم يقله أحد منذ خلق الله الكتابة والقراءة إلى يومنا





هذا، أفمن يعلن هذا يسخر من النحو؟!

**سابعاً**: وأما السخرية من النحاة، فما في الدنيا أبداً، نعم ما في الدنيا أبداً، كتابٌ مدحهم وأثنى عليهم وأبدى من الاحترام لهم مثل ما مدحهم كتابنا وأثنى عليهم، ففي (الكفاف ١/١٨) قلنا: (لقد كان آباؤنا أنفقوا حياتهم في سبيل هذه اللغة النبيلة، فأعملوا الفكر فيها وقنّنوا في خلال ذلك قواعدها فجزاهم الله خير الجزاء). وفي الصفحة نفسها قلنا في الحديث عن القواعد: (وأما الفكر الذي صال فيها وجال، حتى لم يبق صولانٌ ولا جولان، فنحفظه ليرى أبناؤنا عظمة آبائهم!! وترى الأمم الأخرى هذا الصرح الفكري المعجز، كلما أقيمت للفخار سوق!!) وهذا كلام يكعّ (الناقد!!) أمامه كعّاً. وفي الصفحة نفسها (١/١٨)، عند حديثنا عن أن **النحو لا ييسّر**، وأنّ عظمته تقتضي أن نحفظه ونصنع لأنفسنا قواعد تناسب عصرنا قلنا: (كل عبارة خُطت في هذا السفر النحوي العظيم، إنما هي خيطُ لحمة أو سَدى في ديباج نسيجه. فانظر ماذا تنسل وماذا تبتر!! واعلم في كل حال، أنك بما تفعل، إنما تقطّع أوصال كائن حضاري، لو ملكت مثله أمةٌ من الأمم الراقية، لحرصت عليه حرصها على إنسان عينها، ولعاقبت مرتكب تيسيره!! عقاب من يسيء إلى أمة!!). وهذا أيضاً كلامٌ يكعّ (الناقد!!) أمامه كعاً.

وقلنا في الصفحة (١/٥١): (أئمة النحو محترمون عندما مبجلون. ويا طالما قلنا عوداً وبدءاً، لمن لنا بهم صلة علمية: إنهم بالحقّ عباقرة. وإنّ ما استطاعوه تتقطع دونه الرقاب. وإنما حظنا، وحظٌّ من سيأتي بعدنا، أن نقرأ فنفهم ما أنشؤوه ابتداءً من عند أنفسهم. أو نعلّق على شيء منه. أو



نوضحه. فثقافتهم اللغوية، واستظهارهم القرآن والحديث والشعر والخطب والأمثال منذ يكونون أطفالاً، وانقطاعهم إلى اللغة، وتفرغهم لها، وإنفاقهم أعمارهم فيها، كل ذلك أشياء لا يسمح التلفاز بها اليومَ، ولا أشرطة الأغاني، وكثافة المستحدثات، والاستمتاع بما صنَعَه الحاسوب من جدّ وهزل وبين بين إلخ...) فكيف يجرؤ هذا (الناقد!!) أن يتهمنا بأننا نسخر من النحو والنحاة؟ ومع ذلك. هبنا سخرنا، فما يمنع من السخرية إذا وُجدت أسبابها؟ أنحن أمام آلهة؟!

وأما عن السخرية من ابن هشام فقال: (ثم سخر من النحو والنحاة ولا سيما ابن هشام)!! قلت: ولِمَ تخصيص ابن هشام بالسخرية؟ هذه فرية، والحق أنّ (الناقد!!) لا يحرص على إجلال ابن هشام، بل يبحث عن ذريعة يتذرع بها للحملة علينا والإساءة لكتابنا، فظن أنه وجدها!!

**ثامناً:** توقف عند قولي: إنني دهشتُ حين رأيت ابن هشام يقول: (وقرئ شاذاً و(الطيرُ)، فزعم أنّ قولي هذا يكشف عن جهلي (بمصطلح القراءة الشاذة عند ابن هشام). فلولا جهلي ما كنتُ إذاً دهشت. فاللهمّ علمنا، فإنّ الخير بيدك. ثم حاول أن يفضح جهلنا فقال: (ويكشف جهله (الضمير يرجع إلي) بمصطلح (القراءة الشاذة) عند ابن هشام) قلت: هناك إذاً مصطلحات في القراءات عند ابن هشام يسير عليها المشتغلون بالعلم، ونحن نجهلها؟؟!! فاللهمّ بصّرنا!!

أخيراً: هاهنا مسألتان: لا يتمّ البحث إلا بذكرهما. الأولى أنه قال عني في خلال الحديث عن شذوذ رفع "الطيرُ": (كأنه ظنّ أنّ شذوذه في القراءة قريب من شذوذه في العربية). قلت: إي والله العظيم!! لقد كنت يوماً مثلك،





أرى الشاذ في القراءة بعيداً عن الشاذّ في العربية، إلى أن رأيت ابن جني يصف قراءة ابن محيصن: (ثم أطرُّه)، فيقول عنها في (المختسب ١/١٠٦): (هذه لغة مرذولة، أعني إدغام الضاد في الطاء). فعند ذلك علمت أنّ الشذوذ في القراءة قريب من الشذوذ في العربية، وأنّ من المتعالمين من يهرف بما لا يعرف.

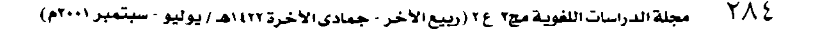
وأما الثانية، فإنّ ابن جني ألف كتابه (المحتسب)، ليبين وجوه شواذّ القراءات، ومع ذلك لم يذكر أنّ قراءة (والطيرُ) بالضمّ شاذة، فإما أن يضع هذا (الناقد!!) يده بيد ابن هشام فيقول: قراءة (الطيرُ) شاذة، وابن جني جاهل، وإما أن يضعها بيد ابن جني ويقول: ابن هشام جاهل، ولا ثالثة!!!

٩ - "كان"

يختلف الأئمة في رواية بيت من الشعر للعباس بن مرداس، ففريق يرويه:

أبا خراشة أمّا كنت ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضبُعُ

والنحاة يُرجعون رواية (أما أنت ذا نفرٍ)، إلى رواية (أما كنت ذا نفرٍ)، بل يركبون في سبيل إرجاعها إلى ذلك كلّ مركب، ويخوضون كل مخاض. وفيما يلي نموذج من ذلك قبسناه من كتاب حديث في النحو، للتأمل والعبرة، فدونك قول المؤلف حرفياً: (تُحذف وحدها "أي كان"... في مثل قولهم: (أما أنت منطلقاً انطلقتُ). أصله: (انطلقتُ لأن كنتَ منطلقاً). ثم قُدّمت اللام التعليلية وما بعدها على (انطلقتُ) للاختصاص، أو للاهتمام بالفعل. فصار (لأن كنت منطلقاً انطلقتُ). ثم حذفت اللام الجارّة اختصاراً ثم حُذفت (كان) لذلك، فانفصل الضمير الذي هو اسم (كان)، فصارا: (أن أنتَ منطلقاً). ثم زيدت (ما) للتعويض من (كان)، وأُدغمت النون من (أن)






في الميم من (ما)، فصار (أما أنتَ) وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أمّا كنت ذا نفرٍ فإن قوميَ لم تأكلهمُ الضبُعُ

أي: لأن كنت ذا نفرٍ فخرت) اهـ.

وقد أخذ علينا (الناقد!!) ها هنا أموراً، سنتناولها واحداً واحداً، ولكن نرجو أن يتنبه القارئ إلى مسألة تعدل في قيمتها كل مسألة، وهي أن جميع ما سيورده، لا علاقة له بحذف (كان) وإبقاء اسمها وخبرها!! وتلك مصيبة، أن يحدثك محدِّثك بغير ما جاء من أجله!! والذي هو أقبح من هذا، أن تكون هذه المصيبة عامة تشمل كل ما سوّده في مقالته للإساءة إلى كتابنا، وقد بلغ ذلك عشرات الصفحات مما لا علاقة له ببحوث كتابنا، بل علاقته بما ألِفه هذا (الناقد!!) واعتاد الخوض فيه، من إعادة التحقيق، وستراه فيما يأتي يتكلم عن ديوان العباس، ويصف مخطوطته، ويذكر الكتب التي عالجت البيت، وسيشتمنا في خلال ذلك كله، وسيعيب ما نستمسك به من إعلائنا لرواية الديوان إلخ... ولكنه لن يتجاوز ذلك مثلاً **إلى أن رواية (أما أنت منطلقاً انطلقتُ) إن صحت فقد عفا عليها الزمن، كما عفا على تحنيط الموتى أيام الفراعنة!!** أو إلى أنّ تاريخ الكلمة العربية منذ توفيّ العباس بن مرداس (ت/١٨هـ.) إلى أن توفي بالأمس محمد مهدي الجواهري، **لم يحفظ لنا أنّ عيّاً واحداً، أو فصيحاً واحداً قال مثلاً: (أما كنت مسافراً سافرتُ)**. بعد هذا التنبيه نورد ما عابه (الناقد!!):

١ - أخذ علينا أننا لم نذكر اسم الكتاب الذي قبسنا منه تحليل التركيب، الذي أوردناه آنفاً. قلت: لم نُغفل ذكره.. إلا لأنّ كتب الصناعة جميعها تذكر هذا التحليل!! من كتاب سيبويه إلى كتب القواعد في أيامنا





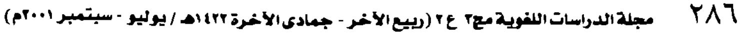
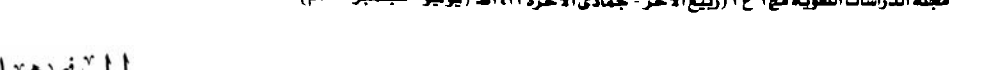
هذه، على إفاضة طفيفة، أو إيجاز طفيف. كما ترى في (جامع الدروس) للغلاييني، و(النحو الميسَّر) للدكتور محمد خير الحلواني، وغيرهما وغيرهما وغيرهما. وهناك سبب آخر، هو خشيتنا أن نُرمى بمثل اللغو الذي تتصف بها كتابات هذا (الناقد!!) فقد كتب مثلاً ستّ صفحات حول خطأ في إعراب كلمة (كل) وقع فيه زميله، وتسعاً وعشرين صفحة حول استعمال (أكلوه البراغيث). ومن نظر في حواشي ما أعاد تحقيقه، عرف اللغو كيف يكون!!

٢ - قال إنه بسط القول في هذه المسألة في مقالة له. وأعاد قول ذلك وكرره. قلت: إن غاية هذا (الناقد!!) أن يعيب كتابنا (الكفاف)، فما علاقة ذلك بما بسط القول فيه؟!

٣ - قال إن البيت عُزي إلى عدد من الشعراء منهم العباس بن مرداس. وختم هذا البيان بقوله: (وقد روي "إما كنت ذا نفر" في بعض مصادر اللغة والأدب). قلت: هذا كلام سببه أُكالُ إعادة التحقيق، فما علاقة البحث في "كان" بهذا الذي يقوله؟! أنحن في إعادة تحقيق بيت من الشعر لنعرف أعُزي إلى هذا أو ذاك من الشعراء. أم تفرد هذا الشاعر به؟! فأين الضبط العقليّ، وأين منطق البحث؟ وأين معرفة ما يقال هنا ولا يقال هناك؟

٤ - قال، كي يُضائل من قيمة رواية الديوان التي فضّلناها على الروايات الأخرى، (فكيف وديوان العباس الذي تولى جمعه وتحقيقه الدكتور الفاضل يحيى الجبوري لا أصل قديم له، فنشره الدكتور عن مخطوطة حديثة يتيمة ناقصة كثيرة الخطأ).

قلت: إن روايتي البيت أشهر من أن تحتاجا إلى أخذ وردّ، سواء وجد

للديوان أصل قديم أو لم يوجد، وكانت له مخطوطة حديثة أو لم تكن، وكانت للمخطوطة نظائر أو هي يتيمة، وناقصة أو تامة، وكثيرة الخطأ أو قليلته، وإنما يحتاج إلى هذا ونحوه **معيدُ تحقيق!!** وأين هذا مما نحن فيه من حذف (كان) وبقاء عملها؟! ومهما يَدُر الأمر فإن للبيت روايتين، ونحن نأخذ بإحداهما ونُعرض عن الأخرى. فلم الردح والشغب؟

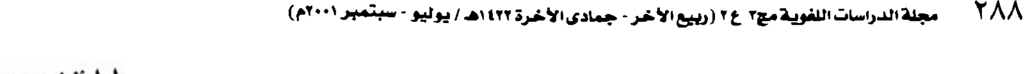
٥ - لقد أخذنا برواية (أما كنت)، لأن كتب الصناعة تُرجع (أما أنت) إلى (أما كنت)، مما يدلّ على أنّ (أما كنت) هي الأصل. ثمّ لأنها رواية كتب اللغة والأدب كالجمهرة والاشتقاق وديوان الأدب والحيوان للجاحظ. إذ هي كتبٌ تورد من الشعر ما فيه سموٌّ أدبي، ولُصوقٌ بِحُرّ كلام العرب، لا لما فيه من طرائف كتب الصناعة!! ومنها طُرفةُ حذفِ (كان) وإبقاء اسمها وخبرها!! فهذا ونحوه، **لا نلتفت إليه في كتابنا أصلاً**. فإذا ذكرناه فلنفضح مستواه، ونبيّن أنّ من الخير إسقاطه واطراحه!! وأما (الناقد!!) المحترف **إعادة التحقيق**، فتساءل - كأنّ ما يشغله يشغلنا -: (كيف بك إذا علمت أن هذا البيت الشاهد لم يرد في أصل الديوان، وهو بيت مفرد زاده ناشر الديوان برقم ٤٩ ص ١٠٦ عن بعض مصادر العربية واللغة والأدب). فانظر كيف ترك المسألة التي هي محور البحث، وانصرف إلى (لم يرد في أصل الديوان) و(بيت مفرد) و(زاده الناشر) و(مصادر العربية). **فأين هذا مما ابتغاه كتابُنا من تيسيرٍ على الناس، وتجنبٍ لما عفا عليه الزمن؟ وتقريب العربية إلى أبناء الأمة؟** لقد جمع الدكتور يحيى الجبوري شعر العباس، وحققه ووضعه بين أيدي الناس وسماه: (ديوان العباس بن مرداس). ورضينا بما رضيه هذا الأستاذ الفاضل. فما لهذا (الناقد!!) يريد أن يُلزمنا





بما تُلزمه إياه حرفتُه؟؟ ثمّ إن كان يظنّ أننا يمكن أن نقدم رواية (أما أنت) على رواية (أما كنت) أو نساويها بها، أو نأخذ بها، فنقول لطلابّ العلم: أعملوا (كان) مذكورة ومحذوفة، فقد أخطأ خطأً بعيداً. ذاك أن لكتابنا غاية، تعلو علواً كبيراً على غاياته، فهو يبتغي الكسب من إعادة تحقيق كتاب، ونحن نبتغي تأليف كتاب لأبناء الأمة يقرب إليهم قواعد لغتهم، ويميط عنها لطائف!! كتب الصناعة، ولو كلفنا ذلك من العمر والعمل ما لا يقدر بثمن. فأين هذا من ذاك؟!

٦ - وقلنا عن الأخذ برواية (أما كنت ذا نفر) والإعراض عن رواية (أما أنت ذا نفر): (ومن هنا أن نبذنا المسألة كلها وأعرضنا عنها إعراضاً، فـ (كنت) ماض ناقص، وتاء الضمير اسمه، و(ذا) خبره. وفكها الله!!). فقال (الناقد!!): (هو قول ظاهر السقوط، وأنى لك أن تنبذها وتعرض عنها وهي ليست بشأن من شؤونك أنت فيه وشأنك وهي مسألة من مسائل العربية)؟ قلت: ليت هذا (الناقد!!) الذي يتردى رداء الدفاع عن مسائل العربية، يُفهم قراء مقالته، ماذا يريد بعبارته التركية!! التي قال فيها: (وهي ليست بشأن من شؤونك أنت فيه وشأنك وهي مسألة من مسائل العربية)؟ ثم انظر إلى هذه المأساة الأخلاقية في آخر كلمته، إذ يقول: (أو ليس كلام صاحب الكفاف في هذه المسألة وإعراضه عنها - طعناً في جلة من علماء العربية الذين رووا ما سمعوا من العرب، ومنهم الخليل وأبو عمرو ويونس وسيبويه وأهل الكوفة؟!). قلت: دع عنك أنه يستعدي العامة على مؤلفٍ (فكّر فأبدى رأياً)، وانظر إلى (ناقد!!) يقيم ميزاناً، في كفة منه (عدمُ الأخذ ببيت من الشعر)، وفي الأخرى (طعنٌ في جلة من علماء العربية)!! وقل لي من بعد



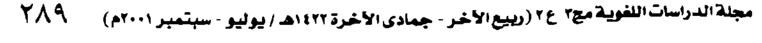
ذلك مـاذا يُرجى لطلاب هـذا المعلّم، من صـحـة الأحكام غـداً، حين يـزِنون الأمـور بميـزان العـقل؟ ثم مـاذا يُرجى لهم، مـن الطمـوح إلى حـرية التـفكيـر وحرية التعبير؟

**ملاحظة:** ختم (الناقد!!) مقالته هذه، بهجائنا في سطرين، هما آية من آيات الفصاحة والبلاغة، يصعب أن يقع المرء على نظائر لهما في كتب الأدب وروائع الأدباء. وقد غلبني الإحساس الفني، فقلت أوردهما هاهنا، وإن كانا في شتمنا وهجائنا، فحرامٌ أن أحجب عن القارئ جمالهما أنانيةً وحباً للذات، فدونك ذلك. قال عني وهو يخاطب القارئ: (وقد علمتَ أنه غير مشتغل بمثل هذه الأشياء التي تمتلئ بها كتب الصناعة مما يعود على المشتغل بها بمعرفة أصول من أصول العربية التي عليها مبنى كلام العرب، ومن أصول النظر فيها).

هذا ما قال، فاحفظ ذلك واستمسك به، عملاً بنصيحة الجاحظ فإنه يقول: (وإذا مرّ بك الشعر الذي يصلح للمثل والحفظ، فلا تنس حظك من حفظه). وكلام هذا (الناقد الفذ!!) إلاّ يكن شعراً فإنه يدنو من الشعر، فلا تنس حظك من حفظه، فإنه فلتة!!

**١٠ - حذف واو الفعل المثال في المضارع**

جريت في غير هذا البحث، على أن أتجنب النقل الحرفي من نصوص (المناقشات) ما استطعت، لكنني هذه المرة لما رأيت (الناقد!!)، يتخطى مناقشاتي في الكتاب، فيقول عني للقارئ تعمية وتضليلاً: (**وقال ص ٨٨٨ فما بعدها**)، أدركت أنه يريد صرفَ القارئ عما قلته في مناقشتي للبحث ابتداء من (ص ٨٨٥). ولذلك رأيت أن أنقل نقلاً حرفياً ما طَمَسه، وأراد







صرف القارئ عنه. فيكون ذلك فضيحة ناقد يخشى أن يطلع الناس على أقوال خصمه وحججه!! فدونك نصّ المناقشة (٢/٨٨٥ - ٨٩٢):

(أمهات كتب النحو والصرف وموسّعاتُهما بين يديك؛ لا تطّلعُ في كتاب منها، على قاعدة تصريف الفعل المثال الواويّ - ولا نحاشي منها كتاباً - إلا رأيته يقصر همه على أن "يصف" لك حروف هذا الفعل وحركاته، وأثر ذلك في حذف واوه وإثباتها.

فإذا تحدث مؤلفوها (يَعِد ويَصِل ويَرِد) مثلاً، قالوا: حُذفت الواو لوقوعها بين الياء وكسرة، والأصل (يوعد - يوصل - يورد ...). قال سيبويه معللاً ذلك: (الكتاب - هارون ٥٢/٤): (كرهوا الواو بين ياء وكسرة). وقال ثعلب (مجالس ثعلب. ٣٦٠): (لم يجتمع الواو مع الكسرة والياء). وقال المبرد (المقتضب ٨٨/١): (اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل)، سقطت في المضارع. وذلك قولك: وعد - يعد، ووجد - يجد، ووسم - يسم).

وإذا تحدثوا عن (يوجَل ويوحَل ويوجَع) مثلاً، قالوا: لم تحذف الواو، لانفتاح عين المضارع. قال المبرد (المقتضب ٨٩/١): (فإن كان الفعل فعِل كان مضارعه صحيحاً (أي: لا تحذف واوه) إذا كان على يفعَل، لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة).

ولولا خشية الإطالة والإملال، لأوردنا ما قالوه حين تُضمّ عين المضارع، في نحو: وضؤ - يوضؤ فهو وضيء (ذو حسن) ووضع - يوضع فهو وضيع (ذو نسب لئيم)، وحين تنكسر القاعدة، إذا كان الحرف حلقيّاً في نحو: (وهب - يهب، ووضع - يضع) فتحذف الواو مع أن المضارع مفتوح العين.





نعم، ولولا خشية الإطالة والإملال لأوردنا لك أيضاً من كل ذلك ما شذّ، وما كان له وجهان (انظر الصفحة/ ١٣٥ من الجزء الأول من شرح الشافية، حيث ترى ما يتمنى أن يقع عليه أعداء لغتنا، والمشنعون عليها من تفريع وتشعيب وأحكام وشذوذ...) وإن أول ما تعنيه أقوالهم هذه، أن يكون القارئ - حين يُقبل ليتعلم كيف يستعمل مضارعَ الفعل المثال - **قد كان عَلِم عِلماً قبليّاً**، ما هو من الأفعال المضارعة مكسورُ العين، فَيحذف واوه، وما هو مفتوحها أو مضمونها فيُثبت تلك الواو!! فإذا علمت أن هذا في العربية مستحيل، لأن حركة عين الثلاثي فيها سماعية لا قياسية، فعند ذلك تتبين أن ما يُظنّ قاعدةً ليس بقاعدة!! وإنما هو حديثٌ يصف!! ما يراه الناظر، ولكنه لا يُقر قاعدة. وبتعبير آخر: لا يُعلم المرء كيف يَبني، وإنما يصف!! له بناءً قائماً، لا يمكن أن يشاد مثله، إلا بمعرفة عنصر (مجهول)، تتعذر معرفته!!

خذ مثلاً: "منع - نصر - جلس" فهذه الأفعال الماضية، وزنُها جميعاً "فَعَلَ"، ولا يعرف عربيٌّ أن مضارع الأوّل مفتوحُ العين: (يمنَع)، والثاني مضمومُها: (ينصُر)، والثالث مكسورُها: (يجلِس) إلا بالسماع. فإذا قال لك نحويّ: إن المضارع المثالُ تُحذف واوه، إذا كان مكسور العين، وكنت (تجهل) ما هو من تلك الأفعال مكسورها، فإنّ ما يقوله، لا يُرسي لك قاعدةَ استعمال هذا النموذج من الأفعال، وإنما يصف لك ما رآه لتتطلع وتتفرج... فأما أن يكون هذا علماً، فقد يكون، وأما أن يكون تعليماً فلا. وكيف يكون تعليماً قولُ المعلّم للطالب: استظهر من اللغة كل فعلٍ مثال، واعرف من ذلك ما عينُ مضارعه مكسورةٌ أو مضمومة أو مفتوحة، ثم تعال بعد ذلك





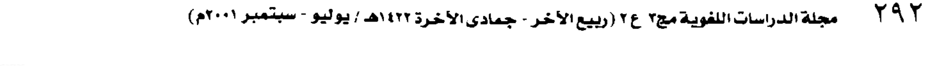
لنعلّمك؟!

ولعلّ من استكمال البحث أن نذكر أن معترضاً قد يعترض فيقول: إن هذه المعرفة القَبْلية - التي تُنكرها - لا بدّ منها في كل قاعدة. وهي من قبيل قول النحاة في بحث الفاعل مثلاً: (الفاعل اسم مرفوع). ولا بد لمن يريد أن يلمّ ببحث الفاعل من أن يكون عرف قبل ذلك - معرفة قبلية - أن الفاعل اسم مرفوع.

وفي الردّ على هذا ونحوه نقول: إنّ رفع الاسم باعتباره فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً إلخ...، ونصبه باعتباره مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو مفعولاً به أو تمييزاً إلخ...، وجرّه باعتباره مضافاً إليه أو نعتاً لمجرور إلخ... كل ذلك، مسائل عقلية، يحكمها الوعي ويبت بها الإدراك؛ وأما مسألة حذف الواو، من الفعل المضارع المثال لأنه مكسور العين، وإثباتها لأنه مفتوحها أو مضمومها، فمسألة يحكمُها الرجوع إلى المعاجم، كلّما أراد المرء معرفة صحّة استعماله فعلاً مثالاً؛ وإلاّ، فباستظهار كل فعل مثال، ومعرفة حركة مضارعه، وحفظها عن ظهر قلب. فالفرق بين المسألتين إذاً شاسع: ففي هذه إعمالُ عقل، وفي الأخرى استظهار ذاكرة.

بعد كل هذا يحقّ لسائل أن يسأل: أليس لمضارع المثال قاعدةٌ تحكم استعماله؟ وفي الجواب نقول: إن القاعدة موجودة، حفظتها لنا الأمهات، ولكن سوء حظ طلاب العلم، شاء أن يكون مقرروها كوفيين!! والكوفيون عند من يتعبدون بأقوال البصريين (كخ!!)، ولذلك طُمست القاعدة، فكأنها لم تكن، وكأنها لم تُقل.

وإننا عارضوها عليك، فترى أنها حُوربت ظلماً، فلم يلتفت إلى ظلمها







أحد.

القاعدة كما صُغناها تقول: (تحذف الواو من مضارع الفعل المثال الواوي إذا كان متعدياً). وهذا يعني أن الواو لا تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة، ولا تثبت لانفتاح ما بعدها مرة، وانضمامه مرة، أو لأنه حرف حلقي مرة ثالثة... وإنما تحذف لأن الفعل متعدّ، ينصب مفعولاً به. وسترى بعدُ أنها قاعدة، تسعى مؤيداتها بين يديها كأنها فَلَقُ الصُّبح، ودونك البيان:

قال ابن الأنباري (شرح القصائد السبع الجاهليات/ ٢٨٧): (وقال الكسائي: حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع (أي: المتعدي وغير المتعدي) فالواقع قولك: يزن الأموال، ويلد الأولاد، وغير الواقع: وجل - يوجل، ووحل - يوحل).

وإنك لترى في كلام الكسائي وضوحاً لا يلابسه غموض، وحسماً وصرماً، قاطعين باترين. ثم يأتي الفرّاء فيزيد القاعدة تثبيتاً وترسيخاً، ويعلن شمولها وإطلاقها بغير تحرز. قال ابن جني (المنصف ١/١٨٨): (وقال الفراء إن الواو حُذفت من يَعِدُ ويزنُ لأنهما متعدّيان. قال: وكذلك كل متعدّ. قال: ألا ترى أنهم قالوا: وجل - يوجل ووحل - يوحل، فأثبتوا الواو لّما كان وجل ووحل غير متعدّيين).

والفراء بلغ من الاعتراف له بالإمامة أن قيل فيه: (لولا الفراء ما كان نحو)، ولكنه كوفي!! ونحو الكوفة كخّ!! فليُطرح قولُه وليُطمس، وليُسخر منه أيضاً إذا ذُكر!!

قال ابن جني وهو يورد سخرية المبرد من أقوال الفراء (المنصف ١/١٨٨): (وتعجب أبو العباس (يعني: المبرد) من هذا القول، واستطرفه





وقال: إن التعدي وغير التعدي لا وجه لذكره في هذا الموضع. ألا ترى أنهم قد قالوا: وقع - يقع، ووضع في السير - يضع، ووقدت النار - تقد، ووبل المطر- يبل، ووأل مما كان يحذره (أي: نجا) يئل، ونحو ذلك، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعدّ. وأمّا يوجل ويوحل، فلم تثبت فيه الواو من قِبَل أنه غير متعدّ، إنما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذفُ).

ومع أن إجلالنا للمبرد لا حدود له، فقد دَفَعنا حُبُّ الاستيقان إلى النظر في (لسان العرب) لتكون النقطة فوق حرفها! ولّما عُدنا من الجولة، لم يكن ما في الجعبة مؤيِّداً للمبرد!! ودونك حصيلة ذلك، لتكون شاهداً في القضية وحَكَماً:

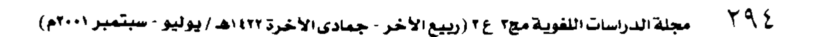
١ - وضع يضع:

وهو فعل يعرف حتى أقلّ الناس صلة باللغة أنه متعدّ. قال الشاعر (اللسان ٨/٣٩٦):

فضيح السيفَ، وارفع السوط حتى    لا ترى فوق ظهرها أمويّا

وقال تعالى: ﴿والأرض وضعها للأنام﴾ (الرحمن ٥٥/١٠)، وما أكثر الشواهد!!

ولكنّ المبرد مع ذلك يقول إنه فعلٌ غير متعدّ!! ولما أن أراد أن يبرهن على صدق ما يقول، أورد من معاني هذه المادة - وقد بلغت نحو اثني عشر معنى - استعمالاً واحداً يتيماً، مقصوراً على حالة واحدة يتيمة، هي إسراع الناقة في سيرها. وذلك قوله: (وضع يضع في السير). وإنما أتى المبرد بالجارّ والمجرور: (في السير)، لأن الاستعمال الذي استظهر به، إنما هو استعمالٌ فرعي، لا يأتي في الكلام، إلا ومعه هذا الجارّ والمجرور حصراً.







ويؤيّد ما ذهبنا إليه، قولُ الفيروزآبادي وهو يترجم هذا الاستعمال فيقول: (ووَضَعَت الناقةُ: أسرعت في سيرها، **كأوضعت**). فقد نبّه بقوله: (كأوضعت) على أنّ (وضعت الناقة). وإن كان وارداً في اللغة، فإن الاستعمال قد جرى على (أوضعت). فـ (وضعت) إذاً مشبَّه، و(أوضعت) مشبهٌ به!! فتبيّن بذلك ما هو الأصل في الاستعمال، وما هو محمول على الأصل تشبيهاً له به. ويخلص المرء من هذا إلى أن المبرد لم يكن فيما قاله يبتغي تصحيح قاعدةٍ أخطأ فيها الفراء ومن قبله الكسائي، وإنما كان يبتغي العلوّ عليهما، وتسخيف رأيهما، بكل ما تصل إليه يده من سلاح!!

**٢ - وقع يقع:**

وهو فعل يأتي لازماً ومتعدّياً. ولا نظن لغويّاً يسلّم للمبرد أن هذا الفعل الذي استظهر به، هو فعل لازم. فكتب اللغة ومعاجمها موجودة بين أيدي الناس اليوم، لتُحِقّ الحق، وتضع الأمور في نصابها. ففي اللسان: (وقعته أقعه، إذا كان كويته تلك الكيّة) يعني: كويت أمَّ رأسه. (ووقع الحديدَ والمدية والسيفَ والنصلَ يقعها وقعاً: أحدّها وضربها).. (يقال: قع حديدك)... (ووقعت السكين: أحددتها).

(وحافرٌ وقيعٌ: وقعته الحجارةُ فغضّت منه. وحافر موقوع، مثل: وقيع. ومنه قول رؤبة: (بكل موقوع النسور أخلقا). وقدمٌ موقوعة...).

وبناءً على ما ذكرنا، يصحّ أن يقال: إنّ فعلاً تجتمع له كل هذه النصوص وهذه الشواهد، لتنصر تعديتَه وتعضدها، لا تنطبق عليه دعوى أنه فعلٌ غير متعدّ.

الحق إذاً، أن فعل (وقع يقع)، يأتي في الكلام لازماً مرة، ومتعدياً مرة





أخرى. هذا هو الحقّ، والحقّ أجلّ من الرجال!!

**٣ - وقد يقد:**

وهو الفعل الثالث الذي صرّح المبرد أنه فعل لازم. ولكنّ هذا الحكم أيضاً لا تؤيده لغة العرب. وإذا كان شاعرٌ كالأخطل يستعمله متعدّياً، فلا التفات إلى لغوي مهما يعل كعبه إن قال: إنه فعل غير متعدّ. قال الأخطل يمدح صاحب رسول الله جرير بن عبدالله البجليّ (ديوان الأخطل/ ٧٢٨):

إنّ جريراً شهابُ الحرب يُسْعِرُها ... إذا تـواكَـلَها أصحابُه وَقَـدَا

وفي متن اللغة ٧٩٣/٥: (وَقَدَت... النارُ: هاجت، ووَقَدَها: هاجَها ورفعها بالوقود).

ومن هذا ترى أن (وَقَدَ يَقِد) فعلٌ لا شكّ في تعديته. وحجّة المبرد لا تنصرها لغة العرب، ولو قال قائل: إنها حجة تنكرها لغة العرب، لما تجاوز الحقيقة، ولا عدا عليها.

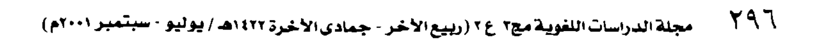
**٤ - وبل يبل:**

وهو الفعل الرابع من خمسة الأفعال، التي زعم المبرد أنها غير متعدية، واستظهر بها ليفسد مذهب الفراء. ومن يتتبّع مادّة (وبل) في مظانها، لا يجد ما يؤيّد زعم المبرد، بل يجد ما يبطله. ودونك شيئاً من ذلك:

ففي اللسان ٧٢٠/١١: (ووبلت السماءُ الأرض وبلاً... وأرض موبولة).

وفي القاموس/ ١٣٧٨: (وبل الصيدَ: طرده شديداً)... و(وبله بالعصا: ضربه).

وفي اللسان ٧٢١/١١: (ووبله بالعصا والسوط أيضاً ضربه، وقيل تابَعَ عليه الضربَ... ووبَلتُ الفرسَ بالسوط). وفي النهاية لابن الأثير ١٦/١:







(وفي حديث الاستسقاء: فألّف الله بين السحاب فأُبلنا، أي: مُطرنا وابلاً، وهو المطر الكثير القطر. والهمزة فيه بدل الواو مثل أكّد ووكّد. وقد جاء في بعض الروايات: (فألّف الله بين السحاب فَوَبَلَتنا)، جاء به على الأصل).

قلت: بعد هذا كله، يحقّ للمرء أن يسأل: أين ما زعمه المبرد من أن فعل (وبل يبل) لازم، ولا يكون متعدّياً؟!

**٥ - وال يئل:**

وهذا آخر الأفعال الخمسة التي استظهر بها المبرد. وهو - من بينها - الفعل الوحيد غير المتعدّي.

وإن صاحب قضية - كما يقول القضاة والمحامون اليوم - يقدّم بين يدي دعواه خمس حجج، واحدة منها له، وأربع عليه، لمدّعٍ محكومٌ عليه بالخسران، فإن قيل: إن المدعي هو المبرد!! قلنا: والمدّعى عليه هو الفرّاء!! والحقّ لا يُعرف بالرجال - كما قال عليّ - فاعرف الحقّ تعرف أهله!!) اهـ.

هذا ما قلناه، وقد طمسه (الناقد!!) الأمين، وأما هجاؤه لنا، وذمّه لكتابنا، فدونك:

١ - كتب مقدمة!! للمسألة (ص/٣٠٥ - ٣٠٦) بلغت عشرين سطراً، **ليس منها كلمة** إلا وهي مأخوذة حرفياً من كلامنا. فضلاً على أنه أعاد خلال كلمته كثيراً من تفاصيل ذلك، وهذا باب طريف من أبواب كتابة البلغاء!!

٢ - عزا أقوال الكسائي والفراء إلينا، وحاسبنا عليها، فذمّنا وهجانا بالنيابة عنهما كأننا هما!



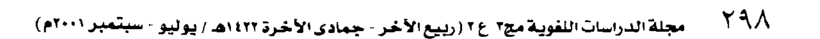


٣ – عاب علينا أننا نطمئنّ إلى ما يلوح لنا سواء أتقدَّمنا إليه أحد أم اخترعناه. ونقول: إن من فضل الله علينا، أن هدانا إلى اتباع قول الكسائي والفرّاء. ونسأله تعالى أن يُكرمنا باختراع مثله، اللهم آمين، وما ذاك عليك بعزيز.

٤ – بعد هذا تصدى للقاعدة نفسها فقال: (وهذه القاعدة... **غير صحيحة، وتسقط بأدنى نظر، وبطلانها ظاهر ظهور الشمس**). قلت: إنّ من **مضحكات الدنيا أن يعجز المبرّد عن إسقاطها، ثم يسقطها هذا (الناقد!!) بأدنى نظر**. ولعمري، إن من يقول هذا لا بدّ أن يكون المبرّد عنده سخيفاً بليداً تافهاً. فلنر كيف أسقط (الناقد!!) هذه القاعدة **بأدنى نظر!!**

لقد سلك إلى ما يحلم به طريقين مغلقين. الأول طريقه التقليدي، طريقُ إعادة ما قاله القدماء، وترديد (قال فلان وقال فلان). وليس هذا هنا بالحجة، **لأن الذي (قالوه) هو نفسه موضوع الخلاف. ومن الغفلة أو التغافل، جعلُ موضوع الخلاف حجة!!** فتأمّل، فإنّ المسألة تستحقّ التأمل!!

والطريق الثاني مغلق أيضاً، وذلك أنه قال: (ولو نظر صاحب الكفاف في المعجم نظرة سريعة، لوقف على أفعال لازمة كثيرة من هذا الباب محذوفة الفاء "الواو" في المضارع). ثم ذكر عدداً من الأفعال وجدها في المعاجم، وزعم أنها لا تنصب مفعولاً به، ومع ذلك حذفت واواتها. قلت: إن رؤية كلمةٍ في معجم، لا تدخل في حيّز (**أدنى نظر**)، إذ النظر هنا نظر عقلي، لا نظر بصري أداته العين. هذه واحدة. وأما الثانية، فأننا تعقبنا الأفعال التي ذكرها، فلم نجدها كما قال!! بل وجدنا منها اللازم والمتعدي. فإن كان ذلك عن عمد كان غشاً، أو عن جهل فـ ﴿من يضلل الله فما له من هاد﴾. فلقد







زعم هذا (الناقد!!) المؤتمن، أن الأفعال الآتية لازمة، وهي متعدية، فإليكها ومعانيها ومراجعها:

(وكل - وكل إليه الأمرَ - القاموس /١٣٨١) + (وغر - وغرته الشمسُ (اشتد وقعها عليه) - متن اللغة ٥/٧٨٥) + (وصد - وصد النسّاج بعض الخيط في بعض - اللسان ٣/٤٦٠) + (وزف - وزفه: استعجله - اللسان ٩/٣٥٦) + (ورى - وراه أصاب رئته - القاموس /١٧٢٩) + (ورك - ورك فلاناً: ضربه في وركه - القاموس/١٢٣٥) + (ودق - ودق له شيئاً: بذله له - متن اللغة ٥/٧٢٩) + (ودف - ودف له العطاء: أقَلّه - القاموس/ ١١١١) + (وبر - وبر النخلَ: أبره - متن اللغة ٥/٦٩٦) + (وجب - وجبه عن كذا: ردّه - اللسان ١/٧٩٦) + (وحى - وحى الكلام إليه: كلمه بكلام يخفيه عن غيره - متن اللغة ٥/٧٢١) + (ودس - أرض مودوسة (متعدّ بدليل استعمال اسم المفعول) - القاموس/ ٧٤٧) + (وقش - وقش منه وقشاً: أصاب منه عطاء - اللسان ٦/٣٧٣) (والوقش هنا: اسم ذات، لا مصدر وقد أدرجه (الناقد!!) في الأفعال اللازمة، ظانّاً أنه مصدر).

وبعد، ففي إسقاط واو مضارع الفعل المثال قاعدة بصرية وأخرى كوفية. فأما البصرية فتقول: (المضارع المثال تسقط واوه **بشرط متعذر تحقيقه،** هو معرفة حركة عين المضارع) وإنما قلنا: (متعذّر تحقيقه) لأن حركة عين الثلاثي سماعية، لا قاعدة لها.

وأما الكوفية فتقول: (المضارع المثال تسقط واوه إذا كان متعدّياً) وقد شذّ عن القاعدة بعض أفعال. فأين ما زعمه (الناقد!!) من إسقاط قاعدة الكوفة بأدنى نظر؟! الذي يبدو أنّ قاعدته البصرية هي الساقطة بأدنى نظر!!!





## ١١ - المستثنى بإلاّ

ذكرنا في (الكفاف ٢٢/١) أنّ كتب الصناعة، لطول ما أعملت الفكر في الاستثناء، قد جعلت الإحاطة به، واستيعاب أحكامه، واستظهار مصطلحاته، أقربَ إلى المستحيل! فهو عندهم صنوف: **متصل ومنقطع، ومفرّغ - أو ناقص - وتام ومثبت ومنفي. ثم إنّ النفي يُحمل عليه النهي والاستفهام الإنكاري. ثم من المستثنيات ما يُنصب وما يتبع على البدلية. ثم هناك تقدم المستثنى على المستثنى منه. ثم هناك أدوات الاستثناء التسع. ثم قبل جميع ذلك ما هو العامل الذي ينصب المستثنى؟ أهو العامل قبله من فعل وشبهه؟ أم هو الأداة نفسها؟ أم هو العامل قبلها بمعونتها؟ ثم إنّ نصب المستثنى صنوف أربعة: واجب النصب، وجائز، وراجح، وجائز مرجوح، فهذه اثنتان وعشرون مسألة،** لكلٍ منها تفاصيل وأحوال، لا بدّ من الخوض فيها حتى يعرف طالب العلم ما هو الاستثناء. وبعون من الله - لا بقوة منا - أعدنا صوغ بحث المستثنى فجعلناه في كلمات معدودات، فقلنا: المستثنى بإلاّ: اسمٌ يُذكر بعد (إلا)، مخالفاً ما قبلها، نحو: (جاء الطلابُ إلا خالداً). **وهو منصوبٌ، قولاً واحداً.** غير أنه إذا سبقه نفي أو شبه النفي (النهي والاستفهام)، جاز مع النصب، إتباعه على البدلية مما قبله نحو:

(ما جاء الطلابُ إلا **خالداً + خالدٌ**: (بدل من الطلاب)

(ما مررت بالطلابِ إلا **خالداً + خالدٍ**: (بدل من الطلاب)

بعد أن عرضنا ما قلناه، دونك الآن ما ذمّنا به (الناقد!!):

١ - استعظم استعظام من جاءته سكرة الموت، وهو في غفلة منها، أن



نقول إننا **صغنا** قواعد المستثنى بإلا **صوغاً جديداً لا عهد** لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به. ومع أنّ قولنا هذا هو عين الحقيقة، فإننا لم نقصد به زهواً ولا عُجباً. وإنما أردنا **بالجديد**: المستحدث، لا ما يفهمه الأطفال يوم العيد من بنطال جديد، وحذاء جديد، كما أراد (الناقد!!) أن يفهم، وأما تعبير "لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به" فأين موضع الزهو فيه؟ يقال: (عهدي بفلان وهو شاب) و(متى عهدك بفلان) و(عهدي بفلان قديم) إلخ... فمن أين أتى (الناقد!!) بمعنى الزهو فألبسه العهد؟؟ أمن زنابيل العلم المكدسة في كسر بيته؟؟ ثم ها نحن أولاء نعلن هاهنا مرةً أخرى، أن كتب الصناعة... لا عهد لها **بهذا الصوغ** الجديد. وإنها لحقيقةٌ، لولاها لم ننفق من الجهد والوقت ما أنفقنا. فليذكر هذا (الناقد!!) من سبقنا إلى ذلك؛ وأما الافتراء و... فليسا بشيء!! ولقد جعل من هاتين الكلمتين: (جديد - لا عهد لها)، ما يجعل صاحبُ (صندوق الدنيا) من أبي حشيشة، ليغري أطفال الحارة!! فكررهما في ظلمات مقالته مرات بعد مرات!! كأنهما هما الموضوع المعالج. ثم هب المؤلفَ كان صاحب ازدهاء!! فما علاقة زهوه بنقد كتابه؟!

٢ - عاب علينا أننا أدرجنا بحث "المستثنى" في حرف الميم، ولم ندرجه في حرف الألف!! وإنما يعيب ذلك من عجز أن يفهم أنّ ترتيب المستثنى في حرف الهمزة تضليل لا مسوغ له - إن كان للتضليل مسوغ - وأننا نريد أن يضع طلاب المعرفة أيديهم على المسألة فوراً، لا أن ينظروا في الألف فيروا "الاستثناء" وإلى جانبه إشارة إلى "المستثنى" ترشدهم إلى أن البحث في الميم، وأننا نريد بما فعلنا أن نقول إلماحاً: إنّ المستثنى بإلا هو كل شيء في



هذا الباب، فاستغنُوا به عما وراءه فإنه الكفاف. وأنّ فتح باب الاستثناء يقتضي البحثَ في اثنتين وعشرين مسألة - ذكرناها آنفاً - لا يجدي البحث فيها فتيلاً، ويقتضي المرء قراءة نحوٍ من خمسين صفحة في كتاب (النحو الوافي) على سبيل المثال.

هذا ما ابتغيناه، وقد عجز (الناقد!!) أن يهتدي إليه!! ومن هنا أيضاً أن قال عائباً: (لم يذكر صاحب الكفاف تعريفاً للاستثناء وأركانه وانواعه)!! فبمَ يوصف من هذا تركيبه العقلي؟! وهذا فهمه؟! وهذا إدراكه لما يقرأ وما وراء ما يقرأ؟!

٣ - قلنا عن المستثنى بإلا: (هو اسم يُذكر بعد إلا مخالفاً ما قبلها...) فرمى قولنا هذا بالنقص، فقال: (وتمام الكلام وصحته أن يقول: مخالفاً ما قبلها "في الحكم"). قلت: إن الغفلة الفكرية عند هذا (الناقد!!) تصوِّر له أنه وحده الذي يقرأ، وأن ما يعرفه ويقع عليه، لا يعرفه ولا يقع عليه إلا هو!! فليعلم إذاً أن ما قرأه قد أهملناه عمداً، لأنّ (الحكم) ذو مقاصد مختلفة، فالذي قبل "إلا" في نحو (جاء المسافرون إلا خالداً) مثلاً، هو المستثنى منه أي: "المسافرون" وحكمه الرفع لأنه فاعل، فهل يخالفه إلى الجر؟! فإن قيل بل يخالفه إلى النصب، قلنا فما المخرج في نحو: (رأيت المسافرين إلا خالداً)؟! هل يقال: (رأيت المسافرين إلا خالدٌ أو خالدٍ)؟!! فإن قال (الناقد!!) بل الحكم هنا هو "مجيء" المسافرين، قلنا: إنّ المجيء ليس قبل "إلا" بل هو قبل المستثنى منه (أي: قبلَ ما قبلَ إلا!!!). وإغفال هذا أعظم من إغفال عبارةٍ مُبهمَة!!

٤ - كنا قلنا في مقدمة (الكفاف ١/٢٤). نعم، في مقدمة الكفاف، لا



في بحث المستثنى بإلا/ فالذي في المقدمة محسوب على الأستاذ سعيد الأفغاني -رحمه الله - ونحن معه فيما قال، وقد بنينا البحث على قوله، ولكنه هو صاحبه - والذي قاله (الناقد!!) هنا، ظاهره الهجوم علينا، وباطنه الهجوم على الأستاذ الأفغاني رحمه الله. فانتبه!! ونعود. قلنا في مقدمة الكفاف: (وتُطِلُّنا سنة ١٩٥٦م، فنطّلع على كتاب كان ألفه أستاذنا سعيد الأفغاني، رحمة الله عليه، يقول فيه عن "الاستثناء المفرَّغ": (وأما التفريغ فأنّ العامل قبل الأداة تفرّغ للعمل فيما بعدها). وعلى هذا فليس الكلام استثناءً وإنما هو حَصر فقط). واستأنفنا فقلنا عنه رحمه الله: (قال ذلك وما درى ما سيكون لملاحظته هذه من أثر في توجيه بحثنا بعد نحو من أربعين سنة). ولما رآنا هذا (الناقد!!)، نعترف لذلك العالم الجهبذ بالفضل، وندعو له بالرحمة، جنّ جنونه، لما يكنّ له من البغضاء (بالوكالة!!)، وحين رآنا نبني البحث على ما قاله أستاذنا، من أنّ "الاستثناء المفرّغ ليس استثناء" جعل همه أن يحمل على الفكرة بأعنف العنف.

والقضية، أنّ كتب الصناعة اصطلحت على أن تسمّي نحو "ما جاء إلا خالد" استثناءً مفرَّغاً، ولكن من أين له الاستثناءُ؟ وكيف يكون استثناءً وليس له أحكامه، ولا له مستثنى منه، ولا له أداة استثناء، ولا له مستثنىً يُنصب أو يتبع على البدلية؟! فالأستاذ الأفغاني - ونحن من بعده - حين نفى أن يكون الاستثناء المفرغ استثناء، إنما أراد أنه **ليس فيه ما يُنصَب على الاستثناء، لا أنّ مصطلح: "الاستثناء المفرَغ" لا وجود له في كتب الصناعة!!** هذا بديهيّ، وإلا لقاله، فإنه رحمهالله لا يشكو العِيّ، ولا رماه بالعِيّ أحد، بل العكس هو الصحيح!! ولقد سوّد (الناقد!!) صفحات في "**مصطلح**"





الاستثناء المفرَغ، ونَقَلَ كلاماً كثيراً على عادته في قال فلان وقال علان، ولكنه لم يذكر كلمة واحدة عن أن فيه نصباً على الاستثناء، ولا كان يجرؤ أن يذكرها!! وكل ما نقله من كلام سيبويه وغيره من الأئمة، إنما هو شرح وتفسير لمعنى هذا المصطلح، وأما النصب فلا نصب. فتأمل هذا النموذج من النقد!!

وهكذا لم يبق لهذا (الناقد!!) إلا أن يشتمنا ويهجونا، وقد فعل. وسنورد شيئاً من ذلك، فترى أنه يتعلق بحبال الهواء كي يصعد!! ويستمسك ببعض اللجة كي يطفو!! فقد قال الأستاذ الأفغاني عن الكلام حين يكون مبنياً على التفريغ: (وعلى هذا، فليس الكلام استثناءً وإنما هو حَصر فقط)، وقلنا بعده: حصر أو قصر، ليشمل ذلك مصطلحَي النحاة والبلاغيين. فلم يبق لهذا (الناقد!!) همٌّ إلا الحملة على من يقول بذلك. وإنما الذي قال به، هو الأستاذُ الأفغاني ونحن من بعده!! فانظر إلى الذمّ والقدح عن (طريق التسلسل)!! وقد بدأ فقال: (وقول صاحب الكفاف "ليست تراكيب استثناء... وإنما هي - كما تقول كتب البلاغة - تراكيب قصر أو حصر..." فيه ما فيه، وما أدرى كيف قاله). قلت: هذا ليس كلامَنا ابتداءً، وإننا لنؤمن به، بل لا نؤمن بسواه، وإنما هو كلام الأستاذ الأفغاني، و(الناقد!!) يريد أن يحمل عليه عن طريقنا.

ثم انطلق يعيد ما قاله البلاغيون عن القصر فقال: انظر كذا وانظر كذا حتى ذكر عشرة مراجع بأرقام أجزائها وأرقام صفحات البحث فيها، وهكذا تراه بسبب تنظيمه العقليّ!! قد نقل المسألة من بحث الاستثناء إلى كتب البلاغة وإلى ما قاله البلاغيون في القصر حقبة بعد حقبة، وكأن





آراءهم فيه ذات علاقة ببحث المستثنى بإلا!!

إن هاهنا مسألة لا بدّ من أن ننبه عليها، وهي: أنّ هذا (الناقد!!) ما تناول مسألة من المسائل التي جعلها موضوعاً لنقده، إلا انحرف عن خطّها وجعل كلامه في أمر فرعي لا يقدّم في حقيقة المسألة ولا يؤخّر!! ففي (لعل) جعل البحث في أنها حرف جرّ. وفي (لّما) جعل البحث في أنها حرف استثناء. وفي المستثنى بإلا، الذي نحن بصدده، جعل البحث في الاستثناء المفرّغ. وفي الفاعل، جعل البحث في تنبيه ذكرنا فيه أن مدرسة الكوفة تجيز إعراب الفاعل فاعلاً، وإن تقدم على فعله إلخ... ولعمري، إنها لآفةٌ تستحقّ الدراسة!!.

٥ - قلنا في (الكفاف ١/٣٠٠) تحت عنوان تنبيه ذو خطَر:

(إذا كان الكلام قبل (إلا) غير تام، وكان معتمداً على نفي أو شبهه، فهو حَصرٌ أو قَصر، لا استثناء. فالتراكيب التالية: (ما جاء إلاخالدٌ، وما رأيت إلا خالداً، وما مررت إلا بخالدٍ) ليست تراكيب استثناء، وإن كانت كتب الصناعة، تجعلها من تراكيب الاستثناء وتخلطها بها. وإنما هي - كما تقول كتب البلاغة - تراكيبُ (قصر أو حصر). ومنها قوله تعالى: ﴿وما محمدٌ إلا رسول﴾ أي: (محمد ﷺ رسول، مقصور على الرسالة)، لا أنّ كلمة (رسول) مستثناة من (محمد)!! يدلّك على صحة ما نقول، أنّ (خالد) في التركيب الأول فاعل، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث مجرور بالباء، ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء). ورأى قولَنا هذا، فطفق يشغب:

أولاً قال عني: (كذا قال!! ولست أدري كيف قاله!!). قلت: هذا نموذج من النقد جديد طريف، أن يكون النقد كناية ونفياً واستفهاماً فقط: كذا





وليس وكيف!!

ثانياً قال: (وما من قائل خطر أو يخطر بباله ما أراده الأستاذ: كلمة رسول مستثناة!! وكلّ الناس يقولون إن كلمة رسول خبر لمحمد، ويذكرون هذه الآية فيما يذكرونه من شواهد على وجوب تأخير الخير). قلت: أول ما في هذا الكلام عاميته: (وكلّ الناس يقولون...)، وثانيه: تجافيه عما توجبه الأمانة العلمية، فقد زعم غيرَ صادق أننا أردنا: **أن كلمة رسول مستثناة!!**، على حين نصصنا حرفياً على العكس فقلنا: (**لا أنّ كلمة "رسول" مستثناة...**) ومثل هذا كثير في كلامه، لا يكلفه من العناء إلا أن يحذف حرف النفي (لا)، فيقول: (أنّ كلمة...)، عوضاً عن (لا أن كلمةَ...). وثالثه: أنه بنى على هذا المفضوح من عدم أمانته، بناءً آخر تخيّله فقال: (وقول الأستاذ "مستثناة من محمد" خطأ محض!! فكيف يستثنى رسول وهو اسم صفة من محمد وهو اسم ذات؟! ولو استثني منه - ولا يصح في عقل - لم يتم الكلام). قلت: مَن لنا بورقٍ وحبرٍ يصيحان بوجه هذا (الناقد!!): إنّ قولك هذا لبهتان، فصاحب (الكفاف) لم يقل هذا، وها هو ذا الكفاف، فأرنا أين قيل هذا؟!

٦ - ذكرنا في مقدمة (الكفاف ١/٢٤)، لا في الكفاف نفسه، (أننا يوم كنا نعلّم قبل نحو خمسين سنة، كنا نقول للطلاب: تغافلوا في نحو: (ما جاء إلا زهير) عن النفي و(إلا)، ثمّ أعربوا تصيبوا). وهي لعمري قاعدة صحيحة صادقة، لا تُعاب ما دامت لغة القرآن. لكن هذا (الناقد!!)، نظر إليها فلما رأى صحتها وبساطتها وسلامتها، طفق يشغب، فمرة يقول: (وهذا الكلام الغريب العجيب الذي قاله صاحب الكفاف في هذا الباب -





وقد عرفت حاله وما فيه - كان من أوائل ما فتح عليه...)، ومرة أخرى يقول: (كأنّ الأستاذ لم يقرأ حين كان يدرّس الطلاب شيئاً من كلام النحاة في باب الاستثناء من كتبهم، وقد نقلنا لك كلام سيبويه والسيرافي والشاطبي والقرافي في أن ما بعد إلا في الاستثناء المفرّغ بمنزلته قبل أن تلحق إلا... فتهدى بفطرته وعلمه إلى قاعدة محكمة ألقاها على الطلاب: تغافلوا...إلخ! ويمضي نصف قرن على ما قال **ولم يزد فيه ما ينبِّه على أنّ ذلك مما قرره** إمام النحاة وغيره!!). قلت: إنّ من الطبيعيّ أن يعجز هذا (الناقد!!) أن يعيب قاعدتنا هذه **وفيها ما فيها من الصدق والبساطة عند التطبيق**، وألا يبقى في جعبته إلا أن يقول: إن إمام النحاة كان قرر مضمونها!!

٧ - نبهنا القارئ فقلنا: (**ملاحظة**: قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله، فيسمُّون ذلك (الاستثناء المنقطع) نحو: (وَصَلَ المسافرُ إلا أمتعتَه). فقال مشاغباً: يَرِد عليه أن صاحبه لم يرد له كلام فيما كان من "جنس ما قبله" فيذكر هنا "ما لا صلة له بجنس ما قبله. وأنه ذكر "الاستثناء المنقطع" ولم يتقدّم له لفظ فيه استثناء "غير منقطع". قلت: أَذِكْرُ ذلك ضربة لازب؟! فإن قال: نعم، قلنا هذا يكون ضربة لازب، إذا كان المعلّم هو هذا (الناقد!!)، يعلّم الطلاب بحث **الاستثناء** في خمسين صفحة، فيها ظلماتُ اثنتين وعشرين مسألة، كما قررتها كتب الصناعة حرفاً حرفاً!! وأما إذا عُلموا أن **المستثنى منصوب قولاً واحداً** كما قلنا!! فإنهم في غنىً عن عمى تعابير كُتبِ الصناعة وشروطها!! أَوَلا يغني عن "جنس (ومنس!!) ما قبله" هذا الوضوح والجلاء في مثالنا: (وَصَلَ المسافرُ إلا **أمتعتَه**)"؟ لقد رأيتُ الإمام





أبا الفضل الميداني صاحب مجمع الأمثال (ت/٥١٨)، قد بلغ من اللطف والأنس وخفة الظلّ، أن استغنى عن جنس هذا (الناقد!!) وعن استثنائه المنقطع، بكلمتين اثنتين، فلم يعب ذلك عليه معاصروه ولا من بعدهم. وذلك أنه في تحليل المثل العربي القديم: (أودى العَيرُ إلا فَعِلاً!!)، قال: (ونصب "فَعِلاً" على الاستثناء **من غير الجنس) مجمع الأمثال** ٢/٣٦٤. ومن معجن الشغب نفسه أنه عاب قولنا: (إذا كان الكلام قبل "إلا" غير تام...)، فقال: لم يتقدّم لصاحبه ذكر معنى التمام، ولا الكلام التام في هذا الباب فيذكر بعد ذلك "غير تام". قلت: ما من عبث أنْ سبّ الناس النحو وسخروا من النحويين وقصّوا مضحكات أخبارهم. ولا عن عبث أن استطاع التخطيط الاستعماريّ الخبيث، الاستفادة من لزوجة ما في هذا المعجن، وتجشؤ عاجنيه وخابزيه!!

٨ - جرينا في خاتمة كل مناقشة على أن نذكر، أسماء المراجع والمصادر وأرقام الصفحات، التي استفدنا منها، لنيسّر على الباحث الراغب في التعمق، سبُلَ الرجوع إلى ما يريد من ذلك. ولما كان أُكال مصطلحِ "الاستثناء المفرّغ"، ما يزال يعمل عمله في عقل هذا (الناقد!!)، فإنه عاد إليه مرة أخرى فعاب علينا أننا لم نذكر من المراجع كذا وكذا، قال: (ليس فيما ذكره كتاب سيبويه، ولا شروحه، ولا المقتضب، ولا الأصول، ولا كتب أبي عليّ، ولا كتب ابن جني، ولا الجمل، ولا شروحه، ولا ارتشاف الضرب، ولا همع الهوامع، وغير ذلك من أصول علم اللغة التي لم ينظر فيها الأستاذ). قلت هاهنا مسائل: الأولى أن إلزامنا الرجوعَ إلى هذا المرجع أو ذاك، دون ذلك وذيّاك، بدعة في النقد مضحكة، لم يقلها عاقل قطّ. ولو حُكِّمت لكان





الغلاييني أوّل معيب، ولكان عباس حسن معرقاً في العيب!! والثانية: أن المتنفجين المتسلّقين، يجرون على الاستكثار من ذكر المراجع، إذ ليس لهم ما يعتدون به، إلا أن يجتروا رجيع من تقدّم، ثم يقولوا: (قرأنا كذا) و(قال فلان كذا)!! وحاش لله أن نتابعهم، فالبَكَم خير من هذا المصير!! والثالثة: أننا قد نقرأ عشرين كتاباً ولا نذكر منها في مراجعنا كتاباً واحداً، ذاك أننا لا نذكر من الكتب إلا ما نقلنا منه، أو استفدنا، أو استأنسنا، أو رجّحنا، أو خالفنا أو عارضنا إلخ... وبكلمة واحدة، لا نذكر مما نقرأ إلا ما كان **له أثر مباشر في تأليف البحث**. وأما الاستكثار من ذكر المراجع والمصادر والرجال للاستقواء بها وبهم، فإنما يلجأ إليه النَقَلة والعجزة، ونسأل الله الذي يُعزّ ويُذلّ، أن يرفع قدرنا عن حضيضهم.

٩ - أخيراً، وازن (الناقد!!)، بين بحث المستثنى بإلا في (الكفاف)، وبين ما جاء في كتاب (قواعد اللغة العربية) الذي ألفه الشيخ مصطفى طموم وصحبه، ثم قضى بأن البحث عند طموم (أحكم صوغاً، وأدقّ عبارة، وأوجز لفظاً) وحُكمه هذا **اختبارٌ معلن، لعقله وفهمه وذوقه**، ولذلك آمل أن ينظر القارئ في بحث المستثنى في (الكفاف) وفي كتاب طموم، ويوازن بينهما، ثم يحكم. على أننا بيّنا ما هو الاستثناء المنقطع، ولم يعرّج عليه طموم، وذكرنا قاعدة تقديم المستثنى على المستثنى منه، وأهملها طموم على أهميتها في الاستعمال. وبلغت كلمات البحث عندنا نحواً من مئة، وعند طموم نحواً من مئة وخمسين. فأيهما اللفظ الأوجز، والصوغ الأحكم، والعبارة الدُّقَّى؟!

هذا على أنّ لنا على بحث طموم ملاحظات، دونك منها اثنتين فقط لضيق المجال: أولاً أن (مخالفة الحكم لما قبل إلا) غير معيَّنة عنده، فهي



تنطبق على حكم الرفع والنصب والجرّ، وعلى العامل في المستثنى. وهذا خلل في التعريف ينكره علم التربية. ثانياً أن الأمثلة في كتب التعليم، إنما يؤتى بها لإيضاح ما قد يكون غامضاً من القاعدة. ومثالُ طموم: (**لكل داء دواء إلا الموت**)، بطبيعة تركيبه، غير محقق للغاية المبتغاة منه. وبيان ذلك (الداء هو المرض)، والموت ليس (داءً - مرضاً) فيستثنى من (الأدواء - الأمراض) الأخرى، ولا يعبَّر عن الموت بأنه (داء - مرض) إلا على المجاز، والمجاز لا يؤتى به في التعليم - عموماً - وسيلة إيضاح لتبيان غامضةٍ، وشرحِ قاعدةٍ!! والمؤلف حين استهوته الحكمة في المثال،كان كمن نسي الطالبَ وكلّم نفسه. ولو قال: (سافر الناس إلا خالداً) لفهم الطالب من أقرب سبيل أن خالداً خالف الناس في السفر. على أن المجال لو اتسع، وشئنا أن نقف عند كل عبارة من بحث الأستاذ طموم فنبين ما عليها لفعلنا، ولكننا آثرنا - مضطرين - أن نجتزئ بما يبيّن صدق النظر وخداعه، لعل ... يعلمون ما يقولون.

## الخاتمة

وبعد، فلقد خاض (الناقد!!) - كما رأيت - في إحدى عشرة مسألة، لم يترفع خلالها عن صنف من صنوف الهجاء والذمّ والقدح، كأنّ له ثأراً عند الكتاب ومؤلّفه، فالمؤلف جاهل لا يعرف شيئاً، وكتابه مجموعة مخارق وخبائث. ونظرت أريد الدفاع عن نفسي وكتابي، فرأيت ردّ الشتم بالشتم، والذمّ بالذمّ، سُبَّةَ تُزري بالعلم وأهله. فطفقت أنظر في طريقة، أدفع بها ظلام حقد هذا (الناقد!!)، ولا أنحدر إلى ما انحدر إليه. فلم أرَ خيراً من أن يذّم نفسه بنفسه، وأن يفضح تعالمه بجهله أنه جاهل!! فدونك علمَه





وفهمَه وذوقَه من خلال خمس وعشرين كلمة من كلماته، تقوّمه وتثمنه في سوق العربية!! ستٌّ منها في بدء مقالة له، وتسع عشرة في ختامها. وبيان ذلك:

أنّ زميلاً له كان أعرب كلمةَ (كُلّ)، فافترسه بمقالة، بلغت ستّ صفحات!! نشرها في مجلة "بناة الأجيال" الدمشقية (العدد ٣٣ لعام ٢٠٠٠)، ومع أننا لا نحامي عن أشلاء زميله، فإننا ننتصر لمكارم الأخلاق، فنزعم أنّ للزمالة والصداقة حرمة، كما أنّ للعلم حرمة!! وقد بدأ المقالة بفضيحة علمية، وختمها بفضيحة علمية. أمّا فضيحة البدء فأنه اقتبس من كلام العرب، مثلاً مشهوراً هو قولهم: (ما هكذا تورد يا سعد الإبل) فجعله عنواناً لمقالته، وهو لا يعرف أين يستعمل!! وقد كان قاله مالك بن زيد مناة بن تميم، إذ تزوّج وبنى بامرأته، فأورد الإبل أخوه سعد، فلم يُحسن القيام عليها والرفق بها، بل اشتمل بكسائه ونام والإبل في الورد... وقد بيّن الأئمة معنى هذا المثل، وموضع التمثل به، قال الزمخشري في شرح المثل: (يُضرب فيمن يريد إدراك الحاجة بغير مشقة) المستقصى ١/٤٣٠، ورأى أبو هلال العسكري أنّ من الناس من يتمثلون به في غير موضعه، فنّبه على الصحيح في التمثل به فقال: (أي ما هكذا يكون القيام في الأمور). ورأى عليّ كرم الله وجهه، تقصير القاضي شريح في استقصاء النظر في أمر قوم اتُّهموا بالقتل، بهذا المثل. فعلق أبو هلال على هذا شارحاً استعمال عليّ للمثل فقال: (أراد قصّر ولم يستقص، كتقصير صاحب الإبل في تركها واشتماله ونومه). جمهرة الأمثال ١/٩٣. وأما البكريّ في فصل المقال/٣٤٧، فأورده في باب عنوانه: (باب إدراك الحاجة بلا تعبٍ ولا





مشقة)، ومنهم الميداني الذي قال مصححاً موضحاً مجمع الأمثال ٢/٣٦٤: (قالوا: يضرب لمن أدرك المراد بلا تعب، والصواب أن يقال: يضرب لمن قصّر في الأمر) اهـ.

ويتبين مما تقدّم أنّ (الناقد!!)، لم يستعمل المثل فيما وضع له (وهو التقصير في الأمر)، بل استعمله لمن يخطئ عن جهل كما أخطأ زميله. ومع أنّ هذه كيّةُ جهلٍ تسم جبهته، فإنّ شأنها يهون، إذا قيست إلى ما تدهدى إليه في فضيحة الخاتمة!! حيث يقتبس فلا يعرف معنى ما اقتبس، ويستعمل "الكلمة" وهو يجهل معناها وقيمتها، فلا يدري كيف تُستعمل، ولا أين تُستعمل، ولا سبب استعمالها. ودونك البيان:

ختم مقالته بدعاءٍ صبّه في قالبِ ما دعا به الجاحظ ربّه في أوّل كتابه: (البيان والتبيين) وقد أراد بذلك إظهار علم، فكان عار جهل، وأراده تظاهراً بالتواضع، فكان فضيحة تفاخر، وأراده دعاءً له، فكان دعاء عليه. ﴿ومن يُضلل الله فما له من هاد﴾. قال الجاحظ: (اللهم إنّا نعوذ بك من التكلف لما لا نحسن، كما نعوذ بك من العُجب بما نُحسن)، وقرأ (الناقد!!)، هذا الدعاء المتواضع النبيل، فظنّ بأبي عثمان التكبر والزهو والتعظم!! فقال: **(أعوذ بالله من التكلف لما لا أحسن، كما أعوذ به من العُجب بما أحسن).** وإنما أُتي (صاحبنا!!)، من أنّ الجاحظ استعمل صيغة الجمع (نعوذ - نحسن)، فظنّ جهلاً منه، أن في ضمير الجمع معنى التعظيم كما يقال اليوم لأصحاب السلطة: حضرتكم وسيادتكم ودولتكم... فأبى لنفسه أن يكون أحمق مغروراً كالجاحظ!! فاستعمل الإفراد، وما علم - ومن أين له أن يعلم؟! - أنّ الجاحظ إنما قال ذلك تواضعاً لله. إذ جعل نفسه كاتباً من



كُتاب، وأديباً من أدباء!! وأنه لو أفرد فقال - كما قال (الناقد!!): (أعوذ وأُحسن)، لكان في ذلك إبرازٌ لنفسه وإفرادٌ لها أمام الله، فتأمل!! هذه واحدة.

والثانية: أنّ الجاحظ دعا الله فقال: (اللهم إنا نعوذ بك من العجب بما نُحسن)، وأما (الناقد!!)، فإنه لما أراد أن يقلّد الجاحظ!! لم يَدعُ الله ولم يتجه إليه فيقول: (اللهم)، ولم يخاطبه فيقول: (بك)!! بل خاطب القارئ، وذكر الله على أنه (هو)، ثم على أنه ضمير غائب فقال: (هذا آخر ما أردت قوله... وأعوذ (بالله) من التكلف لما لا أحسن، كما أعوذ (به) من العُجب بما أُحسن).

والثالثة: أنّ الجاحظ استعاذ بالله ولجأ إليه قبل أن يبدأ كتابه، ليكون ذلك وِقاءً له ما امتدّ كتابه. وأما (صاحبنا!!) فقد استعاذ بالله بعد انتهائه من مقالته!! متى أراد الله أن ينكس امرءاً أراه أسافل الأشياء أعاليها!!

والرابعة: أنّ الجاحظ سيّدُ من يعلمُ أن السلاطة والهذر قد يعتريان الكاتب، حين لا يكون لشيء سلطان عليه، إلا سلطان نفسه، فعاذ بالله أن يعتريه شيء من سلاطة اللسان والهذر. وأما (الناقد!!)، فقد خشي إن هو دعا الله، أن يستجيب له، فيقيه إياهما، فأسقط ذلك من دعائه. فكان له ما أراد!!

والخامسة: أنّ الجاحظ كان يعلم وهو يقدم على كتابه (البيان والتبيين)، أين موقعه من إحسان الكلام، فلما دعا الله دعاه مخلصاً صادقاً!! وأما (الناقد!!)، فتكلُّفه وعدمُ تكلفه، وإحسانُه وعدمُ إحسانه، وعُجبُه وعدمُ عجبه، قد كان في إعراب كلمة (كلّ) فتأمل!! فهل رأيتَ كيف يكون العقل



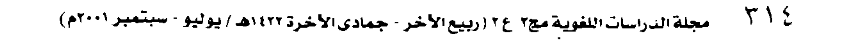
والخُرق والعلم والجهل، والإبصار والعمى؟! فليحمد الله هذا (الناقد!!) على أن فضائح الجهل لا تُلوِّن بسوادها وجوهَ المتعالمين!! اللهمّ لا تجعلنا سخرية الساخرين. اللهم لا تكشف لنا ستراً، اللهم أعزّنا بالتواضع، اللهم أرنا نقصنا فنعرف به كمالك!!

ولقد، استطاب هذا القَرِم، لحمَ ذلك الحمل الوديع (زميله)، فأحدّ أسنانه لافتراس كبشٍ لا يُفترس!! هو أستاذ أساتذته (سعيد الأفغاني رحمه الله!!) وهو من تعلم فحولةً وضخامة، قد أجمع علماء الأمة، على احترام رأيه، وإجلال علمه، وعلو منزلته، وقد كان سخّف لغة (أكلوني البراغيث) وسفّهها، فجَعَل هذا (الناقد!! المفتون) همه أن يصطاد ذاك الجهبذ، فيُثبت أنه مخطئ في ما يذهب إليه، وأنّ لغة أكلوه البراغيث من كلام العرب:

قال الأستاذ الأفغاني وهو يعلق على هذه اللغة - موجز قواعد اللغة العربية/٢١٧ -: (**هناك شواهد شعرية قليلة**... ورواية عن بعض العرب أنه قال (أكلوني البرغيث) وقد أراد قوم أن يخرجوا هذه اللغة... ولا حاجة إلى التخريج، فهذه الروايات إن صحت فهي شاذة ولغتها رديئة، ولم يخطئ من نبزها بلغة: أكلوني البراغيث).

هذا الكلام المنطقي الرصين، وجد فيه (الناقد!!) مسلكاً يسلكه، فنشر مقالة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٣٩٩/٦٨ عنوانها "لغة أكلوني البراغيث" استغرقت هي ومراجعها تسعاً وعشرين صفحة. جعل نصب عينيه فيها، أن يسفه رأي الأستاذ الأفغاني رحمه الله، فقال:

١- (وهذه **العبارة** أعني (أكلوني البراغيث) من كلام العرب). قلت: هذا منه نَزَقٌ واختراع. وإلا فليقل ما النصّ الذي وردت فيه **هذه العبارة** بعينها،







ونرجو الله الرحيم بهذه الأمة، ألا يصحّ كلام هذا (الناقد!!)، فصحته تجيز أن يقال مثلاً: (الجدران سقطوا والكلاب جاعوا والحمير ركضوا)!! قياساً على: (البراغيث أكلوا)، فيكون ضمير جمع ما يعقل، ضميراً لجمع ما لا يعقل!!

٢ - قال: (وليست من صنع النحاة). قلت: وهل قال الأستاذ رحمه الله إنها من صنع النحاة؟! إنه لم يقل ذلك، بل قال: (فهذه الروايات إن صحّت فهي شاذّة ولغتها رديئة) لكنّ حقده خيّل إليه أنّ الأستاذ قاله، وهو لم يقله!!

٣ - قال: (ولم ينبزها بذلك أحد). قلت: إنّ النزق والإطلاق في قوله: (لم ينبزها أحد)، دليل صارخ على البغضاء وضيق الصدر بما قال الأستاذ رحمه الله، وإذا لم تكن تسميتها بـ (لغة أكلوني البراغيث) نبزاً، فما النبز إذاً؟!

ولقد يظنّ ظانٌّ أن هذا (الناقد!!) ينصر هذه اللغة، ولذلك كتب عنها تسعاً وعشرين صفحة، فنقول له كلا ليس الأمر كذلك، وإنما كَتب ما كَتب ليشتهر بأنه يقارع (سعيد الأفغاني)!! لا لينصر تلك اللغة، ففي الصفحة /٤١٥ قال: (لغة "أكلوني البراغيث" لغة قليلة شاذة)، ثم عاد في الصفحة/٤٢٠ فقال: (لغة "أكلوني البرغيث" إذاً لغة قليلة شاذة). فإذا كان الأمر كذلك، فلم كتب تسعاً وعشرين صفحة حولها؟! أكتب ذلك ليبرهن على أنها منبوزة؟! أم كتبه ليؤيّد الأستاذ الأفغاني فيما ذهب إليه؟! أم كتبه ليكشف سراً لغوياً ليس للمشتغلين باللغة عهد به؟!! إنّ المرء لا يبلغ من الشهرة ما يريد، بالبغي والافتراء، وذمّ العاملين والحَملة عليهم، وإنما يبلغ ذلك بأن يعمل كما عملوا، ويكدح كما كدحوا.



وبعد، فقد آن أن ننفض يدنا من مقالة هذا (الناقد!!)، وما حشد فيها من صنوف التعالم، معبّراً عنه بسرد أسماء الكتب!! ومن قوة الحجة معبراً عنها بتكرير قال فلان وقال فلان!! ومن تأكيد الوجود معبراً عنه بمضحكات من صنوف التمسّح بذوي الشهرة، كفلان صديقنا وفلان أستاذنا، وبصنوف زهو كزهو الغراب، نحو لولا كذا وكذا لم أتكلف النظر في (مثله!!)، وتبرؤل كتبرؤلِ الديك بين دجاجات الخمّ، نحو لو أراد مريد لكتب في ذلك كتاباً يكون (حجمه!!) مثلَي حجم (الكفاف)!! وما احتشد فيها من صنوف البعد عن أخلاق العلماء، ومجانفة الحقيقة، ومفارقة الأمانة، والجهل الفاضح، والتنكر لمبادئ النقد العلمي، وتصيّد الفرص لتسفيه من هم أساتذةُ أساتذته، بالباطل!!

وليت شعري، من أنت؟! وما الذي عندك؟! إن كنت كتبت مقالة في صحيفة أو مجلة، كنحو مقالتك في (أكل البراغيث)، من ميّت القول ومهجور الكلام، فقد كتب من هو خير منك خيراً منها. أو كنت أعدت تحقيق كتاب كان أفاضل العلماء من قبل حققوه مرةً ومرةً ومرات، فإنّ من هو خير منك، قد حقق ما لم يكن من قبل حُقق. ودع عنك هذا، وليس عندك من البضاعة سواه!! فإن الأدلة على قوامك النفسي تشهد بأنك لست هناك، ووالله إنّ من فتيان طلابي لمن هو أحزم منك رأياً، وأسدّ منطقاً!! وأما في العلم ففي تركيب: (أنت فاكتم) أعربتَ (اكتم) خبراً لـ (أنت)؟! وفي التقعيد للجمل قلت: (الجمل بعد النكرات المحضة صفات وبعد المعارف المحضة أحوال). وقد بترتَ قاعدتك العمياء هذه من نصٍّ مبصرٍ لابن هشام. وسطوت عليه فكتمت اسمه. كأنّ ما قلتَه - على ما فيه



من فاحش الخطأ - من قدح زناد فكرك!! كلّ هذا وأنت تقعّد **قاعدة واحدة** فقط، من قواعد اللغة!! فكيف لم تردعك أخلاقك عن الافتراء على مؤلف أنفق من عمره - على علو سنه - سبع سنوات أعاد فيها صوغ **قواعد اللغة كلها** بحوثاً وأدوات؟! وحلل نحواً من تسع مئة نموذج من فصيح الكلام، ليزيد بها وضوح القاعدة، ويعين طالب العلم على فهمها. أما خطرت بذهنك كلمةٌ نبيلة تشكر فيها هذا الإنسان العامل، على ما عمل، فتنسيه بعضاً مما شقي فيه؟! ثم من بعد ذلك تأتي البيوت من أبوابها، فتذكر بمهذب من القول، ما تظنه مآخذ على كتابه؟! لقد ظننت الشهرة تُجتلب بالتسلق على أشجار من تقدمك، فتسلقتها تسلق اللبلاب، وإنما تُكتسب الشهرة بالعمل، لا بذم العاملين!! ولقد أشار عليك ذوو الحكمة أن تستعمل عقلك فأبيت!! ولولا احترامنا مبادئ لم تحترمها، وقيماً حضارية لم تلتزمها، لعرفت كيف تعصف بريحك الأعاصير!! فاشكر لقيم الحضارة التي أسأتَ إليها، أن حمتك مبادئُها!! فالردح و... لا يَدخلان في السخرية، والكذب والافتراء لا يعدان في النقد، و...... ، لا يعدّ في العلم فوزاً!! اللهم إنّ الجهل عمى، فلا تكتبنا في الجاهلين، وإنّ التعالم كذب مزوّق، فلا تكتبنا في المتعالمين، وإن الدبيب سيما العقارب، فلا تكتبنا في الدابّين، وإن الزحف سيما الأفاعي، فلا تكتبنا في الزاحفين.

وأما كتابي، فاللهم إنك تعلم أنني لم أكتبه لمغنمٍ كما يفعل المغتنمون، ولا ألفته لمأربٍ كما يفعل المتأرّبون، بل قربته قرباناً لوجهك الكريم، عند حَرَم لغة قرآنك العظيم، وأنني راجع إليك اليوم أو غداً. وقرباني بين يديّ. فتقبل اللهم قرباني.



## المراجع والمصادر

- **أسرار العربية**، ابن الأنباري، ت. محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي ١٩٥٧.
- **الأصول في النحو**، ابن السراج، ت. د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٥م.
- **امالي ابن الشجري**، هبة الله (ابن الشجري) ت. د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/ ١٩٩٢.
- **الإنصاف**، ابن الأنباري، ت. محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، ط/٣، ١٩٥٥.
- **أوضح المسالك**، ابن هشام، ت. محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٤، ١٩٥٦.
- **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسي، ت. د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط/١، ١٩٦٩.
- **تاريخ ابن عساكر**، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **التلخيص**، القزويني، ت. عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، ١٩٣٢.
- **الجنى الداني**، الحسن بن قاسم المرادي، ت. قباوة وفاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط/٢، ١٩٨٣.
- **جواهرالبلاغة**، أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١٢، ١٩٦٠.
- **حاشية الخضري**، الشيخ محمد الخضري، دارالفكر، بيروت، ١٩٧٨.
- **خزانة الأدب**، عبدالقادر البغدادي، ت. عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/١٢، ١٩٧٩.
- **ديوان امرئ القيس**، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دارالمعارف بمصر، ١٩٥٨.
- **ديوان جرير**، ت. د. نعمان طه، ط/٣، دار المعارف، الجزء الأول عام ١٩٦٨، والجزء الثاني عام ١٩٧٠.
- **ديوان حاتم الطائي**، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، ت. د. عادل جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٢، ١٩٩٠.

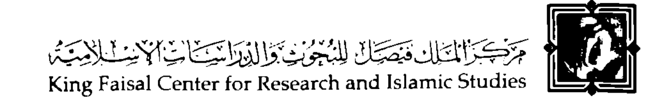


- **ديوان حسان بن ثابت**، ت. عبدالرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٢٩.
- **ديوان العباس بن مرداس**، ت. د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٩١.
- **ديوان الفرزدق**، ت. كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
- **ديوان كثير عزة**، ت. د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١.
- **ديوان النابغة الذبياني**، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٥، ١٩٨٥.
- **رصف المباني في حروف المعاني**، المالقي، ت. د. أحمد الخرّاط، دار القلم بدمشق، ط/٢، ١٩٨٥.
- **شذور الذهب**، ابن هشام، ت. محيى الدين عبدالحميد.
- **شرح ابن عقيل**، ت. محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط/٧، ١٩٥٣.
- **شرح ابن عقيل**، ت. محيى الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، ط/٢.
- **شرح أبيات سيبويه**، أبو جعفر النحاس، ت. أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط/١، ١٩٧٤.
- **شرح عيون كتاب سيبويه**، هارون بن موسى القرطبي، ت. د. عبد ربه، مطبعة حسان، ط/١، ١٩٨٤.
- **شعر الأخطل**، صنعة السكري، ت. د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط/٢، ١٩٧٩.
- **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، ت. أحمد عبدالغفور عطار، دارالعلم للملايين، ط/٢، ١٩٧٩.
- **العوامل المئة**، عبدالقاهر الجرجاني، ت. د. البدراوي زهران، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٨.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، مكي بن أبي طالب، ت. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٩٨١.
- **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- **المبسوط في القراءات العشر**، ابن مهران، ت. سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق.



- **متن اللغة**، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٨.
- **مجالس ثعلب**، أحمد ابن يحيى ثعلب، ت. عبدالسلام هارون، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٠.
- **مجالس العلماء**، الزجاجي، ت. عبدالسلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت، ط/٢، ١٩٨٤.
- **مجمع البيان**، الفضل بن الحسن الطبرسي، أبو الحسن الشعراني، طهران، ١٣٨٢هـ.
- **المحتسب**، ابن جني، ت. علي النجدي ناصف وزميليه، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤.
- **محيط المحيط**، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، ١٩٧٧.
- **معاهد التنصيص**، عبدالرحيم بن أحمد العباسي، ت. محيي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧.
- **معجم البلدان**، ياقوت الحموي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- **مغني اللبيب**، بن هشام، ت. د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط/٢، ١٩٦٩.
- **المقتضب**، محمد بن يزيد المبرد، ت. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ١٩٦٣.
- **المنصف**، ابن جني، ت. إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصطفى البابي الحلبي، ط/١، ١٩٥٤.
- **الموجز في قواعد اللغة العربية**، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط/٣، ١٩٨١.
- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري، ت. د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة الإسلامية.
- **نهج البلاغة**، ت. د. صبحي الصالح، دارالكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، ط/٢، ١٩٨٠.






مجلة الدراسات اللغوية

## استمارة اشتراك فردي

سعادة رئيس تحرير مجلة الدراسات اللغوية حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني أن أبلغكم رغبتي في الاشتراك في مجلة الدراسات اللغوية، آملاً التكرم بإرسالها على العنوان التالي:

**البيانات الشخصية :**

الاســـم: ..............................

العنـــوان: ..............................

صندوق بريد : .................. المدينة: .................. الرمز البريدي: ..................

الـدولـــة: ..............................

رقم الهاتـف: .................. رقم الفاكس: ..................

**سنوات الاشتراك :**

- لسنة واحدة ( ٤ أعداد ) ١٥٠ ريال سعودي.
- لسنتين ( ٨ أعداد ) ٢٨٠ ريال سعودي.
- لخمس سنوات ( ٢٠ عدداً ) ٦٥٠ ريال سعودي.

**تسديد قيمة الاشتراك :**

- شيك مصدق لأمر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- قسيمة إيداع بحساب المركز رقم (٠٠١-٥٥٥٠٥-٠٠٤) في البنك السعودي البريطاني (فرع العليا بالرياض).

التاريخ / / ١٤٢هـ الموافق / / ٢٠٠م التوقيع ..............................

ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ . المملكة العربية السعودية . هاتف ٤٦٥٢٢٥٥ . ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 - Saudi Arabia - Tel. 4652255 - Fax 4659993





مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الاسلامية

